

Handwritten text in Arabic script, likely a library or collection number, written on a small piece of paper attached to the top of the book spine.

15

Handwritten text in Arabic script, possibly a date or further identification, located below the number 15.

Large, illegible handwritten text or a title, written in Arabic script on a piece of paper that has been partially torn or removed from the spine.

2.2
2.3



حواشي في التوضيح المسمى بالتصريح ، تأليف ياسين بن زين
الدين الشهير بالعلهي (- ١٠٦١ هـ) . بخط قاسم
بن قنديل بن عبد العزيز الشقيري سنة ١١١٤ هـ .

ج ٢ (٢٨٢ ق) ٢١ س ٢١ × ٥ ر ٥ سم

نسخة جيدة ، كلمة قوله بالحبرة ، خطها نسخ معتار .
الاعلام ٩ : ١٥٥ ، دار الكتب المصرية ٢ : ١٠٣ .

١ - النحو ، اللغة العربية أ - العلبي ، ياسين بن زين
الدين - ١٠٦١ هـ يد الناسخ ج - تاريخ النسخ
د - حاشية ياسين على التصريح بمضمون التوضيح .

الجزء الثاني من حواشي شرح التوضيح
المسمى بالتفريح للشيخ العالم العلامة
خالد الأزهري تاليف سيدنا وولانا
شيخ الإسلام والمسلمين المحقق المدقّق
الشيخ يس ابن زين الدين العليّ
الحصني راحم الله الجميع
ونفع بهم أميين بجاه
محمد صلي الله عليه
وسلم آمين
أبلى

في نوبة المذكور
يتكلم

صار في نوبة



صاري في نوبة الفقير اليه شكر شاه
عبد الجواد المرواني
بالتقديرات الشريفة
٥٠٠
محرر



بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين
 الحمد لله رب العالمين وصلي الله علي مولانا وسيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين
 وعلي آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه وتعالى أسباب الخير وحسن
 الخاتمة أنه أكرم الأكرمين **هذا باب حروف الحرقيل** إنما سميت
 بذلك لأنها تجز معاني الأفعال أي الأسماء والأظرف لأنها سميت بذلك لأنها
 تعمل أعراب الجرك كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم
 وعملها الجزم على الأصل من كون ما أختص بقيل حقه أن يعمل العمل الخاص
 بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الجمع لم يعمل وفعلانه أعراب
 العدد ومدحولها فضلة ولا نصب لأن محل مدحولها نصب بدليل
 الرجوع إليه ولو نصب لاحتمل أنه بالفعل ودحول الحرف لاحصافه
 معناه أي الاسم **قوله** وهي عشرون حرفا بقي عليه حروف ذكرها
 شرح الألفية منها إلا إذا دخلت على ضمير غير مرفوع محو لولا
 ولولاك ولولاه فأنها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشي وموضع
 الجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف ولعله يختار مذهب الأخفش
 أنها غير جارة والضمير مبتدأ وانا بوا الضمير المحقوض عن المرفوع لكن
 رده في المعنى بأن الأنا بة إنما وقعت في الضمير المنفصل **قوله**
 بمعنى من الابتدائية قال الدونوشي قال الحفيد قال ابن ولاد متي
 في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متي كه أي في وسطه انتهى
 فعلى هذا تكون أسماء الحرف جرك فليتأمل وينظر أي معربة أو مبنية
 ح انتهى وأقول الظاهر أن ما قاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم
 ظهور كونها بمعنى وسط في متي لجم فلعلها مشتركة والظاهر أن

الاسمية

الاسمية مبنية لمشتابها الحرفية كما قالوا إن حاشا التثنية مبنية
 لمشتابها حاشا الاستثنائية فإن فرض أنها دأما بمعنى وسط فهي
 معربة إذا لم يقتضي لبنائها **قوله** لعل الله قال الدونوشي هي باقية
 على الترحي ولا يتعلق بشي ولكن الظاهر أنها في هذا البيت معناها
 الاستغراق مثل لعلك باخع نفسك **قوله** بحر الجلالة هي مرفوعة
 محل على المشهور فيما جرد حرف زائد أو شبهه وتقديره على ما يقتضيه
 الفرق بين الأعراب المحلي والتقدير وما في معنى الأعراب
 المحلي فانظر حاشيتنا على الفاكي وقوله فضلكم خبر المبتدأ **قوله**
 ولا يجوز الجزم الخ قال الدونوشي الزرقاني أي أن أهل فيها لغات غير
 هذه الأربعة والجزم إنما هو بهذه دون تلك عندهم انتهى وما ذكره
 أنش مستفاد من قول المص ولهم في لامها الخ فانه ظاهر في أن هذه
 اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الشان مبنية على ذلك **قوله**
 أن نقد ركي مصدرية على هذا ينبغي أن أظهرت أن بعد ها أن تعرب
 بدلا من كي **قوله** وسبعة تختص بالظاهر قد بينا في الحواشي
 وجه ذلك وحكمة التقسام هذه السبعة إلى الأقسام الأربعة فاجعها
فصل **قوله** وأما على تقنين الفعل الخ ظاهر صيغته
 أن التقنين ليس تأويلا لمعطفه على التأويل باو ولا يجنى الله تأويل
 فكان الأحسن أن يقول مولانا بما جملته على الاستغناء وأما جملته على التقنين
 ثم هذا ظاهر لأن كان التقنين قياسا فإن كان سماعيا كما هو المختار
 على ما مر في باب المفعول معه فلا مزية له على نابة حرف عن آخر
 لكون كل منهما غير قياسي وكون التجوز في الفعل سهلا كما نص عليه

في المعنى لا يقتضي مزيد التضمن المطلوب هنا لخراج الكلام عن
كونه غير قياسي فتدبر واعلم ان كلام المص في المعنى في تقرير
التضمن في مواضع يقتضي ان احد اللفظين مستعمل في معنى الاخر
لانه قال في وما تفعلوا من خير فلن تكفروه اي فلن تحرموه وفي ولا
تعموا عضة النكاح اي لا تقواوا في معنى قوله انه اشرب لفظ معنى
اخر ان اللفظ مستعمل في معنى الاخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك
التقرير وان احتمل انه مستعمل في معناه ومعنى الاخر وقول
ابن جني في الخصايص ان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موضع
الاخر اذ انا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فذلك جيء معه
بالحرف المقاد مع ما هو بمعناه من مح في انه مستعمل في معنى الاخر
فقط وعلى هذا فالضمنين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ في غير معناه
لعلقة بينهما وفيه كما يستتبع ذلك وهذا احد اقوال فيه وقيل ان فيه
جما بين الحقيقة والمجاز كدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى
المحدوف بالقرينة وهذا انما يقول به من يرى بجران الجمع بين الحقيقة
والمجاز وهو ظاهر قول المعنى ان فائدة انه ان تؤدي كلمة مودي كلمتين
وظاهر تعريفه مخالف لما ذكر من فائدة فليست له لذلك وعلى هذا القول
جري سلطان العلماء الغرابين عبد السلام فقال في كتاب مجاز القرآن
الفصل الثاني والاربعون في مجاز التضمن وهو ان يضمن اسم معنى
اسم لا فائدة معنى الاسمين فتعديده تعديته في بعض المواضع كقوله
حقيق علي ان لا اقول على الله الحق ضمن حقيق معنى حريص ليفيد
انه محقق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل

فتعديده

فتعديده ايضا تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر **وقد قتل**
الغزير اذ اعني ضمن قتل معني صرف لا فائدة انه صرفه القتل دون
بما عداه من الاسباب فاذا ومعني القتل والصرف جميعا انتهى المقصود
منه وفيه تصريح بان التضمن يجري في الاسماء بل صدر به وقول المعنى
اشرب لفظ يستلها فافتقار السعد والسيد على بيانه في الافعال
جار مجري التمثيل لا التقييد ودعوى اصالة في الافعال مجردة
عن الدليل وقيل ان المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى
غيره وعليه جري صاحب الكشاف وعجيب للمص في المعنى حيث نقل
كلامه بعد تعريف التضمنين بما مر فاوضح انه يرى بما يقتضيه ذلك
التعريف فتعطين له وقال السعد في تقرير كلام الكشاف وبيان انه
لا يرى بان في التضمنين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه
مع استعمال في المله كور يدل على المحذوف ما مضى حقيقة التضمنين
ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخريناسبه ثم قال ان الفعل
المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ما حوذا من
الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية نحو احد اليك فلانا معناه
احده من هيا اليك حمله وقد يعكس كما يقال في يومنون بالغيب
يعترفون به مومنين انتهى وفي قوله مع فعل اخر حذف مضاف اي
مع حذف فعل فان قلت المناسبة انما هي بين الفعل المحذوف والمتعلق
المذكور لا بين الفعلين قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال
ضربت اليك زيد اي من هيا اليك ضربه ولا تكفي القرينة واعترض
عليه بان في كلامه تشاقتا لان قوله مع فعل اخريناسبه غير ملائم

لنقله مع حذف حال فان الثاني يدل على ان المحذوف اسم هو حال
لا فعل بخلاف الاول واجيب بان في كلامه تغليباً واطلاقاً للفعل
عليه وعلى الاسم او اراد بالفعل معناه اللغوي وكذا في قوله ان يقصد
بالفعل ولا يحكي سقوطه على هذا الكلام ويجعله عن المرام وذلك
ان الداعي للسعد على ما قاله العرام من الجميع بين الحقيقة والمجاز
والاصل تضمنين الفعل مثله والملاحظة في ضمن المذكور مثله واشير
بالحال عند بيان المعنى الى ذلك التضمن ولو قدر نفس الفعل كان
من المحذوف المجرد ولم يكن المحذوف في ضمن المذكور وايضا في تقدير
تكثير المحذوف بهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمن فيما قال
وان منها العطف نحو الرقت الى ساكن اي البرقت والافضا الى ساكن
فقد غفل عن الباعث على هذا القول علي انه لم يدع احد المحصر وقال
السيد ذهب بعضهم الى ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقة فقط والمعنى
الاخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ولا يجعل
المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيد اضيه على انه حال كما في قوله
ولتكبروا الله على ما هداكم **قال** ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم
وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كقولك احمد اليك
ولانا كانت قلت اني اليك حمده او حالا كما يدل عليه قوله يعني
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يومنون بالغيب اي يعترفون
فانه لا بد من تقرير الكلام اي يعترفون به يومنون اذ لو لم يقدر كان
مجازا عن الاعتراف لا تضمننا انتهى **وقوله** على انه حال وقوله والمذكور
مفعولا بمعنى ان المذكور يدل على ذلك كما يعنيه قول السعد مع

حذف

حذف حال ما حوذا من الفعل الاخر والظاهر ان السيد يوافق علي
ذلك لانه لم يشترط الرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول
بعضهم ان في جعله المذكور مفعولا للمحذوف ونظر ظاهر ان الفعل والجملة
لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق بالصواب كونه
جملة احمد حال من فاعل اسمي والمعنى اني حمده اليك حال كوني
حامدا له ويرد عليه انه ان اراد ان جملة احمد حال في التركيب فغاسدا
وفي المعنى قالذي وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف في بدلالة
الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كوني حامدا وقد ذكر
السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم
يقصد الرد عليه وانما اراد بيان وجه اخرايعه ان ذلك امر اعتباري
لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السيد
والسيد قال انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق اخرى منها ان يكون
مفعولا كما في قولهم احمد اليك الله اي اسمي حمده اليك ومن العجب
ايضا قوله في الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك
بلا سبك كتاب التشوية وانت قد عرفت ان هذا حذف كما نص عليه
السعد لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على
ان في احمد اليك زيدا قصيضا ووقع للمولي اي السعد في اول
تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشتر بتوجيه النعت بالجميل
الي المسموع بخلاف المدح وانه يوشد الي ذلك اختلافا في كيفية
التعلق بالمفعول في حديثه ومدحته فان تعلق الثاني تعلق عامة
الافعال بمفعولاتها والاول مبني على معنى لانها كما في قولك كلمته

فانه معرب عما يفيد لام التبليغ في قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف
لكلام القوم وليرى ثبت بشهادة من معقول او مفعول عن العجايب
نقل شيخنا الدوشتري له في رساله التضمين وقوله وهو كلام حسن
ربما يؤخذ منه ان الازها من مفهوم الحمد فتعلق اليه بالنظر لذلك
فلا حاجة الي ادعاء التضمين فيه فليتأمل ذلك اشترى فان اراد بكونه حسنا
حسن تراكيبه فلا شك في ذلك وان اراد حسنه من جهة المعنى فلم
يظهر فانه وان اطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه ليرى فيه بيان
المرام بقي هنا امران الاول ما اشار اليه السعد والسيد من اخذ الحال
من المحذوف والمذكور لا شك انها وجهان متغايران عند من له في
التحقيق بيان وانما الكلام في انهما هل يستويان دايما او يترجح احدهما
في بعض الاحيان والذي يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان
احدهما على الاخر بحسب المقام بل تعيينه كما لا يخفى على من اشتهر بقواعد
الحام في ترجيح اخذها من المحذوف في وتكبر والله على كل شيء حكيم
وان جري السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشف المعنى
لتكبر والله حامدين وليرى قل الحمد والله مكبرين قال بعضهم لان
الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التقظيم وكما في حديث ان
تؤمن بالقضا فالمعنى ان تؤمن معترفا بالقضا لا ان تعترف بالقضا
مومنان لان ان والفعل تشبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله
الرضي في الكلام على ان ان تكسر وجوبا اذا وقعت حالا وان كان لا يخلو
عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما ياتي ولما يرد لان
عليه من اسم الفاعل حكمها وفي بعضها يترجح اخذها من المذكور

كما اذا

كما اذا ضمن العلم معنى القسم نحو نحو علم الله لا فعلن فالمعنى انقسم بالله
عالم لا فعلن لا عكسه لان انقسم جملة انشائية لا تقع حالا الا بتأويل
واسم الفاعل الواقع حالا قايما مقامها فيعطى حكمها نحو فاما الله
ماية عام لان التقدير البتة الله ماية عام مما تالا اما الله ماية
عام ملتبثا لانه يلزم منه ان لا تكون الحال مقارنة بل مقدمه والا ... صل
كونها مقارنة واما ما توهجه بعضهم من ان صلة المتروك تدل
على انه المقصود اصاله فمردود بانها انما تدل على كونه مرادا في
الجملة اذ لولاها لم يكن مراد الصلا بل ان الصلة لا يلزم ان يكون للمتروك
كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسيره اذا انتبذت من اهلها مكانا
شرقا فانه فسر انتبذت باعتزلت وذكر انه متضمن معنى انت
ومكانا ظرف او مفعول ولا شك ان قوله من اهلها ح متعلق بانت
الذي بعده باعتزلت لا بانت ومما يتفطن له ان المراد بالصلة ماله
دلالة على التضمن لا ارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيمثل
ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدي فان التعدية ح قرينة التضمين
لا ذكر الصلة واما اذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعدي لاثنين
وبالعكس وتضمن العلم معنى القسم كما في قوله القرينة انما هو الجواب
الثاني هل الخلاف في كون التضمين سماعيا او قياسيا مبني على الخلاف
في انه حقيقة او مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك من
المجاز مبني على كون المجاز سماعيا ولا والذي يحظر بالبال انه على
القول بانه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين
اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز

قياساً قياسية هذا المجاز الخاص خلافاً لبعضهم قال في التلويح المعتبر في
المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط
اعتبارها بشخصها حتى يلزم في أحاد المجاز أن تنقل باعيارها على أهل
اللغة وذلك لأجتماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي
لم يسمع بأعيانها من أهل اللغة هو من طرق البلاغة وشعرها التي بها
ترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدنو المجاز تدوينهم
الحقايق ومثلك المخالف بانه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة
لجاز تخلة لطويل غير انسان للمشابهة وشبك للصيد للمجاز ورخ
وابالابن للسببية واللازم باطل اتفاقاً واجيب **بمنع** الملازمة فان
العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن مقتضى ليس بقادح لجواز ان
يكون لما منع مخصوص فان عدم المانع ليس جواً من مقتضى وذهب
المص رحمه الله الى انه لم يجز نحو تخلة لطويل غير انسان لانها
شرط الاستقار وهو المشابهة في احصى الاوصاف اي فيما لم يزيد
اختصاصاً بالمشبه به كالشجاعة للاسد فان قيل الطول للتخلة
كذلك قلنا لعل الجامع ليس بمجرد الطول بل مع فروع واعضان وفي
اعاليها وطراوة وتمايل فيما اشترى ولا شك انه على القول بان التضمين مجاز
فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع انها ليست مما
نصوا عليه في العلاقات امر مشترك بين افراد هذه لكن الذي يرجعها
في كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعنوية وبذلك يمتاز
بعض الافراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الافراد ان فرض لا يضر
كما علمت هذا ينبغي ان يحقق المقام وقل من حققه مع اطالة الكلام

ولنا

ولنا رسالة في التضمين فريضة حررها في مبادي الاستعمال قبل الوقوف
على افرادها بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا مما حررناه هنا تكميل الكلام
عليه فلذا ارجينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله
لا يمل عند ارباب التحصيل وحيث كان الامر كذلك فنتم الكلام
على بقية القول فنقول نقدر ثلاثة **الكسب** وهو الذي ارتضا
السيد ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالته
لكن قصد بتبعيته معني آخر ياسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك
اللفظ او يقدّر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من
الحقيقة التي قصد منها معني آخر ياسبها وينتجها في الارادة وحيث يكون
واضحاً لا تخلف وهذا مبني على ان اللفظ يدل على المعني ولا يكون حقيقة
ولا مجازاً ولا كناية والسيد حوزة ومثله بمسئلهات التراكيب وذلك
ان الكلام قد يستفاد من عرضه معني ليس دالاً عليه باحد الوجوه الثلاثة
المذكورة كما يفيد قولك اذيتني فستحرف التهديد وان زيدا قائم
انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية انتهى والمراد
من التبعية في قوله لكن قصد بتبعيته التبعية في اللفظ كما
يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند
الكلام على قوله اسد على وفي الحروف نغامة لا ينافي تغلف المجاز
به اذ الوجدان مع ذلك المعني ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراة
والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين ان في التضمين لا بد ان
يكون المعني المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً في المقام اصالته
وبه يهراق التضمين الكناية وفي هذا الوجه لا يكون المعني الملحوظ

تبعاً مقصوداً في المقام اصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على
 وجه المبالغة وذلك يعني عن القصد الي وصف الجراءة والصلوة
 مرة اخرى انتهى وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا في رسالة التضمين
 ان قيد يتبعه في الارادة يخرج المعنى الاخر عن حد الاصلية في القصد
 والامر في التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه لو فراتتم
 ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة واما الاعتراض
 على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معني لا يدل عليه لان
 اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين
 مراد ان علي طريق الكناية فيراد المعنى الاصلي توصلا الي المقصود ولا
 حاجة الي التقدير بالتصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى
 المكفي به قد لا يقصد وفي التضمين يجب القصد الي كل من المضمن
 والمضمن فيه انتهى ولا يخفى ان قد علم القلة في عرف المصنفين
 وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان اراد انه
 لا يقصد اصلا فممنوع لنظر يحتم بخلافه وان اراد التقليل او التكثر
 لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته في بعض المواضع لا ينافي ارادته
 في بعض اخر وحاصل ما اشار اليه السيد ان الكناية في بعض
 الاحيان لا يقصد منها المعنى الاصلي ولو كان التضمين منها لا يستعمل
 استعمالها في وقت ما ويجاب كما قال العصام بانه قد يجب في بعض
 الكناية شي لا يجب في جنسها ولذلك سمي باسم خاص انتهى فان
 قيل اذا شرط في التضمين وجوب ارادة المعنيين فافى الكناية
 لان المشروط فيها جواز ارادته **اجيب** بان المراد بالجواز الاحتمال

العام

العام المقيد بجانب الوجود لا خروج المجاز لا الجواز بمعنى الاحتمال الخاص
 لظهور ان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز حتي لو وجب
 ارادته خرج ايضا واورد بعضهم على قول السيد ان التضمين يجب فيه
 القصد الي المعنيين انه ممنوع وادعي انه وارد علي طريق الكناية قال
 الا ترى ان معني الايمان جعله في الامان وبعد تضمينه معني التقديري
 لا يقصد معناه الاصلي واديتك بمعنى خبر في انتهى وهو باطل لما
 انه مغفوت لفائدة التضمين من اد اكلمة مودي كلمتين وجعل اد ايتك
 بمعنى اخبرني من التضمين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مراد ان
 علي طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمين قول
 اخر لو صح كان سائعا وهو ان دلالة غير حقيقة ولا تجوز في اللفظ
 وانما التجوز في اقصايه الي المعمول وفي النسبة الغير التامة ونقل
 ذلك ابن حنبل وقال الا ترى انهم حملوا التقيض علي تقيضه فوردوه
 بما يتعدي به كما عدوا اس بالاحملا علي جهر وفصل بين حملا علي
 نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وانما هو نقص في النسبة
 الناقصة انتهى وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن حنبل في الخصائص
 وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص
 واستدل به لمذهب في التضمين جعله مطابقا لهذا وحمل التقيض علي
 التقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ولهذا قابله بعضهم
 به فانه قال في المعنى في بحث علي وقد تكلم علي قوله اذا رصيت علي
 بنوا قشير يحتمل ان يكون رضي ضمن معني عطف وقال الكسائي حمل
 علي تقيضه وهو سخط نسال الله تعالى في رضي بغير سخط بفضل وكرمه

عن
صح

وبقي قول آخر ان ثبت كان ثامنا واختار المولى بن كمال باشا حيث
قال وبالجمل لا بد في التضمن من ارادة معينين من لفظ واحد على وجه
يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فان احدا المعنيين تمام
المراد والاخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اتصالا وبما قررناه ان دفع
ما قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له على
الفعل الاخر وان كان في معني الفعل الاخر فلا دلالة له على المعنى
الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن ان
يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التقلب لان كلام
المعنيين ههنا مراد بخصوصه انتهى المقصود منه ولا يخفى انه لم
يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمن لما اعترف به من
ان كلام المعنيين مراد بخصوصه ثم قال ان التضمن على المعنى
الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لانه لا يمتنع شروط
بتعذر المعنى الحقيقي وهو غير متعذر نعم يلزم ان لا اوجه تحت
مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقل من اركان البيان كالكناية
والمجاز المرسل وان فيه مندرجة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز
وفي قوله ان المعنى الحقيقي في التضمن غير متعذر نظر لانه متعذر
بواسطة القرينة كما عرف مما ستر ولا بد من المصير الى المجاز والجمع
بين الحقيقة والمجاز لان القرينة في المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة
فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط ثم انه علم من كلامه ان في المذهب
الذي اختار السلاحة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض
الاقوال وهو القول الثاني المتقدم كما عرفت تحقيقه مما ستر فدعوى

ان شبهة

ان شبهة الجمع في التضمن مطلقا واهية دعوى باطلة ولعمري لا بد لك على
السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وانه كلام السيد لا يؤتم فيه
ذلك الجمع فمن قال انه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا
اسد ونعم الوكيل **قوله** ولا يجعلون ذلك شادا اقال الزرقاني لعزل
الواو زيادة انتهى ولم يظهر في وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف
عليه قوله محمل الباب كله **قوله** وحمل الماسنون هذه الادلة الخ قال
في الحكي الداعي فان قلت فما تضع بخوبه الامر من قبل ومن بعد قلت
ذكر ابن ابي الربيع في شرح الايضاح ان محمل الخلاف انما هو في الموضع
الذي يصلح فيه دخول منذ فلا يقع خلاف في صحة وقوع من ههنا انتهى
ورأي بخط المعصما نضه ذكر ابن اياز في نتيجة القواعد قبل وبعد
يستعملان للزمان والمكان وان شئنا نقل عن بعضهم ان الاولي بهما المكان
لثلاثة اوجه استناعهم من اضافتها ان الفعل يغير ساكن نحو من
قبل ان تاتيا والاحبار بهما عن الجنة نحو الجبل بعد الوادي والوادي
قبل الجبل وانما الاصل في الغايات وظواهره في مكان كقولك وتحت انتهى
والجواب عن الاول انها ليسا اسمين لشئ من اوقات الدنيا كالليل والنهار
والظهر والعصر وانما استعملتا للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا
اصلي الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث
انهم قبلوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها وهجر وهذا يصلح
جوابا عن الاول ايضا **قوله** من تاسيس اول قال في المعنى وروى
المسيلي بانه لو قيل هكذا لا حيتيج الى تقدير زمان انتهى بقى ان التاسيس
ليس مكانا فاما معني التاويل به الا ان يقال المقصود ان لا يكون الابتداء

في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان **قوله** من صلاة الجمعة قال
 الدنوشري صحة هذا موقوفة على ان معني الحديث ان المطر كان ابتداءه صلاة
 الجمعة لا اول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر ابتداءه اول يوم الجمعة
 فلا يتأتى هذا التقدير فليتأمل انتهى واقول في الحديث الذي في البخاري
 ما يدل على ان ابتداء المطر وانتهاه صلاة الجمعة لان فيه ان اعلم بما قام والني
 صلى الله عليه وسلم يحط به وشكى اولا قلة المطر وثانيا كثرته او شكى
 غيره الكثرة فراجع **قوله** نحو من محذوف يمكن ردها في مثل ذلك للابتداء
 في المكان كما بيناه في الحواشي **قوله** ولها ثلاثة شروط لم يشترطوا
 في زيادة غيرها ذلك لانها امر الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لتقل
 زيادتها **قوله** بهل خاصة كذا قيل ابو حيان في الارشاد والمم في المعنى
 لكن لم يقيد ابن الناطم بجهل والاطلاق قضية كلام السهين والصفافسي
 فانها نقل في الكلام على قوله تعالى سئلني اسرايل كم انتبهم من اية
 بيعة كلاما عن ابن عطية ونظروا فيه بان كم ان كانت خبرية فلا تتراد
 من في الخبر وان كانت استفهامية فتتعلق الاستفهام بالمفعول الاول
 لا الثاني الا ان يقال بجواز لا استحباب الاستفهام على الجملة انتهى وهذا
 صريح في جواز زيادة من بعدكم الاستفهامية كما لا يخفى **قوله** ولعل
 الفرق الخ قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دايما لطلب التصديق
 لا يقتضي ان يكون ذلك خاصا بها فليتأمل **قوله** اما فاعلا قال الدنوشري
 قال بعضهم اعلم ان زيادة حروف الجرح المنصوب احسن من زيادتها
 مع المرفوع فقولك ما رايت من احد احسن من قولك ما قام من احد
 والعلل في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجرح

اعلم ان تدخل لتقدمي الافعال الى الاسماء والتقدمية انما هي المنصوب واذا زدتها
 في المرفوع او قمتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعد في الفعل الى المرفوع
 فكانت الزيادة مع المنصوب احسن **قوله** به يدل على ما قاله ابو
 حيان من انها تترادف في ظرف او مصدر لا تتع فيها نحو ما سيرى من سير
 شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول
 به على الاتساع واعلم انه قال في المعنى تقييد المفعول بقولنا
 به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه مع زيادتها في
 المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه اسم في المعنى بمنزلة
 المجرور مع وباللام وبني ولا تجتمع من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول
 المطلق وجه تذكروا ان ابا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق
قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجع **قوله**
 الدمايني قد يشك قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور مع الخ بانه
 قد سمع دخول من على مع كما حكاه من ذهب من معه وقراءة من قراها
 ذكر من معي بكسر الميم من ويحاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند التي
 يراد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعنى
 في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح ابو
 القاسم زيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضر ذلك من شيء وقال
 ان من شيء بمعنى ضمير فاعل المصرا طلق المفعول ليشتمل المفعول
 المطلق والتقدير بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا فتأمل **قوله** او مبتدأ
 قال الدنوشري قال بعضهم تترادف من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان
 وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي اول مفعولي ظنت وفي اول مفاعيل

صلى الله عليه وسلم في اسم كان
ما كان على النبي من صفة

ظننت وفي اول مفاعيل اعلمت وفي اول مفعولي اعطيت وفي ثانياها وفي
مفعول ما لم يسم فاعله فلهذه تشعة مواضع انتهى واقول **قوله** من زائدة
في اسم كان **قوله** تعالى ما كان علي النبي من حرج الاية فكان نافضة ومن
زائدة دخلت علي اسمها والخبر قوله فيها فرض الله له اي ليس علي النبي
اشرفها قد مر الله له ولا يبعد ان يكون الخبر قوله علي النبي وقوله
فيما فرض الله ظمنا وقول **المولى** ايج السعود اي ما صرح وما استقام
في الحكمة ان يكون له صيف فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو
الاستقامة والالتيان بغيد مستغنى عنه وهو في الحكمة وتفسير
الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيف فان المناسب ان يكون بمعنى
الاثر فتدبر **قوله** نعتة علي المحل هذا بنا علي ان المجرور بحرف
زائد احرازه محلي وان الاعراب المحالي لا يختص بالمشيات وهو ان
وقع النضج به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في جاشية الفاكهي
قوله قد كان مر مطر قال الدوشري هذا سمع من كلامهم وسمع
ايضا قد كان من حديث فخل عني قيل من في الموصعين زائدة في
الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون الفاعل في الموصعين ضمير
يعود علي اسم الفاعل اي قد كان هو اي كاي من مطر ويحتمل
اي يكون ذلك علي الحكاية كان قابلا قال هل كان من مطر وهل كان
من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر
وقد كان من حديث وقد خرج ذلك ايضا علي ان التقدير قد
كان شيء من مطر فحذف الفاعل واقيم المجرور مقامه فهو من اقامة
الصفة من مقام الموصوف وهذا التخرج فاسد لانه يلزم

منه

منه ان يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان
ما نقله بعض اصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جال من
نا المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان
ذلك محله ما لم يقع غيره مقامه مردود فليتأمل وقوله فهذا التخرج
فاسد الي اخر ما علق به الفساد قد يمنع بان هذا التخرج لا يدعي
ان المجرور فاعل بل يمكن ان يكون مراده ان هذا الجار والمجرور
صفة قامت مقام موصوفها بعد حذفه واعل هذا مراد قائله
انتهى اقول - كانه اراد ببعض المشايخ الشهاب القاسم فقد قال
ذلك فيما كتبه هو امس ابن الناظم في احوال النعت واعتبر
بعض الفضلاء بان ان اراد بما سد مسده ما يصلح للفاعلية فالجار
والمجرور ليس كذلك وان اراد ما يحل محله مطلقا شكل انهم في
قوله تعالى ثم بداهم الاية احتاجوا الي التاويل ما امكن ولو صرح ما
ادعاه لما احتاجوا اليه واجيب باختصار الثاني لكن المراد ما قام
مقامه مع كون فيه اشعار ودلالة علي ذلك الفاعل المحذوف
كما في الاية **قوله** والثاني هو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة قال
الدوشري كونه في هذه الاية للطرفية مخالفا لقول البيضاوي انها فيها
ليان اذا فتح تكون من لبيان الجنس **قوله** وزاد في المعنى الخ لم
يزد ذلك علي وجه يقتضي اختياره لانه نظر في كثير منه ففي كلام
التشريح ايها ما لا ينبغي **قوله** وهو الفصل الخ قال في المعنى
بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستغاد من
العامل فان ما روي عن معنى فصل والعلم صفة توجب التمييز

والظاهر ان من في الايتين لا ابتداء او بمعنى **قوله** ينظرون من طرف الى
قال في المعنى والظاهر انها لا ابتداء وقال الدماميني ان اريد يكون
الطرف الذي ينظر من معني الباء كما قال بونس وليس لظاهر كونه
لا ابتداء كما قال المصنف وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن
لا ابتداء الغاية لا بمعنى الباء معنيان متغايران موكولان الي
الاداة المستعمل فتأمل **قوله** يحولن تعني عنهم اموالهم الخ
قال في المعنى وقد معني القول بانها في ذلك للبدل وقد في بحث
البدل ان المعنى للبدلية متعلقها المحذوف وانما هي فلا ابتداء
قوله وانما لما ضرب الخ تمامه على راسه تلقي اللسان من
الفم قال في المعنى والظاهر ان من فيها ابتداء وما مصدرية وانهم
جعلوا كما هم خلفوا من الضرب **قوله** فجعلته غاية له وتلك قال
الزرقاني اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل
الابتداء هل هو شيء اخر او هو محل الانتهاء **قوله** واسقطها هنا
الخ قال الزرقاني هذا غير ظاهر بل اسقطها لان غرضه محاذاة كلام
الناظم الا انه شجعه فيها ذكر مع انه يستظهر خلاف ما ذكر **قوله**
بين معني وذات لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها لا استحقاق
للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها
وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معني **قوله** وانما هي
معقوبة الخ قال الدونشري قد يقال عليه ان العامل هنا ليس
فرعا في العمل وليس موحدا وميجاب بان الكوفيين قد لا يسلمون
هذا الشرط ويلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معني

التعجب

التعجب كما هنا فتأمل **قوله** وينظر قال الدونشري اطلاق ينظر
على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها ينظر يستغفر **قوله**
بابونس للحرث تعجب من شدة الحرب والبوس الشدة من هموز يخفف
بابدال العاد **قوله** وهو مشكل لان من شأن الخ قال الزرقاني
هذا الاشكال ممنوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف
قوله ورد بمثوله ولا والله يعطى الخ قال الزرقاني يجاب بان
هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذ فكيف يتأتى الرد به انظر
المعنى يظهر لك ان ما هنا غير حسن والذي اوقفه في ذلك ان المصنف
ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد الشاذ مرتبط به وليس كذلك
بل هو مرتبط باول الكلام **قوله** وهو مشكل فان الزائدة المحضة
الخ قال الزرقاني الجواب عنه انا لان سلم انها متعلقة وغير متعلقة
في ان واحد بل يجوز ان تتعلق نظرا الي كونها معقوبة ويجوز ان لا
تتعلق نظرا الي كونها زائدة فلم يجتمع الامر ان في وقت واحد
يجاب عن قولهم معدية وغير معدية اي يجوز ان تكون معدية نظرا
الي كونها معقوبة ويجوز ان تكون غير معقوبة معدية نظرا الي كونها
زائدة قال بعض شيوخنا انتهى وقوله فلم يجتمع الامر ان في وقت
واحد محل نظر وكان الظاهر ان يقول فلم يجتمع الامر ان جهة
واحدة وعبارة الدونشري يريد بان جهة الزيادة من جهة ان العامل
يتعلق بنفسه وجهة الاصل باعتبار ضعفه بما ذكر **قوله**
التا من القسم قال الدونشري اي من التعجب وهي محسوسة
على اصلها لانهم قالوا لام الجر محسوسة الامع الصائري اعدا الي

اسمها تعليم واحد بالذات

والامع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافيه ما صوابه في باب
التعجب ان الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالترام ما قالوه في باب التعجب
ويكون نسبتهم هنا التعجب كنسبتهم الطلب للسين على ما حققه السيد
من انه مجاز من نسبة ما لكل للجزء منه **قوله** عليه للولد قال الزقاني
له للولادة **قوله** اقر الصلاة لدنوك الشمس أي بعده لان
الوقت انما يدخل وتعلمه بالذنوك فلا تقام الصلاة الا بعد الذنوك
وهو ميل الشمس عند الاستواء **قوله** الدوشري من ذلك **قوله**
صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته **قوله** متم ابن نويرة
فلما تفرقتا كاني وما لك **قوله** لطول اجتماع لم يثبت ليلية معناه **قوله**
والتمليك وشبهه **قوله** الدوشري هذا تقدم في اول بحث الكلام
فليتأمل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا التملك وشبهه
وفرق بين الملك والتمليك انتهى والفرق ان الاول من مقولة الفعل
والثاني من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكر السيد في شرح
المفتاح ان العلم والتعليم بالذات واحد وبالا اعتبار ان كان
شيئا واحدا هو انسياق ما الي تحصيل مجهول معلوم يسمى بالقياس
الي الذي يحصل فيه نقلا وبالقياس الي الذي يحصل منه تعلما
قوله المسعودي في شرح اداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا
بقليل قتل وانظر ما فيه يظهر لك ما فيه انتهى ووجه التامل
في الحاشية بانه يلزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات بالمحلين
واما حمل الشيء على شيء اخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما
ظاهر البطلان انتهى وفيه بحث لان قيام الصفة الواحدة بالذات

بمحليين

بالنوع

بمحليين انما يكون محليين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانما ليست
ذلك واما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بحمل
والاخر بحمل اخر واما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لان من يجعل كلاهما
واحدا بالذات كيف يسلم ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصرف
بالعلم والتعليم تامل وايضا لا مانع من قيام الشيء بشي اخر مع انتفاء
مبدأ المحمول الا ترى انه يقال الصنومضي مع انتفاء مبدأ المحمول والا لزم
الدور **قوله** الاستغناء وتسمى بالالة والظاهر ان المراد بالانتفاء
الاعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب **قوله** القويض الاوضح
العوضية وكأنه اراد بالمصدر الحاصل به **قوله** يعني من اهل السنة
كذا قال الدما ميني قال والافلوار اهل السنة والمعتزلة جميعا
اشكل لان المعتزلة قائلون باستحقاق الطابع الذي لا ذنب له والذي
له ذنب ومات تايبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا
لذلك وسببا فيه فكيف يتأني على قولهم ان تكون الاسبابية في الحديث
وقال الشمني واقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة
الطابع ومن مات تايبا واما اتا بترها بدخول الجنة فيفضل الله ورحمته
وايضا فهم لا ينكرون ان قدرق العباد على خلق اعمالهم وتوفيقهم لخلقها
بخلق الله تعالى وايضا فيصح في سببية دخول الجنة عندهم عن
الاعمال واشتباها الرحمة الله تعالى **قوله** وهي التي يصلح في موضعها
مع قال الدوشري في رسالة التقنين والظاهر ان البا بمعنى مع علي
العكس من ذلك اي من الاصل دخول مع على المتنوع نحو حار زيد
مع الامير فان قيل جال الامير مع زيد كان على خلاف الاصل كما في

مطلوب
الاصل في الباب الذي يعني مع
د حوتها على التابع عكسها

فانظر حواشينا على الالفية قوله
ما يسري الخ اي بل الذي قد

المطول في بحث الكناية فالاصل في الباب ان نذكر على التابع حوت العبد
بانواعها اهبط بسلام منا وفاقا لمن ملك في شرح المناديين استعمال الباب
التي للمصاحبة وبها مع ان مع لا ابتداء المصاحبة والبالا استدانتها
قوله اي معه وليست للتعدية اذ ليس المراد اذ خلوا الكفر بل
اذ خلوا مصاحبين له ومتصفيين به **قوله** فاسال به خيرا
فالسؤال مجازا وزاد في الخير حيث كان الخير هو المسئول والخير في
به راجع للرحمن ومتر في الكلام على الدباجة ما يتعلق بتعلق به فراجع
قوله وتاولوا ما ورد من ذلك اي على ان الباب في الآية الاولى سببية
كما في المعقول وتجريده كما قاله الرضي والتقدير واسال بسواله خيرا وفي
الثانية بمعنى مع **قوله** البديل فرق الشهاب القاسمي بينه وبين
البديل يسري في شهود العقبة **قوله** ومع خبر ليس يحول ليس
زبد بقاء هذا في الخبر الغير الموجب وزاد ما فيه قياسية وقد تزايد
في الخبر الغير الموجب فيوقف على السماع نحو جزاسية بمنزلة
ومنعها بسبب استطاع وزاد في المعنى انها تزايد في الحال المنفي عاملا
كقوله فارجعت بجانية ركاب والتوكيد قال وجعل منه بعضهم
يرى بانفسهم **قوله** حقيقية او مجازية قد يجتمعان نحو ان المتقين
في جنات وعيون ونعمة استعمال الظرف في حقيقته بالنسبة الى الجنات
وفي مجازه بالنسبة الى العيون والقواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك
يعتدرو في عيون وقواكه فتكون في الثانية مجازا محضاً شهورها
في كثرتها بالظرف المحيط بالظروف لكن فيه حذف حرف الجر
وبقاء عمله وهو طاء فالاولي ان يجعل الجميع مجازا والتقدير

في لذات

في لذات جنات او في نفيم جنات وعيون وقواكه هذا وقوله او مجازية
يعلم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي
ان يقول او مجازية كذلك اي مكانية او زمانية **قوله** بسبب ما اضم
فيه اي لافجه اذ المعنى في الحديث واللام **قوله** ولكن شبه المطلوب
حاصله ان في النظم الشرقي استعارة تنبيه جرت في متعلق الحرف لكن
الشرطي للمعنى في المعنى على ما في حرف اليا لم يحسن تقريرها ولا يابا
كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بتعلق الحرف معاني الاسماء
الكلمية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجبرية وهو صاحب
التلخيص ففسر بالمعجزة بالحرف وطام الشئ لا يوافق واحدا منهم
فالحق في تقرير الاستعارة انه شبه استعمال المصلوب على الجذع بظرفية
المقبور في قبره ثم استعمل في المشية في الموضوعات للمشي به اعني الظرفية
فجرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبتنبيه ما في عا وفي **قوله**
المقايسة المراد بها الاضافة والنسبة فقوله في الاخر اي بالاضافة والنسبة
اليها **قوله** فاما متاع اي تمتع اي التمتع بالحياة الدنيا وليس في هذا الظرفية
اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخر **قوله** جمع كلوه قال الدبوشي
هو بالواو ولغة في كليمه بالياء كما قال الجوهر **قوله** واجاز ابن مالك
وحده قال الورقا في عبارة المعنى اجاز ابن مالك وحده بالقياس على
حوقله فانظر من تشق على حمله على ظاهره وفيه نظر انتهى قال
الدبوشي قوله وفيه نظر الصواب يرجع الى القياس او الى قول ابن مالك
ووجه النظر ان المعنى عليه وهو فانظر من تشق لا تعين الباب للزيادة
على ان يكون الاصل فانظر من تشق به حذف به وعوض من هذه الباب الجارة

للضمير بالآخرى داخله على من اذيجوز كما مر ان تكون استغنىها ميتلا موصولة
والكلام ثم يقول فانظر ثم ابتدأ مستغنىها بقوله من تثق فلا حذف ولا
نحو **قوله** وجعل منه وقال اركبوا فيها في اعراب الصفات في عدي
اركبوا فيها لتضمنه معنى صيروا او ادخلوا وقيل التقدير اركبوا فيها
فمفعول اركبوا محذوف وقيل في زيادة التوكيد انتهى والداعي الى هذا
كله ان ركب مستغنى بنفسه لانه يتصل به ما غير المصدر نحو الجواد
ركبته ويبني منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قبل هذه
الاية يقال في قوله تعالى اذ اركبوا في السفينة **قوله** الاستغناء اي العلو
فالسبب للتوكيد لا للطلب **قوله** على مجرورها اي حقيقة كما مثل او مجازا
نحو اولئك على هدي وانك لعلى خلق عظيم منه الممكن من الهدى
والاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها من على اية يصرفها كيف
شاء وكذلك قولهم عليه دين قال سر كان شيا اعتلاه فاشارة الى مجاز التشبه
قوله وقال الكسائي حمل على نصه الى الحمل على النقيض كثير في كلامهم كالحمل
على النظر كما مر في باب التعميد والوزوم وياقي في باب علامة التانيث
قوله وقال ابو عبيدة الخ قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمن الذي
قاله في المعنى غاية ان الفعل المضمن تقديره اقبلت وقولهم التضمن اشراق
لفظ معنى اخر يشمله ذلك فتدبر **قوله** نحو والتكبر والله على ما هداكم
قال الدماميني يحتمل التضمن كما صرح به الزمخشري اي والتكبر والله
حامدين على ما هداكم قال واعتزله المصنف في حواشي التسهيل بان هذا
التقدير يرجع قول الراعي على الصفا والمروة الله اكبر على ما هداكم
والحمد لله على ما اولاد فياتي بالحمد بعد تعديته التكبير على انتهى

وايضاحه

وايضاحه انه لو كان وقوع على غير في الاية لتضمن التكبير معنى الحمد لما كان
في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله
ولم يذكر الحمد لله في البين قال الدماميني وفيه اي في الاعتراض نظر
لان المستغنى من الاول غير المستغنى من الثاني انتهى ولعل مراده
ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ
قال ابو حيان ثم ما قدر الزمخشري معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا
لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قد رها والتقدير لا اعراب
ان يقول الحمد والله بالتكبير على ما هداكم انتهى وهذا با على ان
التضمن اشراق لفظ معنى اخر وهو وان كان الشايع لكنه خلف
التحقيق كما اشارنا اليه سابقا **قوله** والنحوين اي من اخرى
قوله المجاوزة قال الدماميني فسرهما الدخني رضي الله عنه بانها
بعد شي عن مجرورها الى اخر ما قال فليراجع واقول هي حقيقة في مجاوزة
جرم عما جرروا وتعديده عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه
في مثل قوله تعالى ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضحكا شبه انصرف
الصيرة عن قاتل ذكره بانصرف المجاوزة عما يجاوزه **قوله** والتقدير
طبقا متباعد عن طبق هذا هو التضمن على طريق المحققين فضمن
الركوب معنى التباعد واخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على
الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الامران الحال عندهم يكون من
فاعل الفعل المذكور فالمناسب ان يقول متباعدين عن طبق **قوله**
ولا انت مالكي لتسوسني قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب
كما انه في كلام الشاعرين يحتملها نحو ما تاتينا فتحدثنا رفعا ونصبا

أي ولا أنت مالكي فكيف تنسوسي أو ليس ملك فسياسة وعلي تقدير التصب في
البيت فالفتحة مقدر كما في قوله فما سودتني عالمي والاشتهاء أنه انما
بام ولا اب وليس بضرورة فقد قوي في الشواذ الا ان يعفون او يعفو
الذي بيده عقد النكاح باسكان الواو من يعفوا الذي انتهى من
الدمايني **قوله** أي ما يتركها صادين الخ هذا هو الضمان على طريقي
الحققين وهو الذي اراده الزمخشري **قوله** ويكون مرادفه من نحو
وهو الذي الخ **قال** بعضهم ولو قيل ان من في الآية بمعنى عن بدليل
قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد **قوله** وما
ينطق عن الهوى قال في المعنى والظاهر انها على حقيقتها وان
المعنى وما يصدر قوله عن هوى **قوله** ولا يك عن حمل الخ عجز
بيت صدره وآس سره الخ حيث لغيتهم والرباعية بكسر الراء قال
في المعنى بخوم الجمالة انتهى والجمالة اقسام المفار **قوله** بدليل
ولا تنيا في ذكره قال في المعنى والظاهر ان معني وفي عن كذا جاوز ولم
يدخل فيه ووفي فيه دخل فيه وفتر **قوله** ان نفس اتاها الخ نفس
مرفوع بفعل دل عليه قوله اتاها اي ان هلك نفس لان من اتاها
حماها تهلك **قوله** خوف كانت وردة كالدهان قال السجستاني
اي صارت ككون الورد ويقال معني وردة اي حمرا في لون الغرس الورد
والدهان جمع دهن اي ثور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم
الاحمر انتهى ويشهد الاول يوم تكون السماء كالمهل وهو دردي
الزيت وقيل ما اذيب من النحاس وشبهه **ورأيت** بخط المص
في التذكرة ما نصه وقال المحدثون ما وجه التشبيه في كانت

وردة

وردة كالدهان وتكرير قباي الا **قوله** كما تكذب بان بعد ذكر العذاب مثل
يرسل عليهما شواظ من نار ونحاس وانما حق ذلك ان يذكر بعد تعديده
النعم والجواب عن الآية انه قيل معناه ان السماء تتلون من القرع
الا كبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله
تعالى يوم تكون السماء كالمهل فبين قال المهل الزيت المعالي وقيل
الدهان المجلد الاحمر **وما الجواب** عن الثاني فان من ادرك
وحوفك من عاقبة ما يصير اليه فقد انعم عليك الا تراه سبحانه قد
قال وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث
بشيرا ونذيرا لمن كفر فجعل الا نذار رحمة كما جعل التبشير وكذا كل
من عليها فان فاذا انشقت السماء فيه انعام علي الخلق حين اعلمهم
بما كانوا يجهلون وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير
رافة بقوله ويحذركم الله نفسه والله روف بالعباد **قوله** من وضع
الخاص موضع العام الظاهر ان الخاص هو الذكر والعام الهداية
والاصد اهتدوا كما هذا **قوله** ثم عدل عن ذلك اي عن العام وهو
اهتدوا **قوله** بخصوصية المطلوب وهو الذكر **قوله** وقيل هي التشبيه
على حذف مضاف هذا هو الاعم **قوله** حذف خبره اي كانت عليه
وفي هذا حذف العابد المجزوء محرف لم يجد مثله الموصول **قوله** اي
كالذي انت فيه حذف صدر الصلة وهو العابد ولم تطل الصلة **قوله**
والمعني كن فيما يستقبل الخ اي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه **قوله**
والسادس ان ما زابية لم يذكر هذا في المعنى وهو غير الثالث وتفسير
بعضهم الخالين بالسخط والرضا لا يقتضي المغايرة لان تفسيرهما

فما مر بالمستقبل والحاضر ليس على جهة التقييد **قوله** وقيل الكاف اسم
 أي بنا على أن اسميتها لا تختص بالشعر **قوله** انتهى الغاية اقتصرها
 على معني واحد لا يوقل في المعني أنها ثمانية معان وزاد في حرف
 الغامها تأتي بمعنى الفاك قوله وانت الذي حيث شغبا إلى بدل إلى
 وأوطاني بلاد سواها إذا المعني شغبا فبدأوها موضعان **قال**
 ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده حلت بهذا حلة بعد حلة
 بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معني غريب لا يلم أر من ذكره
 انتهى ويصل يندفع ما يقال لا يظهر معني الا نتهى في الأولى
 وكيف تنقل إلى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في الحواشي
 أن المعني شغبا مضافا إلى بدأ وقد أومى إليه الدماميني وجوز أن
 تكون الأولى بمعنى مع **قوله** وأثبت أنها لا تجزأ إلا خرافة أن المم
 ذكر أن جرهما لذلك في الغالب وح في قول المص فلا يقال الخ نظر أيضا
قوله بل ترد للتكثير كثيرا قال الدنوشري قال ترد دون نحو
 بل هي موضوعة الخ لأن الكثرة والعلة لا يتعلقان بالوضع كما هو
 ظاهر **قوله** يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة يجوز في
 عارية من حيث العربية الرفع على أنه خبر كاسية وأنه في محل
 رفع على أنه مبتدأ والمجرور بعلة صفة على ما هو الغالب
 من وصف مجرور رب وإن جعل خبرا على غير الغالب فغارية
 خبر بعلة خبر أو صفة لكاسية أو بدل على المحل وإن توسط الخبر
 والخبر على أنه صفة أو بدل على اللفظ بنا على غير الغالب أو على أنه
 مجرور برب محذوفه وإن لم يتقدمها الواو فالفاو بل ويجوز

النصب

النصب على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور بنا على أنه الخبر وهو حال
 منتظم **قوله** لن يصومه ولن يقومه قال الدنوشري قد يوقف فيما ذكر
 من حيث أن لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال أنه استعمل في
 الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو هو
 من باب إطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه
 في المستقبل يحصل له عار من بمنعه من ذلك بوقت أو مرض فليتامس
قوله وهو مما تمسك به الأكسائي الخ وجه التمسك أنه ماض فلو كان
 غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا إليه وامتنع جرم برب لأن
 إضافة محضة من إضافة الوصف إلى غير معموله ورب مختصة في
 غير السناد بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بأنه حكاية حال
 ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت رب على الخاصة بالنكرات **قوله** ولا
 يناسب واحد منهما التقليل قال الدماميني الافتخار بالتقليل قد يقع
 لا من حيث قلته بل من حيث كونه عريزا المثال لا يوصل إليه إلا بشق
 لأنفسه فقول المص لا يناسب الافتخار كلي لا يصح **قوله** وليس له
 أب قال الدنوشري صفة في المعني مولود ولم يلبده أبوان صفة الذي
 ولد وينظر ما السكتة في الأتيان بالواو في الأول دون الثاني **فصل**
قوله أحدها الكاف قال الدنوشري من وقوع الكاف أسما
 فأعلا قول الأعرابي أنتهون ولا ينهي ذوي شطط كالطعن
 يذهب فيه الزيت والقتل والشطط التعدي وتجاوز الحد **قوله**
 مختصة بالاسماء أي وقد دخلت عن علي الكاف فدل ذلك على
 اسميتها **قوله** وذلك فيما إذا دخلت من عليهما ظاهرة أن ذلك

ضابط لا سميها وقال في الحواشي ان قول الناطم من اجل ذاعليها من وحلا
 شاهد على الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتها بدخول من ذكره وذكر ان
 ان علي دخلت علي عن يميني مرت الطير سحبا **قوله** ولا يجوز ان يكون
 معن الزاوي لانه جاعد ليس مما يؤول بالمشتق لكنه اسم جنس كما
 دل عليه قوله المجهل العفر وفي هذا رد علي العيني حيث قال ومجهل
 صفها اما مصدر ميمي للمبالغة او اسم مكان **قوله** وقد يكون علا فعلا
 ماصيا اي فتحل رباح الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية وينشأ
 في ذلك من علي ماصيا في حواشي الفكري وحيث علي ما قال بعضهم ففي تذكرك
 ابن ام مكتوم ذكر بعضهم ان حي تكون حرفا واسما لامرأة واستند ما اذا انفتحت
 الي حل العربي **احسبني** قد جيت من وادي الفري **قوله** واسما لموضع
 بعان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال فما لكم ان لم تخطوا زادكم
 سوار ولا دار يحيى ودامت فعلا وذلك بان تخرج من فعل اثنين من الح
 انتهى فان كان ما قاله صحيحا فلا كلام ويكون حي اسم موضع غريب فان الفكري
 والحازمي لم يذكره وان لم يكن حيا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحفا
 من حيي بضم الحاء وتشديد الهمزة وقد سوا النساء حيي وقالوا
 في المثل المعروف اشبق من حيي وهي امرأة ولما في اسم الموضع فقد ذكر
 الفكري حيا بفتح الحاء المهملة وتشديد الهمزة والآخر الحروف وفتحها وبالد
 فيجوز ان يكون الذي في البيت هذا وقصر وذكر الحازمي حيي بضم الحاء
 المهملة وبعدها تاء مشتاة مفتوحة وقال من عدت باب الابواب
 وحيي بضم الحاء وبعدها بامفتوحة مشددة وقال ناحية بجوز من ان
 فيجوز ان يكون احدهما **قوله** في الطارقة هو كتاب اعراب فيه سور

الفاحة ومن والسياء والطارق الي اخر القران والدي رايت فيها عند قوله تعالى انفتحت
 عليهم ما يضمه وقد يكون علي فعلا ماصيا كقوله تعالى ولعلي بعضهم علي بعض
 نقول علي يريد علي الجبل يعلوا علوا وعليت في المكارم اعلي علا انتهى
 ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام السراخ
 هو صريح في ان ماضي يعلوا ويعلي واحد وهذا هو الموافق للصحيح حيث
 قال وعلا في المكان يعلوا علوا وعلا في الشرف يعلي علاء ولو فهم انتم
 ذلك لم يحتج الي نسبة ذلك الي ابن خالويه **قوله** ما رايت مذ يومان
 قال الزرقاني قال الوضي قال الاخفش لا تقول ما رايت مذ يومان وقد
 رايت امس ويجوز ان يقال ما رايت مذ يومان وقد رايت اول من
 امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكلم
 لا متغا الروية يومان واما اذا كان التكلم في اوله اعني وقت الفجر
 فانما يجوز ذلك اذ جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الروية يوما مجازا
 وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الا نقطاع او بعض يوم الاخبار
 يوما ولا يحسب بعض اليوم الا حروا ان اعتدلت بهما معا جاز لك
 ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان تقول في يوم الاثنين مثلا ما
 رايت منذ يومان وقد رايت يوم الجمعة ولا تقيد يوم الاخبار ولا يوم
 الا نقطاع قال ويجوز ان تقول ما رايت منذ يومان وانت لم تراه
 منذ عشرة ايام قال لا شك تكون قد اخبرت عن بعض ماضي اقوال
 وعلي ما بينا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع موافقه
 لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا
 منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو علي غير القياس قال ولا يقال

منذ يوم استغنا بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لغهمها
 فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونجت والا فالتقيا
 جواز الجميع والقصر ليس بما يخ لانه جوز منذ اقل من ساعة **قوله**
 مضافين حال من بين وبين **قوله** او منها ومن اد قال الزرقاني
 معطوف على قوله من من الحارة الخ وبناءه على الاول ظاهر وما على هذا
 فغير ظاهر لان التقدير الذي يدل على ان دو طاية قال الرضي وقال
 بعض الكوفيين اصل منذ من ادركا وضم الدال للساكين فالرفع
 بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة منذ مضي يوم الجمعة
 وينبغي ان يكون التقدير بعده في نحو ما رايت منذ يومان من اذا ابتدا
 يومان انتمي قوله هو وينبغي ان لا يقد من اذ مضي وذلك
 لان مفاد ما رايت منذ مضي يوم الجمعة ان انتفا الروية من وقت
 مضي يوم الجمعة ومفاد ما رايت منذ مضي يومان ان انتفا الروية
 من وقت مضي يومين فيصدق بوجودها في سماع ان المراد فيها
 في جميعها فتعين تقدير ابتداء ان تقر هذا علم ما في قول ابن الجبار
 والثاني ان الاصل من اذ مضي يومان **قوله** وهما ح مبتدأ اعترض
 بان فيه ابتداء منكر بلامسوع اذا دعي التكبير ومن تعريف غير معتاد
 ان ادعي التعريف واجب باختيار الاول وتقدم النفي صورة مسوع
 كما في قوله تعالى اولم ير ان الله الذي خلق السموات والارض
 بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف اجمع واخوانه وهو
 تعريف معنوي كما يوجد مما يأتي عن الثاني **قوله** اجر الرفح
 مجري الجرحواب عن سوال حكمة وجوب تاخير الخبر على هذا القول

وقد يقال

وقد يقال ايراد السؤال على القول الثاني المهر لان تقديم المستند وتأخير
 الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوابه **قوله** وقيل بالعكس
 قال اللقاني لعل وجهه ان الاسم الواقع بعد ها قد يكون معرفة كما
 في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ او منذ لانها تكرتان
 وكأنه على القول الاول لوحظ في مذ ومنذ التعريف المعنوي اذ معني
 ما رايت منذ يوم الجمعة اول زمن عدم الروية يوم الجمعة **قوله**
 وقيل بالعكس قال الدماميني في شرح التمهيد اعترض مذهب
 القائل بالخبرية بان لا يلزم ان يكون الشيء ظهرا لنفسه لان بيني وبين
 لقائه هو اليومان واجب بحجاب جدي وهو ان بيني وبين لقائه
 يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لا زرع عليه فما كان جوابكم فهو جوابا
قوله ولا يخفى ما فيه من التفسير قال في التامع لانه تقدير ما لم
 يصح جوابه في موضع ما **قوله** والتقدير من الزمان الذي هو يومان
 قال الزرقاني قال الرضي وينبغي ان يكون التقدير من ابتداء الوقت الذي هو
 يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فاذا ان استقامة
 المعنى انما تحصل بتقدير مضاف هو ابتداء مع ان من لا ابتداء الفاية وبيان
 ذلك ان اذ لم تقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفا الروية
 مبتدأ من اليومين وذلك صادق باولهما وبآخرها فلا يعيد المراد وهو
 كون انتفا الروية من اول اليومين الا ترى انك اذا قلت سرت من
 البصرة كان المعنى ان المسير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون
 السير من اولها او وسطها ومن اي جزء منها وحيث صدق بغير المراد
 كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليعيد عدم صدقه بغير المراد

اذا تقرر هذا علم ان قوله ينبغي معناه يجب **قوله** قال الرقي
 قال الجمهور بن علي مدبرهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد
 من يجوز الرفع والنصب والجري في المخطوف في نحو قد قام زيد ويوم الجمعة
 اما الرفع والجري في الزمان المقدم والنصب علي معني قد قام زيد
 لان معناه من قيام زيد او علي فقد ير فعل اخر تقديرة وما رايته اي
 ما رايته من قيام زيد وما رايته يوم الجمعة **قوله** وهو يومان مبتدا
 وخبر لا يخفي انه لم يتعرض في هذه العبارة المقولة عن النهاية تكون
 اصل ما لقيته من يومان في الزمان الذي هو يومان فلا يحسن قوله
 وهو يومان مبتدا وخبر وكان الظاهر ان يقول ويومان خبر لمبتدا خبر في
 والتقدير وهو يومان فتدبر **قوله** وحتم دال من لغة قال
 الرقائي اي سوا كان بعد ساكن نحو قد اليوم او لم يكن **فصل**
قوله قيل وهو علي الحكاية لحال ماضية مجازا قال الرقائي اي لان
 المضارع يكون للحال فحكى به الان ماضي وقال ايضا معني هذا انه المضارع
 عويده عن حالة ماضية بطريقا يجوز مستقبل بطريق الحقيقة وهي
 وداد ثم لو كانوا مسلمين وهذا القول استأثر اليه في المعني بقوله
 وقيل هو ما اول بالماضي علي حد ونفع في الصور وردة **قوله**
 وفيه تكلف لا يقتضيه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض منجوز
 به عن المستقبل انتهى **قوله** حفظ فيه الشبهة بان لا تكلف
 علي هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبل جعلت بمنزلة
 الماضي المتحقق فاستعمل معيارب المختصة بالماضي **قوله** وكان
 شائبة قال الرقائي وجه ذلك ان كان لا تدخل الاعلى الاسما ولا

دخلت

دخلت هنا علي الفعل اخرج الي ان يقال انها شائبة اي اسمها صيرت شائبة
 فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر
 ذلك نظرا الي ان رب لا تدخل الاعلى لفظ الماضي **قوله** ورد في المعني
 قال الرقائي ظاهرهم انه رد القول بتقدير كان وهو كذلك لكن لم يذكر في
 بحث ربوا ماد كرم في بحث ما فقال ما نضه وليس حدث في كان بدون
 ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر ج وهو يرد مخرج علي حكاية الحال
 الماضية فلا حاجة الي تقدير كان وقال ايضا لم يتغير من المص لم تغلق
 وب لا بها زائدة عنده في الاعراب فلا تغلق بشي خلاف ما قاله السعد
 انها متعلقة بفعل مقدر تقدير تحقق وثبت تغلق في مطوله في بحث
فصل قوله واستعار له سد ولا اي استعاره نقر بحية لان
 شبه غلام الليل بالستور جامع عدم ظهور ما يستراة واطلق اسم المشبه
 به علي السد ول علي المشبه وهو الظلام **قوله** فقيل من اجله الخ ارايت
 بخط المص ما نضه في كتاب افساد الاصل والرجاج قالوا ومن الاضداد
 جلال وانه يقال امر جليل للشديد واليهين وانما الجليل ما يظلم في النفس
 في بابه فقد يظلم في الكبر وقد يظلم في القلة وقالوا في قوله رسم دار
 البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم في نفسه كما رسموا وانما الفطم
 في نفسه الواحد لا الرسم وقالوا فيه قول اخر ان معناه من اجله وهذا
 هو الصواب يقال فعلته من اجلك وجللك **قوله** لانها قائمة مقام
 عدد مركب قال الصوابين جماعة هذا الدليل يحتل القلب بان
 يقيم كم الاستفهامية قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يحس
 بمميز بمن فكذا ما قام مقامه **قوله** مختلفين قال الرقائي ليس

للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقوا كان الثاني
موكداً للاول فلم يكن الاعمال واحد **قوله** وتقديره ان الامر الخ قال
اللقائي اي لان ان الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الاجمالية
هذا باب الاضافة قوله اسناد اسم الي غيرهم قال لا يثبت
المضاف لا يكون الا اسما لمعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الا هم من
الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون
الا اسما لانه محكوم عليه ولا يحكم الاعلى اسما فان قلت
وجد في كلام الله اضافة الزمان الي الفعل قلت هو مقدر بالمصدر
تقدير يوم يقع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشري حيث
قال وتضاف اسما الزمان الي الفعل وعلى ذلك بان اسما الزمان بينهما
وبين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك والافعال حركة
الفاعلين فناسب اضافتها الي الافعال لذلك اشترى وقد يقال ايضا
انما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التمام
او يطبق العمل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما في نحو
عدم ومات اذ العدم والموت غير حركة كما هو ظاهر **قوله** تحذف
انت اشار لشر بقوله انت الي ان تحذف مضارع مبدوء بواو الخطاب
لا بيا الغيبة وكان وجهه ان المناسب لقول الناظم احدى **قوله**
ما فيه من تنوين الخ وكذلك تحذف الراء وما بشرط كون الاضافة
محفظة او غير محفظة والثاني غير مشني ولا جمع على جده والثاني
مجرد من ال واما قوله تولى الصبيح اذ اتته موهنا كالاخوان
من الرشايش المستقي وقولهم الثلاثة الابواب قال زائدة

فيها

فيها وثالثا الثاني جواز ذلك ان لم توقع حذفها في ليس نحو واقام الصلاة
بخلاف ما اذا البس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم ان تقديم المفعول في قول
الناظم مؤننا الخ ليس للاختصاص ولذا لم قدم العامل فتدبر وما
الطف قوله بعضهم ازال الله عنكم كل افة وسد لكم
سبل الخافة ولا زالت نوايكم جميعا كون الجمع في حالة الاضافة
قوله لان التنوين يدل على الانفصال الخ قالت المم في التذكرة
ان قيل لم تحذف التنوين في الاضافة فالجواب انه حرف من حروف
المعاينة فهو كلمة كولو المطف ويا الجرف لا يفصل به بين ما جعل
كاشي الواحد وهذا لا يرد ان التنوين ساكن فان اللام التي في التفرع
حرف وضع لهذا المعنى مع انه ساكن وقال ابن الجبار في شرح الملح
ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب والله كان يجب
حذفه ورده اقبج ردولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي
فافهمه فعند جسيمه الخبر اليقين وهو ما قدمته من ان التنوين
كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث
له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان
عندي عدا بن جني وغيره في التصريف نون التشبيه ونون الجمع
ونون الامثلة الخمسة مشكل اما الاول فلانها كلمة براسها وقد
اجعنا على ان التنوين لا يعد والنون كذلك لانها نائية واما الثاني
فلانه نايب عن الضمة وهي غير معتبر في بنية الكلمة فكيف
ما سماه انتهى ومن خطه نقلت **قوله** وهذا احد قولين بل
احدا قولين قال الجعبري في نوته والشكل سابق حرفه او بعده

قولان والتحقيق مقتضان وقد ذكرنا توجيههما في حاشية الفاكهي في
بحث الاعراب **قوله** لا بمعنى اللام قال النوشري ينظر ما معناه هل
هو ان الملك مثلا عامل الجرفليتا مل **قوله** ولا يحرف مقدار قال
النوشري يريد هذا المذهب بانه يلزم عليه فقد يرتفع الجار
المقدرا ذكل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق
ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتناحل **قوله**
وعلي معنى من من اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى
المقدرات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت ثلاثة اثواب فالثلاثة
هي الاثواب وذلك اسمها وما يزدادهم اصله دراهم وكانت قلت
مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من
جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك
اضافة العدد الى عدد اخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاث
مائة لان مائة بمعنى مئين والفلات من المئين مئويون وقيل اضافة
العدد الى المعدود وعلي معنى اللام لان المعدود ليس بعدد فلا يكون
بعض المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه
قوله ان يكون الثاني ظرفا لاول قال اللقاني هذا الضابط يشتمل
حصير المسجد وقد دله انتهى ومراده ان الضابط لا يكون مانعا
لانه سياتي التمثيل بحصير المسجد لما الاضافة فيه علي معنى
الاختصاص ويجاب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف
قصد المتكلم وارا انه بيان معنى الظرفية او الاختصاص كما بيناه
في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول احد الضابطين الاخر

فتدبر

فتدبر **قوله** نحو مكر الليل اي بنا علي ان الاضافة حقيقة اما علي
القول بانها مجاز عقلي فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون
في الاضافة والايقاعية فلا تكون الاضافة علي معنى في بل جعل
الليل ما كرا مجازا لوقوع المكر فيه **قوله** يا صاحبي السجن قال
اللقاني اي لان المراد وصفها بصحبتها له في السجن ولو قيل ان
الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستاجرها
ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور علي
ما بعد ها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص
اعم من ان يكون لقصر الاول على الثاني او بالعكس او يقال ان القصر
هنا اضافي اي مقصور علي صاحبة السجن دون صاحبة الاطلاق
انتهى وقد عرفت مما اسلفنا انه لا مانع من جواز كون الاضافة
علي معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولو لا ذلك كانت الاضافة
مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلامنا من الظرفي والبعض يقع فيه
الاختصاص **قوله** وان يكون المضاف اليه صالحا لثاني ان قول
المعصا لهما مطوفا علي بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه
للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهور حنفي علي بعضهم فاعرب
بما لا يصح **قوله** شرط القسم الاول زاد هذا ليصح قول المص الا ان
فالاضافة بمعنى لام الملك لا يلزم كما قال الحفيد من انتفا كونها
بمعنى من تغيب كونها بمعنى اللام مع وجود التي بمعنى في لكن كان
عليه ان يعطف قوله او الشرطان معا بالواو لا باو فتدبر **قوله**
ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام

ق

في شرح الكافية للجامي عند قولها والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير ما نفعه من المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث استوافقا يلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه انه ان التقسيم الى الاضافة
المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيها لكن لم
يبين بتقدير حرف الجر فيها لافي المتن ولا في شرحه ولم يقتل عنه
شيء في سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي
اضافتها اليه فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان
ذكر الوجه في قولنا حابي زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان
في اسناد الحسن الي زيد ايهام فانه لا يعلم اي شيء منه حسن
فاذا ذكر الوجه فانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
في الحقيقة يخص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخصيصا في
اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما
تفيد الاضافة انتهى بحروفه **قوله** وذهب الجمهور الى ان قولهم
قال بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المجاز اولى من الاشتراك وايضا
فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه ولى
فصل قوله والمراد بالتخصيص الخ جواب عن قول أبي حيان
تقسيم الجملة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس
بصحيح لانه من جعل القسم قسما وذلك ان التعريف تخصيص

فالاضافة

فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوي مراتبه التعريف واجاب
الداميني بان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك في النكرات
والتعريف رفع الاحتمال في المعارف **قوله** والى ذلك يشير قول النظم
واخص اولا الخ فيه انه لم يتعرض للنوع الذي يفيد معا ولا
يصح جعل او مائة خلولا ان الخلو جابر كما في النوع الثالث **قوله**
وهذا النوع هو الغالب اي وليس له ضابط وجودي بل ضابطه
انتفاء ضابطي القسمين الاثنين **قوله** بالموت الذي الخ حجة
ابن مالك على انه دعا على المخاطب بانه لا ياباه الموت فجعله ماضيا
والكاف مفعول به ويضيق غموره حيث لم يذكر الموت وقولهم
لا اباي ولو كان فعلا لاتي بنون الوقاية **قوله** وتخرب رجل الخ
جعل في الباب الثامن من المعاني هذه مما اغتفر في التواني مالا
يفتخر في الاوائل فالاضافة فيها فيها مفعلة للتعريف **قوله** لا كمالها
قال اللقائي اي لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة
فاذا اريد ثبوت كمالها لشخص او ثبوت احدادها كمالها فقد ثبوت
انتهى **قوله** فجعل المقتضي الخ فيه نظر فانه جعل المقتضي للتعريف
ارادة المعايير من كل وجه ومثله بالوقوف بين الصدين ولم
يخصر في ذلك فيلزم من وقوعها ارادة فالمدار على ارادة كمال
المعايير كما قال المصنف بتدبر **قوله** وشرعت بفتح الشين قال
في الصحاح ويقال شرعت هذا اي حسبك **قوله** وهذا النوع
مرجعه الى السماع انظر هذا مع ان المصنف جعل لها ضابطا فاشعر
بقيا سينه **قوله** اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام

المصدر المسبوك يكون كاسم

لزيد مثلك انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة في ذلك على معنى اللام لفقد
شترطي من وشط في ولا معنى كونها على معناها الا تفيد بها وقدر حوا
بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحروف وان لم يلزم مظهرها في كل موضع
وكان يكفي ان يقول في التحليل انه ليس هناك ضمير فاصل كما في اللفظية
وهو المثال لما سياتي في توجيه كون اللفظية تسمى غير محضة **قوله**
في كونها مراد ابرها الحال ان بيان لوجه المشابهة في قول الناظم وان
يشابه المضاف الى وفيه رعي اي حيان حيث قل ان المراد المشابهة
في الزند فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل اسم الفاعل **قوله**
بدليل نعتة الى اخره استدلال ابن مالك في تعريفه بان المصدر واقع موقع
حرف مصدي موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه
فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر المسبوك من الموصول
الحرفي وصلته في مثل اعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعتك
وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدماميني لان المصدر
لا يجب اضافة بل يجوز ان يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا
محو اعجبني ضرب زيد وزيد يتنوين ضرب ورفع زيدا ونصبه فلم لا
يجوز تقدير هذا المصدر منكر فاعل الفعل الذي كانت صلته مرفوعا
بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدماميني ان
النحاة قالوه غير مسلمة ان اراد كلهم فقد صرح بعضهم بان المصدر
المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم في ادريس رسول في قراءة نصب
ان يكون في تاويل رسالا وقد مر في باب كان ما يتعلق بذلك **قوله**
فوصف وحدي الى هذا الايضاح دليل لا احتمال ان يكون الشدي

بدل

ومصحوبها

بدل من وحدي لا نفتاولين سلم فيحتمل ان يكون ال في الشدي يد للمبش و
قوله في حكم النكر **قوله** نحو جيتك اكرامك قال الدنو شري في كون
اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد في الفاعل مع عامله ويجاب
بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فضا علمها واحد **قوله**
هديا بالغ الكعبة قال الدنو شري الهدى بفتح اوله وسكون ثاميه
ويجوز فيه الهدى بكسر ثاميه وتشديد الياء وقرابها جميعا القرا
حتى يلغ الهدى محله الواحد هديه وهدية بكسر الدال وتشديد
الياء **قوله** والها اي وضم الها **قوله** وانما تفيد هذا الاضافة التحقفي
قال اللغائي قد يقال هذا منقوض بنحو قوله الوا دانت المستحقة
صغوه فان الاضافة فيه لم تفد تحقيفا ولا رفع فتح انتهى قال الدنو شري
حصر التحقفي في هذه الاشياء الثلاثة بتشاكل بثلاث مسائل فان اضافتها
غير محضة ولم يجذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الاولي قولك الضارب الرجل
فان هذه الاضافة غير محضة ولم يجذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير واجيب
بان هذه الاضافة محمولة على الحسن الوجه كما ان الحسن الوجه محمول في الضرب
على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان
المضاف فيهما صفة محلي بالالف واللام والمضاف اليه فيهما محمول معرف
بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لانما كان مفعول في المعنى وليس
شترشي بما ذكرنا لان التنوين ايضا دال ضمير المنخصل لما بين الاتصال من
التثاني واجيب بان النون في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد
الضاربك على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالضافة
غير محضة وما يقع بحذفه التحقفي مفعود هنا واجيب بان الضاربك

يد

محمول في الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير
متصل فاذا كان تقدير النطق بالتثنية يقتضي في ضاربك والمانع فيه شيء
واحد وهو اتصال الضمير بالاولى ان يقتضي في الضاربك لان المانع فيه
شيان الالف واللام وانصال الضمير **قوله** كما في المعنى اي في الترجمة التي
نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع وانما قيد بقوله
لفظ لان الضمير مقدر وانما ثبت ان عنه كما في الترجمة التي نصها الاشياء
التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانما قال فيها واختلف في رجل
حسن الوجه بالرفع وقيل التقديم منه وقيل الخلف عن الضمير
قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه قال اللقاني ان قلت هذه
الصلة مقدر في حسن وجهه وقد تقدم جواز قلت انما جاز فيه لافادة
الاضافة التحفيف بحذف التنوين بخلاف هذا **قوله** بجواز دخول ال
كان يحسن ان يوطي لهذا الفصل بان ال تحذف من المضاف في غير هذه الصور
وان لزم ذلك في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليستعمل الموصولة **تصل**
قوله والضمير في بها وهن السيوف الى رايت بخط المص ما نصه اي
قتلنا بقنا لنا قتلتي منهم لكنهم ليسوا الكفا عندنا فلا وافي دمايم والناس
الاحدون بالثار الحايثون حول الدما يستشفون اذا قتلوا مثلهم وضمير
وهن الدما لا يقيد الاضافة لمن ذكر **قوله** فلانها الاصل في ذلك بهذا مثل
المم تبعنا لم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل **قوله** فالجهمي
على الجواز في حواشي اللقاني ما نصه نزل هنا ضمير من منزلة كتريل
بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ منزله في قوله والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجاً يتربصن اي يتربصن ازواجهم فحوز كون يتربصن خبر المبتدأ

ومن

ومن منع كونه خبرا كالجهمي ومنع هنا انتهى فانقلبه عن الجهمي ونقل السن
عكسه عنهم وكلام الش هو مقتضي نقل المم المنع عن المبرد وضع المص في
المعنى في صاحب روابط الجملة وما يوبد اللقاني **قوله** فلان النون
لم تحذف الخ قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضي ان الحذف
للطول دايم الا اذا لم توجد الا طافة احتيج لدعوى ان الحذف منافاة
النون للاضافة ثم انظر ما معني تقليل جواز الجمع بين ال والاضافة في
المسئلة الرابعة والخامسة بقوله ان النون فيهما لم تحذف للاضافة
اذ لا شك ان الاضافة موجودة والجمع بينهما وبين ال حاصل ولا دخل
لحذف النون للاضافة او للطول في جواز ذلك **قوله** الحافظ طواع هذا
بعض بيت لغيب بن الحطيم الاضاري وعذاه من لرجل من الاضار وتتمته
لا ياتهم من وراينا وكف والعورة ما لم يرجم وقيل عورة القوم ثغرهم
فاذا حموه فليس بعورة والوكف الاثر وقيل العيب ويروي لطف
وهي التهمة يقول هؤلاء يحفظون عورة عشيرتهم فيحمونها فلا ياتهم
عيب من امامهم ولا ورايهم **قوله** وقال الاخفش نصب استدلال لاخفش
بقوله تعالى انا منجوك واهلك الا ترى ان الكاف لو لم تكن منصوبة
لم يجز نصب اهلك واجيب بانه منصوب بتقدير ونجى اهلك مشبهة
قوله قد يكتسب فيه اشعار وبقلة ذلك ولا ينافي ذلك كونه
قيا سيا كما هو ظاهر عبارة المعنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسائلين
في القلة وكلام التمهيد يشعر بان القلة انما هي في مسئلة العكس
لانه بعد ان قال ويوث المضاف لتأنيث المضاف اليه قال وقد ورد قبل
ذلك في التذكير فلم يات بهذا في الثانية وقد يقال استواءها في

٢ لقلة لاينا في ان احدهما اقل والمواثنا لا مردوا بن مالك لاخر فقل
المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذي هو الاصل لاينا في كثرتها في ذاتها
كما نص عليه الناظم في شرح الكافية **قوله** وشرط ذلك في الصورتين
صلاحية المضاف الى زوايا التسهيل شرط اخر وهو كون المضاف بعضه او
كبعضه وليس القيد الاول بمعن عنه كما قال الدماميني في شرحه مخالفا
لما قاله في حواشي المعني الاتري انه لا يصح ان تقول اعجبتني يوم عروبه
وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان
اليوم نفس عروبه وانما عدد لنا عن التمثيل بيوم الجمعة الي ما قلنا لان
الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حدث في الاسبوع وقع
اللبس وتبع السيوحي التسهيل في زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة
قوله مع صحة المعني في الجملة اي مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة
ومجازا وفيه اشارتي ان المعني بصاحبة المضاف للاستغناء كما
قال اللقاني صحة ارادة معني المضاف ولو مجازا والا فلا يخفى ان الكلام مع
استغناء المضاف معناه الحقيقي العموم والجل عليه عند الخلو عن القرينة واجب
قوله قطعت بعض اصابعه قال اللقاني ان اريد به البعض اصبع فاكثر
فتايشه اصلي الا اصبع موشه وان اريد به بعض الاصبع فاكثابي
اتهي وبيان الثاني ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع **قوله**
تلتقطه بعض السيار قال اللقاني يحتمل ان المراد بالسيرة جسيها اي
الجاعات السيار فبعضها جماعة سيار فثا ينزلها ليس بمكتسب **قوله** الا
خلا انه اكتسب الثاني من اللقاني الاظهر ان يقول لانه اكتسب هذا
وقال اللقاني اعلم ان اللقاني جمع ليله كوماه وموامي فيمكن ان المراد

بطول

٢٥
بطول اللقاني لوالها من اطلاق المصدر على الجمع والصدر المراد به الجمع يراعي
في ضمير المعني كقوله نقالي هل انك بنا الحصى اذ تسوروا المحراب **قوله**
وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان بعضا الى ليس مراده من
كونه بعضا انه لفظ بعض يدل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول
ليس وصفا وانما هو وصف في المعني للياي فالمراد كونه بعضا من المضاف
اليه في المعني ويدل لذلك ان من اشئلة هذه المسئلة كما شرقت صدر
القناة من الدم وقوله وما حب الديار شفق قلبي وجدعت انفي
هذه ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضع لم يشعر كلامه بحصر بل
هو صريح في عدمه حيث قال فمن ذلك والشرف فهم ان في كلامه حصرا
يدل قوله وبقي الخ فتر ما دعاه الشر من ان البعض في الاول موشة
ولكان مراده ان بعض الاصابع اصبح والاصبع موشة يخرج المسئلة عن
عن موضوعها من كون الثاني اكتسابا لا نوح اصلي كما مر عن اللقاني ومرت
عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه وكبعضه
ومثل شراحه ما هو كالمعنى بطول اللقاني اسرعت وقولهم اجتمعت
اهل اليمامة وهو داخل هنا في كلام الموضح لان المضاف صالح للاستغناء
عنه لانهم جعلوا قايده الشرط الثاني اخرج اعجبتني يوم عروبه ويوم
عاشورا كما مر فلو قال الشعر وشمل كلام المعنى كذا وكذا لان اظهر من مسئلة
كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال في التذكرة في اكتساب
الثاني قد بسط الناس هذا فقالوا انه مخصص في اربعة انواع قسم
المضاف بعض الموت في المعني وتلقط بالثاني وانت تريد تحو قطعت
بعض اصابعه اذا بعض السنين نقرقنا وتلقطه بعض السيام

وقسم هو بعض الموت وتلفظ بالثاني وانت قد بدله الا انه ليس موتا وذلك
 نحو شرقت صدر القنطرة وقلنا انه غير موت لان صدر القنطرة ليس قنطرة
 بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون اصابع وقسم تلفظ بالثاني وانت تروي
 الا انه لا بعض ولا موت نحو اجتمعت اهل اليمامة والقسم الرابع زاده
 الفارسي وهو ان يكون المضاف كلاً للموت نحو ولدت عليه كل مصفة
 هيف ليس للبهار ثمر فانت كلاً لانه المصفاة في المعنى انتهى وبه يظهر
 ما في عبارة الشروانه لا فرق بين البعض المذكورين في كلام الموضح وان
 كلا منها بعض الموت وهو موت ووجهه ان المراد بالسياقة الجماع
 وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني لكن يرد ان الثاني لا ليس بمكتسب
 وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثاني كما شرقت صدر القنطرة واستفيد
 منه ان المراد البعض في المعنى كما اسلفنا **قوله** قال ابن ام اناس الخ هو
 صدر بيت عجز عمر فتلعب حاجتي او تزحف وبعده ملك اذ انزل
 الوفود ببابه عرفوا موارد من دلا يترق اشده من شا هذا على ابدال
 ملك وهو نكرة من عمر المعرفة قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض
 شراح ابيات ام اناس بعض جدات عمر بن هند وفي الصحاح ورحلت
 البعير ارجله رجلا اذا شددت على ظهره الرجل فمعني ارجل ناقص
 اصنع على ظهرها الرجل للمسافر الي ابن ام اناس والصبر في تبليغ راجع
 الي ان افتتوكت في تزحف قال في الصحاح الزحف الجيش يزحفون
 الي العدو والصبي يزحف على الارض قبل ان يسبى والبعير اذا اعيأ
 فخر قدس **قوله** اناقة العقل مكسوف قال اللقاني قد يقال
 لا دليل فيه لان الموت المجازي قد يذكر ضمير في الشعر كقوله ولا

ارض اقبل ابقاها **قوله** وقيل التذكير في الآية الخ اي فلذا قال الموضح ويحتمل
 ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقاني يحتمل الخبرية وانه وصق
 لشيء محذوف اي شيء قريب واما قول الحفيد انما قال ويحتمل لان كونه
 منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر فيه نظرا لان المراد ان لفظ
 الله مذكر واعلم ان لهم رسالة في هذه الآية الشريفة بنفسية
 صنفها اقوال الائمة اوصلها الي ستة عشر وهي مذكورة في الاستبانه والنظا
 للسيوطي **قوله** لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ قال اللقاني كيف هذا
 وقد وجهوا كجاء يد نفسه برفع احتمال ان الجاي غلامه او كتابه مثلا
 انتهى واقول تفصيل الكلام ان الله ان اريد الاستغناء ولو على سبيل
 التجوز فهو مستحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا على
 امراته مثلا ويؤيده مسئلة التوكيد وان اريد الاستغناء على سبيل
 الحقيقة فهو منتق في مسایل الجواز اذا ساءدما البعض الاصابع من
 القطع لجملة مجاز ولذا عم الشرفينما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء
 على وجه قريب ولو مجازا او على وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار فان
 اسناد القطع الي جملة الاصابع يمكن ان تجعل حقيقة اذ اريد المجموع
 من حيث هو مجموع او على وجه يكون المضاف كثر المحذف فيه مع
 ارادته او نحو ذلك فقد **قوله** ومن ثم رد ابن مالك الخ اي بل
 الثاني لان الايمان بمعني المعرفه والمعرفة **قوله** بتاينث
 الفعل اي بنا على انه لا فرق في المضاف اليه الموت بين ان يكون ظاهرا
 او ضميرا خلافا للفعل كما بنيه في الحواشي **مسئلة قوله** وشمل ذلك قول
 النظم ولا يضاف الخ اي لانه اذا بالانحاء معني ما يشمل الترادف والشا



وصفا كالا انسان والناطقة او بحسب المراد كما في الموصوف والصفة **قوله**
لان العرض الخ لك ان تقول المفوت بحسب بعبارة مع انه ليس غير
في المعنى وايضا فلا اكتفى بالمعاني بحسب المفهوم وعلى بعضهم
منع اضافة الموصوف الي صفته بان الصفة تابعة للموصوف في اعوانه
فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دائما ولم يتصور متابعته في
الاعراب ومنع اضافة الصفة الي الموصوف بان الصفة ان تكون تابعة
للموصوف وموضوعة عنه فلا يمكن ان تضاف اليه والا لكانت متقدمة
ولم يتصور المتابعة ايضا ومنع اضافة احد المترادفين الى الآخر
لعدم الغابذة **قوله** ما يوم شيئا من ذلك الخ قال اللقياني الوهم
احتمال مرجوح والتاويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى
هذا فنقوله يوم معناه يدل دلالة مرجوحه وياول معناه يحمل
على المعنى المرجوح فالوهم والموول به واحد ولا يخفى عدم صحته فالهوا
ان الوهم هنا معناه الموقع في الوهم اي العقل وكثير ما يفهم بذلك
بعضهم ثم قوله موول اي لتتقي اضافة الشيء الى نفسه في المعنى
التي ياباها النظر العقلي فان قلت قد تقرر ان العقل يمنع هذه الافاقه
وانها مستغنية فكيف قال الناظم تبعا للبصر يبي بوجوبها في الاسم واللقب
المفرد بين كل مترادف الكتاب وقال بوجوب التاويل هنا قلت انما
اوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة المستنعة فوجوب التاويل لازم
وجوب الاضافة لا من انما فيها نعم يتجه ان يقال لا يجاب ما يوم مستغنا
وهو الذي عني المومع بقوله وورده النظر فتدبر **قوله** ان يراد بالاول
الخ قال اللقياني هذا التاويل لا يخرجها عن اضافة الاسم الي مرادفه

يجب
ص

نعم

نعم يخرجها عن اضافة الاسم الي ما اريد به معناه فكان الصواب ان يقول
الموصوف اولا لا يضاف اسم الي ما اريد به معناه كما في النظم فتدبر **قوله**
تقول اذا اريد بالتاويل الاسم فليس مرادفا فنقول هذه الايراد ليست
وضعية بل الموصوف له اللفظ هو معنى الاول فالمرادفة ثابتة **قوله**
اي جاني مسمى هذا الاسم قال اللقياني ومثله حيث ذاصباح وذات
يوم اي وقتا صاحب هذا الاسم ومثله صاحب هذا الاسم رضي **قوله**
هذا اذا نسب الي الاول الخ فيه رد لقول الرضي ولا ينعكس التاويل
لان اسناد العواجل الي لفظ الاسماء ممتنع وقد نقل اللقياني كلامه واقم
قوله وانما وصفوها بالحقيقة الخ حاصله ان قولهم للحقا استغناء تبعية
لانهم شبهوا نيتها في المجازي بالحقيقة بجامع ترتب ما يرض عليها واشتقوا
من الحق الحقا فتدبر **قوله** وصلاة الساعة الاولى قال اللقياني السا
الاولي اول ساعة بعد الزوال **قوله** ومسجد المكان الجامع قال
اللقياني في الرضي ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة تشرى **قوله**
وسايق ان الشرايين حكمة عدول المص عن تقدير الرضي ان يقدر
موصوف قال اللقياني الداعي الي تقدير ان المضاف في صفة والصفة
تخبري على موصوف لا محالة الا ان يطلب عليها الاسمية كصاحب
وراكب واذا لم يكن موجودا في اللفظ ولا بد من تقدير **قوله** كما ذكرنا
اي من انه يقدر في كل مثال ما قدر في الاخر فيكون اشار المص بتكرير
المثال لذلك **قوله** ومن الثالث قولهم جرد قطيفة منه قوله نقاب
خاينة الاعين قال الصفاقسي الظاهر انه من اضافة الصفة الي
هو موصوفها اي الاعين الخاينة كقولته واذا سقيت كرام الناس وجوزوا

ان يكون خائفة مصدر كالعاقبة اي يعلم خائفة الاعين **قوله** محتمل
 بنحو قوله الخ اي من الامثلة المتقدمة والبصريون يقولون هذا كما فعلوا
 فيما تقدم ورجاؤهم كلام الشرخلاق ذلك فالنقد يروح الامر اليقين ولذا
 الحياة الاحرة وما كنت بجانب المكان الغزي **قوله** احتج الكوفيون
 ايضا بان العرب اجازت ان تعطف الشيء على نفسه اذا اختلف اللفظان
 وان كان الاصل في العطف المعاني والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف
 والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف قال في قولها كذا وبينا والحاصل
 انهم استدلوا بالسماح والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الاضافة
 على ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وتشبيهية بالمحضة وهي سبعة انواع
 منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم **فصل**
قوله الغالب على الاسم الخ قال اللقائي الغالب يراد به تارة ما منع غير
 من المغلوب عليه ويعدى بحلي قوله تعالى والله غالب على امره وتارة
 ما هو كثر بالاضافة الى غير ويعدى بنفي كقولك الغالب في الناس الشيخ
 ومنه ما هنا فقوله على الاسماء معناه فيها يتردد هذا القسم والذي بعده
 وهو ما امتنع اضافته يعلمان من مغموم قول النظم وبعض الاسماء
 اضاف ابدافانده يفهم ان بعضها لا يضاف ابدل وتحت قسمان مالا
 يضاف اصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المص الكلام على هذين
 القسمين مع انهما شرع لمغموم النظم لقلة الكلام عليهما ولان احدهما
 هو الغالب فلله دهره ما دق نظره **قوله** من العقل الخ اشار الى حكمة
 تكرار المثال واظهر منه قول اللقائي اشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق
 والثاني الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصفه **قوله** للازمة التعريف

اي وضعافلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد بالجنس
 وكذا اسم الاشارة بقر هذا لتقليل لا يجري في اسم الشرط والاستفهام وكان
 الشر جعله توطئة لقول المص كالمضمرات والاشارات دون ما بعدهما
 وان اقتضى العطف فيه المشاركة في الاعادة الكاف فيه لكن يرد ان
 الموصولات كالمضمرات **قوله** كالمضمرات قال اللقائي لم يعتد بالاضافة
 في قوله واياه وايا الشواب **قوله** كالكاف حرف خطاب قال
 انه نون في تقديره عايد على المبتدأ فتقدم فيه انتهى يعني ان جملة
 فالكاف الخ خبر المبتدأ وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا بد من تقديم
قوله وكغيري من الموصولات قال اللقائي كالكاف مع غير
 دون الاشارة **قوله** اعلي ان المضمرات والاشارات نوع واحد في
 عموم منع الاضافة وكمر من مع اسم الشرط والاستفهام تنبيهها على
 استثنائهما من النوعين ايضا لان استقامتهما يوهن عطفها على غيرهما
 بحث وهوان المانع من اضافة الموصولات غير اي ان كان تعريفها هو
 بالصلة فلما اضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض باي فان
 اجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من اخر فغيرها كذلك
 انتهى ومتر في باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجع ولا
 يفيد كلام الشر جواب هذا البحث كما تعرفه **قوله** وانما لم تصنف
 هذه المذكورات لشبهها بالخ قد اسلف التقليل بقوله للازمة التعريف
 فكيف يصح المحصر فكان ينبغي ان يقول لما مر ولشبهها فان قيل الاول
 خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التنبيه على ذلك بقوله لما مر
 في بعضها ولشبه الجميع بالحرف او نحو ذلك ويرد على التقليل الثاني

انه يقتضي منح اضافة جميع المبنيات وليس كذلك **قوله** وانما اضيفت
اي الخ ظاهر ان ايا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان
اي غير الموصولة لم تشب الحرف لانها عربية فلا ترد والموصولة لم يعارض
فيها التشبه عند الاضافة بدليل بنايها وكان الشارح اراد بتشبيه الحرف
مطلقا التشبه فيمثل غير الموصولة ثم ان كلامه لا يفيد الجواب عن
ايراد الموصولة على التعليل الاول **هـ** وقال انه يوشري هذا
التعليل كما ترى مصدرة على المطلوب **قوله** ما يجوز قطعه في اللفظ
قدم الكلام على هذا النوع لقلته الكلام عليه بالنسبة للثاني ولانه شرح
لمنطوق النظر كما اسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى
فيتناول المنطوق والمقدرة ولذا نوت هذه الاسماء عند القطع عن
الاضافة وبه يعلم ان الواجب في هذا القسم هو الاضافة في المعنى وان
الفرق بينهما ان المحووظ في اللفظية هو اللفظ تحقيقا وتقديره وفي
المعنوية معني المضاف اليه دون اللفظه وانما التنوين في هذا القسم
التكميل لا التعويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحذف التنوين مع
الاسم اضافة اليه لفظ المضاف اليه لا الي معناه انتهى وفيه تحقيق
لما اختاره الشرح في هذا الكتاب وفي شرح الازهرية من ان تنوين
كل وبعض التكميل لا للتعويض وانما لم يبين هذا النوع لما سياتي في
بحث قبل وبعده **قوله** نحو كل قال الدوشري لا تقطع كل عن الاضافة
الا اذ لم تكن تأكيد ولا نعتا فان كانت احدهما وجبت الاضافة
لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل ثماني وهو عجيب لان
الشرقي كلاهما اذ لم تكن نعتا ولا تأكيد فلا حاجة لتقييده وكان

ينبغي

قوله تعالى في كتابه
في قوله تعالى في كتابه
قوله تعالى في كتابه

ينبغي له الاقتصار على تمثيل ما قيد به **قوله** قال تعالى وكل في ذلك
لا بد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع في قوله
يسبحون قال العز ابن عبد السلام في الامالي في الآية ثلاثة اسئلة احدها
كيف قال في ذلك والشمس والقمر في ذلكين سما الدنيا والرابع والثاني
لما في بصيغة الجمع وهما اثنان الثالث لما في بالواو في الجمع وهم لا يجمع
بها الا من يعقل والجواب **ب** عن الاول انها وان كانا في ذلكين
فلا فلاك كلهما في المحيط بها فصارت كمال في صندوق والصندوق
في بيت فيصدق ان المال في البيت وعن الثاني ان الصمير عايد عليهما
مع الليل والنهار وذلك لان الليل والنهار يسبحان ايضا لان الليل
ظل الارض وهو يدور على محيط كره الارض على حسب دوران الارض
وكذلك النهار يدور ايضا لانه يختلف الليل في المحيط وعن الثالث
انها لما وصفتها بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جرح
جمع العاقل **قوله** وذهب الفارسي الى ان الدوشري مرجح مذهب
الفارسي مجيبا حالا حكى الاخفش مررت بهم كلافات حالا **قوله**
ورد بان العرب اي رد الانذار واجاب المص عن الانذار ايضا بان
كلام من الضيق والسدس ونحوه من له معني صحيح في نفسه واما كلمة
كل فلا معنى لها الا بما اضيفت اليه اي انما وضعت لتعميم شي
فكان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر **قوله** ودل على الحال
الحق فيه ان الحال قد تأتي من الذكر بلا مسوغ الا ان يقال الاصل تعريف
صاحب الحال وايضا تنكير قليل وان كان الحال من كل كذا **قوله** لفظا
قال اللقاني معيوب عن التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر

بمعنى المطلق والاصل ما يلزم التعلق بالاضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها
قوله وهو المشار اليه بقوله النظر وبعض الاسماء فيه نظروا لنا المشار
 الي هذا النوع بمفهوم قوله وبعض ذا اقد ياتي لفظا مفردا واما قوله
 وبعض الاسماء الخ فانما هو اسماؤه الي موضوع النوعين وهو ما تجب اضافة
 الي مفرد لان المراد من قوله يضاف ابد ايضا في المفرد بدليل قوله بعد
 والحقوا اضافة الي الجمل **قوله** ودوا بمعنى صاحب قال السمرلي في
 كتاب الاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى اضاف
 ذوا الي النون وهو الحوت وقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت
 وبينما فرقا وذلك انه حين ذكر في معرض التثنية عليه قيل ذا النون
 ولم يقل صاحب النون والاضافة بدو واشرف من الاضافة بصاحب
 لان قولك ذو يضاف الي التابع وصاحب يضاف الي المتبوع تقول
 ابو هريرة صاحب النبي ولا تقل النبي صاحب اي هريرة الاعلى وجه
 ما واما ذوقا نك تقول فيها ذوالملك وذا العرش وذا القرنين فتجد
 الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقبالا لحمير وذو جند
 وذو يزن وذو رعين وذو كراع وفي الاسلام ذوالشهادتين وذو
 الشمالين وذوالبيدين وذلك كله تقسيم للمسمى بهذا وليس ذلك
 في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقتزن به شيء من هذا المعنى ولفظ
 النون اشرف لوجوده في اوائل السور بحروف القلم وقد قيل
 ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف
 اسم المقسم عليه **قوله** ولدي قال اللقاني قال الرضي واما لدي
 فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اسم قصر فاما لدي لان

لو

عند

عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزك وان كان بعيدا بخلاف
 لدي فانه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعده بقريب واما لدي وهو معنى
 عند فلا دليل على بناء به **قوله** اي غايته قال اللقاني فضاوي الشيء ما
 يقصر الشيء عليه فلا يتجاوزه الي ما فوقه وذلك غايته الشيء **قوله**
 وهو مصدر قيل لا فعل له كالعومة والحورلة والابوة وقيل له
 فعل اذ يقال وحده بجده وحدا ومعني مررت به وحده عند
 الخليل افردته بالمرور افراد او عند المبرد مررت به متفرا وهو
 اري لا طراذه في محو لاله الا الله وحده لانك لم تغرده بل هو كحانه
 افرد بنفسه وقال ساسم موضوع موضع المصدر فوحدنا بب
 مناب اي نادنا بب مناب موحد وموحد حال فمعني مررت به وحده
 مررت به في حال كوني موحد الله به ثم روي وقال يونس انه ظف ونصبه
 على الظرفية ومعني جأ وحده جأ على انفرادده والاصل جأ على وحده ورده
 ابن عصفور بان وحده ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا **قال**
 ٢ لما مبني في شرح التسهيل والظاهر ان يونس انما قصد تفسير المعنى
 وانما المعنى جاتي في وقت توحيده وعلى التي قد رها بمعني في مثلها
 في قوله تعالى و دخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقد في لانها
 لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يدفع ايضا ان تقديره يقتضي
 ان النصب على المفعول به لانك لو قلت جأ على وحده كان حاله
 متعلقا بخذوق فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور
 ان يكون ظرفا والجار على رايه جافا مل **قوله** ليريك شيء الخ ذكر الاسم
 في بحث لما من المعني ان ابن مالك مثل بهذا البيت للنفى المنقطع

قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهما انتهى ونقل عنه انه قال
انما يكون من ذلك لو كان الشعر لم يك شي يا الهي معكا وعنه ايضا
وفيه نظر اذ يتعذر ان يكون تقدير لم يك شي قبل شي كان شي قبله
واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء معيدا بالقبلية
بل مطلقا اي لم يك شي يا الهي قبل شي كان وعن السراج البلقيني
ان الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة في حقه تعالى
فتعيبت المعية فالمعنى لم يك شي يا الهي معك قبل خلق العالم
ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلة لها
بقوله وحدك فتمد **بقوله** علي المشهور يحتمل عوده الي قوله وهو
مصدر لمقابل قول يونس انه ظرف في كل مرة ويحتمل عوده ايضا لقوله
ملازم للافراد لا منه قال في التسهيل وربما بني مضافا الي ضمير شي فراجع
شراحه **قوله** ومعناها التكرار قال اللغ في المطايع لما سيجي ان
يقول التكرير وهو احص من التكرار الصادق بمبرين **قوله** بمعنى
اقامة الخ قال اللغ في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده مصدر
من لفظه اشار الي ما يصرح به من ان لبيك لم يطلق له بفعل وهو
خلاف قولهم يقال لب بالمكان اقام به والي ان الكافي في غير ذلك واليد
مفعول المصدر المضاف وفي ذلك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك
ود واليك اي تداولا لينا لطاعتك بعد تداول ولونفس سعديك
باسعاد منك بعد اسعاد وحنانك بحنان منك بعد حنان ود واليك
باد الة منك بعد اد الة ليكون من اضافة المصدر لفا على كان
اليق بالمقام او فسر حنانك بحنانك بعد حنان كان اوقع

للمواقع

للمواقع اذ اخطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان في قوله واليك في
البيت على تفسيره بتد اولاجبة للاعلام على ان الكافي حرف لمجرد الخطاب
اذ لا يمكن كونها فاعلا للمنداول ولا مفعول له اذ فاعله المتكلم وجاعته
ومفعوله شق الابراء فتنتفي اسميتها بانقطاع لازمها وربما فسرناه به
من اد الة منك بعد اد الة بيدفع ذلك اذ هي فاعل للاد الة والتقدير
قابلين يا الله اد الة منك بعد اد الة واسه سبحانه اعلم واحكم انتهى
وقوله خلاف قولهم يقال لب كذا في النسخ لب عن غير هرة ولا يتم
كلامه الا على ذلك لكن الذي قاله غير انما هو اوب بالهرة وفي
الطلاق قوله وما بعده بمصدر من لفظه نظر لان لم يفسر هذا ... ذلك
ذلك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه **قوله** وهذا النسب
من قول الناطم الخ فيه ان قوله ابن الناطم لا يليق بالمقام كما ذكره اللغاني
وقد فصل رحمه الله الكلام وفي المرام وقول الشرا لا اد الة الخ لا يش
مد عاه اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك **قوله** وهذا ذلك
الخ قال الد نوسري قال بعضهم واما هذا ذلك بذالين مجتمعين
فالمراد به الكف قال الاصمعي نقول للناس اذ ا ارادوا ان يكفوا هو
هذا لك انتهى **قوله** المراد به الاسرع قال الشاعر صر با هذا ذك
وطعنا وخضا والطعن الوخض الذي لا يصل الي الجوف انتهى كلامه
وهو يرد قول الشم الطعن الجاف فليتامل انتهى وهذا عجيب اذ لا محل
للتأمل في هذا لانه امر نقلي ثم لا مرجح لكلام هذا البعض على كلام الش
حتى يرد كلام الش بكلامه وقد صرح الجوهرى بما قاله **قوله** وقوله
وعامله اي هذا ذلك قد يقال قضية قول الش بهذا هذا بعد هذا

ان عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذا ولا بد في الترجيح من
 نقل كلام ريمة اللفظ والشئ تابع للعين **قوله** وعامل لبيك من معناها
 قال اللقائي اذ لا عامل من لفظها وما قولهم لبي فانه ما حوذه من قولهم
 لبيك ومصدره التلبية واما لبيك فعامله لو نطق به انما هو ل
 ومصدره لبي مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق به بفعل وهو
 قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذي نطق به انما هو لب بالهزة
 وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافي كون عامله من معناه قولهم لبيك من
 لب بالمكان اقام به لان اخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى
 لا يقتضي ان فعلها فعله **قوله** والحال واجبة التكرير كان ينبغي ان
 يقول غالباً لا يكرر قولاً لمه ضعيف ولم يقل غير صحيح فادق منه
 قول اللقائي اي وهو خلاف الغالب فارثكابه مع امكان غير
 ضعيف بخلاف جاريد وحده ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم
 ويمكن في وحده ايضا ان يكون مفعولاً مطلقاً اي ينفرد انفراد **قوله**
 وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام قد يدفع هذا بقول اللقائي
 يعني ثبت كونه مفعولاً مطلقاً بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى
 فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهريه **قوله** ان
 الكاف لمجرد الخطاب الخ قال ان لم يكن علي ما ذكرت فشد لان الناصب
 له يكون تشبيهاً كضرب ضربك فكون المعنى تداد لنا مثل مدادك
 واجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزوم طاعة غيرك وكذا
 البواني وليس المعنى على شئ من ذلك قلنا لا يمتنع ان تكون المعنى
 اجابتك لغيرك اجبتة وكذا البواني **قوله** لقولهم حنا فيه وليي

زيد الخ

زيد الخ اذ قد من هذا قول اللقائي قد يقا لانا والظاهر مشتمل
 في اياه وايما الشواهد فما كان جوابكم فيها فهو جوابنا ثم انه اجاب
 عن الشبهة بنحو جواب الشر واجاب **قوله** عن الثالثة بقوله قد
 يقال لعله يري ان لبيك واخوانه اسما افعال مفعولة من مصادره
 مثناة مضافة الى الكاف فالكاف حرف لمجرد الخطاب كما في رويدك
 زيد اسم فعل معناه امهل **قوله** وفي شرح المواقف ان يدي الخ
 ينبغي ان يوحى هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكرهم بعد قوله
 وحض يدي به ليكون مقابلاً له ولقوله الاتي وقيل كان عادة العرب
 الخ فانه الما سبب كما لا يخفى وذكرهم هنا يوم انه مقابل للكلام المم
 وليس كذلك فان يدي مضافة الى مسورا وان كانت زائدة بدليل
 ظهور جرم مسورا اذ لا سبب له في البيت الا اضافة يدي اليه **قوله**
 لانها اللتان اعطياه المعطى حقيقة انما هو الشخص ونسبة
 الا عطا اليهما مجاز وكان الظاهر ان يقول لان الاعطاء يكون بهما قد ير
قوله كما في الله اشار الى انه كان التمثيل بلديك ولدي افعدا كما
 قاله اللقائي **قوله** وهم قال اللقائي لانه لا يمكنه دعوى الالف في اخوانه
 للنطق بها مجردة عن الالف والياء كما ن وسعد ود وال ولم يقولوا
 لب **قوله** الي الجمل اي في اللفظ فلا ينافي ان الجملة في تاويل المفرد
 وقد يجذف بعض الجملة المضاف اليها او كما في قوله كانت منازل
 اذ لا في عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا فاذا الاولي
 طرف لعمريهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدأ حذف خبر
 اي اذ نحن مثلاً فكون ومثله **قوله** لا حشر والعيش منقلب ذاك ... افنانا



والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المعنى **قوله** وحيث قال الرضي اعراب
 حيث لغة ففهمه **قوله** من اسما المكان قد تأتي للزمان كما في
 قوله حيثما تستقيم بقدر الله تعالى في غايها لزمان فانظر المعنى
قوله اذا انتم قليل سياتي ان الله قال في حيث لما كانت اضافتها
 الي الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة
 اذ الي الاسمية اكثر وان تقديم المثال لذلك وقال انما هو اللطائف
 قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استواءها
 مع اذ فتقدم الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان نصب
 بعدها ارجح من الرفع في باب الاشتغال **قوله** ان لا يكون خبرا لمبتدأ
 فيها فعلا ظاهرا ان ذلك ممنوع وقال غيره انه فيجوز قال السيوطي
 ووجه فتحه ان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا
 لها في الزمان وكما في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف
 ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم **قوله** او معني لا لفظا نحو اذ
 يرفع الخ بان يكون مضارعا فتقدمه حكاية الحال الماضية كما قال
 الزمخشري في الآية قال المص في الحواشي قال ابو حيان في تفسيره
 وفيه نظر قلت هو نظر كليل **قوله** وقد يحذف الخ قد يقال
 الحذف ولو على قلته ينافي وجوب الاضافة وجوابه منع المناقاة
 فان الواجبة اعم من اللفظية والتقديرية نعم الاضافة الي المفرد
 كما في حيث تنافي **قوله** اذ هما في النار ينبغي ان يتعين في
 اذ هما في النار تقد برعامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا
 مضارعا ليل يودي الي وقوع خبر المبتدأ فعلا ماضيا الذي

استفحوم

استفحوم ويحتمل ان يقال انما استفحوم مع التلطف بالفعل
قوله وكسر الدال يجوز فتحها للتخفيف كما يأتي **قوله** على الاصح مقابله
 ما ذهب اليه الاخفش ان الكسر اعراب المضاف اليه وان التنوين
 للتمكين وجملة على ذلك انه جعل بناها فاشيا عن اضافتها الي
 الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازماتها للبت
 وبانها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجرح نحو نهيتك عن طلبك ام
 عمر بعافية وانت اذا صحى وبان العرب بنت الطرف المضاف
 لا ذولا علة له الا كونه مضافا لمبني وبانهم قالوا يومئذ يفتح
 الدال مونا وبانها لم يكن معربا لم يجر فتحه لانه مضاف اليه فدل
 على انه بني على الكسر تارة على اصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى
 الفتح اخري للتخفيف **قوله** وربما اضيفت حيث الي المفرد
 كما ان الرضي قال الرضي ومع اضافة حيث الي المفرد يعرف بعضهم
 لزوال علة البنا اي الاضافة الي الجملة والاشهر بثاؤه لشذوذ
 الاضافة الي المفرد وترك اضافة حيث مطلقا الي جملة ولا
 الي مفردا انه رخص فيها غالبة لا لازمة قال لدي حيث اقلت
 رحلها ام تشتم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول
 به وكذا قوله فقال لي الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي هي
 احسن الناس حيث نظرتا طراي وجها فهو ثبير وقال
 الاخفش قد يرد به الجان كما في قوله للفتي عقل يعش به
 حيث يهودي ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان انتهى
 وفي حاشيتنا على اللفية عن المم كلام يتعلق باعراب حيث

كان
لو كان

عند الاضافة لمفرد ينبغي مراجعته **قوله** ما يختص بالجلد الفعلية
قال اللغوي اي بالماثية اليها وفي قوله وهو لما عند من قال
باسميتها فطراد القول باسميتها لا يلزم منه اضافتها الي الجملة
الفعلية بعد ها واي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها
كالطرف في مئة تاتي اكرمك علي ما هو التحقيق عندهم وكذا القول
في اذا انها منصوبة بشرطها لا خافضة له **قوله** وذلك يقتضي
الحرفية اي لان الاصل في الاسماء الاعراب واما ضمير الفصل
عند الجهور فخرج عن القياس فلا يقاس عليه **قوله** ويجاب
بان العامل قضينا الخ هذا الجواب باختصار الشق الاول قال
شتمنا العلامة الغنيمة ويمكن ان يجاب باختصار الثاني
لكن كون العامل جوابها مقيد بما لا يمنع منه مانع كما هنا
اخذا مما اجاب به الدماغي عن الاعتراض علي كونها صاب
اذا جوابها انتهى واقول الكلام في ناصب اذا مطلق هل
هو شرطها او جوابها غير مقيد بمادة معينة والمم فرض
الكلام في لما في مادة معينة وهي لاية الشريعة وجوابها مقرون
في الاية بالمانع مع القول بان الناصب فيها هو الجواب لا يصح
التقيد ثم اعلم ان المم في الحواشي لما اورد علي القول بان
ناصب اذا في جوابها من فعل او شبهه انه قد جاء الجواب
مقرونا بالفا او بادا الفاي بانه نقل ان قايله اجاب بان الظرف
الحايث لا خير يتشع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فما
ظنك بالمتنع التأخير انتهى وهذا يدل علي ان القابل

اطلق

اطلق ولم يعيد بعدم المانع وبه يعلم انه يمكن في مسئلة لما ان العامل
في الاية دل كمن قال في المعنى انه مثل هذا التوسع بابنه الشعر نحو ونحن
عن فضلك ما استخينا **قوله** لا يقولون باضافتها الي ما بعدها
هذا صادق بقولهم باضافتها الي جوابها وليس مراد او انما المراد انهم
لا يقولون باضافتها مطلقا بل ليل التنظير باذا ولانه لا يفضل
بين المضاف والمضاف اليه بمثل جملة الشرط **قوله** لان اذا عند
هو لامضا فانه ظاهر انهم مصرحون بذلك في الحواشي ولمزم هو لا ان
يدعوا ان لا اضافة وان يفرقوا بان اذا تربط بكونها شرط كما في اني وان
واما اذا حيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه
نقلت والمتبادر من قوله ولزم انهم لم يصرحوا بذلك فانظر هل قوله
وان يفرقوا الخ يشكل علي جواب الشئ لان لما ظرف بمعنى حين او اذا فلا
يحصل بها ارتباط لولا الاضافة او يقال لا يلزم من ذلك ان لا يحصل بها
ارتباط لانها تقتضي جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا يسمى قالها شرطيا
وما بعده جوابا ويقرن بالفا اذا كان جملة اسمية **قوله** ويقع شرطها
وجوابها ماضيين الخ هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي ان جملة اذا
لا يكون حالية ولا ماضوية كما قال المص في الحواشي فان قلت
فما تصنع في اذا السسا لنشئت قلت الماضى صيغة الفعل لا
الزمان ونظيره ان دخلت الدار لكنه ذكر في المعنى ان اذا قد خرج
عن الاستقبال فيجوز للماضى كقوله تعالى ولا علي الذين اذا ما نزلت
لنحملهم قلت لا اجد ما حملكم عليه وللحال وذلك بعد القسم نحو والليل
اذا يصيبي علي ما بينه ثم رده فراجع **قوله** الماضى

عن

قال اللقاني نعت لاسم الزمان والتقدير موضوع لما مضى وشو قال
بدله وبديل ما بعده ماض او مستقبل كان اخصر واظهر **قوله** فانه
اي ما كان بمنزلة اذا واذا فيما تقدم **قوله** بمثلها اي اذا واذا قال
اللقاني تني منير المتعاطفين لان المقصد شمول الحكم لهما على حد
قوله نقالي فانه اولي بهما انتهى وحاصله ان او هنا للتوزيع لا لاحد
الشئين وقولهم ان او يفرد الظهير بعد هاء محمول على الثانية دون
الاولى كما مض عليه الا بدعي ونقله المص عنه في بحث الجملة المعترضة
قوله فيما يضاف الى الية قال اللقاني يضافان صلة جرف على غير ما هي
له فان ما وافقه على الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للمضاف
وقد ابرز الظهير العايد على صاحب الصلة الحقيقي فلا حاجة الى ان يقول
يضافان هو اليه فقد **قوله** ويمتنع زمن الحاج قادم قال اللقاني نقالي
ان يقول كونه بمنزلة اذا يفترض تأويله باصمارة كان الثانية واسمها
لا امتناعه وجوابه ان التأويل المذكور يسايع فيما سمع ولا يسوع ان يتكلم
به من غير سماع **قوله** ووافقه الناظم اي في غير النظم بدليل قوله محتجا
الحزما في النظم فلامه محتمل قال المص في الحواشي فان قلت فعلا قال وما
كاد امعني كاد اقلت بحتمل وجهين احدهما ان يكون اراد ذلك وزك
ذكره اكتفاء بما فيه عليه فيما كان بمعنى اد وهذا الذي راه ابنه والثاني
ان يكون الحكم عنده ثابت في موافق اد دون اذا وهو الظاهر فانه رد
على من يقول يومهم بارزون وقول الصحابي يوم لا ذو شفاعته بمن
والدليل ان يمكن من ادعته فيهما لكن الذي يظهر لي ان غير اد الا يلحق
بها لانها لم تختص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معنى الشرط لا لامر

يساويها

يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة على ان الذي يضره الناظم
في اذا انه لا يلزمها الجمل الفعلية مستند لا بقوله اذا هو لم يخفى في ابن
عمي وان لم افه الرجل الظاوم انتهى وعلى الاحتمال الثاني جري التمسك
فقال واقتصر عليه في النظم وانظر قول المص لانها لم تختص بالظاهر
في ان غيرها من الظروف لا يشتملها في ذلك مع قول التمسك في الفصل
الاخر وقال ابن مالك بل لشبه الظروف الخ فانه صريح في ان الطرف
متضمن معنى الشرط **قوله** محتجا بقوله نقالي يومهم الخ قال اللقاني
يود احتجاجة بان ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهمة اذا اليوم موضوع
لزمان محدود واستتماله في مطلق الزمان مجاز كقوله نقالي واتو
حقت يوم حصاده انتهى واقول **قوله** صرح في شرح الكافية بان اليوم مبهمة
وعلمه بانه عند العرب لا يختص بالهنا **قوله** وهذا نحوه الخ قال
اللقاني يعني فهو من مشبه اذا لا مشبه اذا **قوله** وكن لي شفعيا الخ قال
اللقاني ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب اول الشفاعة وهو
يستلزم الاخبار بنفعها وثانيا اخباره لا يغني شفعيا شيا وهو
يستلزم الاخبار بانه لا نفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فان
الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادقة عنها والفرق
وحداني فان الشفاعة مفروضة بالدل والحضوع وذلك مما يغرب
القبول **فصل قوله** حملا عليها قال اللقاني يوخذ من هذا ان
الحمل على المبني سبب للبنا فتريد الاسباب على العدد المذكور اول
الكتاب ولو جعل سبب البنا الاعتداد بالافتقار والعارض وتنزيله
منزلة الاصل كان اضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة

اول الكتاب انما هي للبنا الواجب لا الجائز فانه له اسبابا كغيرها ما هنا **قوله**
 او جملة اسمية قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرية به مبنيا اذا اصل
 فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغي ان المضارع المعرب يترشح معه
 البنا نظر الاصله كالاسم فلم ترشح الاعراب قلنا نظرا لاعرابه وللاصل في
 اسم الزمان وهو الاعراب فتأمل **قوله** واجاب جمهور البصريين بان
 الفتحة التي رأت بخطهم في التذكرة يمكن ان يكون من لغة سليم في
 اعمال القول مطلقا قال له هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا جعله
 فتأما وانما يمشي هذا على انه لا يجب ان يشرط معني الظن ويدل له
 قالت وكنت رجلا فطينا هذا المعنى اسرا ببنا **قوله** مثلها في صمت
 يوم الخميس اي في النصب على الظرفية **قوله** ليست لليوم اي بل للمذكور
 قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه اي هذا المذكور كاي في هذا
 اليوم **قوله** والادلم كون الشيء الخ اي بخلافه على قراءة الرفع لخروجه
 عن الظرفية **قوله** واعترض عليهم ايضا بباب بانه على اصناف كان الثانية
 واسمها **فصل قوله** احدها التبريف قال اللقاني وجهه انها في
 المعنى تؤكد لما اصنف اليه وسياتي ان المنكور لا يؤكد عند البصريين
 وان افا دتوكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبه **قوله** الدلالة
 على اثنين قال اللقاني وجهه ان كلا وكنا في المعنى متنيان وهما تأكيد
 للمضاف اليه والتأكيد مطابق للمؤكد واما الذين ان انفسها خارج لعل
قوله نحو كلاهما قال الدونشري ولا يضاف كلا وكنا لشي من الضماير
 الاثلاثه الكاف المنضلة والالف والها والميم والالف ولفظنا نحو
 كلاهما وكلاهما وكلا **قوله** مشتركة بين الاثنين والجماعة قال

اللقاني

اللقاني يريد به الاشتراك المعنوي وهو الممنوع لمفهوم كلي مشترك بين
 افراد كثيرة كوضع انا لمتكلم معه غير الصادق علي اثنين وما زاد
 عليهما لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكتر علي حده
 انتهى وهو مبني علي ما ذهب اليه الرضي والسعد من ان الضماير كليات
 وضما جزيات استعملوا وما علي ما حققه الفصيح وقبحه السيدان هما
 جزيات وضما واستعملوا فليست من المشترك في شيء **قوله** لان واثباته
 في المعنى قال اللقاني كونهما مثناة في المعنى بواسطة الاشارة الي اثنين
 تقدم ما لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة علي اثنين بالنسبة او الاشتراك فانه
 دلالة عليهما ليست بواحد منهما بل بالقرينة فلو اقتصر علي قوله الدلالة
 علي اثنين او زاد علي القسمين نالنا فقال او غيرهما كان اوضح **قوله** ما ذكر
 قال اللقاني يعني وهو ال علي الاثنين بالاشتراك فيهما وما زاد عليهما
 وما نقص عنهما ولم يقل اي وكلا الخير والشر وبين الفارص والعوان
 لان ما ذكره اوفق بافراد اسم الاشارة لكونه مفرد اللفظ انتهى ويؤخذ
 من قوله لان ما ذكره اوفق ان التاويل به ليس بلازم وهو الحق كما اشار
 اليه صاحب الكشاف في سورة الاحقاف عند قوله من اليه غير الله يا ايها
 الذين آمنوا حيث قال يا ايها الذين آمنوا اجعلوا لغير الله اضرارا
 ان اسم الاشارة من المهمات كالموصولات فتشبهت بجمعها علي خلاف
 الاصل غاية الامران دلالة ما واحوانها من الموصولات المشتركة علي
 الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ما علي غير
 الواحد كالمثني في الآية والبيت والجمع في قوله وسواك هذا الناس كقبي
 ليسين وعلي كل شيء في باب حيد بطريق المجاز كما هو ظاهر كلامهم واشار

إليه اللقائي **قوله** فندبره لكن وقع في الكشف في سورة البقرة ما يقتضي
 احتياج اسم الإشارة المفرد المشار به للمتعذر للتأويل بالموصل حيث
 قال الخاجز بين ذلك في حاشية الفاكري في بحث تقسيم الفعل واجمع
 فانه نفيس **قوله** ان يكون كلمة واحدة قال اللقائي هذا الشرط مشكلا لوجه
 له فان كان لا جل ان المضاف مسلط على كل من المتقاطعين وذلك لا يجمع
 فيلزم ان لا يجمع جلست بين زيد وعمر ولا اشترك زيد وعمر **قوله**
 كلاهما حين جد الحري بينهما اي كلا هذين الحصانين او الجوادين
 وقول العيني في بحث المشي الغريب فيه نظرا لان الفرس مونت سماي
 وكان يجب ان يقول كلتاها وان يقول اقلعتا **قوله** وبضاق للسكر
 مطلقا قال اللقائي اي تضاق من حيث هي اي في الجملة لا في كل حالة من
 احوالها لما سيبي من ان الموصولة لا تضاق للسكر انتهى وحاصله ان
 الضمير عاد على اي باعتبار بعض احوالها فهو تشبيه بالاستخدام ولو
 قال لم بعد قوله ومنها اي فان كانت كذلك اصيغت الى التكرار الخ
 كان اظهر ومطلقا حال من التكرار كما اشار اليه الش **قوله** الا ان
 كان بينهما جمع قال اللقائي هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لاحاجة
 اليه اذ المضاف اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال
 لهم اذ التقدير اي اجزا كان احسن من قوله اذ المعنى **قوله** او عطف
 مثلها اي المضافة للمعرفة بحله حيث كان المحرور ياي اولا ضمير
 المنكلم نحو ابي وامي زيد عالم فلا يقال اياك وامي زيد افضل
 ولا ابي زيد وامي عمر افضل وعبارقة التمهيل تقتضي العموم كذا
 نقل الشهاب القاسمي عن السبكي ورايت بخط المصنف في الحواشي

مطلقا لا يلائم الإشارة المفردة المشار به
 اي متعذر وليس بلازم

ويظهر لي

ويظهر لي انه لا اشكال في جواز اي زيد وعمر لانها مضافة لمتعذر
 وانما استنع ذلك في كلامه كراين الحاجب في شرح المفصل انتهى قلت
 وهذا مقتضى تعليلهم انما في هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية
 لا تصور الا في متعدد اذ المضاف اليه متعذر ولا دخل لمتعدد اي
 ورايت بخطه ايضا في شرح المفصل لابن الحاجب نظرا لمختصري
 قولهم ابي وايت يقولهم اخري اسم الكاذب مبني وسنك وهذا فرق
 بيني وبينك وانما كبرت اي ليكن العطف على الضمير المنفوض انتهى
 فعلى هذا لا يجوز اي زيد وامي عمر ولا يكون ابي وايت ضرورة انتهى
 وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا اذ غاية ما دل
 عليه كلام الزمخشري ان ايا اذ اصيغت الى ضمير وجب تكرارها
قوله بالواو قال اللقائي ليس قيدا لا حترار عن المعطوفة بالفاو ثم
 لا متناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لانها تختص بعطف الذي لا
 يستغني بمجموعة كما ياتي **قوله** انا ايا الاستغناء مية لا وجه للتشديد
 بالاستغناء مية فانظر حواشينا على الالفية **قوله** وكانت معه بمنزلة
 بعض اي من كل والبعض لا يطابق الحل فلذا كان خبرها مفردا وان
 اصيغت الى مشي او جمع **قوله** لعدم صحة دلالة الخ فيه نظرا في
 المعرفة بال فانه من صيغ العموم كما حقق في الاصول الا ان يريد
 المعرفة بغير ال او بها اذ كانت للمعركة للعموم **قوله** وتضاف اي
 الموصولة الخ سكنت عن اي التي هي وصلة فعلم انها لا تدخل في
 باب الاضافة بحال **قوله** لان معناها معني الذي الخ في هذا التقليل
 خفا وكان مراده ما قاله اللقائي وعبارته لان الموصولة يراد بها

واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع اي لتو عليها في الابهام فلا بد
من اضافتها لمعرفة **قوله** لان نعت النكرة الخ فيه نظرا لانه لا يعيد لان
الوصف والحال مشتقان حقيقتا وتاويلا والمستثنى كلي والمضاف الي
معرفته جزئي اذ المعرفة كما قال بعضهم ما انشيري في الشيء بعينه انتهى
وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المص في الحواشي لا اجد ما يقال
يقال مررت بالرجل اي الرجل وبالغلام اي الغلام كما جاز اطعنا
شاة كل شاة وهم المقوم كالقوم فاصيغت الي النكرة والمعرفة **قوله** وهي
بمعني عند في معزوات الدواعي ان لدن اخص من عند لانه يدور على
ابتداء او نهاية نحو اقيمت عنده من لدن طلوع الشمس الي غروبها فتوضع
لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع عند يقال ما اصب
عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن ابلغ من عند واحص قال
نقالي ليند ريا ساشد يكر من لدنه انتهى وسياقي عن الحذر الي ما يقتضي
تباينها قال اللقاني في الرضي ولدا بمعنى لدن الا ان لدن ولغا ثنا
المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولدا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاعاك
او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لذي فممنوع بمعنى عند ولا يلزمه معنى
الابتداء وعند اعم تقر كما من لدني لان عند تستعمل في الحاضر وفيما هو
في جوارك وان كان بعيدا بخلاف لذي انتهى وحاصله ان لدن
بمعني من عند ملازم لها ابتداء الغاية فتبني لضمها معنى الحرف الذي
هو من وهواشارة الي مخالفة ابن الخاحب في علة بناها التي هي
الوضع على حرفين في بعض لغاتها فقول الموضع بمعنى عند محل هذه
النكتة **قوله** كما ان عند كذلك اي لانها تجي للزمان نحو كان الصبر

عند

عند الصدمة الاولى وان اقتضى كلام بعضهم انها للمكان ابتداء **قوله** ملازمة
لمبدأ الغاية قال اللقاني اي لا مطلقا الا على امكنة هي مبدأ فعل مضارع
اي هي ابتداء غاية وكذا الزمانية **قوله** الزمانية او الحكامية الاول
يحولن صباح والثاني في نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم يضاف لجملة
ولا تمتحت للزمان لان ظروف المكان لا يضاف الي الجملة منها الا
حيث كما نقله اللقاني عن الرضي **قوله** وفي الترتيل اتينا رحمة
من عندنا الخ قال البقاعي في نظم الدرر في تناسب الاي والسور
قال الاستاذ ابو الحسن الخراي ان عند في لسان العرب لما ظهر
ولدهن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم
الباطن الحقي المعروف قطعا بانه خاص بخاصته انتهى وهذا
يقتضي ان لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون
المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة علي بابها وقدم
ذكرها احتراسا لاي ايا من قوله حتي اذ القيا علما فقتله
وقتل الغلام يوم اتصافه بالخلقة والجفا لعدم معني الابتداء
هنا قال الزرقاني فيه نظرقان من اذ الم تكن موجودة تكون مقدرة
كما في الرضي ولكن ليس المعني علي الابتداء كما قال المص فكان المناسب
للمشتر ان يقول هذا التعليل او يقول لانه لا معني لا ابتداء الجلوس من
مكانه اذ المبدأ لا بد له من منتهى ولا منتهى هنا واجاب بعض
شيوخنا بان في كلامه حذف مضاف اي لان معني حرف الابتداء
وقوله غير موجود اي غير حاصل لعدم تانيه او يقال معني قوله غير
موجود غير متاخر **قوله** الا ان الغالب استعمال الخ يعيد استعمالها

مضمومة غير غالب فهو قليل كما قال السرخسي اختصاصا لدن بما ذكر
 مفيد لتكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين احدها
 ان الغالب في عند استعمالها مضمومة ويقبل استعمالها مجردة ثانيها
 انها تستعمل مضمومة ومجردة فان لقي غلبة استعمال الحرف صادق
 بغلبة الضب وبعدم غلبة احد الامرين لا خرفان قيل اذا كانت
 لدن ملازمة لمبدأ الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب
 ان افادتها لذلك لما تولف كالف الاستفهام والشرط من الاسم اي
 بمن لتكون كالدالة على ذلك ولذلك لزم في الغالب وقوله مجردة قال
 اللقا في اي مجردة المحل على اللغة المشهورة او اللفظ على لغة قيس
قوله في لزوم استعمال واحد قال الزرقاني في الاستعمال الواحد
 ما ذكر وظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التصرفا كافيان في الباطن وفيه
 نظر فان بعض الظروف غير المتفرقة معربة كما تقدم فكان المناسبات
 ان لو زاد على ذلك ما قاله الرضي وهو ملازمة المعنى لا ابتداء اي
 ابتداء الغاية وفصده فالوجه في بنالدين ان يقال انه زاد على سائر
 الظروف غير المتفرقة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما
 لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف ووزنها انتهى وهذا المعنى
 منتف في لدن اول ذلك كان معربا كما صرح به في المعنى خلاف ما عند
 ابن الحاجب من انه مثل لدن ولذلك قال الرضي واما لدن وهو معني
 عند فلا دليل على بناءه انتهى وقال اللقا في قال ابن الحاجب الوجه
 في بنالدين ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف في محل الباقي عليها
 تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو

معرب بالاتفاق انتهى وقدم ان الرضي اشار الى ذلك **قوله** وفي ما لي
 ابن الشجري الخ قال الزرقاني اشار به الى مخالفة ما عند الموضح
 ووجه كلامه اي عيان لدن باسكان الدال وكسر النون من جملة لغات
 لدن المشهورة قال الرضي وكان لدن خففت بحدوث الضم كما في عفيف
 فالتقى ساكنان فحركت النون كسر انتهى والجواب ان المصراي ان
 اشتمام الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان مشتملا صار كما نه
 موجود فظهر ان الكسرة ج اعراب والذي راه ابو علي ان الاشتمام
 غير يعول عليه وتبعه الرضي حيث قال واعراب لدن المشهورة
 لغة قيسية انتهى فقصده ان المعرب لدن المشهورة وهي مضمومة
 الدال واعرابها بان يقال من كدنه بضم الدال وكسر النون واما
 لدن المقدرة فمن جملة لغات لدن **قوله** الدايح جواز ايضا
 الي الجمل هي ج متمحضة للزمان كما مر عن الرضي **قوله** لدن شيب
 تنازعه العوامل الثلاثة قبله اي هو مصروع راقم ورفقه
 من ذلك الوقت **قوله** حتي شتاب قال الزرقاني غاية اي فانتفت
 الامور الثلاثة ج وذلك لانهم يعرضن عنه بسبب شيب ذوايبه
 فيعرضن عنهم فها عليه وهذا اولي من ان يراى بالذوايب ذوايبها
 كما في شرح السواد المعيني وذلك لانهم اذا شابت ذوايبهم
 السود ينتقل الي غيرها وهكذا قال بعض شيوخنا **قوله** سود
 الذوايب من اضافة الصفة الي الموصوف **قوله** والصريح المصروع
 الخ ففي البيت تشبيه الغواني بالجان الذين يصرعون الناس او
 بالشخص الذي يصرع غيره **قوله** جواز افرادها قال الدوشري

يشكل ذلك على عذوها في الملازم للاضافة انتهى وبجواب بان ذلك
العدد باعتبار الغالب **قوله** فتتصيرها لدن لا يخفى ان قول النزل
بيان للصير المستتر في نصها على حذف اداة التفسير والصير البارز
عائدا على عذوة ولو اعيد المضمحل المستتر الى المحاطب لندفع الاشكال
الآتي من عطف قوله على افعال كان واسمها فينبغي ارتكابه هنالك
وقد ارتكبه الشافعي لما في ذلك مع ان في ذلك تشتت الصير
وبارثكاه هنا يندفع ذلك ولا تشتت في الصير وذلك هو الاصل
عند تعدد الصائروا ان كان الحق انه ليس من التشافر ولا يحل بالافصاح
حيث لا ليس خلا فالمرحش في تفسير صورة طه وان اقر كلاه
المص في شرح مانت سعاد عند قوله ولن يبلغها الا عذافرة وقد
حققت ذلك في حاشية الفاكري في بحث الصير **هذا** ونسب
المص النص للدن لانها العاملة وقولهم ان النصب عن تمام الكلام
معناه ان الاسم هو النصب عند تمامه الا انهم عبروا بذلك لئلا يشاء
اي انه لو لا التمام انجريا لا صاف **قوله** اما على التمييز قال اللقاني
قال الرضي اما النصب فانه وان كان شاذ افوجه كثر استعمالات
لدن مع عذوة دون ساير الظروف ككبره وعيشته وكون دال
لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها
ثم قد تحذف نونه فيثابره حركات الدال حركات الاعراب من
جبهة تبدلها وشابه النون التثوين من جهة جواز حذفها
فصار لدن عذوة في اللفظ كرا قد خلا فتتصيرها تشبيها بالتميز
او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد وعذوة بعد لدن لا تكون

الامثلة

حيث لا ليس
مطل
التميز الصائروا ليس من التشافر

الامثلة وان كانت معرفة انتهى وبه يظهر لك ان قول الموضح اما
على التمييز ليس علي ما ينبغي فان قصيدته انه تمييز حقيقة وليس
مينا حقيقة لدن ولا نسبها فالصواب ان يقول على التشبيه
بالتميز والله اعلم **قوله** لان لدن في اخوها الخ بهذا يعلم الجواب
عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب عذوة دون اخواتها
اذ النون معقودة في اخواتها واما ما يقال لراختص عذوة
بالنصب بل لدن فلم يحذر لدن سحر مخوابه ان عذوة اكثر نصفا
من سحر ومخوه واجاب بعضهم بان مدلول لدن قبل ازمان
بهم ففسر بعذوة وهو لا يقتضي الاختصاص **قوله** في لغاتها العشرة لان
في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والاربع
والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال
في الاولى وضما في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام فيهما
وضم الدال في الاولى وسكونها في الثانية والثالثة لدن بضم اللام
وسكون الدال والعاشرة لتب بدل الدال **قوله** تشبهها بالفاعل
قال الرقائي اي في نحو قايم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون
في المفعول يكون في الفاعل **قوله** فظاهر انها مرفوعة بل لدن قال
الرقائي اي ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول
توضع عليه **قوله** والجرا القياس ولهذا لو عطف على المنصوب جاز
جرا المعطوف كما ذكر في الكافية الشافعية فانظر حاشيتنا على
الالفية **قوله** وان كانت معرفة قال الرقائي المراد بالتحريك التعيين
اي وان كانت دالة على معين كما في سحر وذلك لان عذوة تستعمل

ايضا

تارة غير مراد بها معين فتتوزع ولا اشكال في ذلك وتارة يراد بها
معين فتتبع الصرف للتعريف والعدل عن العدو والتعريف والتأنيث
وح فتتوزع مشكل لكونه غير مصرف واجيب عن هذا الاشكال بامرين
احدهما انه لما شبه التمييز لكونه مبنيا لذات ما يليه فون مثله
فتتوزع لغير المشابهة الثاني انه لو لم يكون لا لتسبب حالة النصب بحالة
الجواز حركة الجر فتحة نائية عن كسرة قلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا
او مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض في بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها
نايبة عن ثقل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة انظر الرضي انتهى وانظر
ماوجه قوله المراد بالتعريف التقييد فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحا
مع انها علم على الوقت المخصوص لسحر بدليل منح الصرف ومعلوم ان التعريف
المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبنيا لذات ما يليه مخالف
لما مر عن اللقائي في بيان ان النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من انه
ليس مبنيا حقيقة لدن ولا لتسببها **قوله** والغالب الخ لو قال بدل هذا
اي في غالب استقام لها كان اولى لان كلام المم يقتضي انها مما تلتزم
الاضافة لعظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سياتي من انها قد
تفرد ولو قال الستماء ذكر كان جوابا لانه يصيد ان كونها مهاد ذكر باعتبار
الغالب **قوله** ولما كان الاجتماع فيه اشار في ان اقتضاب المم على
انها للمكان بضرورة وقد نقل اللقائي عن الرضي انها ظرف زمان ايضا
قوله لانه ثلاثي اي فهو نظير اب واخ واخوانها ويبدو **وقالت**
الحفيد انما اعربت مع انها موضوعا وضع الحرف بحسب الاصل لانها
ملازمة للاضافة فضعف مشابهاة الحرف اشترى وهو انما يظهر

سان
ويبدو

على

على القول بانها ثنائية ومتعاقبة يرد عليه ان الشبه الصوري لا يعارض
كما قاله الشهاب في قدر زيد وهم على لغة بنايها مع الاضافة لان الشبه
الصوري ضعيف مجوز للمبنا لا موجب ولا يحتاج معه لدعوى المعارضة
كما حققناه في حواشي لا لنية في بحث اسباب البناء ونقل اللقائي عن الرضي
انه علل اعرابها بدخول التنوين في نحو كذا معا واخراجه من وان كان
شاذا في نحو جيت من معه قال ثرقال والالف في معا عند الخليل بدل
من التنوين اذ لا لام له في الاصل وهي عند يونس والاخفش وهو الحق
مثل الف فتى بدل من اللام استنكارا لاعراب الموضع على حرفين فيع
عندهما عكس اخوك نرد لامها في غير الاضافة وت حذف في الاضافة لقيام
المصاف اليه مقام لامها **قوله** فبقي على السكون قال الرزقاني قال
الرضي قال بعضهم هي على هذه اللفظة حرف جر وذلك لان موجب البنا في
الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا ياتي التعريف بين المتحركة
والساكنة قال وهذا القول هو الحق انتهى باختصار **قوله** وان كانت الخ قال
الرزقاني ان واصله بما قبلها وهي معطوفة على مقدراي ان لم يكن
وان كانت وجواب الشرط محذوف ولعليه الشرط الاول والتمهي وهذا مبني
على ان لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد ببناءه في حواشي
المختصر **قوله** فاذا الخ قال الرزقاني قد يقال فيه نظرا لان قوله الا في لغة
ربيعية وعنه فبقي على السكون شامل لما اذا القيا متحرك او لم يليها شيء
فاستغنى منه تسكينها اذا القيا متحرك ولعل مراده فاذا صراحة
قوله وقد يفرد الخ قال اللقائي قال الرضي تكرر اضافة مع ان ذكر قبله
احد المصطلحين نحو كشت مع زيد وان ذكر قبله المصطلحان لم يبق

ما تضاف اليه فينصب مؤنثا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا
ام لا انتهى ولا خفاء انه يخالف ما عليه الموضح والذي يقوي في النفس ان
مع اسم للمصاحب مطلقا اي سواء اضعف او افرد وانه منصوب مطلقا
وان لانه محذوف مطلقا اما مع الافراد فلا لتقاها ساكنة مع التنوين
واما مع الاضافة فتخفيفا او لقيام المضاف اليه مقامها **قوله** والكلمة
ثناثية في حال الافراد قال الزرقاني هذا القول مشكل فان مع عندها
موضوع على حرفين انظر الرضي واقول ليس في كلام الشمايل على
انها عندها موضوع على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا
على انه قد مر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانه ثنائية **قوله**
واعترض بان مع الخ المعترض ابو حيان وعبارة بعضهم وردة ابو حيان
بان ثنائان الظرف غير المنصرف اذا اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع
نقول الزيدان عندك انتهى وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية
اذا افردت كما مر في كلام المصنف انها تتصب على الحال لكن ادعي بعضهم
انها ملزمة للظرفية وجري عليه اللقائي فلعل كلام ابي حيان مبني
على ذلك **قوله** اما بالذات نحو مررت برجل غيرك في كون المقارنة
في هذا المثال بالذات نظولا حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف
انما هو بالعوارض المشخصة كما تقر في بحث النوع من علم المنطق
والاحسن التمثيل كما ياتي عن اللقائي بالحركة غير السكون او نحوه
كالانسان غير الفرس **قوله** وليس المراد بالحقيقة ما بعده لم يبين
المراد بها هنا وقوله والا لا تنقص الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادم

لان

لان المتبادر من الحقيقة ما نفاه ورد هذا التركيب على الملم والاحسن
ما قاله اللقائي وعبارته حقيقة الشيء وما هيته تامة الشيء هو
هو ولا يخفى ان التقاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تامة كقولك
الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة اخري كقولك زيد غير عمر
واعلم الملم اراد بالحقيقة المفهوم **قوله** وخبرها محذوف واعتراض
بان من شروط الحذف كما في المعنى اللبيب ان لا يكون عوضا عن شيء قال
ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن
ثولا يجتمعان انتهى ومثل كان بقية اخواتها بل ليس احق بذلك
بعدم دلالتها في الاستعمال على الحدث دون بقية اخواتها كما نص
عليه في الباب الثالث من المعنى ولذا قيل بحرفيتها بخلاف اخواتها
فان الصحيح انما تدل على الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض
عن مصدرها الاعلى بقول الضعيف فلا يبين علة منع حذف خبرها
وقد يجاب بان ما ذكر في المعنى من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف
القوي وقد مر حوا في باب كان بحرف الخبر وانه ضعيف كما في بعض
اوجه ان خبر الخبر وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان
لك كان في علمهم خير فخير دون خبر **قوله** فيضم بغير تنوين قال اللقائي
هو مفرع على كلا الوجهين **قوله** في الابهام قال اللقائي اي الشيوع لان
غير اشباع في كل غير وقبل اشباع في كل قبل وان تخالفا في الاسمية
والظرفية **قوله** ونية المضاف اليه اي في المعنى دون اللفظ كما قاله
اللقائي وهو ظاهر **قوله** وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها
لا يخفى ما في هذه الصارم من التناقض لان قوله مقدرة في محلها

يقتضي أن غير عربية وقوله في محلها يقتضي أنها مبنية وهذا هو الموافق
 لقوله بعد لا بها ضمة بنا فالصواب إسقاط قوله مقدرة **قوله**
 ٢ عراب قال اللقاني بنا على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لاجره
 لا يستلزمه حذف المضاف وبما عمله بغير شرطه **قوله** ولا يختصان
 بالزمان الخ متراول حروف الجر عن ابن اياز وعن المصممي
 مراجعته **قوله** ولما سهل الخ أي لأن من عندهم حقيقة في ابتداء
 الغاية في المكان **قوله** فاعطفت مولي عليه العواطف قال
 العيني مولي بدل من الصمير في عليه ولكنه قدم للضرورة **قوله** فسأغ
 قال الدوشري معنى سأغ حلا كما قال بعضهم وقال وقوله نقالي
 سأغ شرابه أي حلوا شرابي وفي شرح الشواهد للعيني أي استمر
 الشراب وهو المناسب لقوله نقالي بفتح ع ولا يجاد يسعنه وفسر
 السجستان سأغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراره
 وسهوله أساعته **قوله** أحد حفيه قال العيني بفتح الحاء المعجمة وكسر
 الفاء وتشديد اليا آخر الحروف قال ابن سيده علم لموضع **قوله** تنوينه
 مرفوعا قال الزرقاني أي وح وهو مبني على ضم مقدور حذف المضاف
 إليه ونية معناه منع منه تنوين الضرورة وقوله تنوينه منصوبا
 أي حذف المضاف ونوي بثوت لفظه فهو معرب ونون ضرورة انتهى
 وأقول إذا كانت المسئلة المشهورة مرفوعة فيما حذف منه المضاف
 إليه ونوي كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر في محل نصب على الظرفية
 ولا وجه لتقدير الضم قال الرضي يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة
 عن الإضافة في حال بنائها للضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو

حيثك

حيثك قبل وقبله كما قيل في المنادي المصنوم يا مطر ويا مطرا انتهى فقوله
 في حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التشايع ومراوده
 مصنومه لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده
 من التشبيه بالمنادي أنه يعلم منه أنه مبني على الضم الظاهر لوجود
 المعتضي لنا ومنصوب بالفتحة الظاهرة لأنه لما نون اجري
 مجري المضاف ولا أدري ما سدا الزرقاني فيما قاله **قوله** لعدم
 الإضافة لفظا وتقدير اقال اللقاني قد يعارض ذلك بجملها مما
 لازم الإضافة انتهى ويمكن أن يجاب بأن ذلك لجعل باعتبار أكثر
 الأحوال أو باعتبار الأصل في وضعها وتكثيرها خلاف الأصل
هذا وقال بعض الأفاضل هلا جعلنا في الحالة المذكورة مما عوض
 عنه التنوين والمضاف معرفة كمال وبعض كما هو مذهب يونس وعليه
 فلا فرق في المعنى بين ما عرب منها وما بني قال الرضي وهو الحق **قوله**
 ومعرفتان في الوجهين الخ قال اللقاني إطلاق حقه التقييد بما إذا كان
 المضاف إليه معرفة بتركبها نكرتين في الوجه الثالث مبني على أن
 المعنى تقرير قال الرضي قال بعضهم إنما عربت لعدم تضمن معنى الإضا
 فة فمعني كنت قبل أي قد بما وأبداه أولا أي متقدما ومعني من قبل
 ومن بعد أي متقدما ومتأخر لا من زائدة انتهى يعني أن القائل
 بالتكثير لعدم تضمن الإضافة يرى أنها غير واقعين على الزمان
 بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معني غير زمان منصوب
 على الحال أو غيرها والذي يراه هو أي الرضي أن سببا عرابها وجود
 التنوين عوضا من المضاف إليه قال فعليه هذا لا فرق في المعنى

بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق انتهى وكون
التنوين عوضا خلافا قول المص ولكن يرجع التنوين لا يقتضيه انه تنوين
التركيب فتأمل **قوله** لا فتقارهما الى المضاف اليه لا يقال هذا لا يصدق
عليه ضابط المشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني وهوان
يكون افتقارا متصلا الى جملة لاننا نقول ذلك ضابط للبناء الواجب للارزاق
للحكمة وبنافيل وبعد ليس كذلك وقد علق بناها بعين ذلك فانظر
حواسن على الالفية **قوله** فزارا من التثنية الساكنين قال المص في الحاشية
بنا اول غير حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحشيه التثنية الساكنين انتهى
واقول فيه نظر لان البناء على الحركة اسبابا ولا يلزم من تعليل قبل
وبعد بما ذكر اطراده في كل مبني على حركة فكل مقام مقال **قوله**
بنيا على الضم قال اللقاني قال الرضي انما بنيت هذه الظروف عند قطعها
عن الاضافة لمشايتها الحرف باحتياجا اليها الى معنى ذلك المحذوف
فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لما مع وجود المضاف اليه فهلا
بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلته
قلت لان ظهور الاضافة فيها يوجب جانب اسميتها لا اختصاصها
بالاسماء اما حيث واذا وانها وان كانت مضافة الى الجملة بعدها
الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادرها
تلك الجمل فان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين
من المضاف اليه لم يبين اذ المضاف اليه كان ثابت بثبوت
بدله انتهى ثم قال وبنافيل ان على الحركات ليعلم ان لها عزا
في الاعراب وعلى الضم خبرا باقوي الحركات لما لحقها من الوهن

بحذف.

بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه انتهى وما علق به بناها على
الحركات وعلى الضم غير ما علق به الشرح ومعني قوله عرفنا اصلا ويرد
عليه ان كل اسم فله اصل في الاعراب **قوله** ومنها اول ودون الخ
قال اللقاني قال الرضي اعلم ان المسبوع من الظروف المقطوعة عن
الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام وورا وخلف
واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو
بمعناها نحو ميم وشمال والآخر وغير ذلك انتهى فقول المص كيمي
وشمال غير مسبوع انتهى ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضي لا يقضي
على المص وليس المص ممن يرد عليه بكلام الرضي فانه كان يحوي
عصره بشهادة داية عصره كاللحاج السبكي صاحب جمع الجوامع
ثم قال اللقاني اعلم ان اول يصح فيه ان يعتبر واقعا على زمان
مقدرا بمعنى في فيكون بمعنى قبل فينصب على النظرية معروفا او منكرا
منونا كجئت اول الناس اولوا اي في اول ازمة مجي الناس
او بضم كجيتك اول وان يعتبر صفة لموصوف به من زمان
او غير فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال او غير
ومعناه متقدم كجيتك اول الناس او اولاي متقدم او متقدما
ودايت اول اي شخصا متقدما فاول بهذا المعنى اوليته باعتبار
عامله او غير وقال ايضا دون طرف مكان اسم لا في مكان
باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل
في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمر ثم في مطلقا التنازع
حكم الي اخره فقلت بزيد الاكدام دون الالهة او عن محكوم

سأ
وقدام

عليه الى اخر نحو اكرمت زيداً دون عمره انتهى فعلي هذا الاستعمال
الاخير يكون فيه مجاز في المرتبتين كما لا يخفى **قوله** وبما خفض على
نية الخ قال اللغوي قال الرضي لما لم يكن لفظ اول مشتقاً من شيء
مستعمل على القول الصحيح يعني انه افعال من وول لا معها مما
استعمل فيه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحضك حتي
فيه معنى الوصفية اذ هي اما تظهر باعتبار المشتق منه وانضاف
ذلك المشتق به كاعلم ذو علم اكثر من علم غير واحد اي ذو
حسبك الله من حسبك غير واحد اما تظهر وصفيته اول بسبب تاويله
وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جري فلا جرم لم
تعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله فاعلم ان نحو يومنا او اوله ذكر
من التفضيلية بعده فاعلم اذ هي دليل على ان افعال ليس اسما صريحا
كافعل فان حكي منها معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التثوين
مع الجر لحقا وصفيته كما مر يقال ما تركت له اول ولا آخر او يجوز
حذف المضاف اليه من اول وبناءه على الصم اذا كان موصولا بطرف زمان
نحو قوله علي اينا تغدو والمهية اول اي اول اوقات غدوها
ويقال ما لقيته منذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول
من هذا العام وبعض العرب يقول منذ عام اول بفتح اول وهو
قليل حكى س ابنهم جعلوه ظرفا كأنه قيل منذ عام قبل عامك
وفي تاويل اول بفتح اول اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه
فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من اللبائي او الايام والاولا
ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان

معني

معني قبل ذلك لان محذوف المضاف اليه موجب بناؤه على الصم ونقول اذا
لم يتردد يومنا قبل امس ما رايته منذ اول من امس فان لم تره منذ
يومين قبل امس قلت ما رايته منذ اول من امس ولا يتجاوز
ذلك انتهى وقضيته انه قد يعرب مفعولا وليس بطرف **قوله** علي
نية تركها قال اللغوي اعلم ان اعتبار الوزن والوصف بوجوب منع
الصرف وان يؤي لفظ المضاف اليه او صرح به كقولك زيد اول
الناس حروجا لما سياتي ان ما لا ينصرف اذا الصيغ باق على صفة اذا
بقيت فيه العلتان وكلاهما يومهم الثاني بين النية والمنع **قوله** ان
اول لما استعملان قال الدونوشي قال بعضهم لما ثلث استعمال
الاول ان يكون صفة بمعنى اسبق فيكون من افعال التفضيل ويقرب
من نحو قوله تعالى وانما اول المؤمنين وباللهم وبشيء ويجمع
ويؤتى تقول الاولان والاولون والاوليل والاولي والاوليات
والاوليات والاول ولها حكم تختص به دون افعال التفضيل وهو انه
اذا اضيف جازحذف المضاف اليه وبني على الصم حلا على قبل وبعد
الثاني ان يدخلها معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها
ولهذا منع الصرف الثالث ان تجرد عن الوصفية فتجري مجرى
الاسماء فتوصف لانه لم يبق فيها الا الوزن كالفعل للربعة قال ابو
حيان وفي محفوفي ان مؤنثه اوله **قوله** لا يحمل الفارس لا المليون
الفارس مفعول مقدم والمليون اي الفرس التي تشق اللسان
لكرمها فاعلم **قوله** استعمال الصفات قال اللغوي من افتقارها الي
موصوف تجري عليه **قوله** من رجل غيبيل حسب قال في الاثران

ويجوز دخول من علي ما كان متمييزا بعد تمام الاسم بخواروب من فتح الي ان
قال وحسبك به من رجل **قوله** لان جهنم معرفة الخ ولان المعني علي
الاحبار عن جهنم اي كافيتهم **قوله** ودرهم غير مختص فيه نظر لان من
مسوغات الاحبار عن النكرة الغير المختصة الاحبار عنها بظرف او
بحرور مختص وهو هنا كذلك فتأمل **قوله** واستعمال الاسماء
قال اللقائي من مباشرة العوامل النقطية والعنوية من غير اعتبار موصوف
انتهى وبه يعلم ما في قول الدونشري الظاهر ان هذا القسم ليس مغايرا
للاول انتهى لان حاصل ما اشار اليه انها في القسم الاول تناسل
العوامل ويرد بانها وان باش فيها لكن بقدر لها موصوفات هي لما شرف
في الحقيقة **قوله** لا تدخل علي اسم الافعال قال اللقائي لانها ثابت عن
الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل علي الفعل واما لا ابتدا فمضوي
علي ان القياس عدم دخوله انتهى ولا يخفى ان كونها نايبة عن الفعل
انما يقتضي انه لا يدخل عليها عامل يقتضي رفعا ونصبا لمطلقا ففي قوله علي
ان القياس وقول الش ولا المعنوية علي الاصح نظر ومرة في باب المعرب
والحيي ما يتعلق بذلك **قوله** وهو ادلي قال الدونشري قال بعض المحققين
قد يتعين هذا الاعراب بدليل فان حسبك الله وفي كلام الشارح اليه
قوله منزلة لا غير قال اللقائي هذا المعني مراد منها مع المعني الاصيلي
كما يفهم من قوله اشترابها **قوله** وينوي لفظ المضاق الخ قال بعض الافاضل
يتأمل هذا مع قوله بعد وينوي معناه وقال بعض اخر يعني ان هذا
يخالف قوله بعد فتأملناه وراينا جاريا علي الصواب ولا يخالفه
فان ما هنا بحسب اصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله

في المتن

في المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها الخ انتهى
وفيه نظر **قوله** تجدد لها اشترابها الخ قال اللقائي فبا اعتبار المعني المتجدد
لزم ما ذكره و باعتبار المعني الاصيلي اي نيته لزم ان الباقيا مل ودعوي
الاشتراب لا دليل عليها لعدم الافتقار اليه بل كلام الجوهرية دليل
عدمها فتأمل **قوله** الدال علي النفي قال الدونشري فيه نظر فان
الدال علي النفي لفظها لامعناها **قوله** او لا ابتدا قال الدونشري هذا
لا يتعين بل يجوز ان يكون خبرا **قوله** اذا نكرت قال اللقائي اي نوتت
اي قطعت عن الاضافة اي وليست كذلك لوجوب بناها كما مر **قوله**
اقتضي ان استعمالها قال اللقائي وقد يجاب بمنع الاقتضائه علق ذلك
علي انقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعجيب بالتكثير مع القطع عن الاضافة
اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكر فتأمل ذلك
فانه قريب وان كان في المعني نكر في الحالتين **قوله** مع كثر نكر اول الايدي
له الخ حمل اللقائي العبارة علي غير هذا فقال يعني انه بلغ في المشهورة
الي ان ذكر ائمة متي اللغة الذين هم بعد بيان الاوضاع اللغوية
دون احوال الكلم فضلا عن الاعمال **قوله** واما عل قال اللقائي لم يقل
ومنها علي كما قال في غيرها لما سذكر من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه
لذكرها في عداد الاسماء اللازمة للاضافة وان نوي معنى المضاف اليه في
بعض صورها **قوله** وفي بنايتها علي الضم قال اللقائي قال الرضي اذا
بنت عل علي الضم وجب حذف اللام اي ايا نسيا اذ لو قلت علي
لا سئقلت الضمة علي ايا ولو حذفتمها وقلت علي لم يتبين كونها سنية
علي الضم كاخواته واما محويا قاضي فاطرد الضم في المناد في المعرفة

المفرد يوشد اليه انتهى وكان الدوشري لم يره فقال فائدة على المذكورة
محدوفة كيد ودم ولا ميا واوحذفت اعتباطا واجري الاعراب والبناء على
عينها التي هي اللام **قوله** اذا كانت معرفة قال اللقائي لا وجه لا تسترأه
اذ البناء يتوقف على حذف المضاف اليه للعلم به يعني انه مبنية معناه مبنية
معناه سواء كان معرفة ام تكسر حتى لو قيل حطه السبل من علم لا يتبع
قوله مكر معراج قال العيني مكر بكسر الميم لا يسبق في المكر مجرور
لان صفة المجرور قبله لا وابد هيكلا فيما قبله ومكر بالكسر ايضا لا يسبق
في العراج صفة اخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعني اذا استقبلته
احسن واذا استدبرته حسن وقال الدماميني مقبل اذا اراد منه
اقباله ومدبر اذا اراد منه ادباره ومعني قوله معا ان هذه الصفا
مجمعة في قوامه لا في فعله في حالة واحدة لما بينهما من التقاد والقال
الدوشري هنا بما لا طائل تحت **قوله** والثاني انها لا تستعمل مضافة
قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها قطعت عن الاضافة
وان حركتها عارضة ومنعوا الحاقها السكت بها وجعلوا قوله واضح
من علم من ورقة **قوله** منهم ابن ابي الربيع اي فانه كما قال المصنف في الجوامع
قال في كتاب الافصح عن مسيل كتاب الايضاح علو بمترلة فوق ولا
تستعمل مضافة ولا تكون المقطوعة عن الاضافة ومبنية على حركة تشبيها
بما لا ينصرف في المعرفة ويصرف في النكرة لان عل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها
تنوين واذا انكرت لحقها التنوين فصارت بمترلة احمدا ولا يقال فيها
ما قيل في قبل لان قبل استعملت مقطوعة عن الاضافة وغير مقطوعة
فاذا كانت غير مقطوعة اعربت واذا قطعت بنيت ففقدانها بالحركة

عند

عند اعرابها فكل هو اذ هوها ان تؤول عن الحركة وعلى لا تستعمل الامينية
فولوا الشبه الذي ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر في انه
لو لم يكن هذا الشبه لزم ان تكون مبنية على حركة لانها لم توضع ووضعت
الحرف الا ترى انها في حالة التشكيك معربة وما هو وضع وضع الحرف لا يكون
الامينية وحضت بالضم لانها طرف بمترلة قبل وبعد ومبنية لما بينا
له واستحقت الحركة لما استحقها له واذا كانوا بنوا حيث على الضم
تشبيها بقبل وبعد فعل اولي انتهى ولم يقرر من لسبب بناها ولا
كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة **قوله** ومقتضى قوله الخ قال اللقائي
لقائل ان يقول كون ذلك مقتضاها مبنية على ان نصبا مفعول مطلق لا
لا عربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما
معه مقدما عليه والاصل واعربوا قبل حال كونه منصوبا لفظا او محلا
اذا انكر فالمقصود على النكرة هو الاعراب لا النصب فان قلت قد يدخل
الاعراب النكرة غير المقصورة كضرب قبل وبعد قلت غير
المصرف من الظروف لا ينوب عن الفاعل **قوله** وما اظن الخ قال
اللقائي اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد
الي ان قل ومن عل ومن علو متر قال وتقول جنته من عل معربا
ايضا كضم ومن عال كفاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح
انما مثلت اللام واذا قصدت بنا علو ساكنة العين وجب فتح وايمسا
وكان مع الاعراب يجوز ضمهم وكسره تقول علو الدار كما تقول سفها اما
جواز بنا علو على المفتوح نحو من علو من دون ساكنة الفايات فليقل
الواو المحمومة واما الكسرة فيه فاما لتقدير المضاف اليه فعلي هذا

٢ قال

لا يكون هذا الكسر الامع جار قتل او مع الاضافة اليها الضمير واما البناء
على الكسر استثقالا للغة واما الضم نحو من علو فليقياس ساير القايان
اشترى فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر الامع جار قتل فثبت ان الضم
والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل اشترى والعجب من
الدوسري انه كتب هنا كلاما ذكر فيه معنى هذه اللغات وجعلها
اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح في علو **فصل**
قوله يجوز ان يحذف ما علم فلا يجوز ان يحذف زيد جلوس زيد
خلافا لابي الفتح لانه لا يمتنع ان يكون التقدير ابي زيد ولا يجوز حذف
المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال في الباب الرابع من المعنى شرط
حذف المضاف ان لا يكون مضافا لجملة قال واما المضاف لجملة فلا يعلم
انه حذف اشترى وعلل بعضهم امتناع المحذوف بان المضاف اليه
لا يقبل الاعراب **قوله** من مضاف اي ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف
مضافان فاكثروا قيام الثالث فما فوقه على انه لا حاجة لذلك لان الاربع
ان المحذوف تدل على مجي **قوله** في اعرابه وفي غيرهم كما بيناه في حواشينا قال
اللقاني هذا عليه جمع من البيانيين فمنهم من جعله مجازا في الاعراب
المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص
قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ او زيادة لفظ ومثل
بالايتين والمحققون من اصوليين على ان القرية مجاز في اهلها والاسناد
اليها حقيقي فلا يجوز في الاعراب على انه لا بعد في كون الاسناد في
الايتين مجازيا فلا يجوز ان يشرى وقوله فلا يجوز اي لا في الاعراب ولا في
الكلمة المعربة **قوله** فالساعي لا يصح الخ لا ينافي قصر هذا على السماع

قولهم

قولهم ان جازيلا يجهل ان اصله غلام زيد لان الاحتياط في دفع ذلك
الا حتم لا يستلزم جواز قيا **قوله** اي امر بك الصواب ان يقول
اي رسول ربك لان الداعي الي تعدد المضاف ان نسبة المجي الي الله تعالى
مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزله عن ذلك والامر من
المعاني لا يتصف بالمجي ومن هنا قلنا ان في قول الله والقياسي ما يصح
فيه ذلك اي استبعاد التايم مقام المضاف في الاعراب بالمعنى نظرا
بالنسبة لقول المع لانه المضاف وهو امر لا يستند في المعنى فلا يظهر
نفي الاستبعاد عن المضاف اليه المعنوي لكونه خالف المضاف في ذلك
قوله قاله ابن حنبل وفيه نظر قال الدوسري وجهه ان ذلك المضاف الذي
قد مر غير محتاج اليه بل لا يصح تعدد ويغرض صحة تقديره يكون من
القسم الاول **قوله** ولكن البراي في قراءة نافع وابن عامر يتخفيف لكن
ورفع البرقان البرحبر مقدم وبر من امن مستد لان المعنى على الاخبار
عن بر من امن بانه البر الحامل واما على قراءة الباقيين من السبعة بنصب
البر ونشد يد لكن فالمحذوف لكن ويحتمل ان الاصل ولكن والبرق
ويؤيده قراءة ولكن البار وورد على ما ذكره الشاطبي ووجه ما به كلامه
ان المناسب لقراءة الباقيين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن
عامر الخبر ولا يصح يجوز على قرائتهما ان يقدم ولكن ذوالبر من امن
وهذا وجه النظر الذي ذكره الله في كلام الشاطبي على ما في بعض
النسخ **قوله** اي حب العجل قيل لا حذف وان الحكيم عليه السلام
برد العجل ورماه في الماء من كان منهم يحبه حرقت برادة الذهب
عليه فيه قاله ابن جرير والسدي ورد بقوله سبحانه في قولهم **قوله**

خبر
م

وقد يكون ملتقى اليه اجمع الامران في قوله بقائي وكم من قرية اهلكناها
فماها باسناياتا وهو قابلون الاصل وكبر من اهل قرية ولم يلتفت
الي المحدثين او لا فقال اهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فاعاد الصبر
عليه وقال اوهم قائلون **قوله** بشرط ذلك في الغالب قال اللغوي
قد يرد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب
لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك
شرط في كونه غلبا وذلك على حقيقة الشرط انتهى وهذا نحو ما
اجيب به عن قول النظم وبعد لولا غلبا حذف الخبر حتم وقول
التخمين والاختصاص لازم للتقديم غالب هذا وشرط في التسهيل
ان يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك اومع
الفصل بلا نحو ما كل سودا ثمرة ولا بيضا شجرة ومنه مثال المص **قوله**
في التشبيه قال اللغوي متعلق بقولهم وفايدته التشبيه على انهم يقولون
ايضا في الجمع ما مثل عبد الله ولا اخيه ولا ابيه يقولون ذلك وان
دليل ايضا **قوله** ومن قدر عري الاخرق فقد تجوز اي لانه غير من العمل
بالعرف للمشاكلة وعلى هذا فلحذف في الاية من الغالب **قوله** اي فلا
خوف شي عليهم قال اللغوي غير متعين لجواز ان تكون لاناية للجحش وفتحة
خوف بنا انتهى وفيه نظر لان الكلام في قرأة خوف مصموما لا مفتوحا **تنبيه**
قال الزرقاني قال الرضي وقريب من الظروف المبنية قولهم للهي ابوك
بفتح اللام وسكون الهاء وفتح اليا اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور
مخذون حرف التعريف وغير المجرور فبقي لاه ابوك وبني للنظم الحرف ثم
حصل في الكلمة قلب مكاني وهو انه جعلت الهاء في موضع الالف وسكت

لوقوعها

لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الياء من حيث لاصلها من البناء وحركت
لاجل سكون الياء وكون الياء اصلها الياء احد مذهبي **س** في الله وهو انه
من لاه يلية اي يستر وفتحة الياء الخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والفتحة
قال وقد اتخذ في فيقال له انتهى بالعين باختصار **فصل قوله**
انه لا يفصل بين المتضامين قال المص في الحواشي المتضامين اشدها متراجعا
من الموصوف وصغته ومن ثم اجاز الجميع واما المومنيناه واختلفوا
في وازيد الطويل **قوله** ثلاثة جازع في السعة كلامه يوم استواها
في الحواز وقال في الحواشي ان في قول النظم شبه فعل اجاز لانه ان كان مصدر
كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك **قوله** نفع السي قال
الدو شري اقتصر عليه لانه افع ويجوز الكسر بقله وقلت في ذلك
وسعة بالفتح في الاوران والكسر محكي في الصاغاني
ونفس السعة بالشر ينظر هل هو مخالف لتفسيرها في قوله لينفق ذو سعة
اولا والظاهر المخالفة **قوله** كفول بعضهم ترك يوما نفسك الخ وقوله لله
در اليوم من لامها وفي مساييل الي الفتح اختار ابو بكر ان ينصب الظرف بدس
لما فيه من بنية المصدر به وامتنع منه ابو علي فلم ينصبه الا بقله قال
المص في الحواشي ويلزم من الفصل بالاجنب **قوله** والتقدير ترك نفسك
شأنك الخ هذا اوي في قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه احوجه
الي ان قال فان قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهو ان لا هوها
قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شيء واحد صح ان يقال وهوها **قوله**
والمضاق اليه اما مفعوله الاول لم يأت المص الا ما هذو بمقابل الصواب
تاخيرها لمسيلة الفاصل وان يقول والفاصل اما مفعوله الثاني لانه

قد عاود ذلك بقوله وظرفه وهذا الذي اوقع الشك في قوله شر عطف
على مفعوله الاول وصوابه الثاني وقوله بعد اما مفعوله الاول
وصوابه الثاني **قوله** يشبه الفعل في التقييد بذلك نظر قال في الحواشي قوله
فعل يمين مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل ام لا وهذا الذي يدل عليه
كلام الشرح السابق في منابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال الحم هـ
لان علام لا يشبه الفعل وفي بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلم
ذلك الاشكال **قوله** ان يكون الفاعل فاما قال الدونشري هل اذا ورد
القسم وصرح بفعل القسم يجوز او لا **قوله** ونري مفعوله الاول الخ قال
الدونشري الصواب ان يقال السؤال مفعوله الاول ونري رقيتها
مفعوله الثاني على غلط اسقيت عمرا ما فمرا هو المفعول الاول
في باب اعطي لانه الفاعل في المعنى فليتا مل وذ كر بعض المشايخ ان
مراد مفعوله ونري مفعوله الاول وبقوله والسواك مفعوله الثاني
مراد هـ فيه الاول لفظا وبقوله الثاني لفظا **قوله** قالها مجرى ورق
الخ قال الدونشري ما قاله مردود بفتح ان الهمزة مجرورة بحلاب محلها
نصب او رفع وتكاح مضاف الى مطر فليتا مل لكن على تقدير كون الهمزة
فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفي كونه مقبلا نظر انتهى وقوله يلزم
عليه الاستعارة اي استعارة غير صريح الرفع له لان الهمزة ليست من
صماير الرفع والاستعارة انما وقعت في الضمير المنفصل بشرط
كونها ان كانت لا في المتصل كما هنا وعلي ما قاله من ان الهمزة ليست
مجرورة لا اشكال في خفض مطر لانه الذي اصنف اليه تكاح ولم يثنى
الى الماخذ **قوله** بنعت المضاف هو اضعفها لان فيه فصلا وتقدما

للتابع



للتابع على بعض المتبوع **قوله** كقوله من اين اي الخ لا يقال ان ابا في
البينة اصنف الى شيخ الاباطح وابدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو
ابو طالب فمضى اصنف الاب الى شيخ الاباطح اقتضي ان ابا طالب له ابن
هو شيخ الاباطح وان ذلك الابن غير علي وليس كذلك ثم ان ابدل
طالب من شيخ الاباطح اقتضي انه عينه او من الاب كان ذلك مقتضيا
ان عليا رضي الله عنه ابا لطالب وان ابا طالب صار لقباً **قوله** وانما
هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا اي لانه كنية وهو قسم من العلم
الذي معناه افرادي وكلا الجزين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد
اشار الحنفية الى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان ابا طالب كنية
فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموع اي طالب لجزية وفي هذا النظر نظر
لان نعت الكنية انما يتبع الجزء الاول في الاعراب لا الثاني فقوله
بنعت المضاف اليه اي من جملة الصورة اللفظية وان كان هو في المعنى
نعتا للمجموع وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له في اعرابه كما ان
النعت الحقيقي كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المفعول بالنظر
الي ما كان قبل النقل انتهى وذ كر نحوه اللقائي باحقصار **قوله**
والمراد اي بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مدحج كما في الباب **قوله**
على صيغة اسم المفعول بقتل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريري
وقال وقول لقاموس وما لم يكره لم ليس بذلك البين في المراد لا حتمال
مكرم لاسم الفاعل واسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد
به اسم المفعول فيجعل عليه كلامه هنا نظر الى الاكثر فليست وليتدبر
واقول ذكر المقريري في سيرته انه بكسر الميم وفتحها معا وقد اقدم الكس

قوله بفتح الميم هذا استحقاقه
وصوابه بفتح الميم وهو الحارثي
على الالة وراية ايضا مضبوطا
بالشكل في نسخة صحاح
الجوهري وقوله من قال الجوهري
مدحج مثقال مسجل ابو قتيبة
اليمين انتهى

في الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الاتيان بما يحتمل الوجهين **قوله** كان
 بردون الخ قال الم في الخواشي يحتمل ان يكون اما هو المضاف اليه علي
 لغة القصر وزيد بدل او اعطف بيان **قوله** الفصل بفعل ملغي قال
 الدونشري فيه نظران الفعل وهو تراهم ليس ملغي هنا بل هو عامل في
 المفعول الاول وهو هو وفي المفعول الثاني وهو حلو غاية الامر ان
 سقط الفعل وهو ياتي تقدم عليه وفصل بين اي وبين الارضين بالفعل
 ومفعوله فتأمل **فصل قوله** لانه اصل ما بيني وهو حرف
 واحد فيه نظر لانه اصل ما هو علي حرف واحد البناء علي الحركة المطلقة لا
 المحصورة بدليل ما ذكره من اسباب البناء علي سطر الحركة ومن اسباب
 كل حركة مخصوصة من فتح او كسر او ضم **قوله** بالذال المسجحة هو كما في
 الصحاح في العين والشراب ما يستفظ فيه **قوله** ونذر اسكانها بعد
 الالف في قراءة نافع قال الدونشري يلزم علي قراءة نافع التقاء الساكنين
 علي غير حله فينظر فيه **قوله** في لغة بني يربوع قال شاعرهم وهو الاغلب
 العجلي قال لها هل لك يا ناني قالت له ما انت بالهني **قوله** المرخشي
 هي ضعيفة واستشهدوا لها بيت مجهول مردود بان غيرهم قال انه
 للاغلب قال ابوشامة ورايت انا في اول ديوانه فادل هذا الرجز اقبل
 في ثوبي مغافري عند اخلاط الليل والعشي بخرو باليس بالهني **قوله**
 قاله الشاطبي قاله المرادي ايضا في شرح الشميل وقال ايضا وزعم القم
 ابن معين انها صواب وكان ثقتة بصيرا ولا الثقات الي من طعن في قراءة
 حمزة هذه قال الكسائي كان نصيرا لبحوي يحمل قراءة حمزة علي الحسن
 وكان اهل النحر يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة علي

بأنه
 بالهني

من لم

من لم يحفظ هذا الكلام المرادي وبه يعلم ان المرعي لم ينفذ بما قاله في رسالة
 فما قاله المم تحامل عليه وان كان ممن رجي بالاحاد وانما هو مبني منه ومن
 ذكر علي اصل فاسد وهو ان القراءة بالرأي والحق انها سنة متبعة وقد
 مر في بيان روائي حبان علي الرخشي فراجع **قوله** اودي بني الخ قال
 الدونشري بعد هذا لعين بعد هجر كان حداثتها سملت بسوك فهي عورت
 واطلق الجمع في قوله حداثتها واراها الاثنين وقوله عند الرقاد اي رقاد الناس
قوله هو كي يفتح هما والواو **قوله** ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حيث قرأها ابو عاصم الجحدري ومن ذكر يلزم ان تكون مروية عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لان القراءة سنة متبعة لما علمت وانما نقلها الحاجة الي قوله
 ورويت الخ لعل ما هو مخالف للحق فتفطن له **قوله** فان بعض العرب لا يقلب
 ان كان عدم القلب لازما عنده فحق الفته لدعوي المم الاتفاق ظاهرة
 وان كان جائزا ويجوز القلب عنده ايضا فلا مخالفة **هذا باب افعال**
المصدر قوله قد لول المصدر الخ في الاشباه والنظائر للسيوطي قال الشيخ
 بها الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر
 عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدري في قولنا يجنبني ضرب يدي عمر
 فيكون مدلوله معنى وسما ما يعبر به عنه مصدر مجازا نحو ضرب في قولنا
 ان ضربا مصدري منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون سماء لفظا واسم المصدر
 اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي
 هو صادر عن المسبح لا لفظ **س ب ي ح** بل المعنى المعبر عنه بهذه
 الحروف ومعناها البراءة والتثريد انتهى وقال ابن الحاجب في امالي الفرق
 بين قول الخويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل مجري

عليه كالا نطلق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري
عليه كالقهر في فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظة وقد
يقولون مصدر واسم مصدر في الشئين المتقاربين لفظا احدهما للفعل
والاخر للاسم الذي يستعمل بها الفعل كالظهور والظهور والاكل والاكل
فالظهور المصدر والظهور اسم ما يتطهر به والاكل والاكل المصدر والاكل
ما يوكل انتهى وفيه مخالفة لما قاله الشئ تعالى غير مر في كلامه في باب
المفعول المطلق ومعني ما فيه كون اسم المصدر دالا على الحدث لا على
لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المص في الحواشي وهو المناسب لقول
المص الاسم الدال على مجرد الحدث لانه ظاهر في دلالة اسم المصدر على
الحدث الا ان يقال المراد بالدلالة على الحدث ولو بواسطة **قوله** من
غير تعرض لزمان قال الد نوسني اي او ذات **قوله** ان كان يحمل محله
الح هذا انما هو شرط لعمله في غير الظرف والجار والمجرور واسماها فيعمل
المصدر فيهما وان كان لا يحمل ما ذكر محله كما اذا كان بمعنى الثبوت
ويجوز تحذف بينهما عليه كما قاله المص في شرح باب سعاد وبينا هـ
في الحواشي **قوله** والزمان حال فقط قيد لحلول الفعل وما محل المصدر
والمقصود بالتقييد ما والفرض انه اذا كان الزمان حالا لا يكون ان
حاله مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الفرض ان ما لا يحمل مع الفعل
محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحمل مع الفعل محله مطلقا
غاية الامر ان ام الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الي غيرها
مع احكامها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لما فاتها له بخلاف
ما فاتها لا تنافيه **قوله** ولا يجوز في ضربت ضربان بل الخ قال المص

بل لو

بل لو قلت ضربت ضربا في الدار او عندك لم يجز قطعها به وهما ما هاري
المتعلق بكل عاد ورايح الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل
الثاني في قام قام زيد لم يوت به للاسناد **قوله** خلافا للكوفي في حمل
بقوله وما الحرب الا ما علمتهم ودقتم وما هو عنها بالحديث المرجع فان
ظاهرها متعلق بهو الذي هو ضمير المصدر اعني ضمير الحرب وتاول
الصريون ذلك علي ان عنها متعلق باعني مقدر او بالرجم وهو بفتح
الهميم وفتح الراء والهميم المستندة الذي لا يوقف علي حقيقته واذ جعل
متعلقا به فتقديمه عليه للمضرورة ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف
دل عليه المرجع اي مرجعا عنها او على تقدير وما هو الحديث عنها
والحديث بدل من هو شر حذف ولا تحذف واما **قوله** **ب**
ي بجاي بها الجلد الذي حازم بضمزة كفيه الملا وهو نفس ركب
واعمل الضربة ونصب بها الملا واما نفس ركب فنضوب بجاي والجلد
بفتح الهميم وسكون اللام الحازم والملا بالنقص الصرا والمعني ان هذا
المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وسقا بذلك الماركا معه كاد يموت
فاحيا نفسه فتناذ لا يقاس عليه والمراد من كونه محذوف ان يكون
مردودا الي فعله قصد التوحيد والدلالة علي المدة فان كان فعله
مصدرا غير مقصود بها التوحيد بخورية ساوي العاري من
الثاني صحة العمل كقوله فلولوا رجلا النصر منك ورهبة عقابك
قد كانوا لنا كالموارد فاعمل رهبة في عقابك لان التنافيه ليست
للوحد بل هو مصدر مبني علي فعله كرحمة ورغبة وانما يدل علي
الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعاري منها ومعني كانوا لنا

كما لو ارد وطانا كما يوطي الموارد **قوله** ولا موصوفا قبل العمل الاول
 ولا متبعا اعم من ان يتبع بالفتحة او غير فلا يجوز محبت من قتال النفس
 زيدا ولا محبت من ابتائك ميثاك الي بكر ولا محبت من شربك طاكلك
 اللين فاما **قوله** الخطية **قوله** اكرت يا ساجسا من نواكم **قوله** ولن تري
 طارا للحر كالبا **قوله** من نواكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يا سا
 لتعنه بقوله مبنيا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره ليست من
 نواكم فان قلت قد جوز السيرافي في قوله ارواح مودع ام يكون
 انت فانظر لاي ذلك نصير يكون انت فاعمل المصدر قلت قد رد
 عليه الفارسي بان المصدر قد وصف بقوله مودع وجرحه بعضهم
 على ان انت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتداهم
 قوله رواح اما مبالغة واما على معني ذور رواح **قوله** ولا مفعولا
 من معوله باجنبي ولو كان المفعول ظرفا كما في الآية الشريفة والفاصل
 ظرفا وجارا ومجرورا كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على
 الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياها معدودات ولهذا اعترض في المعنى
 على الزمخشري اذا علق اياها بالصيام فان فيه الفصل بمفعول كتب
 وهو كما كتب فان قيل لعله تقدير كما كتب صفة للصيام فلا يكون
 متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا وهو اتباع المصدر قبل ان
 يكمل بمفعوله **قوله** فلا يقال ان يوم تبلى السراير اعلم ان المهم تكلم
 على هذه الآية في الجملة الثانية من الباب الخامس من المعنى وقال
 ان الظرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تنقيد بذلك اليوم
 ولا بغير بل يتعلق بمحذوف اي برجعه يوم تبلى السراير
 انتهى

بذكر
 عليهم

بيان
 نصها

انتهى وقد تكلم ابن حني ايضا في الخصايع عليها في الترجمة التي فيها باب
 في تجاذب المعاني والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق
 برجعه الا انك اذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومفعوله
 واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه اضممت ما يتناول
 الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نهت على هذا لئلا يظن من هذه الترجمة
 لا يندرج تحتها من الجريبات وانما لا يلزم كون الاعراب تابعا للمعنى
 وقد نبهنا على ذلك في حواشينا على الآية في اول باب ظن واخواتها
قوله حوا وطعام الخ قال الدنوسري والاكثر في المصدر الممنون
 حوق الفاعل والمفعول كناية وعكسه جائز لكنه قليل **قوله** فاما المصدر
 في العمل الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مصداقا قال السناطي
 ولم يأت فيما احفظ مونا ولا معرفا بال ولم يأت الناطم له في
 كتبه بمثال الا انه قال في التسهيل ان اسم المصدر يعمل على فعله
 وظاهر اعماله في جميع احواله والامر محتمل **قوله** فحساب مصدر
 ميمي قال الدنوسري مشكل فان المصدر ذكر انه اسم مصدر انتهى
 ويحاي بان الشرعي ما هو الحق عند المص لما اسلفه عن شرح المشهور
 من ان المهدوم ميم زائدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر
 مجاز وهذا قال انفا بعد قول المص فاما المصدر لانه مصدر حقيقة
قوله وتحيه مفعول مطلق قال الدنوسري مشكل والصواب انه
 حال من السلام مؤكدا انتهى ولم يبين وجه الاشكال واحتمال
 الحالية لا ينافي جواز المفعولية المطلقة فتأمل **قوله** فالغسل موصوع
 الخ قال المص في الحواشي الاحسن ان يقال في مثل الغطاء والظلام والغدا

ب

أنها اسماء مصادرو في نحو الغسل انه مصدر محذوف الزايد ولا يقال
 ذلك في الاول لا يقيم فيها زايذا وقال ايضا قال ابن السيد في كتابه
 على موطا الامام مالك المسمى بالنكت المقتضية من المقتبس في
 شرح موطا مالك بن انس الغسل المصدر وهو فعل الفاعل والفعل
 الماء الذي يغسل به الدرن من صابون وطفل وغيرهما وكثير
 من العامة والعلماء يقولون غسل يعنون به فعل الفاعل ولا
 اعرف احدا من اهل اللغة قاله **قوله** والمباح ان يجيب بان
 الحديث يحتمل الخ هذا مبني على كلام ابي حيان ومرفي باب
 المبتدأ والخبر ما يمتثل بذلك **قوله** ومن دعا به الخير قال
 اللقاني الانسب لقوله وعكسه ان يقول ومن دعا الخير هو
 اذ معني عكسه ان يضاف الي المفعول ثم لا يذكر الفاعل **قوله**
 كقوله مخافة الافلاس والبيان قال في المعني يجوز ان يكون
 الليان مفعولا معه وان يكون مفعولا على حذف مضاف اعي
 ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل الغير
 المستكمل اذ المراد انه دأب حسن خشية من افلاس غيره ومطله
 ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل بكسر اللام
 وفتحها عبارة المص في الخواشي يروي بكسر اللام وهو اقبس كزمان
 وعرفان وبفتحها فقيل مصدر كالنشان فبين سكن نونه وقيل
 صفة للفاعل اي مخافة الرجل الذي يلوي ي عن حق قاله
 الفارسي وراي ان ذلك احق من تقديم مصدره لكثرة فعلان
 في الصفات ونذوره في المصادره **قوله** ومذهب س والجهور

منع

منع الاتباع على المحل لان شرطه ان يكون مجوز لا يتغير عند التفرع
 به وهذا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة
 التنوين **هذا باب اسم الفاعل قوله**
 وهو ما دل الخ قال اللقاني لا يخفى صدقه على امثلة المباعدة وان
 اسم الفاعل يقع **قوله** والفعل انما يدل الخ على اللقاني خروج
 الفعل بقوله لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما **قوله** لان
 الفصل لا يتقدم الخ المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه
 السعدي في تعريف الخاصة في التهذيب وبيتا ذلك في خواشي
 شرحه للحيصي ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم رجوع ضمير
 فاعله للحدث لوانه لقر به **قوله** عمل مطلقا ظاهره ولو مفعلا
 او موصوفا **قوله** احدهما ان لا يوصف ظاهره ولو بعد العمل وان
 الكسائي اجاز عمله مطلقا وفي التخييل ان الكسائي يميز اعمال الموصوف
 وحكي سويرا فرسخا واجازا يا زيدا ضارب اي ضارب دون انا ظا
 اي ضارب زيدا ومقتضي قوله دون كذا انه لا يعمل الا اذا كان وصفه
 بعد العمل واول ابن مالك انا زيدا ضارب اي ضارب علي ان ايا خبر ثان
 وليس بشي لان ايا لا يحذف موصوفا الا اذا سموعا لانها لم تكن
 الصفات وصح المص في المعني جواز وصفه بعد العمل فجوز في النوع
 العاشر من الحجة الخامسة ان يكون يبتغون من قوله تعالى ولا تبين
 البيت الحرام يبتغون فضلا لغت لا تبين ورد على ابي التمام منه ذلك
 وقوله ان يبتغون حال من ائمين ولم يبين سموع الحال من النكر وهو
 تقدم النهي والتنفيذ بالمعلوم ايضا على كلام المص وقد رابوا بقامعا

رب

أي ولا يقال أمين وهو حسن لأن الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله
 جماعة من المحققين وإن نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر
 في باب الإيجاز والاطناب والمساواة واعلم أن محل اشتراط عدم
 الوصف إنما هو في أعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا لم يكن ظرفاً
 أو جاراً ومجروراً أما إذا كان كذلك فيجوز فيها مطلقاً لأنها مما يتوسخ
 فيها وبه يعلم أنه يعمل في المفعول به مطلقاً فلا شاهد **للكسائي**
 فيها حكاه من سويها في سماعنا وأما استدلاله من قوله إذا فقد خطبا
 فرحين رجعت. ذكرت سليمان في الخليل المزابيل. فاجابوا عنه
 بأنه يتقدم فقدت فرحين قال المم في الحواشي وقالوا لا جل مخالفتهم
 الأحقش التقدير إذا رجعت فاقد فينبغي التقدير إذا رجعت
 فاقد فرحين فقد فرحين رجعت فتفصل في التقدير بين الجملة
 المفسرة والمفسرة بجملة اجنبية وأخى الأمرين عندي ارتكاب
 الابتدائي فاقد ما أعماله فلا لأنه ليس أهلاً له لتجرده من علامة
 التانيث مع أنه لم يثبت بدليل خطبا ولا يكون الخبر فقدت فرحين
 لأنه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين
 المبتدأ والخبر مسببة للمفتود ما هو على طريق الاستنباط انتهى
 وظاهر كلام الشافعي أنه لا يشترط في أعمال اسم الفاعل أن يكون ظاهراً ولا
 غير ذلك مما تقدم في شروط عمل المصدر لكن سياقي في باب **ب**
 المصدر أن معموله يتقدم وأنه يعمل محذوفاً وأنه يفصل بالظرف
 وعديله ولم يذكر أنه يجوز فصله بالاجنبي فعليه من شروط
 عمله أن لا يفصل بالاجنبي فليجرب **قوله** علي حكاية الحال قال

اللقائي

اللقائي أي يعتقد الحقيقة الواقعة في الزمن من الماضي واقعة في حال
 السلم انتهى وهذا أحد الظن يقين في معني حكاية الحال **قوله** فاجاز اتفاقاً
 قال الدوسري هو ما حكاه ابن عصفور وحكي غيره عن ابن طاهر وابن
 حروف المنع وهو بعيد قاله الاستموي وهو يرد ما قاله الشافعي من دعوى
 الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور عن ذكر نقله المصنف عنهم
 في الحواشي كما بيناه في حواشينا وذكرنا في المقام ما ينبغي مراجعته
قوله أو ذي الحال لعل المم أدرجه في الموصوف لأن الحال صفة في
 المعني وقد قال في الحواشي أدرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله
 في باب الأمانة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان في قوله تعالى
 ودانية عليهم ظلالها فقليل دانية صفة لمحذوف أي وجنة دانية
 وقال ابن جني دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد في الآية
 إنما يحتاج إليه من يشترطه في المرفوع **قوله** ونحو مختلف الوان
 التمثيل بذلك مبني على أن الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع
 ويأتي عن المعني خلافاً **قوله** وقول ابن مالك الخ رأيت بخط
 الدوسري في بعض مجاميعه بعد أن نقل كلام المصنف أقول الساجي
 في هذه المسئلة هو ابن هشام ومن قلح على اللغة لأن قول
 ابن مالك وولي استغها ما الخ ليس فيه نصيح بأنه اعتمد عليها
 بل أنه يعمل إذا وليها فإن قلت إذا لم يكن معتمداً على حرف النداء
 فما باله ذكر مع دخوله في قوله بعد وقد يكون تحت الخ قلت
 صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم
 أنه لا يعلم كونه معتمداً على الاستغها والنفي ويجاب بأن ذلك

معلوم عندهم فلا يتعرض به هنا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تقترن بجلالة
المعترضين فان قلت اي نكتة في حذف المضاف من الاستفهام والنفي
والنقطة بحرف في قوله او حرف نداء قلت نعم انه قد شاع اطلاق
الاستفهام والنفي علي ادائهما بخلاف النكته فان قلت قول ابن مالك
وقد يكون الخ داخل في قوله اوصفة قلت صح به لرفع قصر الصفة
علي الصفة التي صح بوصفها معها وظاهر ان الحال المحذوف
صاحبها كذلك وقد يقال انها داخلية في قوله وقد يكون نعت
محذوف والخ لكن اطلاق النعت علي ما يشتمل الحال لم يعهد بخلاف
اطلاق الصفة فتأمل انتهى واوله الذي ادعي انه ظهر له
ما حوذه من كلام الشهاب القاسمي برسته **قوله** بدليل واحد
انه يصح الخ قال الزرقاني هذا دليلان اما يدلان علي كون
الشرط الثاني لعل النصب دون الاول كما لا يخفى انتهى وذلك
ان ما مثل به معتمد فالاقرب ان الاعتماد شرط للعمل وبذلك
يشعر بتشبيهه فيما مضى بمختلف الوان واما قول الشر السابغ ومحل
الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي واتباعه في اشتراط
الحال او الاستقبال فلا ينافي ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتي
في الضمير **قوله** وذهب الاحفش الخ مقابل ما في المتن من
قوله واعتماده علي استفهام الخ وقد نقل عن المغني انفا ان
الاعتماد شرط في عمل النطب والوصف في البيت انما عمل في
مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الاحفش علي الجمهور وكيف
يحتاجون الي تاويله نعم هذا ظاهر علي القول بان الاعتماد

عند

عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم الشر في باب المبني والخبر
كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والافحش
انما هو في ان مرفوع الوصف لا يسد مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم
خلافه واستدل بالبيت واولوه فتدبر **قوله** يحول صيغة فاعل فيه
اشارة الي انها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثي وهذا باعتبار الغالب
كما اشار اليه في التسهيل فقال وربما بني فعال ومفعال وفعل
وفعل من افعل يشير الي قولهم ذاك وسال ومعاون ومعاون
ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقائي قوله يحول بدل
على ان غيرها لا تحول ومعلوم ان شبهه محمول عن مشبهه لان فعلها
اشبه انتهى وفيه اشارة ايضا الي الاعتذار عن عملها مع انها غير
جارية علي الفعل وكذا قال فيما سياتي فيعملن عمله ولم يقل عمل
الفعل وقال الدوشري ينظر هل التحويل الي الخمسة المذكورة
قياسي او سماعي او قياسي في الثلاثة لا اول سماعي في الاخيرين
وقال بعد هذه الامثلة علي مذهب البصريين منقاسة في كل
فعل متعدد ثلاثي نحو ضرب تقول ضربا وضربا وضربا
ومضربا كذا قال ابو حيان وتقييده بمذهب البصريين فينظر
تنبيه من العجب ان ابن الاثير في المثل السابق قال
ذهب جمهور علماء العربية الي ان عليا ابلغ في معني العلم من
عام ولا اري ذلك صوابا لان الحروف في الموضوعات عدة واحدة
بل الذي يوجب القياس نقيض ما قالوه لان فعليا في وزن ظرف
وكريم وامثالهما من افعال الطبايع التي لا تقع الا قاصرة وبها

فاعمل يحكي من المتعدي واللازم وما لا يكون الا للقاصر اضعف مما يكون له
وللمتعدي انتهى وكان الاولي به ان يقول انهم جعلوا فعلا ابلغ من
فاعله لانه اقل حروفا وفاته ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة
البناء يدل على زيادة المعنى فاعلة اغلبية والمرجح في ذلك لاستثنا
كلام العرب وقال في الفلك الداير ان العرب بنهوا باستعمال فاعلا
خبر عن الجماعة والتجريد على المذكور والمؤنث على انه كالمصادر
الواقعة على الاحساس وانه اشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه
حرف ممد وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه لا لانه على لفظ فاعول
الذي يقع مصدر اخوال دخول والخروج **قوله** للمبالغة في الفعل
قال الدونشري قال شيخنا ابن قاسم في الفعل والمفعول وهو
يخالف كلام الشئ **قوله** او فعل بعلته صريح كلامه ان الفعلة والكثرة
بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدونشري
والظاهر انه لا مخالفة **قوله** فيعملن عمله من هنا استشكل
قول الفقهاء ظهور بمعنى مظهر لغيره وهو محمول عن ظاهر وهو
لا يتعدي لانه فعله ظهر بضم العين واجيب بما قدمناه في
باب تعدي الفعل وزومه فراجع **قوله** بشروطه قال
اللقائي قال الرضي لا يشترط فيه كونهن للجمال او الاستقبال
واستشهد للابيات المثبتة للعمل واقول **قال** المص في الحوامشي
هرم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف انها كلها تعمل ولو بمعنى
الماضي مجردة من اللفظ بها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك
كقوله بكيت الخ لا واء يجد قومه لا تزي انه يرثيه واجيب

بانه

بانه على حكاية الحال **قوله** في مرثية خنتية المرثية بتخفيف الياء مصدر كجوده
وتستد يد الياء نحو محض وهذا المصدر يصاق في تارق الي الفاعل فيقال
مرثية فلان الشاعر وثارة الي المفعول فيقال مرثية فلان المعروف
واما القصيدة فهي مرثية بها والدونشري في ضبط مرثية بيت كتبه
في باب عمل المصدر عنده قول المص وكجوده فقال وكالمجدة من حيث
الوزن مرثية وقد نظرت ذلك بقول **قوله**
.. ومرثية بلا تشديد يدياء .. كجوده ومن شدد في تخطي ..
انتهى ولو ذكره هنا كان النسب وخاتن الرجل زوج بنته **قوله** او انت
ضروب هذا متعين كقولك فانك عاقر **قوله** فتشبهه هلا لا الظاهر
انه على اسقاط الخافض اي هلال لانك تقول اريد كعم ولا شيه به
قال الدونشري ومن اعمال فاعيل ايضا قول الشاعر **.. ..**
.. حتى شاها قليل موهنا عمل .. بائت طرايا وبات الليل ليريم .. فاعمل ..
كليلا في موهن انتهى وهذا البيت استدلال به على اعمال فاعيل ورد بان
موهنا طرف زمان والطرف يعمل فيه وواجب الفعل بخلاف المفعول به قال
في الباب الثالث من المعني ويوضح كون الموهن مفعولا به ان قليلا من
كل وفعله لا يتعدي واعتذر عن س بان قليلا بمعنى مكل وكان البرق
يكل الوقت بد وانه فيه كما يقال انعت يومك او بانه انما استشهد
به على ان فاعلا يعدل الي فاعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال
وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع ان كان جملة على
الحقيقة انتهى ولا يخفى ما في قوله فان الاول الخ لان البلغا اطبغوا
على ان المجاز خير من الحقيقة **قوله** والحمل على اصلها قال بعضهم انما علمت

انها واقعة موقع مفعول الذي هو اسم فاعل الفعل المضارع وهو فاعل
 يقتضيه لانه الموضوع لا فاعل المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه
 فائدة مما كتبه الدكتور في هذا **قوله** ويرد عليهم قول العرب اما الفعل
 الخ اما رده عليهم في منع التقديم فظاهر واما رده عليهم في تقدير الفعل
 فوجهه ان لا يجمع التقديم هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفعل
 بحلة **قوله** كقوله في العمل لا يخفى ان لا يلزم من عملها
 ذكر المفعول فقد يحذف لغرض او لتزليل الوصف منزلة اللازم ومن
 ذلك قول **صلى الله عليه وسلم** الراجون برحمهم الرحمن فحذف معمول
 الراجون اما قصد المعلوم اي كل احدا والمراد ما يوجد منهم الرحمة
 وفي الحديث سوال مشهور وهو ما الحكمة في الايمان بالرحمين وهو
 جمع راحم دون الرحا الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال
 رحيم **واجاب** بعضهم بان الرحيم صيغة مبالغة فلواتي بجمعها
 اقتضي الاقتضار عليه وانه لا يجمع الا من كان عنده رحمة زائدة وانما أي برجا
 في قوله انما يرحم الله من عباده الرحمان لفظ الجلالة دال على العظمة
 والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العفو وبالاستقرا حين ورد لفظ الجلالة
 يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكرنا سبب ان يذكر معه من عظمت
 رحمة ولما ذكر لفظ الرحمن الدال على المبالغة في العفو ذكر معه
 ما يدل على رحمة وان قلت قال بعضهم وحق هذا **الجواب** ان يكتب
 بما الذهب على صفحات القلوب **فصل قوله** يجوز في
 الاسم الفضلة التقييد بالفضلة يعني من قول الناظم وانصب لانه يفهم
 منه ان لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما

اشبهه

اشبهه وهو الخبر في باب كانا ما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف
 المذكور اليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا
 منفصلا تقييد جرم خلافا للاختصاص وهشام او منفصلا وجب نصبه ولا
 بد من تقييد الظاهر بكونه مفعولا بالحرركات وهو بال والمضاف اليه مجرد
 منها والاليس الا النصب فتخلص ان الثاني للموصوفين فيجب جرم وتارة
 يجب نصبه وتارة يحذف فيه الامر ان فاعلا المم مفعولا للناظم جوارها
 مما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا على الالفية **قوله** الوصف
 العامل اما غير فيخفف ما يليه وغير ما يليه امره مستل لانه لا يضاف
 اليه اذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك الاعلى
 راي فالظاهر انه يكون معمولا لمحدوف ولا يرد هذا ظان زيدا منطلقا
 لكونه اذ لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتضارا وهو لا يجوز
 في باب ظن وان قدر فما ناصبة لانما تحت الاول ومحل امتناع الحذف
 المذكور اذ لم يكن المفعولان مذكورا ومن امثلة ذلك جاعل
 الليل سكنا فسكنا منصوب بحذف **قوله** ان ينصب الخ اختلف
 في ايها اولى ثقيل النصب واليه ذهب سن وقيل الجرو قيل هما سبيان
قوله واما ما عدا الثاني فيجب نصبه قال اللقاني انظم مع ما قدمه
 من جوار فصل الوصف المضاف اليه مفعوله الاول بمفعول الثاني اذ
 مقتضاه جوار جرح خليفة في الآية الثامنة باضافة جاعل اليه مفعولا
 بينهما في الارض ويمكن الجواب بان الجرو وبالإضافة هو الثاني حكما
 وغير غير وان تقدم لفظا **قوله** وفي بعض النسخ وسكنا من هذا
 البعض نسخة اللقاني قال مكي ان جاعلا في الآية غير عامل فقضية

ان الفعل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول فجا عمل هذا
 عامل في سكتا الذي هو غير قال له وغير عامل في الليل ولا في
 الشمس الذي يتوهم انه معطوف على محله وهو تفسق والذي يصح هو
 ان يقدر عاملا لا اعتبار استمراره او حاله المحكية فالجزان كلاهما
 معولاه والا فالثاني معول مقدم كالتابع مطلقا قالوا لان شرط التبعية
 للمحل وجود محرز له لا يتغير والاول الذي هو قضية كلام الموضع
 هو قول السيرافي والثاني الذي قلنا هو الاصح هو قول الجبريين هو
 والزمخشري نقله السمين في اعراب الامة انتهى وقد عرفت مما مر اننا
 ان سكتا معول لمحدوف عند من يقول بان الوصف غير عامل **قوله**
 واذا اتبع المجرور خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جوتا معه لان شرط
 العطف على المحل عند المحققين ان يكون الموضع بحق الاصل والوصف
 المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا لحاقه بالفعل
 واجاز الجدل ديون ذلك متمسكا بقوله فظل طهارة اللحم ما بين
 منفع صفيق شوا او قد يد معجل بجو قد ير عطف على محل صفيق واجب
 بان الاصل او طابخ قد ير حذف المضاف وابقى جو المضاف اليه **قوله**
 فالوجه جر التابع يحتمل ان يشتمل نحو الصارب الرجل وزيد لانه
 يقتضي في التواني ما لا يقتضي في الاويل ويحتمل ان يحض بغير ذلك
 بقرينة ما مر في باب الاضافة من انه لا يضاف الوصف المعروف بال
 الماهي فيه او غير من الصور الخمس **قوله** يا صما ووصى قال اللقاني
 فيكون آخ معول التابع المعذر لا فاعلا **قوله** او فعل اما من او مضاعف
 واصمار الوصف ارجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد اسهل

من حذف الجملة **قوله** ويتعين اصما والفعل قال اللقاني انه الماضي لان
 الوصف بمعناه الا ان يدل دليل على المراد فيقد رغير كقولك زيد ضارب
 عمر امس ويكر هذا **قوله** او بالعطف على المحل قال اللقاني كتابه المجرور
 بالمصدر عند بعضهم خلا فالس والبصريون والفرق ان المصدر محرز
 محله ما بعده اذ لابد من اضافته اذا خلا من ال والتنوين واصافته
 معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية في
 تقدير الانقصال فليتامل انتهى ولعل في العبارة تحريفا والذي في
 المفتي ان للعطف على المحل عند المحققين سن وطاظره ورد ذلك المحل في
 الفصيح وان يكون الموضع بحق الاصل ووجود المجرور الطالب لذلك
 المحل قال وانبغي على هذا امتناع مسايل وذكر منها مسئلة اسم الفاعل
 ومسئلة المصدر ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى
 يكون بال او مؤننا او مصا فافدل على ان من يشترط بقا المجرور يسوي
 بين اسم الفاعل والمصدر واورد على قوله لان الاسم الخ انه لا يظهر في المصدر
 الا على القول بان عمله لشبهه الفعل **قوله** ويحتمل المذهبين قول الناطم
 الخ اعترض بان قوله تابع ظاهر في انه عطف على الموضع والاسم يسمى
 تابعا **قوله** عومل معاملة الصفة المشبهة ظاهرا انه ليس منزها
 والظاهر خلافه بدليل ما ياتي في باب ائنية اسم الفاعلين والصفات
 المشبهة به لمن ان فاعلا اذا اريد به الثبوت واصفي الى مرفوعه
 يكون صفة مشبهة بدليل انهم اعتبروا في مفهوم اسم الفاعل الدلالة
 على الحدوث واخرجوا به الصفة المشبهة ومن صرح بانه آخ صفة مشبهة
 الشاطبي ولا يرد انها لا تنبئ الا من اللازم لانه يكفي الدروم اما وضعا وكونه

بالنحويل او التزويل **هذا باب اعمال اسم المفعول قوله**
وهو ما دل على حدوث ومفعوله قال النوسري انما لم يقل ما دل على
حدث وحدث لانه لا فائدة لذكر الحدث في حده لانه ليس من
المستقامات ما يدل على حدث ومفعوله غير حتى يذكر لاجل الاحتراز
به عن شئ اخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشارك في الدلالة وقا على الصفة
المشبهة وافعل فلا بد من ذكره في حده ليحترز من انتهى وهو كلام
الحفيد برسته **قوله** مكرر خرج قال النوسري فيه نظروا لهذا المعنى
محدوفة اي مخرج به **قوله** ويقر د اسم المفعول بجواز الخ قال اللقاني
يعني من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة في نحو كاتب الاب واخرجه
من حوال الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى ان صيغ المم كالنظم يقتضي ثبوت
الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشراخج الكلام عن الظاهر
وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول واحوجه
الي ذلك ما اسلفه من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت اضيق الي
مرفوعه وانه باق على كونه اسم فاعل ومرافيه **قوله** والاصح انه
يجعل الخ ظاهر ان اسم المفعول ج بصير صفة مشبهة وبه صرح المم
في الحواشي والشا طي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لانايب
فاعل وظاهر قول الش واذا اسم المفعول اذا اجري مجري الصفة
بخالف ذلك فهو اخراج الكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول
يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قالوه وتخريص
المقام يطلب من حواشينا على الالفية **قوله** المتعدي الي واحد
قضيته المنع في المتعدي الي اكثر من واحد سواء لم يذكر غير القائم

مقام

مقام الفاعل نحو مرت برجل معطي الاب او معطي الاخ او كان مذكور
معه نحو زيد معطي الاب درهما ومعلم الاخ زيد اقايا **قوله** فانه يرفع
السببي على الفاعلية في بعض الشروح انه يرفع على النيابة عن الفاعل
ولما استشهد بحلوة وجانها قال مرفوع النايب عن الفاعل معناه
الي ضمير الموصوف فخالف المم في الحكم والش في رواية البيت **قوله**
ليس علي ان الصفة مشبهة الظاهر ان يقول ليس علي ما يقتضيه
حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر **قوله** ويجاب
الخ لا يخفى ان السؤال انما هو عن سوغ عدم رعاية اسم المفعول في حال
اجرايه مجري الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا
الجواب لا يقتضي نكته لذلك والمحال ان اسم المفعول المذكور
ان جعل مشبهة فلا اشكال في ان المرفوع فاعل وان كان اسم مفعول اجري
مجري الصفة في جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه
ان يكون المرفوع بعده نايبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته
وطا عليه ان يكون فاعل فاحتيا ومراعاة الثاني مع انه عارض يحتاج
لنكته فتدبر **قوله** وعلي ذلك جات الشواهد لا يخفى انه ليس في
شاهد المرفوع ما يدل على انه فاعل او نايب فاعل **قوله** فهل انت
مرفوع الخ الشاهد فيه انه اجري مرفوع مجري الصفة المشبهة
وليس مرفوع به مع حلوه من الضمير والتقدير براس منك مثل حسن
وجه وقوله بما متعلق بمرفوع **قوله** لما بدت بحلوة وجانها الشاهد
فيه انه اجري المفعول وهو بحلوة مجري الصفة المشبهة فغيب به
وجانها بالكرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله وصافاتها

والوجنان جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخد وفيها جنس لغات تثليث
 الواو مع سكن الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصوت والصياغة
 الحفظ كذا في بعض الشروح **قوله** تمني لقاي الخ البناهد فيه انه اجري
 اسم المفعول وهو معزور مجري الصفة المشبهة واصافه الي معموله
 المضاف الي ضمير الموصوف وهو فعلت الجون والجون علم على شخص
 فاعل تمني وهو في اللغة يطلق على الابعى والاسود لانه من الاضداد
 وعرد الرجل اذا فتر **تممة** قد يعامل الاسم الجامد معاملة
 الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا
 واديا عسلا ماوه او وردنا واديا عسل الماء بالجر او عسلا الماء
 ما لنا ويل عسل بمعنى حلوت وقول مررت بقوم اسدان صارهم
 واسدان اصار والاصار والتاويل اسد بمعنى شجاعان ومن
 ذلك قول الله والمهر المعدي . لا بُت وانت عربال الالهات
 فاجري تأويله بمثقب مجري الصفة المشبهة وقوله فراشة الحليم
 وفروع العذاب وان تطلب نداءه **قوله** دونه كلب فاضاف كل من فراشة
 وفروع الي معموله لتأويله فراشة بطايش وفروعون بالحليم واراد
 بذلك ان هذا الذي هجاه بهذا الكلام حقيق الحليم شديد العذاب
 برميده بالحاقة والتخير **هذا باب ابيته مصادر**
التلخيص ولو مثل بغيره كان اولى لما سياتي اي من ان علما
 بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها **قوله** ولا يتعدي الا
 بتضمين او تحويل التضمين نحو حبتكم الطاعة اي وسعتكم وان
 بشر قد طلع اليمن اي بلغ والنحو **يل** نحو قلت فضيلة **قوله**

قوله

واللثم

عم

واللثم قال الدوشري ينظر هل هو بالثا المثلثة او بالثا الصوقية فان
 كان الاول فهو بفتح العين لا بكسرها الذي الكلام فيه وان كان الثاني
 فامعناه انتهى **واقوله** هذا عجيب فان لثم بالمثلثة يجوز فيه
 كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح ان الكسر اكثر فانه قال وقد
 لثمت فاها باللسنة اقبلتها وربما تجا بالفتح وفي المصباح لثمت
 الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال فلثمت فاها
 احدا بقر ونها قال ابن كيسان سمعت المبرد يشهد بفتح الثا وكسرها
 انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه
 اللغة وفي الصحاح ان اللثم بالمشاة الطعن في العرس مثل اللب فكيف
 يسأل الدوشري والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات
 بعضهم معناه الي النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر
 الشيخ خليل للتأني ان اللثم بالمشاة الضرب في اللمة **قوله** والا ان
 دل علي لون ينبغي ان يزداد والا ان دل علي معني ثابت فقياسه الفعوى
 كاليومسة **قوله** وقال ابن الحاج الخ ما قاله ابن الحاج موافق لكلامه
 ابن مالك في العدة فانه قيد اطراد فعول في فعل بشرط صحة عينه قال
 الحم في الحواشي وكان ينبغي ان يعود واللام انتهى اي ليجزج بخود عا
 وسعنا لكن هذا لا يناسب جعله فيما سياتي ما ت موتا مما ياب به النقل
 اذ على كلام العدة ذال هو القياس **قوله** واعترض الا با قال
 الدوشري قد يجاب بان اي اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا
 كان بمعنى كرم فهو متعدد ويمكن حمل كلام المص على الاول فلا اشكال
قوله واهتراز اشارت الي انه ليس المراد بالثقل مطلق الحركة

لية

الشاملة لضرب وحشي بل حركة مخصوصة بالشماتها على اضطراب
 واهترار **قوله** والذميل هو بالذال المحجمة ضرب من سائر الابل قال
 ابو عبيد اذا ارتفع السير على العفت قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن
 ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ويذمل ذملا قال
 الاصمعي ولا يذمل بعير يوما وليلة الا **قوله** مصدر صهيل الفرس
 قال ابو نؤشري قال في الصباح الصهيل والصهيل صوت الفرس
 مثل النهيق والهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهلا فهو صهال
قوله وليس منه بخ الح فيه تكبت على المم في تمثيله بخاط وجعل
 الكلام على بحر نونية له ولا يخفى ما فيه من حسن الموضع بكلام المم
قوله امر عليهم قال ابو نؤشري بفتح اوله وثانيه وحكي فيه ايضا
 ضم الميم ولذلك مصدر ان الامارة كما مر والامرة وامرت زيدا بكذا
 مصدر الامر وامرهم ومن امرت زيدا بكذا امر ولا تثبت
 ههنا الامع واو العطف كقوله تقالي وامر اهلك بالصلاة ومثل
 ثم خذ وكل ولا راجع لها فليتا مل **قوله** كقولهم في فعل المفتوح
 العين قال ابو نؤشري وسمعت سب سبابا بكسر العين مصدر سب
 سبابا بالشم وفسر الراغب بالشم الوجيع ومنه الحديث سباب
 المسلم الخ اي سبه قاله الزركشي **قوله** ورضي الخ انظر عذر رضي
 وسخط لازمين مع قولهم رضى وسخطه **قوله** وقد ذكرت امثلهما
 في شرحي على التمهيد قال ابو نؤشري وعبارة شرح التمهيد الاول
 مفتوح العين نحو طلب وسمي وشري والثاني ذوالالف بعدها
 نحو ذهاب وجماع وصراح والثالث موشة بالثا نحو فصاحة وهذه

وحقارة

وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس موشة
 نحو دعوى وذكرى ورجى والسابع المزيد الف ونون نحو لبيان
 مصدر لوى وعقران وحرمان انتهى **هذا باب**
مصادر غير المشددة في قوله فتقلب العين الفاء ثم تحذف
 الالف قضية كلامه ان قبلها الفاء قبل حروف الالف التي بعدها واستشكل
 بان شرط قبلها الفاء ان لا يكون بعدها الف ويرى بان هذا الشرط انما
 ذكره في معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا اذا القلب فيه يستلزم
 الحذف فيلتبس بنحو غزوا ورمي بخلافه في معتل العين الذي الكلام فيه
قوله لانها بمنزلة وقالوا لجدسه اي لان المجدوف لا يلتقا الساكنين الف
 قالوا هي صيغة المشددة ثم بعد حذفها حذفت الف لجدلا بها هرق وصل
 تثبت في الابتداء وتنسقط في الوصل والدرج **قوله** وسلقي يقال
 سلقى الرجل اذا القاه على فقاءه **قوله** وقلنس يقال قلنس الرجل
 اذا لبسه القلنسوة **قوله** سنبل في المصباح سنبل الذرع اخرج
 سنبله **قوله** وعذ يطا اي احدث عند الجماع قال في المصباح العذوطة
 فتقول بكسر الفاء وقع اليها هو الرجل يحدث عند الجماع وعذ يقط
 عذ بطة فعل ذلك **قوله** وتابل في المصباح يقال توبل القدر اذا
 اصلحتها بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح الباء وقد تكسر الا توار **قوله**
 وبذلك يعقيد قول النظم فعلا له الخ قال ابو نؤشري ينبغي تفهم **قوله**
 اسم الفاعل قال ابو نؤشري اي معنى اسم الفاعل **قوله** والقياس
 تنزيه قال ابو نؤشري قال الجابري ثم اعلم ان اكثر ما يجي المصدر
 على تفعله في الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منها التا الا

لضرورة الشعر واذا حذف التاليفية الشعر عاد الى تفصيل كقوله
 وهي تنزيه لوهانتر يا **ن** كما تنزي شمسلة صبيانه **ن**
 يريد تنزيه يصف ناقة بها مخز ذلوه وامرأة شمسلة كانت نصفه
 عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهى وهو مخالف للام
 السم فليتام والنصف هي التي تكون لاشابة ولا يجوز بل مستوسطة
 والصغير في بها عايد على الكلمة او الصفة اي لا يوصف بهذه الكلمة
 او الصفة الرجال وقال في الصحاح وامرأة شمسلة اذا كانت نصفها
 عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال اللرجوزي
 تنزي الخ **فصل قوله** من مصدر الفعل الثلاثي
 قال الدمشقي ظاهر شموله لكل فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح
 الفية ابن معط ماضيه وهنا تنبيه بآية عليه الشيخ ابو حيان وهو
 ان هذه التاليفية على المرأة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على
 المصادر المادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومه وضربه
 وفقدته واكله واما مصادر الافعال الباطنة والحفص الجبلية
 الثابتة نحو الظرف والحسن والحبس والعلم والجهل فلا يقال من ذلك
 علمته عليه ولا فهمته فمهم ولا صبرت صبره وهذا الذي نبه عليه
 اذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد تقررت
 فليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا
 واما الاستقرا فلم يترك المتقدم للمناخر استقرا انتهى كلامه
 وفي اخره نوع تخامل علي ابي حيان وقوله واما الاستقرا الخ
 مردود وما هي باول مسئلة افادها ابو حيان **هذا**

لوهانتر يا تنزيه لوهانتر يا
 تنزيه لوهانتر يا تنزيه لوهانتر يا

هذا باب ابيته اسما العاقلين والصفات المشبهة بها قوله
 تقدم ان هذه الجمع غير ساخ تقدم في باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة
 انه لا يجوز ثلاثة مفعولين يجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو
 غير عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشينا على الالفية بطل
 قال الدمشقي فعل بطل يبطل كحسن يحسن ومصدر بطله
 واما بطل الرجل ضد عمله فمصدر البطالة ويقال بطل العقد بطلانا
قوله وفي القاموس الخ قال الدمشقي قد يقال ان ما في القاموس
 هو الصواب لانه ادري باللغة من ابن هشام وامرأه لاسيما وقد
 وافقه من ائمة اللغة وقد يقال ان الصغير له معيان ذكر ابن هشام
 احدهما وذكر في القاموس لآخر وبطلنا نؤاد في المسئلة علما
 انتهى ولا يخفى ما فيه من التامل اولا في جعل ما في القاموس هو
 الصواب وتأني في قوله ان صاحب القاموس ادري الخ ولادليل
 على هذه الدعوى ومجرد نفسين القاموس لا يقضي بها وقد اخذ
 عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي
 انه اعلم اهل هذه الديار بالغنون الادبية **قوله** وودع وودع
 بنا علي ما قاله بعضهم والحق انهم استعملوا وودع ومنه قول ابي الاسود
 ليت شعري عن حبيبي ما الذي **ن** غاله في الحب حتي وودعه
 وقرئ كما قاله ابن جني وغيره ما وودعك ربك بالتحفيف وحسنها
 الموافقة بين الكلمتين كما نه قيل ما تركك وما قلاك وقال صلي الله
 عليه وسلم دعوا الحبشة ما وودعوك واتركوا الترك ما تركوك وحسنه
 ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع **قوله** الا اذا قصد بها

قوله
 حم

الحدوث اقصيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم تحول على فاعل
فقولهم اذ اقصى الحدوث حولت الى فاعل ليس يجوز ابواب الان
اريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرافعي استدلالا لشيء ذكره ولهذا
الطرد نحو بل الصفة المشبهة اليه فاعل كحاسب وصانعة عند قصد
النص على الحدوث **قوله** الا اضيق اليه رفوعه اي اضافة حسنة دليل
ما ياتي اول باب الصفة المشبهة من ان كانت الاسم اسم فاعل لا صفة
مشبهة لان اضافته فيجوز **قوله** فصفة مشبهة اي بنا على ان تكون
مجاورة للمضارع ويأتي ما فيه **قوله** وقد اشبعنا الكلام الخ فيه ان
ما اشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم **قوله** وكان ينبغي ان يوحى
الخ لواخره اقتضي ان جميع الازمان من غير الثلاثي صفة مشبهة
مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري
لان الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجاورة للمضارع وان لم يقصد بها
الحدوث **قوله** ومن امثلة الموضع في باب الصفة المشبهة مستقيم
الرأي اي وذلك صريح في ان الوصف من غير الثلاثي يكون صفة
مشبهة **فصل قوله** ويأتي الوصف الخ شذبا يقع الكلام
اذا شئ فهو يافع واورس البنت والشجر اذا اصغر لونه فهو
وارس واقراب القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وقالوا
اعقت الفرس فهو عقوق اذا حملت واحصرت الناقة فهي حصور
اذا ضاق مجري لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس
ما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي من اسم فاعل غير **قوله**
من غير الثلاثي اما منه فلا وشذبه فهو محب ولم يقولوا

حاج

حاج **قوله** وكسر ما قبل الاخر فاعلهم انتم فهو متان بضم التاء وهو
مخدر الجبل بضم اللام فاتباع الاول والاخر في الثاني
قوله وشذ كسر هاء في معين الخ قال الزهر قاني يزداد عليه متان بكسر
اوله وسكون ثانيه في متان بضم اوله يقال متان فانت وكن
ينظر هل كسر ميم متان شاذ اول فليت مل **قوله** من الفج بالفتحة
والجيم بمعنى افلس وفي الحديث ارحموا خلقكم وهذه الثلاثة
قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي التصريف
قد يقال ان مفعول يفع العيني من هذه الثلاثة اسم مفعول
من فعل لم ينطق به في غير محصين واحصنت المرأة فرجها فهي محصن
انتهى وزاد ابن خالوية في كتاب ليس رابعا وهو احرأشت الابل سميت
فهي محروأشة بفتح الهمزة **باب** ابناء اسم المفعولين
قوله ومن اللازم كدخول عليه وممرو به اشار الى ان اسم المفعول
من اللازم لا يتم الا بالصلة كما تقدم في باب التعدي وال لزوم من هنا
قال بعض الفضلاء ان النطق بلفظ محصول غير جائز لانه لا يباح اخذه
من حصل لانه قاصر ولا من حصل بالتشديد لان اسم المفعول منه
محصول لا محصول ولا من حصل لانه قاصر ايضا وقال الدومني في رسالة
له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمي الامام بعض كتبه بالمحصول
وفي القاموس حصل محصولا ومحصولا فجعل محصولا مصدرا كاليسر
واملفسور فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه ايضا وحصل جمع
وتثبت والمحصل الحاصل انتهى فهو اسم فاعل اي بصيغة اسم
المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام سرده

الى محموله ويجوز ان يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من
 سعيه على طائل اي فايده والذي حصل له محمول عليه محذوف الحرف
 وانصل به الظهير ومعني حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف
 والايصال واسع والدخول فيه شايخ سايع انتهى ملخصا من
 خطه وفي الاخير نظر لان الحذف والايصال في هذا لا يطرده على ما حررنا
 في باب التعدي والبروم **قوله** ليلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم
قال التقطازاني في شرح نصريف العزبي لرفضهم مفعولا في كلامهم
 الاكرها ومعونا انتهى وقال بعضهم انه جاز من ذلك خمسة الفاظ
 هذه ان ومانك بمعنى رساله لقوله ابلغ الشبان على ما لكا
 وميسر بمعنى السعة والغني كما قرئ في نظرق الي ميسر باضافة
 الي ضمير المديان ولاد ليل في ذلك كله لاحتمال ان يكون اصله هذه
 الالفاظ مفعوله باثبات الباء وقد سمع فيها ضم العين فخر حذف
 الباء وذلك ظاهر في قراءة ميسر **قوله** عين الفعل قال الدونشري
 مراده به عين الكلمة **قوله** لا فيما له فعيل فيه اصلاح للمبتدئين لان
 سعيه يقتضي ان كلاما من رحيم وقد يرئس بمعنى فاعل فتفظن له
هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد
قوله ووجه التشبه انها تؤنث الى فان لم تكن صفة لا تشبه وتشد قول
 بعضهم مررت برجل اسد ابوه وبسرج خز صغته حكاها لا خفتش
 وان لم تؤنث ولم تجع ولم تذكر وتؤنث فلا تشبه ايضا وتشد قول
 بعضهم لا عمدي بالام قتي ولا اوضع بالفتح اي اوضع فقامنه
 فحذف منه دلالة المتقدمة ونصب بها المحضر لاسببيه ولو كان

مجرد

مجرورا لعطف بالحذف وقول بعضهم في اي سلمي اكبر شهادة ايجز شهادة منقو
 على التشبيه بالمفعول به خطأ لان الفعل من لا يثبت ولا يجع ولا تؤنث وكذا
 تشبيه ما لا يؤنث قليلا كما بين الا ان جعلها في هذا الباب اقوي من
 جعل الفعل من هذا الباب وليس شرط الجمع ان يكون جمع سلامة خلافا
 لاي علي لاجتماع علي ان منه اجبت الظاهر ليس له سنام **قوله**
 وهي الصفة المصوغة الخ هنا حد ابن الناطم وقال المص في الحواشي
 فيه نظر لا تقتضيه ان يجوز به حسن صفة مشبهة والسخاة لا يسمونها
 صفة الا اذا حفضت او نصبت وهو واراد علي حد النظر ايضا **قوله**
 وخاصتها انها التي لا يخرج كلام المص عن ظاهرها ولا يظهر له وجه
 فان اهل هذا الفن لا يعرفون من التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذي
 جعله الشيخ خاصة سماه المص في الحواشي حدا كما علمت واعترضه بانه
 غير صادق على بعض المحدود لان منه يهراق الدما وعزبال الالهاب
 ونحو محمود المقاصد وليس في الاول ولا الثاني وصف وصف ولا في
 الثالث فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه في الفعل ممنوع وان
 الجامد موزون بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع
 باسناد الوصف اليه وربما سموا النايب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو
 مشهور في كلام النحويين والمتقدمين انتهى وسياتي ما في كون محمود
 المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المص **قوله**
 الناطم المشبهة اسم الفاعل محل لان الاعتراض الاول انما اندفع به
 فتدبر لكن لا يخفى ان الاعتراض به غير منجبه لان تهراق فعل مضارع
 لصفة مشبهة كما اعترف به في الجواب فلا يتوهم انه من افراد المحدود وقد

ان

غير سببي وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى **وقوله** هذا عجيب فقد
أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الابد اشار إلى ان محل التمثيل للمدعي
الابد لا زيد وأشار إلى الرد على المكي حيث ادعى ان التمثيل لا يصح
لانه فهم ان التمثيل بزيد وهو غير سببي وما يعمل فيه الصفة المشبهة
بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان الدنو شري راي كلامه فنقله ذاهلا
عما اشار إليه الشارح وذكر اللقاني مثل كلام الشارح ويوجد من كلام الحفيد
جوابا اخر وهو انه لا مانع من تعدد المانع **قوله** الخامس ان يكون
معمولا سببيا الخ قال المم عذري ان ذكر هذا فيما نقصت فيه
الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق ان يذكر في ذلك
الا ما خلف لان الصفة المشبهة لا تحتل لغرضها والا مرهنا بخلاف
ذلك هنا لا مر اخر وهو انها ما حوذة من فعل لازم وقد جرت
صفة على الاسم فلا تقتضي الا ضمير او سببيه كما نقول في اسم الفاعل
القائم مررت بالقائم او القائم ابوه **قوله** اي اسما ظاهرا قيد به
اخذ من قول المم متصلا بضمير موصوفها وقصيته انها لا تعمل
في الضمير وليس كذلك فقد ذكر في التسهيل ان معمولا يكون ضميرا
بارزا متصلا بقوله حسن الوجه طلقه فيجوز في الضمير
المتصل وهو ان يكون في محل نصب او حرفا لاوي ان يقال المراد
بالسببي ما عدا الاجنبي او يجاب بان مدلول الضمير سببي
لا يشك اشترط السببية في عملها نصب والجر واقتضى كلام التسهيل
انها لا تعمل في ضمير متصل لا نقول هو حسن اياه وبه صرح المم
في الحواشي وخ في مفهوم كلام الشارح نقضيل فلا يعترض عليه

قوله

78
قوله كقوله رجب قطاب الخ هو من معلقة طرفة ابن العبد والقطاب
جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بحسن الداعي
اي بلسمه وقوله بضعة بفتح الباء الموحدة وتشد يد الصا والمجزة
اي رقيقة الجلد والمتجر المعري من الثياب والشاهد في قوله الحبيب
منها **قوله** ما عملها فيه بحق الشبه يوجد منه ان الكلام في غير عمل الرفع
او النصب على طريق المفعول به فلا يرد على اطلاقهم اشترط كون
المفعول سببيا انما تعمل في غير السببي اذا كان في معمول اخر لها
ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره نومت او اعتمد على استقام
نحو احسن الزيدان وان لا صاحب لها هنا حتى تعمل في سببيه **قوله**
وتخوذلك من الفضلات صرح المم في الحواشي بانها لا تعمل في المفعول
المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل **قوله**
ومنها انه لا يراعي معمولها محل اي على الاصح واجاز الغرا ان يشح
المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوي
اليد والرجل واجاز البغداديون الخفض في العطف على المنصوب
كحسن وجهها ويد **قوله** نحو زيد حسن وجهه طلقه قال الدنو شري
قد يقال ان طلقه تميز نسبة لاحال اشري ويجاب بان المثال
يكفيه الا حتمال **قوله** نونت بالالف اي قد نونت بالالف نحو
الوجه **قوله** ومنها انه لا يجوز ان يعقل الخ اي في المنور
كقوله والطبيون اذا ما ينسبون ابا **فصل قوله**
قال الفارسي قال اللقاني في صحة هذا الوجه في نحو زيد حسن
ابوه نظر انتهى ووجه النظر ان هذا الوجه ليس بدل كل ولا

بعض ولا اشتغال فهو نظير المثال الثاني الذي حكاه الكوفيون كما
قاله السمر وقد زاد الشن على اللقاني في الرد على الفارسي بحكاية
الفراو بالمثال الاول الذي حكاه الكوفيون ووجه الرد فيها انه
لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب
تأنيثها وان يقال حسنة الوجه وقوية الانف لان الصفة اذا
رفعت لضمير الموصوف وجب تأنيثها والحذف بالاصافة لعل
تقدير الحذف على النسب لسلامته من التجوز الذي في النسب
من اجرا الوصف القاصر مجري المتعدي اذا كان المعول معرفة
او نكرة وقيل انه يشبه بالمفعول **بقوله** وعليه اي على التمييز
اشار الى ان في اقتصار الميم على كون النكرة تميز اقصور **بقوله** والمتنع
منها اربعة في نسخة الدونوشي بخط كاتب الاصل والحاصل
ان صور الامتناع اربع وستون **بقوله** الجواز اثنا وثلاثون منها
اربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنا وعشرون صالحة
حسنة كما سيأتي جميع ذلك **بقوله** ولا تخلصا من قبح حذف الرابط
اي رفع المعول وقوله او التجوز في العمل اي اذا نصب المعول
وجه التجوز اجرا الوصف القاصر مجري المتعدي وقوله كما في
الحسن الوجه مثال لما اي لان الوجه ان رفع كان مثالا للاول
او نصب كان مثالا للثاني **بقوله** ووجه ضعفه انه من اجرا
الوصف الخ قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناطم قد ورد عليه
ما سيأتي في القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه
مع جريان هذا التوجيه فيه الا ان يفرق بان هذا انضم الى الاجرا

المذكور

المذكور ثقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاصافة فليتا مل
انتهى ويزن في حواشي الاشعري ايضا بان في الصفة المعرفة
اعتمادا على ال وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة
فروعي ذلك القول قال لكنه مناف لما مر اول باب الاصافة من قبح
الرفع والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه **بقوله** وجر الصفة الخ
قال الدونوشي معطوف على قوله نصب الصفة وسياتي في كلامه
تعليل ضعف جر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف **بقوله** وهي حسن
الوجه قال الشهاب سيأتي عن هذا المثال مع الرفع من الحسن
مع ان في النسب اجرا وصف القاصر مجري وصف المتعدي وفي
الرفع خلوا اللفظ من الرابط لان يقال محذورا لاول اقوي اذ
لا جاز له بخلاف الثاني له جاز وهو تقدير الضمير **بقوله** شتن اصابعه
بالثلاثة كما في الاساس وكذا ضبطه شراح التثنية قال سري القيس
ونقطوا برخص غير شتن كانه اسارع ظبي او مساويك اسجل
وجا في صفة ملي الله عليه وسلم شتن الكفين والقدمين قال ابو
عبيد يعني انها في الغلظ والقصر اميل قال بعضهم وهذا الوصف
محذوف في الرجال وقيل معنى شتن الكفين ان في انا مله غلظا بلا قصر
بدليل ما روي انه كان سائلا لاطراف **بقوله** وفي حديث ام رزاع صغر
وشا حرمها اي في بعض الروايات وفي بعض صغر ردايها والمعني انها
صاحرة البطن فكان ردائها من اي خال من شدة صفها **بقوله** صغورها
والردا يتنهي الى البطن فيقع عليه والصغر بكسر الصاد وسكون الغا
لخا **بقوله** لانه يشبه اصافة الشئ الى نفسه او رد انهم عدوا من

صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وكل ذلك يشبه
 اضافة الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن في صورتين المذكورتين
 في مسايل القبح العدول الى الرفع ولا محذور فيه بخلافه في تلك
 الصور المعدودة في صور الحسن لكن يرد انه يمكن في الصورة الاخيرة
 العدول الى النصب على التمييز بل يمكن في الاوليين العدول الى الرفع
 بنا على ان قايمة مقام الاضافة الى الضمير فليجرب **قوله** وحسن وجه
 الاب قد تقدم اول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن
 من كتب ابوه لا يحسن ان يضاف الكتاب اليه الاب بما زعبد ويرد عليه
 نحو هذا لبيان هذا التوجيه فيه فان حسن وجه الاب لا يقوم
 بزيد لا كلا ولا بعضا لا كتابة فليكن حكوا يحسن هذا نعم يمكن ان يوجه
 القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه لا يحتمل
 معني انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما استرنا اليه سابقا وان
 ادعوا هناك عدم اللبس **قوله** او مجرد قال السبائي المجرد اما
 مجرد من الاضافة دون ال وقد قدمه او من ال دون الاضافة او
 من والاضافة وهما مراده فقولاه او مجرد اي المجرد هو او ما اضيف
 هو اليه من ال والاضافة او من ال دون الاضافة اي الي الضمير فقط
قوله نحو الطيب كل ما التائب به الا زرقان كلا معولة للصبغي وهي
 الطيب وكل معنفة الى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيب
 كما قال العيني لانه لا يناسب موضع الكلام لانه في اقسام معول
 الصفة لافيهما قد بر **قوله** من قوله فحجتها الى البيت للفرزدق
 والضمير في عجزها للنافقة من عجز البعير اذا عطفت راسه

بالزمام

بالزمام فهو مقدر بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف سوا وجودها
 على ان وجد فعل ماض والهاضمير نصب مفعوله واما ما في نسخ النسخ
 من رسمه فتح بها على انه فعل امر والهاضمير مجرور بالباء فلا يناسب
 تفسير عاج بما تقدم **قوله** نحو قوله اسيلات ابدان الى البيت لعمر
 ابن ابي ربيعة واسيلات جمع اسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيرة
 ما التقت فان وثيرات صفة مشبهة اصبغت الى الموصول وهو جمع
 وثيرة بفتح الواو وكسر التاء المثلثة اراد وطيات الارادق والاعجاز
 وارتفاعه على انه خبر بعد خبر واسيلات خبر مبتدأ محذوف اي هن
قوله نحو جأ نواك اعده اي فان نوالا مرفوع بجامع انه غير ملتقى
 بضمير صاحب الصفة لفظا وفي التقدير الضمير موجود لان المعني
 جها نواله اي عظيم اعطاوه **قوله** من قوله تزور امراجا الى جها
 حال من امر وجملة اعده من الاعداد قالوا صفة لموال قال
 العيني والصواب ان يكون صفة لامرء والضمير المنصوب يرجع
 اليه وانه بمعنى فضله ومستكفيا مفعول ثان لاعده واللام
 في لمن يتعلق به وازمة الدهر منصوب بمستكفيا اي سؤدته **هذا**
باب التعجب قوله وهو استعظام الخ قال الدونشني حد
 بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر
 خفي سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على
 امره انه متعجب اذا لا يجني عليه شيء وما وقع ظاهره ذلك في
 القرآن فصر في الى المخاطب نحو قوله تعالى فما اصبرهم على النار
 راي ان حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك ايها المخاطب ان تعجب منها

ت

وعرف بعضهم التعجب بأنه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه
 فابدية توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما اعظم الله وما اجله
 لانه يقتضي بظاهره ان المعنى شيء عظيم اعظم الله اي جعله عظيما
 وهذا ان لم يكن كونه قريبا منه وقدر بعضهم مصافا قبل الله
 فيكون التقدير شيء عظيم قدر الله وهذا الشيء هو الله وفيه اطلاق
 ما على الله تعالى انتهى واقول **ص** ح ابن الانباري بصحة ما اعظم
 الله وجسط شيخ الاسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا
 ما يتعلق به في حاشية الالفية **قوله** سبحان الله الخ ان قلت ما معنى
 التعجب في كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند روية
 العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه **قوله**
 والمبوب له في الخصيعة ان ذكر في الشدة ورثلاثة والثالثة
 فعل وسياقي في هذا الكتاب في باب نعم وتاتي اخر هذا الباب
 في كلام التت **قوله** لان في احسن الخ فيه نظر فان الكوفيين الظاهر
 انهم لا يقولون بان في احسن ضمير كما يعلم من كلامهم الا في احسن
 وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولومع الفصل ولا ان يدل
 منه ولا ان يجزعه قاله ابن الصايغ ويظهر هل التاكيد كالعطف
 او لا **قوله** عجب لتلك قضية الخ قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح
 الفطر للمعجب مبتدأ وتلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور
 بدل من قوله تلك ان لم يشترط في ابدال النكرة من المعرفة بدل
 كل وصفها ويجتمل انه منصوب حالا فليجوز انتمى واقول في
 الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في تلك

وقضية

وقضية تمييزا وحال وقيل التقدير امرى عجب لتلك وقيل يجوز رفع
 قضية على تقدير هي قضية وزعم الا علم ان عجب لتلك مرفوع على الاله **ل**
قوله اي الذي او شيء الخ اشار الى ان قول المم اي شيء عظيم تفسير
 للخبر المحذوف سوا قدرت ما بمعنى الذي او بمعنى شيء وقد افصح
 عن هذا اللقائي بقوله قوله اي شيء عظيم ظاهره انه تفسير للخبر
 المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت
 بمعنى شيء موصوف بأنه احسن زيد اي شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني
 باعتبار وصفه كالحال الموطبة **قوله** للزوم للزوم مع بيان
 المتكلم ثون الوقاية قال اللقائي قد تقدم في اول الكتاب واما
 تجويز الكوفي في ما احسن اي بدون ثون فبني على ان احسن
 عندهم اسم فالمراد بالزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول
 اليه لا للزوم الذي هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك
 اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتأمل **قوله** وما بعده مفعول
 به قال الم لا خلاف اعرفه في انه همزة فعل في التعجب للتقدير
 بدليل نخدي ما احسن زيدا وما اصبرم واختلف فيه قبل دخول
 الهمزة بعد الاجماع على انه قبلها مقدر قصورم ولا لتعدي نحو ما
 امرب زيد الاثنى باي شيء حصل له القصور فقال النجاة بتقدير
 علي فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل بتضمينه ما لا يتعدي من
 افعال الغرائز كقولك ضَعَفَ وكل ونقص ورد عليه بوجهين
 احدهما ان فعل وفعل اللازمين كخرج وصبر يساويان فعل
 في عدم التعدي وقول همزة التعدي فتعديهما الى فعل

لا حاجة اليه الثاني ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل
وهو المضاعف والبابي العين واللام نحو حي وعي فلا يصح
في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الاول اننا احتجنا الي
وعوي القصور في الفعل فحين قدسنا نحويل الوزن وانت قدرت
تضمين المعنى الزايد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فاذا قلت لا حاجة
الي هذا بعينه قلنا ولا الي ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني انهم
امتنعوا من التطف في ذلك بفعل لانه امر لفظي وهو النقل
فلا يمتنع فيه التقدير لئلا وال مانع وكلم لم من شيء يصح تقديره
ولا يصح التطف به **قوله** ففتحة اعراب قال اللقياني اي ومنع صرف
لما فيه من الصفة ووزن الفعل **قوله** كالفتحة في زيد عندك قال
اللقياني فيه دلالة على ان بقية الكوفيين وافقوا على ان ما مبتدا
وافعل خبر **قوله** واحسن انما هو في المعنى الخ قال اللقياني هـ
مقتضاه جواز النصب عندهم في زيد افضل ابا وخو **قوله** لفظه
الامروح فينبغي ان يكون مبني على السكون ان كان صحيح الاحر
وعلى حذف الاخران كان معتله وقيل مبني على فتحة مقدرة
نظر الي الاصل من كونه ما صيا **قوله** ومعناه الخبر قال
الدونشري فيه نظر فان معني الصيغة مع ما بعدها التعجب
والتعجب من قيل الانشا فكيف يحكم على ذلك بانه خبر انتهى وتفصيل
هذا ان الفعل الرفع للظاهر مفرد لا يتصف حقيقة بخبر ولا انشا
لانها وصفا للكلام وان اريد انضاف المفرد بوصف جملة مجازا
فالجملة انشا فتدبر **قوله** عميرة ودع الخ عميرة منصوب بودع وهو

اسم محبوبته وغاد يا من الغد **قوله** والبال لتعدية قال بعضهم علي
انه امر حقيقة فحمل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كما هي
فيما افعل قالوا زائدة انتهى فليحذر لكن رايت بخط المصنف لا خلاف اعرفه
في ان همزة افعل للصيرورة والاصل فيه افعل ولكن حول من صيغة
الماضي الي صيغة الامر والمعنى الاصل باق **قوله** ذابقل قال الدونشري
صوابه ذات بقل انتهى اي لان الارض موشة وهذا على ما في بعض
النسخ واكثر النسخ ذات بالتانيث **قوله** وهو مما لم يعهد لعل
المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر في خصوص معني الماضي
فلا يرد ان صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لانها تستعمل في الاباحة
بحو جالس الحسن او ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في
علم المعاني **قوله** والمستعمل عسكة نحو مات فلان رحمه الله **قوله**
لزم ابراز ضميره قد يجاب بانه جري مجري الامثال **قوله** باربعة
امور قال الدونشري مما يرد على من زعم انه امر لا يجاب بالغا ولو
كان امر لا جيب بها فلا تقول حسن بزيد فيحسن بك انتهى
قوله لم يلبه ضمير المخاطبة لان ذلك لا يجوز لانه لا يتعدي فعل المضمر
المتصل الي ضمير المتصل في غير باب ظن وفقد وعلم لا يقال
ضربتني وقرحت بي **قوله** لو كان امرا لوجب له الخ عبارة الشاطبي
الرابع انه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه يا او واو واو واجب
ذلك لابن واو ولم يجز ايين به ولا اقوم به كما لا تامة بذلك
فكما لم يكن كذلك لم يصح ان يكون امرا وهذا مشترك الا لزام فيما افعله
اذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه اقام واين فكان

يتمتع فيه ما اقومه وابينه كما ينتج في الماهي فالتا لجواب عن هذا
هو جوابنا والا فلا يصح اعتراضه فلا يقتضي في جواب واذا انظر هذا كله
سهل الامر في فاعل الفعل وانه مضمر في المجرور انه في موضع نصب
وان الباع غير زايدة وهو ظاهر **قوله** ويجوز حذف الباقال الدونشري
انها اذا حذف لا يقد **قوله** ويجوز حذف المتعجب منه قال
الدونشري يعنى منه ان زيدا في قولنا ما احسن زيدا متعجب منه
وفي الحقيقة المتعجب منه حسنة لا زيد **قوله** وهو علي في القاموس
في مادة وود ق تخلص المازي وصوبه الدونشري انه لم يصح انه
تلك بشي من الشعر غير سئين وهذا **قوله** . . .
تلك قريش تنافي لتقتلني . . . فلا وربك لا بروا ولا ظفروا . . .
وان هلك من ذمتي لمهم . . . بدان ودقين لا يعفوا لها اثر . . .
قوله معطوفا على اخر قال الدونشري الظاهر ان ذلك من عطوف الجمل ففي
العبارة مسامحة لا بها تقتضي انها من عطوف المعرفات **قوله** واكنف
ان دعينا قال الدونشري هذا ليس من باب التعجب وقال ايضا
وهو بيان لهذا ما نصه ان كان من الاكتفا فلا شأه فيه لانه على
هذا التقدير فعل امر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا انتهى
وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتفا بتا مشاة بين الكاف والفاء
وهذا لا يتوهم انه فعل تعجب لانه ليس وزن افعل الذي رايته في
خط المص في التذكرة والكف من تا وضبطه بفتح الهمزة اشارة
لكونها همزة قطع وسكون الكاف **قوله** لان لزومه الخ قال
الدونشري علل ذلك سعدي جلي بقوله لانه ملازمة الجر

كون

كون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور معه مفعولا شبه
الفصلة فجاز حذفه اكتفا بما تقدم **قوله** زيد كفي كاتبا قال الدونشري
بما مل في هذا التركيب **قوله** فلعمرو اذ ذاك عن الفايذة هذا
يختلف فيما اذا قيد الكلام بغير المفعول مما تحصل معه الفايذة من
ظرف او غير مع ان مقتضى كلامهم انه لا فرق **قوله** صبر الحسن قال
الدونشري كان ينبغي ان يقول اولي الخ انتهى لان ذلك المناسب
لقوله اول **قوله** وعلة جمودها نقصها الخ وشبهها اسم التفضيل
اصلا ورتا ودلالة على بريا دة الحدث ومن ثم اعطيا حكمه ايضا
في جواز التضعير وفي وجوب التصحيح نحو ما افعله واقوم به
هذا وقال اللغوي فيما علل به المص دلة على ان تضمن معنى الحرف
كما يقتضي منع الاعراب على ما تقدم يقتضي عدم الترف **قوله** اغرله
على ابا اليقظا نا الخ ابو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه
قوله وقوله واحرا اذا حالت بان انحولا هذا اظهر من الاستشهاد
بقوله خلي لي ما احري بذوي اللبان يري . . . صبوراً ولكن لا يسيل الى . . . الصبر . . .
لانه يحتل المعنى القلب والمعنى ما احري ذا اللب اي صاحب العقل
بان يري صبوراً فالبا في غير موضعها والمتعجب منه ذا الصب لان
يحيي ولذلك جاز هذا **فصل قوله** لغات الدلالة
على معنى المشاركة الخ لف ونشر مرتب وقال الدونشري ينظر لو كانت
السين للتاكيد مثلاً او كان الفعل المزيد لاصل الفصل هل يجوز
البناء من مباح لعدم نوات الدلالة على معنى مقصود او لا يجوز ذلك
لنوات التاكيد وحصول اللبس تأمل وسياق ذلك في كلام النثر

تامل قوله ويكفي في رده مخالفة للاجماع اي بناء علي ان اجماع النخاعة علي
 الامور اللغوية معتبر لا يجوز حرقة قال الدماميني وهذا مما تردد
 فيه بعض المتأخرين واقول هذا عجب من الدماميني فان الكلام في
 المسئلة قديم وقد اطل ابن جني في المحضا بص الكلام فيه اما
 يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المتعصبين علي النصوص والا فلا
 لانه لم يرد في القرآن ولا في السنة انهم لا يجتمعون علي الخطا وقد
 لحظ الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال وقال غيره انه معتبر
 خلافا لمن تردد فيه قوله بناء علي ان احداث قول حرقة للاجماع تبال
 ما معني ذلك ولعل في الكلام صفة لقول مقدرة والاصل قول سلفك
 من قولين فتامل قوله بمخذوف عند البحريني اي لان هذه الافعال
 ليست مما يوجب مغايل ثلاثة قوله وبالمذكور عند الكوفيين
 اي لانه يجوز عندهم قوله بدليل قولهم في الوصف ثقي الخ اي ولولا
 الاجرا المذكور لقالوا متقي وممتلي ومفتقر علي ما تقدم في بنا
 اسم الفاعل في قاعدة بنائه من المزيد علي الثلاثي قوله من
 اقوال المتأخرين الظاهر ان هذا اخلاق مراد المص لان الاقرب
 ان عرضه الشذوذ عند المتأخرين والمجيزين للبناء من افعال لان
 هذا يختلف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو حاسي قوله
 اذا كانا باقين علي معانيهما الخ اما اذا خرجا عن ذلك كانا متصرفين
 كما ياتي قريبا قوله لندوروه قال الدنوشري اي المذكور ولوقال
 لندورها كان احسن انتهى يعني ان مرجح الصمير جمع لا يعقل
 فكان الظاهر الاتيان بصمير الجمع وتاويل صمير المفرد انه باعتبار

المذكور

المذكور ولوقال اي ما ذكر كان اولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل
 قوله او ثا صيلا قال الدنوشري قد يقال فيه نظرا لانه لا ياتي الاعلى
 مذهب من يقول اهل اصله براسه والجواب ان مراده بالثا صيل
 عدم استعاليه مبني للفاعل قوله وجري علي ذلك ابن مالك كقولهم وغير
 سالك سبيل فعلا ولم يقل وغير فعل المفعول لان معني السالك سبيل
 فعل انه لا يكون لازما البناء للمفعول بل يكون جائز قوله ولا يخرج
 باللام لتغيير المعني اي لانه يخرج عن البعض قوله وذهب الكوفيين
 الي جواز الخ حاصله انهم اجازوا جواز الخبر ان كان جامدا كما في المثال
 الاول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثاني هذا هو المطابق لما
 في الاوتشاف ويوجد في النسخ دون ما كون زيدا القاييم علي ان القاييم معرف
 بال والمعني انهم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما
 يشعر به قوله دون لانه ظاهر في انه ما كان مجزعا قوله الذي
 قال الدنوشري ينظر ضبط الذا انتهى واقول في المصباح لذا الشئ
 بلفظ من باب تعب لذا اذ اذلة بالفتح صار شها فهو لفظ ولذيذ
 ولذذته الذا وجدته كذلك يتعدي ولا يتعدي قوله ليل لا يلبس
 النفي بالتمثيل لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها اداة نفي
 وليست الصيغة صالحة للنفي وهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفي والملا
 للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جاز التعجب من الثاني دون
 الاول لان صيغة التعجب صالحة للمبني للمفعول وملازمة الفعل
 للبناء له يعني ارادته فتامل قوله وقيل لان الالوان الخ رد
 هذا ابن الحاجب بانه ما اشد سوداه واكثر حموته قال فان قيل

مزم

انما تعجبنا من اشتد قلنا القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليك انما
 كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ **فصل قوله** ما اكثر ان لا يتوا
 قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان القصد والتعجب من عدم قيامه
 مثلا في الزمان الماضي فكيف يقدر ذلك وان للاستقبال وقد
 يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسخ عنها معنى الزمان
قوله فكيف يمكن الخ فيه بحث اذا استعمل النفي متصوفا مع المصدر
 الصريح نحو ما اقرب عدم قيام زيد فلو وجب كون المصدر مولا
 شركا في وجه تعبيره مع النفي باكثر دون اشتد ان النفي لا ينفك
 فيه بنحو الشدة **قوله** وان يعمل فيه الفعل المنفي الخ قال الدونوري
 ينظر ما معناه وما دل عليه مبناه **قوله** نحو ما أسرع نقاس هند
 قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان القاس
 يطلق بمعنى الخيض وفعله مبني للفاعل الا ان يصور هذا بما اذا
 دلت قرينة علي ارادة الولادة للخيض بقي ان بعضهم نقل البنا
 للفاعل في نقست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الا ان يوجه
 جواز التعجب بان ما الالمبني للفاعل والمبني للمفعول هنا
 واحد فليتا مل **هذا باب** **نعم وبليس قوله** وفي
 الحديث من توضح الخ هذا الحديث رواه ابوداود والترمذي
 والنسائي والامام احمد في المسند من حديث سمرة وفي شرح الكثر
 الحنفى للاقصر اي هكذا في التركيب الحديثي فيها ونعمة قالها
 الحسن واهل الخو يقولون فيها بكسر الباء ويقولون ونعمت من
 قولك نعمت المرأة هند انتهى ملخصا وفي المعرب وقولهم فيها ونعمت

المقتضيان

المقتضيان فيه متردكان والمعنى فعليك بها او فبالسنة اخذت ونعت
 الخصلة السنة وقاؤه مربوطة والممدودة خطأ وكذا المد مع الفتح
 في بيها انتهى ورايت بخط المم في التذكرة قد رددت ابن ابن مالك
 فبالسنة ونعت السنة والتمائة يقدر منه فيها لرحضة اخذ وهو الحق
 لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل احد
 بان من السنة الوضوء للروح وذلك الوضوء واجب لاسنة وقد يقال
 اخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى اخر وهو الطريقة الشرعية
 وبالجمله فقول التمام اجود انتهى وقال بعضهم التقدير فيها لرحضة
 اخذ ونعت السنة التي تركها اي الفصل قال ترمذي العرب في شرح
 المصاييح وهو وان قوي معنى ضعف لفظا لاختلاف مرجع الضمير
 مع عدم ما يدل علي مرجع الثاني **قوله** وبها سرقة يحتمل انه بالراء
 المهملة والمعنى انها لا يقدر علي الكسب فماتت به والدا سرقة من
 زوجها ويحتمل بالراء المعجمة اي سلبها والمعنى انها لا تقدر علي
 الغنيمة والجهاد **قوله** وذهب الغزالي ان الاصل الخ حاصل الفرق
 بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق علي الاسمية ان الاسمية عند
 الكسائي بطريق الاصاله وعند الغزالي من قبيل اسما الاجناس **قوله**
 ويرد قول الكسائي الخ حاصله ان يرد عليها تقدم دخول النواسخ
 عليها وقد يقال عدم الدخول لا يقتضي فعلية لان النواسخ
 لا تدخل علي ما كان غير منصرف كطوبى للمؤمن ورد ايضا عليها
 بانه يلزمها جعل المعرفة خبرا عن النكر غير المحضنة الا ان يكونا
 قابليين بجواز ذلك كما اجاز هـ سـ وتوفيل بان نعم الرجل حنبر مقدم

عينة

ما يحتمل

وريد مبتدأ وخبر اندفع هذا وذكروا فيما سياتي ان بعضهم جوز في
 حينئذ اريد على القول بالتركيب كون حينئذ خبرا مقدما وهذا الزمان
 انما يظهر ان جعل كل من الخلتين مبتدأ وخبر اما ان جعل مبتدأ وبأيا
 فاعل كما هو المتبادر فلا اما هذا الرد فعدم ظهوره ح واضمح واما
 ردالمثل فلان التواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يعني عن الخبر فليجوز
قوله ويجوز فيهما اربع لغات أي في نعم وبليس المستعملين لان شأ
 المدح والذم وذكر الشايطي في باب التاكيد بايها يلزم ان وجهها
 واحد او اللغات انما هي في الاصل المنقول عنه **قوله** ولا يجوز المجازي
 الخ انظر هذا مع ان استعمالها في التنزيل الذي هو بلفظة المجاز على
 خلاف ذلك الاصل **قوله** بالجنسية بدليل انهم لا يقولون نعم
 زيد ولا نعم رجل والتمسوا في حال ان يكون ذلك التعريف مطلقا
 ولا يجازي نعم زيد بل لما يختص به من افادة التاكيد وبدليل
 نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كالا
 يجوز قام هند وقوله بعضهم ان ذلك لجمود الفعليين منقول
 بليس وعسي مع الموث **قوله** للجنس حقيقة قال ابو موسى
 يلزم كون اي جعل واي لمب داخلين في نعم الرجل زيد واقافل
 الناس داخلين في بليس الرجل زيد **قوله** ورد بان الخ التاكيد
 يمكن ان يجاب بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس بعض انواع
 الكمال وذمه بعض انواع البعض ولا يخرج عن عموم المدح
 وعموم الذم في الجملة ولا تكاد في ذلك **قوله** والثاني انها للجنس
 مجازا قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا ال الجنس

مجازا

مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبليس الرجل
 عمرو وانه قيل نعم الجامع لحصول المدح زيد وبليس الجامع لحصول
 الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما
 فعل من قال اطعمنا مشاة كل مشاة وبرجل كل رجل اي جامع لكل
 خصلة يمدح بها الرجال انتهى وهما وجهان فالاول حاصله
 انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لحصول الرجال الممدوحة
 والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه
 وجه واحد وان اللفظ في قوله ان يكون العموم زايدة **قوله** ومثالها
 نحو الخ قال الدوشقي فيه ركاة ظاهرة انتهى ووجه الركاة جمع
 الثوبين قوله ومثالها وقول المص نحو **قوله** مستترين وجوبا
 اي غالبا ومن غير الغالب نمارجلين ونحو ارجالا ومن الغالب
 نعم امرأته حام وكعب كلاهما غيث وسيفي غضب وقد يرفعان
 علما او مصافا لعلم او نكرة او مصافا لنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا
 على الافية **قوله** مطابقت لهما في المعنى هذا وما بعده شرطان
 له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تاخير عن الفعل
 وتعديده على الخصوص ونعم زيد رجلا شاذ **قوله** نطقا اي بايها
 قال العيني نطقا متميزا وبايها عطف عليه انتهى وفيه نظر لان
 التمييز ليس على معنى ايا يعطف عليه المجرور بها والا فرب ان
 نطقا نصب بترغ الخافض وان لم يكن قياسا بدليل قوله بايها
 والاصل بنطق وقوله بايها عطف على معناه **قوله** علمت بان دين
 محمد البا زائدة **قوله** لانه من التمييز الموكدة وليس الكلام فيه

بليس

نظر لا بأس والسير في احتجنا على منع الجمع بان التمييز لم يرفع الا بهام
ولا بهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك ان التمييز لا يلزم
فيه الواقع المذكور لانه ياتي موكدا في باب العدد فيجوز ان يكون
ما هنا منه فتأمل **قوله** المعروف بان شعوب قال العيني هي امه
قوله نعم المرء الخ قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد
وحده فكيف يمثل به لما افاد فيه التمييز معني زايد الانا نقول
التمييز يفيد معني زايد باعتبار الصفة وهي تهامي ونسب
اليه الافادة باعتبار انه هو المقصود ولعل تمييزا يبا على جوار
وقوع ما تميزا كما هو مذهب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الله
قربا **قوله** والي الخلاف في المثلوه جملة فعلية اشار الناظم بقوله
وما الخ قصر كلام الناظم على الاشارة على ذلك قصور مستثناة الوفق
على ظاهر مثال الناظم وقد يدعي ان مراده بخونم ما نقول كل ما وقع
فيه ما مثلوه بشي غير معرف بخود فقته دقا بما في مثل الملوثة بشي
ولو معرفه بخونم هي فتد **قوله** مركبة مع الفعل هذا ارد الاقوال
لان نحو تزويج وهي في المثال والاية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم
لو كان نحو هي فاعلا لزم استتارهم ووجب تمييزه **قوله** الرابع انها
مصدرية الخ هذا منافي لموضوع المسئلة من ان ما فاعل الا ان
يقال انها سدت المسد الفاعل اطلق عليها اسمها توسعا
فصل قوله وقيل يدل اعترض بانه لازم والبدال لا يلزم
وبانه لا يصلح لمباشرة نعم واجب عن الاول بانه قد يلزم بعض
التوابع ككتاب معجور رب وبابه قد يجوز في الشيء تابعا

مالا

ما لا يجوز فيه اذ اولي العوامل فانهم اجمعوا على حمل ذلك انت قائم على
البدال ولا يجوز ان انت يعني انه سياقي في مخصوص هذا حاكية قول
الله عطف بيان ولعله انما توك حكاية ههنا لان البديل والبيان
احوان لا ناكل ما جاز كونه بياننا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس
لان كل ما عمل بدل كل من كل لا يجوز فيه ان يكون بياننا فتد **قوله**
لتقدم ذكر ايوب الخ هذا بعيد من كلام المحم كما لا يخفى على من له درية
باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد
ودون ذكر صدر الاية يفهم ان الاشعار انما هو في انا وجدناه واما
واذكر عبدنا ايوب فالمدكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما ياتي
نظيره **قوله** اما اذا الخ كذلك اذا جعلناه مبتدا حذف خبره لدلالة
ما بعده عليه والمتقدم بر نعم المقتني والمقتني اي العلم كما تقول
زيد حسن الافعال نعم الرجل اي زيد كما قاله الله في اعراب الالفية
لكن يرد على جميع ذلك كما اشار اليه ابن عاري ان قول الناظم مشعر
به يا باه اذ المشعر بالشيء خلافه وعلى ما قال الله يكون المخصوص
نفسه مذكورا وان لم يرسم ج مخصوصا فتد **قوله** والفعل صلة لما
الموصول المحذوفة هذا بنا على جواز حذف الموصول الاسمي وفي
المفني ذهب الكوفيون والاختفاء الي جواره وتبعهم ابن مالك ويترط
في بعض كتبه ان يعطى عليه موصول اخر **فصل قوله**
متصرف تام الخ قال الدوشري صح به مع علمه من قول الموضع صالح للتعب
زيادة في الايضاح فلاجتاح اتهم والظاهر ان الله انما قصد بذلك شرح
قول المحم صالح للتعب وجعل ذلك توطئة له واخر الشرح في افعال التفصيل

كما يأتي فتأمل **قوله** أما بالاصالة قال الدونشري قد يقال عليه ان نحو
طرف وشرف اذا استعمل للمدح او الذم تكون حركاته غير حركات الاصلية
وتكون التغيير تقديرية كما في ذلك وفلك **قوله** ولنضرب قاصرة الظاهر
انه عطف لازم على ملزوم لان افعال العرائس لا تكون الا قاصرة وكما
صار قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتي من ان ساء لما تضمن
معني بئس صار جامدا وقول الشافعي ياتي والمعني نعم الفاعل
زيد فاشتق من فهم الفاعل نظر الاصله قيل لتضمن معني بئس
فليجزم **قوله** ولا يدغم قال الدونشري اي بعد القلب كما هو ظاهر
قوله ومن امثله فصله من الحق التحويل فيه كما اشار اليه بقوله
فانه في الاصل لا وهذا حكم افراد الناطق له بالذكر وقيل في حكمة
غير ذلك فانظر حواشينا **قوله** فانه في الاصل سوء تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلت الفاعل لا بد وان يكون قال الدونشري ذكر بعضهم
ان الواو زائدة وذكر اخو غير ذلك فلتراجع المسئلة من حواشي
المطول انتهى **قوله** ذكر الشهاب القاسمي في حواشي مختصر المعاني
اول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه امرها لتأكيد
لصوق خبره والحق انها زائدة كما بيناه في حواشي المختصر **قوله** يجوز
لك في فاعل فعل المذكور الخ منه ساء فقول الاشعري عند قول
الالفية واجعل كبئس ساء معني وحكا مشكل لان حكم ساء يخالف
حكم بئس في ذلك ومن فعل المذكور حب اذا لم تقتزن بذا كما
اقتضاه كلام المص الا في وجه الخالف نعم واحسن الاشعري في ذلك
فقال عند قوله ومثل نعم حب في المعني ولم يقل في الحكم لكن بحث

الدمايني

الدمايني انه يلتزم في فاعل ساء ما يلتزم في فاعل بئس وجزم الشافعي
بان فاعل حب اذا لم يقتزن بذا كما يلتزم فيه ما يلتزم في فاعل نعم **قوله** لما
قبله قيد بدعوم قوله وان ياتي جواز مطابقتها ما بعده وليس
كذلك **قوله** وقال الطرمي حب بالذم ساء فيه اشارة كما قد ساء
اي ان حب اذا لم تقتزن بذا من افراد فعل المتقدم ولا يحتاج ح
لمخصوص وصرح المص في الحواشي بانها يتجدها في امور منها الاكتفا
بالفاعل عن المخصوص لكن سياقي في التشبيه انه يذكر حيث قال
اذا قيل حب الرجل زيد واستغيد من كونها من افراد فعل انه لا
لا يجب في فاعلها ما وجب في فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ ويوافقه
ان بعضهم مثل حب زيد لكن صرح الشافعي بخلافه **قوله** والي
ذلك اشار الناطق بقوله وما سوي الخ كلام الناطق فاعل حب
فصل ثلثون **قوله** ويقال في المدح الخ اي في المدح والذم العا... مين
واشعارها بان المدح محبوب والمذموم غير محبوب لا ياتي في
ذلك واذا لم تقتزن بذا كانت من افراد فعل المتقدم كما مر وكانت
لمدح او ذم خاصين كما بينته المرادي وهو ظاهر اذا كانت ح
لا يذكر لها مخصوص **قوله** والي ذلك اشار الناطق بقوله ومثل نعم
الخ مراده المماثلة في افادة المدح والذم وان كان بين نعم وحبذا
مخالفة من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل
ذا وان كان فيه اشارة ايضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الشافعي
قوله والمخصوص الخ لما سكت المص عن اعرابه على هذا القول
وتعرض له على القولين بعده تتم الشراعية ببيان على هذا

القول ايضا **قوله** وقيل مبتدأ الخ ظاهرهم انه قول مقرر والذي في المعنى
 ويجوز علي قول ابن عصفور السابغ ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم
 يقل به صلا لانه يرى ان هذا اسم **قوله** وقيل عطوف بيان قال
 في المعنى ويرى قوله وحيد النحاة من يمانية تاتيك من قبل
 الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالتركيب **قوله** وقيل بدل
 قال في المعنى ويرى انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء
 عنه انتهى ومما يعلم منه جوابه **قوله** فصار الجميع الخ قال في
 المعنى وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الاحد
 لولا الحيا وربما محنت الهوى ما ليس بالمتقارب **قوله** والفاعل
 لا يحدد **قوله** معترضا وما بعده خبر قال في المعنى وبالعكس عند
 من يجيز في قولك تريد الفاضل وجهين **قوله** تخالف الخبر والمخبر
 عنه اي افراد او تركيبا **قوله** ومن يمين ما ليس بهمهم اي لانه
 قد يذكر بكثرة مع هذا تمييزا قبل المخصوص وبعده كقوله
قوله الاحد قوم سليم فانهم **قوله** وفواذ توأصوا بالاعانة والصبر
 وقوله هذا الصبر شمة لامر **قوله** رام مباراة مولح بالمعاني والي
 ذلك اشار الساطع بقوله واول الخ اي اجعل المخصوص وابياتا بعدا
 لذا **قوله** فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثال **قوله**
 يحظ المم ما نصه عندي ان سبب ذلك ارادتهم الابرام ثم
 البيان كانهم قالوا حب الشيء ففعلوا ذلك اسارة الي كل مثار
 اليه من حيث هو شيء يربيه بعد هذا كما قالوا ربه رجلا وقل
 هو الله احد فافهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشايع

فهو

فهو ايضا هي المشلا يعني انهم ارادوا ان يكون كالصيغة الراضية للمدح
 والذم لا يغيرونه **قوله** انهم يريدون في الامثال الثبوت وعدم
 التغير فهو ايضا هي من هذه الازادة لانهم يريدون استعمال كثيرا
 فلم يعقبوا عليه التغير لان استعمال شيء اخو من استعمال شيء
 وهذه هي العلة في الامثال ثم ان المثال فيه امر زائد وهو انك
 اذا اتيت به كما قيل اولا فكانك قلت هذه الواقعة فتسحق ان
 يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك
 في صيغة هذا اما عدم التغير لمعني آخر وهذا معني قوله فهو
 ايضا هي المشلا اي من حيث فيه علة تقتضي انه لا يغير لانه
 مثل من كل وجه فمدان تاويلان حسنان فالجهد الذي هذا
 لهذا واظن ان عثر على تفسير كلام النحاة في قولهم انه ايضا هي
 المثال احسن مما عثر واعليه انتهى وما ذكره اولاسيا في كلامه
 نقله عن الفارسي **قوله** ليلا يتوم قال اللغوي انما يظهر هذا التقليل
 في المخصوص المفرد اما المثني والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال
 عذر الحكم الي غير المفرد **باب** **افعل التفضيل**
 حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المشتمل تارة يريد المدح والذم
 عموما والموضوع لذلك نعم وليس وحدا اثباتا ونقيا وتارة يريد
 خصوصا من غير تعرض لغير المدح والمذموم والموضوع لذلك
 كقول وتارة يريد مع التعرض للتغير والموضوع لذلك افعل التفضيل
قوله المبني على افعل قال الزرقاني مخرج لما عدا بعض صيغ اسم
 الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على

غيره مخارج لذلك كاشيب وما احسن انتهى وقد يقال صبيح التعجب
خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان احسن فعل لا وصف
ويمكن ان يجاب بان ارد جعل التعريف شاملا لكل قول **قوله** ليس
الوصف منه على فعل هذا ما اشتهر وقيد الرضي كما افصح عن ذلك
ابن كمال باشا في الترمذي حيث قال شاع فيما بينهم ان اسم التفضيل
لا يبي ما منه افعل لغيره حتي قال الفاضل التفتازاني في تفسير
قوله تعالى الد الخضام والمعنى انه اشد الخضوم خصومة لامن
جمعة ان الد افعل تفضيل بل من جملة ان اللد شدة الخصومة
فكان شديد بالنسبة الي ما دونه اشد فعني الاضافة هاهنا
الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجهها وذلك لان اللد مما
يبي منه افعل صفة بدليل لدي جمعه ولذا في موشه فلا يبي
منه اسم التفضيل الي هنا كلامه وليس الامر كما شاع كما افصح عنه
نرسي الدين حيث قال في شرح الكافية وينبغي ان يقال في
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبي منها افعل التفضيل
كخوفلان ابله من فلان واحق من فلان وارعن واهوج واحرق
ولله واعجم واموك مع انها يبي منها افعل لغير التفضيل كاحق
وحققا واهوج وهو جاور احرق وخرقا واعجم وعجا واموك ونوكا
فلا يطرده ايضا فقليله بان منها افعل لغيره اي هنا كلامه ومن
هنا تبين ان الفاضل التفتازاني كما اخطا في دعوي ان الدليل
جعل تفضيل كذلك لم يصيب في الاستدلال عليه باللد مما
يبي منه افعل لغير تفضيل **قوله** حوات ابن جبير قال لنودي

مرحله

مرحله هو يفتح الخ المعجزة وتشديد الواو قال وهو احد فرسان
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب ذات البجيين في الجاهلية
وهي امرأة من بني تميم اللات وفي الاصابة لابن حجر وذكر ابن ابي
حنيفة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تتبع سمنا في
الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فابتغى فتنكر
ودرج فقال هل عندك من سم من طيب قالت نعم فحلت زرقا فذاه
فقال اريد اطيب منه فامسكته وحلت اخر فذاه فقال امسكته
فقد اثقلت بعيري فقالت اصبر حتي اوثق الاول **قال** لا
والا تركته في يدي يهرق فاني ان لا اجد بعيري فامسكته بيد
الاخرى فانقص عليها فلما قضى حاجته قالت له لاهناك وفيها
انه قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران **قال**
فخرجت من حياي فاذا بسوسة يتحدثن فاعجبني فخرجت فاخذت
حليتي فلبستها وجلست اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
من قبته فلما رايته هبت فقلت يا رسول الله حلي شر فانا
ابتغي له قيدا **الحديث** بطوله في قولك ما مثل شراد جملك **قوله**
لان الولول بالمصدر معرفة قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس
بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجوز الميم في او يرسل رسول
في قراءة النصب ان يكون بتا ويل ارسا **قصة** **قوله**
اما ان يكون مجرد اسم ال الخ لا يخلو المجرد عالها من مشاركة
المفضل عليه في المعنى لفظا او تقدير والمراد بقولنا او تقدير
مشاركته بوجه ما تقولهم في البغيضين هذا احب الي من

هذا وفي الشرين هذا خير من هذا وفي التثنية قال رب السجن
احب الي مما يدعونني اليه وتاويل ذلك هذا اقل بغضا واقل
شرا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الحنظل والصين
احمر من الشنق فانتظر حواشي **قوله** حيث انت الخ او حيث
انت وليريات بال او بالاضافة وما ذكره التثنية هو مقتضى سياق
المص وما فعلناه مقتضى قول المعني وانما الوجه استعمال
افعل فعلى بال او بالاضافة ولذلك نحن من قال الي احرم
لكن لو اتى بال او بالاضافة كان يجب ان لا توثق بمن **قوله** واجب
عنه الخ لان المجرى كما في التسهيل يؤول بما لا تاويل فيه وبطابق كما
في المضاف لمعرفه واجب ايضا بان من زاوية وانما مضافان على
حد بين ذراعي وجهه الاسد وهذا بنا على اجازة زيادة من مطلقا
واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظما وتثنية ويكفي
التحريك على مثل ذلك فادفع قول المص في المعني ان هذا الترخيع
مردود لان الصحيح ان من لا يفتح في الايجاب ولا مع تعريف
المجرور **قوله** اسود اللبل كذا في الكسح والذي في العيني اسود
العين وانه اسم جعل لا رجل كما توضح والمعني انهم ليثام ابدال
الحبل لا يغيب **قوله** كذا في احييه دين الجراح هو صحابي رضي الله عنه
عليه السلام ابن حجر في الاصابة رد اعلم ابن عبد البر وقال احييه ^{مملو}
مضغ والجراح بضم الجيم وتخفيف اللام واخره مملو وقال الفري
في حواشي المطول انه يشهد به اللام وهو عجيب ففي الصحاح ما يوافق
كلام الحافظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن حجر ان احييه باضافة
فهو فاعل

فهو فاعل وفي جامع الاصول انه بياستددة فهو فاعل وبذلك صرح
الفري **قوله** وقال العيني ان الخطاب للتسهيل اي يفتح الفا وكسر
السين المملو **قوله** وادعي ان السوايق الخ ادعي ايضا ان جماعة
من الشراح حتى لا فاضل الذين تضدوا الشرح مثل الكشاف ونحوه
وهو افيه وعظم لفظ الروح وظنوا انه لا يستعمل لا بمعنى الروح
وقت العشي **قوله** ففادعها كذا في نسخ الشرح بالقاف بعد الفا وهو
المناسب لضبطه الا في والذي في خط المص وهو المحفوظ في رواية
البيت فوافعها بالواو بعد الفا **قوله** لان ذلك انما يمتنع بالنسبة
الي لعامل فيه فقط المحرم ممنوع لانه يمتنع ان يتقدم عليه ايضا
ما هو احدا وكان جملة كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا
يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر في مسئلة الاضافة
بحوعلام اي يوم سفر ك لان الصدارة في صورة الاضافة صارت
للمضاف واعلم انه قد تقارض في هذه المسئلة امران تاخير ماله
الصدران اخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو اقل فيما
قبله ان تقدم وابن مالك منج التقديم محافظة على تقدم ماله الصدر
وفيما اختاره المص بقا المحذورين **قوله** فيجب له حكا ان لا يحكي ان احد
الحكمين له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكان الشرح يبينه على
ذلك للعلم به مما سبق **قوله** ولست بالكثر التا للخطاب والبا رايد
مخدوفا مسددا الخ فيه حذف البديل قال الدماميني في الباب الثاني
وسمعي تحريم النقل فيه **قوله** او متعلقه بليس الخ هذا قاله المص
في المعني في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس

وقال **ابن** يوسف في قوله او متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه **قوله**
 بمعنى الكثير فيه قال **ابن** يوسف فيه نظر وانما معناه الطالب في الكثرة
قوله ان يكون مضافا قالوا المضاف لا يضاف الا الى جنس ومن هنا
 يسأل عن قوله عز وجل احسن الخالقين وارحم الراحمين واحكم الحاكمين
 لان الخلق من الله بمعنى لا يجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان
 والرحمة من الله ان حملت على الارادة مع المعنى لانه يصير اكثر ارادة
 من ساير المريدين وان جعلته من محار التنشيه وهو ان معاملته تشبه
 معاملته للراحم مع المعنى ايضا لان ذلك مشترك بينه وبين عباده
 وان اريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجود الا الله عز وجل
واجاب السيوطي لامدي بان معناه اعظم من يسمى بهذا الاسم قال
 العزيز عبد السلام وهذا مشكلا لانه جعل التقا صفا في غير ما وقع
 اللفظ بارادته وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لان الفاعلين
 عندهم كثيرون **واقول** الاقرب في الجواب ان افضل مما يلزم كونه
 مضافا الى جنسه اذ اضيف الى نكرة او معرفة وقصد به حقيقة
 المفصلة اما اذا قصد به الزيادة المطلقة او اول بها لا تقبل
 فيه فلا كما نصوا عليه والايات مما قصد فيه الزيادة المطلقة **تنبه**
 رايت بخط المصنف ما نصه مسئلة قوله النجاة لا يضاف الفعل الا الى
 ما هو جزوه هذا شرط ان يكون المضاف اليه هو المفعول فاما اذا
 لم يكن مفعولا فيجوز نحو يوسف احسن اخوته وهو والد الخصام
 في احد التاويلات ولاولي رجل ذكر استحي ومترما في كونه والد الخصام
 من باب التفضيل وقوله لاولي رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث
 الشريف

الشريف فيه سوالان **الاول** ما اشير اليه في كلام المصنف هذا وهو انه
 كيف اضيف افضل الى ما ليس جزا منه وجوابه ما عرفت الثاني
 ان قوله رجل يقتضي ان لا يدخل الطفل الذي ليس برجل لانه لا يقال
 له في عرف اللغة رجل **واجاب** عن هذا الفقهاء في كتاب الغرائب
 بان المراد بالرجل ما ليس بامرأة بقريته وصفه بذكر ويحتاج الى
 سر هذا الاطاب وهلا قيل ولاولي ذكر ولاظهر ان يقال ان اولي
 افضل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة
 بين هذا الاول وبين الميت فهو سبب في توريثه لانه لا ميراث الا اذا
 كانت قرابته في هذه الجهة كما انه لو قيل اولي الميت كانت الاضافة
 اضافة نسب والتقدير اولي رجل بالميت اي اقرب رجل للميت
 اقرب رجل عن الميت وتظهير هو احوك احوال خالا احوال الشدة
 اصغت الاخ الى الرخا لانه سبب الاخوة فافاد قوله اولي رجل يعني
 الميراث عن الاول الذي هو من قبل الام كالحال ونحوه لان الحال
 اولي الميت يعني من ابن عم العم مثلا لانها ولاية بطر لا ولاية صلب
 وافاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت
 من قبل صلب لانهن انما مذكور نعت لاولي ولهذا كان محفوظا
 في اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يورث هذا الميت بعد ذوي
 السهام لقلت اولي رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من يعطي المال لقيل
 اولي رجل ذكر بالنصب **قوله** فان كانت اضافة الى نكرة قال في
 الترشيع واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا افضل رجل
 واعقله وهو اعقل نسأ واعقله وافضل رجال واعقله تذكر الغائب

الشريف

في الاثنين والجمع والواحد من المذكور الموثق على التوهم كالتوهم
من اول الكلام فان اختلفت الي معرفة تثبت وجمعت وهو الغيا س
واجاز من الافراد وعليه قوله معلومة احسن الثقلين جيدا **قوله**
وسالفة واحسنه قد **قوله** كانه قال واحسن من ذكرها انتهى
وحاصله ان افراد الصنيع مع عوده على غير مغرة لتاويله بالموصول
وعليه يخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه **قوله**
لاستوائهما في التكثير قال اللقاني يوحى منه ان اضافته للمعرفة
يفيد التثنية وان اضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك انتهى
وقد تقدم في باب الاضافة الكلام على ذلك في كلام الشرح **قوله** اذ فضلوا
هو ما بعده بالصناد المعجزة كما هو المناسب للمقام وفي بعض النسخ
انه بالصناد المهمل ولا داعي له وانتشر فساد حكي الحق بالاصل
في كثير من النسخ **قوله** لا نعم اي عموما شموليا وانما نعم عموما
بدليا وقوله فمن اين جاء العموم اي الشمولي حيث قال اولو المعنى
زيد افضل من جميع الرجال اذ فضلوا رجلا رجلا **قوله** وان اول بما
لا تفضل فيه وقوله بعد فان كان علي اصله من افادة الفاضلة
تعبير حسن بين به مراد المصداق اي الي تعبيره مشكلا لان لا يصح كون
الاضافة على معنى من لا التي لبيان الجنس لتختلف صانعيها ولا الجارة
للمفضول لان الفعل لا بد ان يكون بعض ما يضاف اليه والثاني كلا
له والمجربين لا بد ان يكون غيرهم وتفضل المقال في حواشينا على
الافنية واعلم انما اختلف في خواصه الكبر والاعظم فقل ان
افعل على حقيقته وحده والمفضل عليه اي اكبر من كل كبير واعظم
من كل

من كل عظيم وقيل افعل بمعنى فاعل قال المص والسرف في هذا ان اطلاق
الكبير والعظيم والوجود ونحو ذلك على التقديم والحادث هل هو
بطريق التواطؤ وبطريق الاشتراك اللفظي او المعنوي فان قلنا
بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الاشياء ان تكون للمفاضلة لعدم المتسا
في المعنى وان قلنا بالاشتراك المعنوي جاز والحق الاول فانه
لا مناسبة بين التقديم والحادث في معنى من المعاني وانما الاسم
واحد والمعاني مختلفة واما قولهم في دعائهم اعزوا طولنا فاعل
بمعنى فاعل اي عزيت طويلا فان كان معتمدا انه لم يذكر مفضل
عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشئ لانه مثل والآخر خير من
انتي فان قالوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدين وهنا
ليس كذلك قلنا قد روه عام فان قيل لا يستقيم اعز من غير علمنا
بان لنا شيئا غيرهم هل اعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام
اعزوا طول من غيرهم من البيوت لامن غيرهم مطلقا فان قال لم يذكر
المراد في هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا قلنا
بقينا التفضيل قلنا انه في مقام التمدح والافتخار فيصح ان
يقول ان لنا بيتا اعزوا طول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل
لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا
لهم ولا منهم لم يسبق عنهم دعوي فهذا جيد حسن فتأمل انتهى
ومن خطه نقلت **قوله** فان قد رقا اللقاني اي ابن السراج
وهو جواب عن سوال مقدر تقدير ان يقال كيف توجيه ابن السراج
وقد جات المطابقة في اكا بر محرمها وهو مضاف الى معرفة وتقدير



الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان اكار ليس مضافا بل مفعولا ثانيا
ومجرىها مفعولا اوليا ورد الشرح هذا الجواب بان هذا التقدير يلزم منه
المطابقة في المجرى من ال والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب علي
التقدير المذكور ان يكون مجرىها مفعولا اوليا لانه معرفة وهو في
الاصل مبتدأ او كابر خبر ولا يجوز كون المبتدأ المكرر والخبر معرفة
علي ما تقر في موضع **قوله** على احد نطقها الخ قال ابن مالك في شرح
الشهيد يقال زيد ارفع في الخبر من عمر واجمع للمال من زيد ومحمد
اراء بك انتهى واعتراض عليه بان اجمع للمال ليس من هذا الفصل
بل مما يتعدى الي واحد **قوله** ان كان المحفوض كلا الي اخره وذلك
اذا اضيف الي معرفة وقوله وعكسه كما في الشرح الصحيحة فيما اذا كان
مضافا للمعرفة قال المرادي افعل بالتفصيل بمعنى بعض ان اضيف الي
معرفة ومعنى كل ان اضيف الي ككرة ولهذا يقال افضل الرجلين وافضل
رجلين الزيد ان **قوله** فيمنع في المفعول به ادعي المص في باب
المفعول فيه اجماع على ذلك ومترا يتعلق بذلك في كلام الشرح
قوله والمفعول المطلق فاما قوله اما الملوك فانت اليوم الامم
لوما وايضهم سربال طباح فيضوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور
كما اذا وقع بعده المفعول به نحو فاطمة ففقت نفس امر يتبعني .
با بذل من يحيى جزيل المواهب . وحكمة كونه لا ينصب المفعول
المطلق اعطاه حكم فعل التعجب لان معناها البالغة **قوله**
الا ان كان مضافا الي غير الاظهر ان يقول او كان مضافا الي غير
ليوافق ما مر في باب التمييز من انه ينصب ما كان فاعلا في المعنى

ومالم

وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعد راضافته مرتين **قوله**
واشار اليها الناظم بقوله ورفع الظاهر لا يعني انه ليس فيه رفع
للمجرى البارز في تلك ولم يتعرض له ايضا في التسهيل قال ابن الصايغ
في معنى ان يزيد او ضمير مستفصل **قوله** يمكن ان يريد بالظاهر
ما ليس ضميرا مستترا **قوله** اذا حل محل الفعل اشار الي ان علة
عمله في الظاهر في هذه الصورة حلولة محل الفعل اذا كان الموجب
للمفعول عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسياتي
انه قليل في تقليده غير ذلك **قوله** اذا كان افعل صفة قبل اشتراط
ذلك لبياني التفصيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها
من الاعتناء واعتراض بان ذلك يكفي فيه النفي واجيب بان افعل
لم يعق قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط
رفعه الظاهر **قوله** وكان سرفوعه اجنبيا كذا اشترطه ابن الناظم
ومراده الا حترار عن السببي بالمعنى المذكور ليجرح نحو ما رايت
رجلا احسن منه ابوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم
مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث اريد بالسببي المحترز عنه ما ذكر
لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به
تعلق **قوله** ونافسته ابوحيان وجه المناقشة ان النفي في صورة
افعل التفضيل منسوب على الزيادة في عين الرجل ونفي الزيادة فيها
يصدق بالمساواة وينقصانها عن عين زيد وفي صورة الفعل النفي منسوب
على المماثلة وهي ضدق بشيئين الزيادة والنقص واجاب ابن
الصايغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى النقصان وفي

الثانية اثبات الزيادة والثاني قضا الحق التشبيه **قوله** من حسن الجليل
يزيد قال اللقي في اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينيين او معينين
متماثلين فقولهم من حسن الجليل يزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه
وذلك لان المفاضلة انما وقعت بين الجليل وكونه يزيد لا بين الجليل
ياحد وحسنه يزيد وكان الداعي الي تقدير حسن ليتعلق به المهور
ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل او بتقديره مصدر افتاء **قوله**
ولما لم يمكنهم الاظهار ان علمه مرفوع الظاهر عدم الامكان المذكور
وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما اجاب عنه ابن الناطم والذي
قاله المصنف تعالى ان ماله ان علة ذلك حوله محل الفعل فكان على
الشرا ان يثبت عليه ذلك هناك او هنا **قوله** في شرح التسهيل هو في مثله
ايضا **قوله** والاولي الاقتصار على ما قالت العرب اجيب بانه قد
قد استقر ان النهي والاستغناء الانكار يجران مجري النفي في مواضع
كثيرة **هذا باب النعت قوله** ويراد به الوصف قال
الدونشري قال ابن ابي راز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين
الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق الا على ما يتغير
فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال بغيره انتهى واقول فيه
وان افرد الدونشري نظرا لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى
واقع في كلام الائمة **قوله** النعت والتوكيد الخ قال اللقي جمع الشر
تعالى في التواضع معطوفة بالواو وشارق الى ما قال في
التسهيل ويبدأ عند اجتماع التواضع بالنعت ثم يعطف البيان
ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسب انتهى وفيه حيث اعترف

بان

بان العطف بالواو ونظرا لها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى **قوله** ولا
تبعية في شيء منها قال الزرقاني اي من انواع الاعراب وفي بعض النسخ
منه اي من الاعراب انتهى ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى الامثلة
وكذا في منه بتاويل ما ذكره هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد
يتبع في الاعراب وجود او عدمه ما وقرب منه ان يقال المراد
يتبع في الاعراب ان كان هناك اعراب **قوله** ودليل الحصر في
الخمسة ان التاويل هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللغوي
كما لا يخفى **قوله** ولها ابواب قال الزرقاني اي لكل منها فان مقابلة
الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد **قوله** يبدأ بالنعت
الخ قال الزرقاني وجهه ان النعت كجزء من متبوعه وعطف
البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجري
النعت والبدل تابع كالتابع لانه كالمستقل واخر النسق ليحلل
الواسطة **قوله** وقيل لا يصح الخ قايله السعد في المطول نقلا عن
الحاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بانه ان زيدا في قولك جاريد
مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجاني منهم فاذا قلت
العلم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يحصل
الاشتراك في الاسم وصفته ايضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في
النكرات اجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقررت ذلك فالمراد
بالاحتمال هو الاشتراك والتعريف بالاول في جانب المعارف والثاني
في جانب النكرات لمجرد التفرقة لا لفرق معنوي كالتمييز في الاول
يرفع والثاني بتعريف فلا يرجع هذا القول للقول الاول **قوله** وهذا

الحمد غير شامل في قوله تعالى انما لم يشتملك لتفسير التكميل بما
 ذكره من التوضيح والتخصيص ولو قسم بذكر ما هو من تمامته
 وشكلاته التي هي اوصافه واصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر
 لشمل ذلك انتهى وهذا احسن من جواب الشرا في **قوله** مجازا لا
 قال لا يوشري فيه نظر فليتامل انتهى ووجه النظر ان دعوى عدم
 وضع النعت لغیر الايضاح او التخصيص مما لا دليل عليه وكان
 الاوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلافا لاصل اي الغالب
فصل قوله ولا يجوز تخالفهما في الالعاب لا يرد علي هذا حجر
 صب حزب بكسر حزب لانه تابع للمنفوت في اعرابه تقدير اعلى ما حره
 الدمايني ولا يرد علي عدم جواز التخالف في الاعراب والتعريف
 والتكثير لنت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى
 بفتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان نعم يستثنى من الاخير ما سياتي
 في التماس نحويا حلما لا يعجل وبارحلا كريك اقبل لمعين **قوله** لان
 التعريف يقتضي الخ او رد علي ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما
 مع انه قد يقصد فيهما الايضاح واجيب بان النعت والمنفوت
 واحدا بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منهما التغير هما ذاتا فيهما
 عدا بدل كل من كل وحمل هو علي احوالته وايضا البدل علي نية تكرار
 العامل وكأنه من جملة اخري **قوله** او المجازي لا ينافي هذا ما اشتهر
 من ان النعت اما حقيقي او سببي وجعل كل ما يرفع الصريح حقيقيا
 لان المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الاسناد فيه حقيقيا
 او مجازيا كما بينه الله بعد **قوله** باعتبار حاله في التذكير الخ

قال لا يوشري

قال لا يوشري كان ينبغي له ان يقول والافراد ايضا ويستثنى من ذلك
 شيان في المحصر نظر لان مفهوم العدد يعيده في مقام البيان وهي
 اشياء مستثناة كما في بيناه في حواشي الالفية ومن ذلك صفة مذكر
 ما لا يعقل قال ابن الحاجب في امالي القرآن انت فيها بالخيار ان شئت
 عاملتها معاملة الجمع الموث وان شئت عاملتها معاملة المفرد
 الموث فيقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضيل
 فالافاضل علي لفظه في التذكير والفضليات والفضل احواله مجري جمع
 الموث لكونه لا يعقل والفضلي احواله مجري الجماعة وهذا جار في
 الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جا اخرضا للامام يعني في
 قوله تعالى فعدة من ايام اخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت
 جاتي رجال ورجال اخر لم يجز حتي تقول او اخر او اخرون لانه
 ممن يعقل انتهى ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة الموث
قوله تعالى امواتكم التي جعل الله في قرارة الجمهور وقراءة اللواتي
 شد وذا من معاملة جمع الموث ونظير الآية علي قراءة
 الجمهور **قوله** ابن الحاجب في الشافية التعريف علم باصول يعرف
 بها احوال ابنية العلم التي ليست باعراب وان دفع كما قال الدمايني
 استشكله بعدم تطابق الموصوف والصفة لان احوال جمع حال
 والتي للواحدة ولم يستخصر لدمايني هذه الآية علي قراءة الجمهور
 والا لا يستشهد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم العالي
 علم يعرف له احوال اللفظ العربي التي لها تطابق مقتضي الحال
عمر هذا عرف حسن قولي وان كان حشو فيه لكنه سكر

واذا
 علم
 نكته

جمع المذكر مما ليس يعقل في . لغوة في اللسان الخالص العربي .
 يجوز صاح كلهم وجوه سمعت . وكل وجه له ميل إلى سبب .
 فان نظرت إلى لفظ جمعت اذن . جمع المذكر بما إذا الفضل والادب .
 وللمجاعة ان راعيت حيث بد . كما يجي مع الاثنى بلا عجب .
 فبالتى نعتت اموالك وانت . معدودة بعد ايام ولم تبع .
 وان تقامله كاجمع الموث لم . يقال ما حكمه ان كنت غير غني .
 فاجمع على فعليات ان اردت وان . ترد على فعل باعالي الرتب .
 ومن هنا فعل العدول جي به . نعتا للفظه ايام بلا رتب .
 ويحيى معدوده بالتأجي به . نعتا لها واد في اشرف الكتب .
 والحال كالنعت والاختيار مثلهما . فاحفظ ولا تعتمد باذ اعلى الكتب .
قوله ولكنهم خالفوا الخ فيه اشارة الى الاعتراض على إطلاق قولنا
 قولنا لفظ كالفعل المقتضي لانه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك
 مع ان جمع التفسير اوضح من الافراد **قوله** اذا كان الاسم المرفوع هـ
 بالوصف الخ قال الزرقاني وسوا كان الموصوف جمعاً او مفرد الخ
 رجل قصود علما نه وقاعد **قوله** وفصل احرون قال الزرقاني
 ظاهر هذا القول المفصل ان القول الاول يرى ان جمع التفسير
 حيث رفع الوصف جمعاً اوضح سوا كان الموصوف جمعاً او مفرداً
 وهو ظاهر فان المراعي المرفوع **قوله** ونقول في الوصف اذا رفع
 الضمير البار **قوله** قررت بامارة ما قايما لاني لان الضمير مرفوع
 بغير النعت غير سبي لانه مسند في الحقيقة الى المحدث وفي قبل
 الا فتأمل **قوله** صارت به هي قال الزرقاني صارت به بالرفع

وجمع
 ص

صفة

صفة للمضاف وهو ليس له اذا الضارب هو المرأة فهو وصف جري على
 غير من هو له ولذلك وجب ابرار الضمير وابراره هنا واجب باتفاق
 النصب بين والكوفيين اذ لو لم يبرز لحصل الاستباس لان الوصف
 ظاهر في كونه للمضاف اليه مع ان الغرض كونه للمضاف فان قلت
 الرفع يعني الاستباس كالنصب فالجواب انه لا شك في حصوله حالة
 الجر فخل بنية الاحوال عليه او يقال قد يقفل عن الحركة **فصل**
قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر قال الزرقاني والفعل
 مثلاً مدلوله الحدث والزمان فخرمد لوله منسوب للمصدر لكونه
 بمعناه **قوله** ممن قام به الفعل قال الزرقاني اي انضق به او وقع
 منه فالقيام تارة يطلق في مقابلة الوقوع عليه فيبشمل القسمين
 وتارة يطلق في مقابلة الوقوع منه **قوله** فلا يرد نقضاً بنا على ان
 المراد يدفع الايراد اذا كان عليه قرينة كما لمثال هنا وقوله فيما
 تقدم بوسمه الخ اذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان
 والالات وهذا يدفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بان المراد
 لا يدفع الايراد والجواب ما نقل عن الناظر من انه قال المشتق الموصوف
 به ما دل على فاعل او مفعول به متضمناً معنى فعل وحروفه وحج
 فالمشتق له اطلاقان استرعى وظاهره ان الاطلاق الثاني حقيقي
 وفيه نظر والظاهر انه مجازي من اطلاق العام وارادة الخاص وحج
 فلا فرق بينه وبين ما قاله المصدر **قوله** واسما النسب قال في التسهيل
 المقصود وخرج به غيره كما قال ابن عصيل في ينزحه قري وخوه فالاسما
 المنصوبة في الاصل وغلبت على اجناس لا تعرض فيها للنسب **قوله** يفتح

الميم يجوز الكسر ايضا **قوله** ويقاس على هذه الامثلة الخ قال الزرقاني
 معني القياس هنا الجملة المشابهة منفية في بعضها **قوله** جميع
 الموصولات لا يخفى ان من جملة الموصولات ذواتها وبها هي قد اختلفت
 بذي الصاحبة للمناسبة اللفظية فالاولى جعل باقي الموصولات
 مثلها **قوله** من وما عبارة التثنية وسائر الموصولات المبدوءة
 بهمزة وصل انتهى فخرج ما ليس بمبدوء بهمزة كمن او مبدوء بهمزة قطع
 كاي **قوله** وفروعها قال الزرقاني الفروع ذوات ذوي وذوات بالياء ذوات
 وذاتا وبالبا وذوات **قوله** وهو المعروف بالجنسية في هاشم
 نسخة الديوثري بخط شيخنا العلامة احمد الغني رحمه الله
 ما فيه اي الذي اشير به الي فرد غير معين اخذ من قولهم ان
 معناه نكرة وبذلك صرح بعضهم ويمكن ان يجمع بذلك بين كلامي
 حيان وغيره فليتأمل **قوله** الثاني الجامد قال اللقي في تلخيص
 القول ان يقال المنعوت به اما مفرد او جملة والمفرد اما مشتق
 او شبهه ومشتبه المشتق اما مفرد جار مجري المشتق ابد كذي
 بمعنى صاحب او في حال دون حال كاسم الاشارة غير المكايبة
 وذوات الموصولة وفروعها واخوانها المبدوءة بهمزة وصل وما عني
 مفرد كالمصدر والعدد **قوله** ولقد امر الخ قبيلا ان المراد بصمير
 غير المتكلم في امر غير معين علي خلاف اصل الوضوح لانه المناسب
 لكون المراد بالميم الجنس ولم يذكر ايمه المعاني ذلك الا في ضمير المخاطب
 نحو ولونري اذ وقفوا علي النار ولا يظهر له خصوصية واظهر
 من ذلك **قوله** والحل كالتا يبدى لي ضمير من الصفا ويحقها

من الكدر

من الكدر فالضمير في لي ليس المراد به معنا كما ان المحل كذلك وقد
 يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر **قوله** ويجوز ان تكون
 الجملة حالا قبل هذا الاحتمال اظهر لان الوصفية تحتمل ما هو
 المقصود وهو ان هذا الوصف دابة وديد نه مراد ليرى ويحتمل غير
 وهو ان هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع واما
 الحالية فلا تحتمل خلافا المقصود لان معناها انه يمر حال السب
 وهو يعرض عنه نكر ما فلا ينبغي العدول عنه لانه يغني عن الاعتدال
 عن الوصف بالجملة واعتراض بان الحالية لا يعيدان الوصف المذكور
 دابة واجيب بجعلها مؤكدة لان كونه ليما يفيد دوام سبه
 لا تعييده بحال المرور فتدبر **قوله** وهو ان يكون مذكورا في نسخة
 الديوثري بخط كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر
 .. انا ابن جلا وطلاع الشايب .. متى اصنع العجامة تعرفوني ..
 فان جملة جلاصفة لمجد وافي رجل جلا الامور انتهى وكتب
 عليه شيخنا القمني رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما
 بطر المحذوف فيما قاله الشرف فقط كما صرح به الجلال السيوطي وغير
قوله ان تكون مستقلة علي ضمير قال اللقي في اختلاف هل تعني ال
 عن الضمير واحاد ذلك الناظم كما في قوله
 .. كان حفيو النمل من نور عجمها .. خوارب محل احظ الفار منطقت
 اي غارها انتهى وقال المرادي افهم قوله ما اعطيته خبرا انها لا تقترن
 بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يغفل ما اعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم
 بعضهم جواز اقترانها بواو التصديق لان تلك ليست رابطة بل

الرابطة الضمير الذي في الجملة نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
 معلوم **قوله** او محذوف قال الدونشري قال المراد بي ليس حذف العايد
 من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل
 ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة اكثر انتهى
 وكتب شيخنا الفهمي بعد قلت ويظهر بنية الجمل التي تحتاج الي
 رابط **قوله** اذا كان المنفوعة بالجملة اسم زمان قال الزرقاني خرج
 باسم الزمان خورابت رجلا رغبت فيه فلا يجوز حذف ذكر اسم الدهان
 ومحل الخلاف في اسم الزمان اذا لم يوصف النظم بجملة غير الجملة المشتملة
 على الرابط اما اذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا نكرم يوما
 تسوك فيه راحتك فان النظم وصف بجملة تسوك المشتملة على
 الضمير المستتر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف
 الضمير **قوله** او محذوف قال الزرقاني بشرط ان يكون متعينا
 كما في المثال المذكور بخلاف سر في شهر صمت منه فلا يجوز لاحتمال
 صمته **قوله** والي ذلك اشار الناظم بقوله وامنع الخ قال الدونشري
 عبارة الناظم لا تشمل الانشائية فصنيع الموضع او صمخ وا حسن
 انتهى ووجه ذلك ان الناظم يبرر بالطلب وهو لا يشمل الانشائية
 بخلاف العكس لان الطلب قسمه من الانشائية وقد يقال استعمل الناظم
 الطلب في لازمه وهو الانشائية لان ذلك لا يثبت ان عبارة الموضع
 ليست احسن **قوله** جا وابداق الخ قال المص في التذكرة وما ادرى
 ما الذي دل النجاة علي ان هذا وصف ويمكن ان يكون مستانفا وكان
 قابلا قال ما صفته فقال هل رايته الذي قط اي هو مثله

قوله

قوله والسما والبن الرقيق السمار يفتح السين وتحقيق الميم **قوله**
 بشرط واحد ها الخ هذا احسن واعلم من قول اللقاني او رد علي
 اطلاق المصدر المبدى وابعم زايدة كزار وميسر فانه لا ينعت به
 انتهى وقال الزرقاني اذا كان مقصورا على السماع كان المنتفى منه
 الشروط غير مسموع فما قايده هذه الشروط فالجواب ان قايدها
 ضبط ما سمع **قوله** ان لا يوث يخرج فعلة للمرق وفعلة للمريضة
 وقوله ولا يثني الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فتثني او جمع **قوله**
 والراجع اسم مصدر قال الدونشري مثل به اشارت الي ان المراد
 بالمصدر ما يشمله اما تغليب او غير ذلك **قوله** والي ذلك اشار
 الناظم بقوله ونعتوا الخ قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهر ان
 الناظم اشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** او بزنة
 مصدر ثلاثي قال الزرقاني اي او يكون غير مصدر لكنه بزنة انتهى
 مصدر ثلاثي كقطر وانظر هذا فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر
 انتهى والشرح جعل هذا توطئة لتمثيل المص فيما ياتي بفطر وسينيه
 عليه ويا في ما فيه **قوله** على التاويل بالمشتق الخ قال الدونشري
 قد خالف العربيان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جازيد
 ركضا فان البصريين صرحوا هناك بان المصدر على التاويل
 بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف انتهى
 وهذا انه عليه المص في الحواشي وقال الشهاب القاسمي يمكن ان يكون
 ما ذكره كل فرقة في باب الحال بعض ما يمكن جواز فلا تنافي **قوله**
 والاخير فيه اشارة الي ان ما اوجهه قول المص ويهذا التزم الخ من

انه انما ياتي على القول الاول فقط غير مراد وهذا منه عليه الحفيد
فصل قوله واذا تعددت المنعوتات الخ المنعوت والمنعت
 اما ان يتعددا او ينفردا او يختلفا وعلى كل فالمنعت حكما الاول
 الجمع والتعريف والثاني الاتباع والقطع والحكم الاول انما ينضم
 اذا تعدد المنعوت والمنعت لانه اذا كان المنعوت واحدا وبهذا
 يعلم وجه فرض الناظر الكلام فيما اذا تعدد المنعوت حيث قال
 ونعت غير واحد وان مراد المص ذلك والشارح خلط احد الحكمين
 بالآخر كما تفرقه وصراد الناظم بغير واحد ما على متعدد بتشبيه
 اوجع او تعريف مع عطف او غير ويرد على مظلومة مسئلة وهي
 اذا افرق المنعوت واختلف نعته وانه لا يجب التعريف بالعطف بل
 يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسئلة وهي اذا افرق
 المنعوت واختلف تعريفا وتشكيلا واختلف نعته الا ان يقال
 كلامه معروض بما اذا لم يمنع من التسمية مانع واما اذا افرق المنعوت
 واختلف اعرابه فلا يرد لان من يحكم كلام الشا لا يفي في مسئلة الاتباع
 والقطع يدل على عدم وجوب التعريف اذا مقتضى لذلك وان وجب
 القطع للمانع من التسمية واستند على بعضهم ذلك **قوله** فسياتي
 الكلام عليها الذي ياتي انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة
 التعريف وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لان
 مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمة
 التعريف بعطف او غير نحو جازيد العالم الفاضل او الفاضل **قوله**
 ان يكون المنعوت عشني اوجما قال الزرقاني اراد بالمشي الدال

ما دل

الدال

على المشي

على المشي وبالجاء الدال على جماعته ولذا زاد في غير تعريف ولو ترك قوله
 من غير تعريف كان احسن فان المشي والمجموع في الاصطلاح غير
 معرّف **قوله** لا يتأتى ان فيه لاختلاف المعنى **قوله** عامله المنعوت فيه
 وضع الظاهر موضع المصير ومقتضى المقام عامله **قوله** من غير
 تعريف سكت عن مفهوم هذا الصيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين
 اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه
 قوله الا في واذا تعددت المنعوتات مع تعريف المنعوت كما قد يتوهم
 من تعقيد الشئ بقوله مع تعريف المنعوت لان تلك المسئلة
 غير هذه لانها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتعريفه
 وان كانا قد يجتمعان وكلام الشئ يوهما اتحادهما خصوصا قوله في
 التوطئة لكلام المص وان كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم
 انه اذا كان المنعوت مفرقا جاز تعريف النعت المختلف نحو جازيد
 وعمر الكريم والجميل ويتعين الاول للثاني كالحال ويجوز فكر كل
 بجانبه **قوله** ولغظه قال الزرقاني زاده الشارح الى ان كلامه
 هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف
 في المعنى والجواب عن المص ان التشبيه والجمع لما لم يتأتيا لاختلاف
 اللفظين او الالفاظ استغني عن اشتراط ذلك وكونه يتأخر
 بطريق التغليب بصيد **قوله** استغني بالتشبيه والجمع قضيه
 جواز التعريف وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب
 التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التقصيل اختيار
 انتهى فتغليب التذكير والعقل عند الشمول مرت برجل

وامرأة صالحين وبزيد وهذه الصالحين واشترى عبدًا وفريًا
مختارين وتقليبيهما عند التفصيل مررت باثنين صالحين وصالح
ويجوز صالح وصالحة وباتنين ذوي عذار وذوي عذرة ويجوز
ذوي عذار وذات عذرة واشتغلت بعبيد وافر اسر سابقين
وسابقين ويجوز سابقين وسابقات **قوله** لان نعت الخ لعله
عبد القاهر بان اسم الاشارة شديداً الاحتياج الي صفة
فلم يحذفها التثنية **قوله** وان قدرته به لا او بياناً فيه نظر
لان عطف البيان شرطه الجود والبدل لا يقع في المشتق الا
بضعف **قوله** واذا تعددت النعوت قيل المناسب لما تقدم
اولاً الفضل من ذكر تعدد النعوت ان يقول هنا واذا تعدد المنعوت
كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة واقول على ذلك كتب اللقاني
كما التعمياتي وانتهى في نسخة عليها خط المم كن قد علمت مما
سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها في الاتباع والقطع لا الجمع
والتثنية وعلمت ان الشر خلط وان المص لم يتم اقسام المسئلة
الاولي ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه علي ما ينبغي وقد
اشترى ذلك كله فيما مر **قوله** فان كان العامل فيها اي النعوت
وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحداً لان العامل في
النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات
واحداً كونه كذلك في النعوت وانما ارجعنا الصمير للنعوت
واحتمل هذه العناية لانها المحدث عنها ونقول فيها
ولم يقل فيها اي المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقول

الدو شري

٩٤
الدو شري قوله فيها الصمير المحرور راجع الي المنعوتات فليتامل اشترى
لا يخفى ما فيه **قوله** فالاتباع قال الدو شري كان ينبغي ان يقول
او القطع في اماكنه كما قال المرادي اشترى وقال الرزقي قوله فالاتباع
اي جاز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا كان العامل واحداً
وكذا العمل فالاتباع والقطع جازان خوفاً زيد وعمراً العاقلان **قوله**
واختلفت نسبة العامل اليها لان نسب بسياق الكلام اليها وذلك لقوله
اولاً فان كان العامل فيها ولكنه شئ مراعاة للمثال فان فيه النعت مثني
لكون النعوت معني لكنه معرق **قوله** معني العامل وعامل قال الرزقي
المتبادر منه ان العامل متعدد كما جملة عليه الشر ويحتمل ثنونه
للعامل الواحد ايضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبار
اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضع لا اتحاد
العامل ولا لتعدد وهو صريح بديع لان قوله فان اتخذ معني
العامل وعمله جاز الاتباع شاملاً للعاملين كما ذكره للعامل الواحد
كقائم زيد وعمراً العاقلان وقوله وان اختلفا فيها او في احدهما
يؤخذ منه ان اختلاف يحمل العامل الواحد في محموليه يوجب
القطع سواء اختلفت نسبة اليها كعرب زيد وعمراً او اتخذت
كما حم زيد وعمراً وكل ذلك مفصوص عليه **قوله** ولفظه او جنسه
فقتضيه ان الاتحاد في احدهما شرط كالاتحاد في المعني والعمل فلا
من الاتحاد في ثلاثة امور المعني والعمل واما اللفظ واما الجنس
والالاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين واو في قوله
او جنسه مانعة خلوا معني يمنع الخلوع عن الاتحاد في احدهما

فلا ينافي اجتماعهما اذا اتحد في اللفظ والجنس قد يجتمعان وما افاده
 كلامه من اشتراط الاتحاد اما في الجنس او اللفظ بخلافه اطلاق الكا
 الشارحين للنظم وكلام الشرح في الحاصل الا في يقتضي ان الجمهور لم يعتبر
 الاتحاد في الجنس فكان الانسب ان يقول هنا وجنسهما سواء
 اتحد اللفظ **اول قوله** ومثال ما اتحد الخ لا يجني ان قوله ومثال
 لا يليق بخرج الكلام لقول المص كما بان التمثيل **قوله** كما زيد
 واتي عمر الخ قال اللقاني مثال الجمهور مررت بزيد وجرت علي
 عمر والكريمين مثل به ابن عقيل وفيه نظر وجازت عمر
 المراد في **قوله** والعمل واللفظ قال الزرقاني فصد الشئ بذلك اللفظ
 والجنس ما يشمل كلام الموضع وظاهر كلامه ان العاملين في
 الاول متفقان في الجنس وفيه نظر **قوله** من جهة واحدة قال
 الزرقاني احتراز مما لو توجه عاملان علي معول واحد من
 جملتين كاصناف المصدر الي فاعله ومفعوله تتركب لتغاير
 الجملتين مثله تغير الذاتين فكان هنا عاملين **قوله** كرايت
 زيدا ومررت بعمر قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى
 ان الروية غير المرو فانها قد تحصل من غير وجه واختلافها
 في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه **قوله** كمررت
 بزيد ولقيت عمر قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم
 واما معني العاملين فواحد لان المرو هو اللقي **قوله** ان يختلف
 المعنى فقط قال الزرقاني اي ان يختلف معني العاملين فقط
 ولا يختلف عملهما وجه عدم الاختلاف هنا ان كلا من العاملين

عامل

عامل الرفع فالتمثيل بالنسبة اليه فقط واما غير المرفوع فالعمل فيه مختلف
 لا تقدم **فصل قوله** حقيقة اود عا قال الزرقاني قال المص في شرح
 القطر اما الاول فمشهور واما الثاني فنص عليه في كتابه فقال
 وقد يجوز ان تقول مررت بقوم الكرام يعني بالنسب او الرفع
 اذا جعلت مخاطب كانه قد عرفهم ثم قال تزلتهم هذه المنزلة
 وان كان لم تعرفهم انتهى واعلم انه يؤخذ من قول الشئ وكان المنعوت
 معلوما ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة اذا لم يتكرر لم
 يجر قطعه احتيازا كالنعت الاول عند التكرار **قوله** ما لم يكن
 لمجرد الخ بقي صورتان ذكرهما المنكث اذا كان خاصا بمن جري عليه
 واذا لم يكن المتكلم كلامه علي ذكر الصفة وقال الزرقاني ان قوله
 ما لم يكن لمجرد التوكيد ظاهره ان هذا التقيد بالنسبة لما اذا لم
 يتكرر المنعوت فقط مع انه معتبرا بحدوث المنعوت او تكررت
 ولذلك قيد الشيخ اللقاني كلام المص الا في بهذا القيد **قوله**
 او جارا علي مشار عليه قال الدوسري لو قال علي مشاريه كان
 حسنا كما هي عبارة المراد في **قوله** فان تعين مسأه خالف ترتيب
 الناظم لان مفهوم تعين مسمى المنعوت وجودي مقدم علي عدمه
قوله اذا كان الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثه الخ قال اللقاني فان
 قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه في اسمه ووصفيه الاولين اي الثاني
 والفقير فقل يكون من هذا القبيل قلت اما قبل التكم به فليتمكلم ان ياتي
 بالاخير ولا للتوضيح ثم في الباقيين الوجه الثلاثة واما بعد التكم
 بذلك علي الترتيب المذكور في الشرح فيتعين فيها كلها الانتفاع لان

الموصوف وان تعين بالا خير فقط الا انه لا يجوز فيها تقدمه القطع
لما تقدم من انه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع **قوله** واذا كان المنعوت
نكرة قال الشهاب القاسمي هل مثل النكر المصروف بالجنسية لانه نكرة في المعنى
فيه نظر فليح **قوله** والمراد جمع مريض قال الزرقاني قال الهيبي
في شرح الشواهد الكبرى والمراد جمع اصله المراضع بدون اليا لانه جمع
مريض فالمد لا شاع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مريض والمدة قياسية
كمصابيح جمع مصباح **قوله** وعلي ذلك يحمل الخ قال الزرقاني عبر بقوله
بجد لان ظاهره شمول ما ياتي مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد **قوله** وجملة
النكت المقطوع مستانفة سوا قرئت بالواو ولا قال الرضي والواو في النكت
المقطوع اعتراضية نصبية او رفعية اسمية وجوز بعضهم كون الجملة في
محال نصب على الحالية اللازمة ويدخل في قولهم اجد بعد المعارف المحفنة
احوال وبعد النكرات المحفنة صفات **قوله** لما قصدوا الخ قال السعد
في حواشي الكشاف فاذ قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب والرفع عيانا
يقصد به من مدح او ذم او ترجم قلت ان في الاثنتان الخ اللفظة الاعراب
وغيرها لوف ريادة شبيهة والفاظ للسا مع وتحريك من رعبته في الاستماع
سببا مع التزام حذف الفعل والمستدق انه ادل دليل على الاهتمام **قوله** من
يعني او من هو قال الزرقاني في بعض النسخ من هو او يعني من وهذا احسن
من الاول **قوله** ويجوز بكثرة الخ قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت
مع انه قد يجب تقول جال الفارس اي الرجل الراكب العرس ولا تقول جال الرجل
الفارس وتقول جال المصاحب اي الرجل المصاحب ولا تقول جال الرجل
المصاحب **فصل قوله** اما باختصاص الخ قال الدوسري في هذا بيان لما

يحصل

يحصل به العلم لا يكون النكت ملحا لما شره العامل قال الدباسي اشتراط العلم
على الاطلاق غير حسن فانه قد يراد الابهام نحو رايت طويلا اي شيئا طويلا انتهى
وحيث كان قوله اما باختصاص وتفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المص
ان علم ليلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح لما شره انه تفصيل له ومن اسباب
العلم تقدم المنعوت نحو الاما ولو باردا واختصاص الوصف بالعامل نحو
فليصحبوا قليلا وليسكبوا كثيرا **قوله** كمررت برجل من الكبا هلا ونحو وعندهم قاصر
الطرف لان قاصرات الطرف للنساء فقط **قوله** اي بن الخ قال الدوسري
هذا كلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه
فيها فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا الي البت المعلوم من السياق وقوله
من بن المرسلين حال منه انتهى وكتب شيخنا العلامة احمد الفقيه رحمه الله
بخطه بعد قلت قوله فالمتقين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام
المعربين بل اية علي ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف
ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رايت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وهمه واجاب
عنه بان المصنف هو حذف الفاعل من غير شيء يعوم مقامه في اللفظ وان لم
يصلح للفاعلية بنفسه فليتأمل انتهى ولعله انما امر بالان في كلام
المعربين ما يشكك عليه فليراجع انتهى ما كتبه شيخنا الفقيه و مراده بـ شيخنا
الشهاب القاسمي ثم كتبت الدوسري بعد ثم رايت في بعض شروح الفقيه بن
معط ما نصه وخشب لا خضش ووافقه بن مالك الي من مراد مطلقا في
الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بطواهر من
القرآن والحديث وكلام العرب وانا اسوق اليك شبهة والافضل انما يشبهه
شبهه من ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبي المرسلين قبل من فيه

ت

ان
مع

زيادة في الغافل ولقد جاك بنا المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون الفاعل
محتمل اي ولقد جاك هذا البناء بنا المرسلين والجار والمجرور في موضع
الحال اي كايما من بنا المرسلين والمعني تاتي بما جري للرسول قبل هذا
النبا الذي جال هو من نبيهم من فيه للتبيين وهو صريح فيما ذكرته
اولا وذكر في بعض الافاضل عن العلامة الرضي رضي الله عنه في باب
حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن بنا المرسلين حال منه وهو
صريح ايضا فيما قلته اولاً انتهى وقد قدم ايضا الكلام على ذلك في باب
حروف الجر **قوله** وكان المنعوت مرفوعا اذ هم ان شرط هذه المسئلة ان
يكون المنعوت مرفوعا ولم يتغير عن غيره فيما رايت لا شرط ذلك **قوله** او كان
النفث جملة الخ هذا مقابل تقييد الشر بمفرد فيما تقدم ولقد احسن
رحمه الله في حل المتن هنا فقد اصلح خلد لان ظاهر صنيعة ان ضمير
كان المقدم في الكلام مع العاطف عائد على النفث لان قوله او بعض اسم
بجاء مل وصالح وقد انشا والحفيد لذلك **قوله** وانما قدر متاخر الخ قال
الدوشتري فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة انتهى وقال الزرقاني ان كلام
الشريسي هو منه فان السورغ لا ابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفي وكذا
الوصف وانما قدر متاخر الخ لا يلزم مع تقديمه مقدما الفصل بين الصفة والوصف
باجنبي وهو جملة الجواب انتهى وما ذكر من ان الشوا انشا للسورغ لا ابتداء بالنكرة
لا يتعين لاحتمال ان عطفه ان وجوب تقديم الخبر ليل يلبس بالصفة
ويؤيد ان التحقير ان التقديم لا دخل له في التسوية كما تقدم لكن يرد ان
محل ذلك ما لم يوصف النكرة والا جاز تاخير الخبر نحو واجل مسمى عنده
وقد وصفت النكرة هنا بجملة **قوله** مثال شبه الجملة الخ مثل الناظم

لقوله

72
لقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليومنن به قبل موته قال المصنف ان كانت
الصفة الا ليومنن فهو مفعولة بالادعائه ان لا تغترض بين الصفة
والوصف وايضا فاجواب القسم لا محل له فان قال الجواب مع القسم قلناه
الانشاء لا يكون صفة وان كانت من اهل والتقدير يوما احدهم من اهل فلم يوجد
الشرط اذ لا شيء يتقدم **قوله** ويجوز حذف النفث بقي انه يجوز حذف النفث
والنفث معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيي اي حياة نافعة وقد جازا
اذا قام مقام النفث معوله كما قالوا في ما هي بنعم الولد وكانهم لم يتغير عنها
لهذا هنا لان النفث كانه لم يحدف لقيام معوله مقامه وفي شرح القفل
ان المعول قام مقامهما ومحلها فكما لم يحدف فليتأمل **قوله** لم يحدف الا في
الضرورة قياسا ما مر فيها لم يصلح لمباشرة العامل ان يقول امتنع حذفه
حذفه ويجعل البيت من غير الغالب اذا اصل عدم الضرورة **قوله**
اروي بسرق قال الزرقاني افعل بفعل والجار والمجرور خبر كان **قوله**
كقوله تعالى ياخذ كل سفينة قال اللقي في مثل ابن الناطم للنفث المحذوف
بقوله تعالى فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدتين اي اولي
الضرر درجة وكلا وعد الله الحسني وفضل الله المجاهدين على القاعدتين
اي غير اولي الضرر احرار عظماء درجات وغير ابن الناطم من المفسرين حكى
ذلك بقليل وصدر بان المراد بالقاعدتين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة
اي غير اولي الضرر وجمع بين التفضيل ولا بد درجة وثانيا بدرجات
باوجه انظرها في الكشاف والبيضاوي **قوله** اجعل الخ هذه الايات
رواها الامام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معني قوله بين
عبيته والافرع والذي يقتضيه القصة ان يقول دون ومنع صرف

مرداس في قوله فوقان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة **قوله** واعترض
بان عدم الاعطال قال الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فان عدم
المنع لا يقتضي انه اعطاشيا حتي يكون قربة علي ان المراد لم اعطاشيا
طائلا كما وعده ويحجب بان مراد صاحب المعنى بان عدم المنع المراد
به انه اعطاشيا قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه بما تضمن
عدم الاعطاش مطلقا قائله **قوله** ويجوز عطف بعض الفوائد أي المختلفة
المعاني فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدي الي عطف الشيء على نفسه ولا
ورق في المتفقة يعني ان تكون شعبة او مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو
في الجمل ونقل الدما سمي عن الواحد ما يدل على الوجوب في الجمل نحو
مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقن الله **قوله** بجميع حروف
العطف الخ ما لم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف إلا بالواو وكما مر
هذا باب التوكيد قوله لرفع المجاز قال اللغوي أي لرفع احتمال
المجاز بدليل قوله بعد ارتفاع احتمال المجاز وقال الزرقاني اذا قيل
جاء في القوم ثلاثتهم او جاءني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال
وان رفع فهو تأكيد قاله الرضي ثم قال ولا يؤكد بثلاثة واحواثرها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد واللام
يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة انتهى ووجه ذلك ان
التاكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التاكيد مفيد المعنى
وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت انتهى وانظر هل يرد التوكيد
بذلك على قول المصنف له سبعة الفاظ وهل يعني في الجواب قول الشروفي
كالتابع لها **قوله** انه علي تقدير مضاف هذا لا يناسب صريح المصنف لانه

عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الالفاظ الالنية انه يؤكد بها لرفع
احتماله تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من حذف المضاف وايضا اذا
كان ما هنا علي حذف المضاف فلا يجوز في اسم الذات البتة لانه علي ذلك
التقدير مستعمل في معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند
اليه مضاف حذف توسعا فالوجه ان يجوز في الذات استعمالها في غير
معناها الموصوغة له بان تريد بالخليفة مثلا نقله لكن يشك علي ذلك
اذا كان المسند اليه علما لقول اصوليين ان الاعلام من الصريح التي
لا تحمل غيرها استعملت له والحاصل انه اذا قيل جاز الخليفة يحتمل انه
من حذف المضاف والمسند اليه مستعمل في حقيقة ولا يجوز في الكلمة
بل في اعرابها ويسمى مجازا المحذوف ويحتمل انه من المجاز اللغوي بان استعمل
المسند اليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا يجوز في الاسناد ويحتمل
انه من المجاز العقلي بان يكون يجوز في الاسناد والمسند اليه مستعمل في
حقيقته ولا حذف وكلام الشهاب لا ينالنا ظر لدول والمصنف في
وقول ابن الحاجب التوكيد تابع بقوله امر المتبوع في النسبة والشمول
لثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد العقلي
الا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما ايضا ويجري في نحو جاء القوم
مما كان المسند اليه من الفاظ العموم وترفع بالتوكيد اللفظي فقط الاعلى
احتمال المجاز العقلي فيرفع بالتوكيد بالنفس والعين ايضا ولا يرتفع شيء منها
بالالفاظ الالنية ويجري فيه علي وجه اخر اقتصر واعليه وهو ان
القوم استعمل في البعض مجازا لغويا او المسند اليه علي حذف مضاف
تقدير بعض او يجوز في اسناد ما للبعض الكل وهذه الاحتمالات

انما ترتفع بالتوكيد بالالفاظ الالائية فالتشليل في مثل هذا المقام بخوارج الخليفة
 وفيما ياتي بالقوم ليس للتقيد وح فالنفس والعين مجتمع مع كل في نحو
 نحو القوم ولذا قالوا ان الفاظ التوكيد اذا اجتمعت قدمت الخ
 والحاصل ان الموكد ان لم يكن من الفاظ القوم احتمال مجازاة ثلاثة
 ولكل توجيه وان كان من الفاظ القوم احتمالها ولكل توجيهان وفي هذا
 مجتمع النفس والعين مع الالفاظ الالائية **قوله** وبهما قال السبائي
 يمكن اذ حاله في عبارة الناطم جعل اوله بالجهة لان المعنى اكد الاسم بالنفس
 او بالعين انتهى وهو ظاهر ان كان قوله اكد بصيغة الامر فان كان بصيغة
 الماضي المجهول ففي احد الشين قال الزرقاني وظاهر كلامهم ان
 التاكيد سايع ولو عطف على الموكد وهو الذي ارتقا ه الرضي ونفسه
 وقال ههنا مر اذا عطفت على شيء لم يحتاج اليه تاكيد وعلمه نظري
 ان العطف عليه والى انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد
 زيد وعمر لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر
 زيد ووردت ضرب بكر وعطفت بتا على ان المذكور بكر انتهى وظاهر
 قوله اذا عطفت على شيء ان الحكم المذكور في التاكيد اللفظي والمعنوي وهو
 ظاهر وقوله والاولى الجواز يدل على ان الاول يسع ذلك ولا ينافي ذلك قوله
 ولم يحتاج لان ما لا يحتاج له مستغني عنه والبيان بالمستغني عنه عيب
قوله ويجب ان يقال في هذا الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره
 اضافة الشيء الى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن ان يدفع هذا بوجه
 وانما يلزم اضافة الشيء الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس
 المضاف اعم من المضاف اليه **قوله** يفرق النفس والعين بخروجهما با زيادة

ن
بحواز

كافي

كافي التسهيل قال ابن عقيل واما قولهم جاء القوم باجمعهم بضم الهم وفتح
 فليس من الفاظ التوكيد وان اعطي معناه بدليل التزام الباء انتهى قال الزرقاني
 وفي الرضي ماضيه وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بزيادة
 نحو جاتي القوم باجمعهم ولا يقال جاتي القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه
 يؤكد بها مع التباين ونه نحو لايت عينه وبعينه انتهى وظاهر مخالفة
 ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضي ان التاكيد باجمع لما كان الغالب
 فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستجد كونه تاكيدا للزم فيه لدفع
 هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل التخب في نحو احسن يزيد فانه لما كان
 يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله
 بعض شيوخنا **قوله** والى ذلك اشار الناطم بقوله مع منير لا يخفى ان هذا
 انما هو اشارة الى اتصالها بضمير مطابقة للموكد لا لوجوب كون
 لفظهما طبقا من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجبان
 يكون الخ **قوله** جمعها على فعل قال اللقاني احسن من قوله في التسهيل
 جمع قللة لان عينها يجمع على اعيان ايضا ولا ينعى بها لا في المعنى ولا
 في الجمع كما لا ينعى فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس انتهى وظاهر
 ان قوله ولا ينعى وقوله كما لا ينعى سبق قلم والصواب ولا يؤكد وكما
 لا يؤكد **قوله** في المتضا يعني قال الزرقاني تشبيه مضاف ومضاف اليه
 وهنا حذف في اي في مضاف المتضامين وذلك لان الاحتياط انما هو
 بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه ان المضاف اذا كان معناه
 متقددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء اضيف لفظا او معنى فانه
 يختار في المضاف الجمع على الافراد والافراد على التشبيه فتعطف

رؤس الكباشين ومن الكباشين الروس مختار علي راس في قولك قطعت راس
الكباشين والكباشان قطعت منهما الراس مختار علي راسي والراسين
ومن هذا التمثيل على المضاف معني وذلك لان قولك الروس مثلا معناه
روسها انظر شرح التمهيد التمهيد **ورأيت** بخط المص في التذكرة من
خبري كل مثني واحد لا يكون في الواحد منه الا واحد وصنعا او
قصدا فانه اذا اصنف لفظا وتقديرا الي لفظ واحد يتضمنهما بالجنسية
او شبهها ولم يلبس جمعه لفظا بجمعه معناه كان الاربع فيه لجمع ثم الافراد
نحو التشبيه ومثاله ذلك فقد صنعت قلوبكما فهذا مثني واحده قلب وهو
لا يكون في الواحد منه الا واحد ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه
وقد اصنف الي لفظ واحد وهو الحماير وهو متضمن لهما بالجنس جزاؤه
وكذلك حكم النفس والعين المقصود بها النفس في الالف واللسان
وما اشبه ذلك واحترضا بقولنا لا يكون في الواحد منه الا واحد من
قولك قلعت اعينهما فهذا اذا اردت به قلعت عينا من كل منهما
وجبت التشبيه ولم يجز الجمع للبس ولا بعد ان يجوز الافراد لاس
اللبس ولا استحضار ما يقول النحاة في ذلك وقوفي وصنعا نحو قلوبكما
او قصدا استظهارا علي نحو اعينهما اذا اردت به النفس من قوله سبحانه
عين اليقين وعلي نحو فاقطعوا ايديهما فان اليد بطريق الوضع في
الواحد منهما اكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد
باليد اليقين واليمين لا يكون في الواحد منهما الا واحد من **مترقا**
ابن مسعود ايمانهما وقولنا فانه اذا اصنف لفظا واضح او تقديرا
استظهارا علي نحو قول الشاعر **رأيت ابني البكرين في حومة الوعي**

لغافري

لغافري الافواه عند عربي **فان** التقدير لغافري افواههما وقولنا
الي لفظ واحد يتضمنهما احترزا من ان يضاف لتفرق نحو علي لسان داود
وعيسى بن مريم وقوله حتي شرح الله صدري لما شرح له صدر ابي بكر
وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد ولو جئ فيه بلفظ الجمع او التشبيه
لم يمنع وقولنا بالجرية واضح وقد مضت امثله وهو متفق عليه
وقولنا او شبههما كقولنا **صلي الله عليه وسلم** لا يبي بكر وعمر معني الله عنهما
اخرجكما من بيوتكما وقولنا **لعلي وفاطمة رضي الله عنهما** اذا اوتيا
الي مصاحفكما وفي حديث اخر هذه فلانة وفلانة بسا لانه عن اتفاقهما
علي ازارهما هما فيه اجر وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما باسيافهما
وهذا كله شاهد للفراد من واقعه وهو ابن مالك علي ان شبه
الجزء كالجوء وقولنا لم يلبس احترزا من نحو قبضت درهما فانه محب
فيه مطابقة ما اردت والا لبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار
الافراد علي التشبيه هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون علي ذلك
فقد قال لغافري في الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يوسن انهم يقولون
راسيهما وقال هسان بن قحافة فجمع بين اللغتين في بيت ظمراهما
مثل ظمير الترسين ولم يذكر في الايضاح الافراد راسا وفي شرح الغاية
التشبيه فصحة في خوفنا لسانا نفسيهما والافراد قليل ثم اعلم ان ابا
علي قد قرب جوارح هذا النوع في التشبيه بان قال انك تقول
نحن فعلنا اذا كنتم اثنين كما تقول ذلك في الجماعة وعلل هذا
قوم بان اكثر ما وقع ذلك في الاعضاء وهي الاصل فيه وكثير من الاعضاء
كاليدين والرجلين اذا ضم روج منهما الاخر حصل الجمع حقيقة

من حيث نصير اربعة فاطلق لفظ الجمع على كل شئ من اثنين كالراسين اجرا
الباب مجري واحد قال عبد القاهر وهذا يحكي عن البغداديين وكان شيخنا
يرضيه واعلم انه يجوز بعد مجي الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه
من الاول قوله **خيلي لا تملك نفوسكم اساء** فان لها فيها
به ذهبت اساء ومن الثاني قوله **قلوبكم يغشاها الامن عادة**
اذا منكم الا بطل يغشاها الرعر وحمل عليه المبرد قوله
اقامت على ربعيها جارنا صفا كذا الا على حوتنا مصطلحا
فاعاد الصمير المضاف اليه المصطلح على اللقائي لا رها منشاء من حيث
المعنى وهو توجيه حسن انتهى ومن حظه نقلت وسقته مع
طوله لنفاستة **قوله** نحو جاز الزيدان الخ اي قولنا المذكور وكذا للمونث
قال اللقائي وقد يرد كلا بمعنى كذا كقوله تمت بقرى الزينيين كليهما
وخرجنا بن عصفور على تأكيد المعنى اي بقرى الشخصين كليهما
وقد يعني كلهما عن كليهما وكليهما كقولك جاز الزيدان او الصندان كلهما
قوله لفظا هذا مستفاد من قوله المص انصالين لان الاتصال لا يكون
الا في اللفظ وكذا قال اللقائي ان قوله ويجب انصالين بصمير الموكدة اشار
به الى منع حذفه من كل استغناء لثبته خلافا لمن اجازوا والى منع
اضافته الى ظاهر خلافا للناظم في بعض كتبه حيث اجاز اضافتها الى
ظاهر مثل الموكدة بها مستند لا بقوله يا ائمة الناس كل الناس بالعلم
وخرج على ان كلاً نعت اي ائمة الناس الكاملين وقول الناظم بالصمير
موصلا يقيد وجوب مطابقة الصمير للموكدة اذال في العمود المذكور
الراجع لقوله صمير مطابقا للموكدة انتهى وصرح في المعنى بان الفاظ التوكيد

انما

انما يظهرها الصمير المملوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من ياتي والاعتراض
الاي يدل ايضا على ان المراد الاتصال لفظا وقول اللقائي وخرج على ان
كلاً نعت الخ المخرج لذلك ابو حيان ورده في المعنى بان الذي ينعت بها
دالة على الحال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه نكت
على المص وانما اخل بافاده ذلك لانه لم يأت بالفتحة ان كلاً فيها
قال الدمشقي قال البيضاوي وقري بكلا على التوكيد لانه بمعنى
كلنا وتوبيه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من الممكن
في الطرف فانه لا يعمل في الحال المتقدمة كما جعل الطرف المتقدم كقولك
كل يوم لك ثوب انتهى وما ضعف به قول الزمخشري والفرافدي قال
فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقدم كالاتصال به لفظا انتهى ولا
يعني ما في هذا النظر من الضعف لما علمت انه لابد منه لفظا وانما
لا يقدر كما صرح به المص في المعنى ودل عليه كلامه هناك يمكن ان يقال
ان ابن عقيل والعرا والزمخشري لا يوافقون على اشتراط ان يكون مملوظا
به **قوله** حال الظاهر انها من قيل الحال الموكدة لان الموصول من ادوات
العموم خصوصاً والمقام مقام الامتثال وقد يتوقف في الحالية باقتضاها
ان الخلف وقع على ما في الارض حالة الاجتماع ويحاج بان خلق بمعنى
قد **قوله** وكذا في الآية يدل قال المص في الخواشي وقول ابو حيان
بدل كل من كل لكونه معيدا للاحاطة لا لتحليل صحته لاني لم اجد
البدل الذي من هذا النوع الا متصلا بصمير المبدل منه فان قال
مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك انتهى ومن حظه نقلت وقوله
قلنا اجعله توكيدا على ذلك انما يظهر لو كان الصمير في الفاظ

التوكيد بقدر البذل وهو لا يوافق كلام المص في المفتي وهنا **قوله**
 لرفع احتمال لا يمكن محي كلام ابن عصفور هنا **قوله** لجواز ان يكون الامر
 الخ قال الزرقاني استشكل ذلك بان تأكيد الزيد بن مازن لا ينبغي الاحتمال
 المذكور لان ما دلل ان قولك الزيدان كلاهما جاني احدهما **قوله**
 لاحتمال التوعد بالمذكور اي وان امكن تقدير غيرهم وهو اختصم وكلا
 الزيدان لكن هذا لا يوكد لمفعول كلا بل بالنفس والعين واللام في
 التاكيد **قوله** واشترت العبد كله قال الزرقاني قال الرضي وقد كان
 يحتمل نحو اشترت العبدين واشترت العبد افتراق الاجزا حكما
 احتمل المفرد اعني اشترت العبد كله لكن يمكن دفع ذلك لاحتماله
 بتأكيد اذ لو قلت اشترت العبد كله لرفع احتمال افتراق الاجزا حكما
 لا شبه برفع احتمال افتراق الاجزا حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون
 افتراق الثاني اشهر فسبق الغم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت
 رفع اول الاحتمالين قلت اشترت جميع اجزا العبدين وجميع
 اجزا العبد **قوله** وفي ذلك تعريض الخ قال السبكي لك ان تقول
 لم يرد الموضح التعريض بذلك وانما اراد وجهي اخر في تعدد المقتضى ويجوز
 ان يعذر بما قاله الشرح وحاصله انه مثل الزايد علي ما ذكره المحررون
 من حيث ان اكثرهم اعفله وليس هو زابدا حقيقة وهذا معنى حسن فيق
 والاعتراض بان كان ينبغي على هذا ان يتعرض لجميع ايضا فانه كذلك لا وجه
 له **فصل قول** ويجوز اذا اردت تقوية التاكيد الخ قال الزرقاني يقتضاه
 انه ليس الغرض من اتباع كل باجم الا مجرد التقوية مع انه يمكن ان يقال
 الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل البعض كما في قوله ثغالي ولقد اثبتناه

(ايثنا)

ايثنا كلها فان الله تعالى لم يطلع على جميع اياته كذا قاله بعض شيوخنا
 وهذا وارد على قولهم ان التوكيد بكل للاحاطة والشمول انتهى وبو^{يد}
 ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان كلاهما في الكل الجمعي والكل المجزئي
 فتدبر **قوله** ان يتبع كله باجمع الخ قال الناصر الثغالي يقتضي تاخير
 اجمع وفروعهما عن كل وهو لذلك وقد يراد زيادة التقوية فيشع اجمع
 وفروعهما بكنع واخوانته ويتبع الكنع واخوانته باصع واخوانته ويتبع
 اصع واخوانته بايتح واخوانته وترك ذلك هنا تبعا للنظم **قوله**
 استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها
 انها اذا اجتمعت بانها كلها تأكيد للاول ولا يجوز قطع شيء منها والفاظ
 التوكيد كلها معارف اما بالافادة اليها الصريح حكاهم واما بالعلمية نحو
 اجمعون ومن ثم استتبع نصب شيء منها على الحالية ويمتنع عطف بعضها على
 بعض وزعم بعضهم ان اجمعين معيد اتحاد الوقت والمصحيح لا وانما يقتضي
 مطلق العموم بدليل لا عو يبينهم اجمعين فتأمل انتهى **قوله** والحكم عليها
 اذا جمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون
 اكتفون اجمعون استقون فكلهم تأكيد للقوم و اجمعون تأكيد لكلهم
 وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد اجمعين الاتحاد في الوقت اذا
 وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الافادة في لا عو بينهم اجمعين **قوله**
 وان لم يتقدم كل قال الزرقاني الاول ان تكون الواو للحال لوجهين احدهما
 انها اذا كانت للمبالغة يدخل القسم الساقف فيكون فيه نوع تكرار ثانيا
 ان التعبير بلفظ قد يشعر بالغلبة وهي مما تكون عند الاستقلال لا مطلقا
 واعلم ان استقلال التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التاخر مع

فيشع

ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكان المص اكل في ذلك علي
انها توابع كل تناخر **قوله** ولا يجوز تشبيه اجمع الخ قال القاني
قد يقال لا يجوز اتباعها لولا وكذا كحل وقال انما يصح الاستغنا
بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جاز الزيدان انما المراد انما اذا
قصد شمول اجزاء الافراد كما في اشتريت العبدان او الاثنين فان
كلا وكذا لا تغنيه فتأمل ذلك وقوله كما استغني الخ الفرق بينهما
ان سوا تطلق بحالها على المشتري كقولك زيدا وعمي وسوا ولا كذلك
اجمع وجمع **قوله** واذا التفتد الخ قال الزرقاني قال الرضي واما قوله
اوليك بنو خير وشركيها جميعا ومعروف التمسك فحمل كليهما
على ابد لعنوا هل المرعين اولى لان خير وشركيها بموقتين انتهى
وقوله ومعروف الخ معطوف على خيراي هم متصفون بالاوصاف
الاربعة وقوله اولى اي من جملة على الشد و **قوله** ومحصل
الغاية الخ قال القاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الغاية
في جواز التاكيد للكرة واختلغوا بعد ذلك هل يشترط توقيت
الكرة ام لا على قولهم فعلم ان الغاية عندهم غير مخصصة في التوقيت
بل انها غير وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول بشرط
الغاية دون توقيت **قوله** فيقدح في دعوي الاتفاق قال
الدنوشي وقد يجاب بان دعوي المص لم يعتد بالمخالف فقال
ما قال **قوله** منقادهم تبع المرادي وابن الناطم لكن مثل الرضي
والسناطي بد ينارودهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب
القاسمي وانظر هل يشتمل المضيد اذا كان العامل نحو الشراحو

اشتريت

اشتريت عبدا كله فانه يفيد دفع مؤتم شرا البعض وقال السناطي
قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت كله فكان ينبغي اسقاط لفظة
زمنا لكن الشرسلفه في ذلك المراد كي وكذا الرضي وغيرهما ولعل
اقتصارهم على ذلك لانه الغالب انتهى وفي قوله اشتريت كله
بتعريف العبد اشكالا لان الكلام في الكرة الا ان يقال ان فيه الحسن
فهو نكرة معني وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه قبل من انه مثل
بد ينارودهم وياتي عن الزرقاني **قوله** لمدة هذا بنا على تعقيده
بالزمن قال الزرقاني حصر المحدود فيما ذكر وتقدم زمنا غير ظاهر
بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدبرهم ودينار وما كان موضوعا
للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المص بقوله موقت الظاهر فيما
فسريه التمسك وعدل للمحدود لشموله كما قررنا قال الرضي وقد
اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدبرهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واحواته لا بالنفس والعين
وليس ما ذهبوا اليه بعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك
الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفات وتكثير
عندهم خلافا للبصريين **قوله** نحو ضرب الكرة الخ قال الزرقاني معني
ضرب صوت والكرة بفتح الكاف واسكانها لغتان كما هما صاحب المشارق
وقال ابن مكي الصواب الاسكان وهي التي يسقي بها الماء انتهى
من الاشارات قال العيني اراد صوت يلقى البير يوم من اوله
الخاخرم **قوله** رجب قال الدنوشي هل رجب منصرف وكذا صفر ولا
قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف ان اريد بهما معني فلهما

غير متصرفين والاخص فان قال ناصر الدين اللقائي وكان وجه ذلك انه
من المعين معدول عن المرجب وعن الصغير كما قالوا في سحره معدول
عن السحر فيما اريد به سحر بعينه وفيها العلمية والعدل وقد يقال
ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة **قوله** ولا يجوز هذا اسد
الح قال الدنوشري كلام فيه تكرار فليست اوله واخره انتهى واقول
لا تكرار فيه نعم تاخير الشئ ذلك الي هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة
التي ذكرها الله هنا فيه على ما علل به ثم لو علل عدم جوازها بان المؤكد
تكرر غير محدودة والتوكيد ليس من الفاظ الاحاطة حسن موقعها
بما ان ما علل به انما يظهر على ما حملنا عليه كلام المص من ان رفع
المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان
كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما حمل عليه الشئ من انه على
حذف مضاف اذ لا محال هنا حذف المضاف لوجود الاشارة للحسية
وما انتقاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوي في جازي نفسه
ظاهر على ما نقلنا سابقا من عدم مجيئه في الاعلام اذ لم يجعل مجاز
الحذف منه ممكن فيه وان الاصل علام زيد كما لا يخفى ومن عدم امكان
المجاز العقلي في جازي نفسه ممنوع لا كان ان يكون المجاز في الحقيقة
لصايد او سايسه او نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي عند من
يشترط فيه كون المسند فعلا او معناه لان المسند هنا وهو
اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع
الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الاسد دون الاسناد اليه **قوله**
اذ ليس من نوادر الخ قال الزرقاني بتقليل لعدم الجواز **قوله** واذا

الكد قال

الكد قال الدنوشري هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى واذا
قرأت القرآن او على المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب **قوله**
منهم مرفوع متصل قال اللقائي سكنت عن الضمير المرفوع المتصل
والظاهر انه كالظاهر نحو انتم انفسكم قوموا شئ ولا يخفى ان
المص لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان المتصل
كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشئ في المحترفات وكان يليق بالث ان
يتم به فيقول بعد قول المص وقاموا كلهم وانتم انفسكم قوموا
فتأمل **قوله** وجب توكيده الخ قال الدنوشري قال في التسهيل
ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث الباء الزا
بان الواجب احد الامر من اما التوكيد واما الفصل وقال
نص عليه ابو حيان فيصح ان يقال فتم يوم الجمعة انفسكم
وياتي عن المرادي مثله **قوله** كراهة ايها المفاعلية الخ علة
لوجوب التوكيد ولا بالمنفصل كما افصح عنه الحفيد والحق انه
تعليل لا اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب
التاكيد بالمنفصل اولاد المرفوع المتصل منزلة منزلة الجزء
فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان
يؤكدوا ولا بضمير بمعنى الاول مستقل بغير هذا المستقل
الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيدا
للمرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع
فيه ومنه يوضح علة التحذير بالضمير وتخصيصه بالمتصل
المرفوع ولم يقرض الشئ لتقليل الاحتمال وعلة بعضهم بانه الذي يقع

بينة

فيه الاستتار **قوله** طونت فاههم انه لو كان لمذكر نحو جرح نفسه او عينه
لا لنفس وفيه ان كان الماخ من اللبس عدم التانيث ان الموتى هت
مجازي يجوز فيه التجد يد من العلاقة فاللبس حاصل ومثل الحفيد
لللبس بالمذكر وجعل منشأه وقوع النفس والعين غير تأكيد
قوله والتعريف بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب خوف
اللبس في البعض وحمل الباقي عليه في ذلك **قوله** وما ذكرناه من
التقليل الخ قال الدونوشي قال المراد في فرع اذا قلت هلم
لكم انفسكم جاز دون تأكيد للفصل الذي هو لكم وهذا بلا خلاف
فلا يؤهم انه لا بد من التأكيد ذكر في الارتشاق وهذا النوع يبطل
قول الشرح ما ذكرناه من التقليل الخ انتهى وقال الزرقاني محصل
اعتراض الصغار ان ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله وذلك انما يكون
في العطف على ضمير الرفع المتصل الامثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل
هنا والصغار بالصاد والفا احد شرح كتاب سى انتهى وفي كون ذلك
محصل اعتراض الصغار نظر لانه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل
بين الموكد والموكد وقد مثل في كتابة اخرى للفصل بالرفع الذي
ذكر المراد في قولهم هنا قاصرو اللام زائدة مقومة والمصني ابتوا
انتم انفسكم **قوله** لكون الضمير اقوي من الظاهر قال الدونوشي هذا
مخالف لما سألني له في قوله لان الضمير لا يوكد الظاهر لان الظاهر
اقوي منه وقد يجاب بان الضمير اقوي من حيث الاعرفية كما قال
هنا والظاهر اقوي من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى معسر بخلاف
الضمير انتهى ولا يخفى ما في توهم المخالفة من البعد بعد قول الشرح في

الاعرفية

الاعرفية من العجب ابراده الجواب بما يوهى الاستبعاد وليته توقف
في التقليل بانه يشكك عليه جواز تأكيد النكره بشرطه مع ان التأكيد معرفة
فقد كمال ما هو اضعف منه وايضا فالنعت بكل المنعوت مع جواز اختلافا
في رتبة التعريف **قوله** اما الاولان الخ سكت عن علة التفرقة هذا
بين المرفوع وغيره وقد بيناها انفا فلا تقبل **قوله** ولا لبس هذا انما
يناسب لو جعل علة اللبس في النفس والعين ايلها العوامل وهو
لم يخرج عما ذكره وخصص اللبس بالموتى مع ان العلة في اللبس مطلقا
ما ذكر **قوله** فهو اللفظ المكرر الخ قال الزرقاني علم ان تعريف المص للتأكيد
مبني على ان المراد به الموكد حيث قال اللفظ الخ واما ما في التسهيل
من قوله اعادة اللفظ او تقويته مرادفه معنى مبني على ان المراد
ظاهرا من المصدر وقوله ما قبله اي معنى ما قبله فيشمل التأكيد
بالمراد في قال شيخنا اذا تقرر هذا ظهر لك ان في كلام الشرح نظر من وجهين
اولهما ان قصر كلام المص على احد النوعين حيث بين ما بقوله من
لفظه وقال زاد في التسهيل فلم منه ان ما في التسهيل زايد على
ما هنا مع ان ما هنا شامل له تأنيها ان زيادته التقوية لا يناسب
كلام المص لما تبين لك من ان تعريف المص للموكد والتقوية تعريف
له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض
الثاني بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو مطلق على
المكرر اي او اللفظ المقوي مرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف
الظاهر بالنسبة لما في التسهيل فالجواب انه والله كان خلاف الظاهر
لكن لا مانع منه بالنسبة لما هو واما بالنسبة لما في التسهيل فيمكن

ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد **قوله** ولا يزيد على ثلاث مرات
قال ابو شري نفل الدمايين في شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام اتفاق الادباء على ان التاكيد اذا وقع بالتكرار
على ثلاث مرات واما قوله تعالى ويل للمكذبين في جميع السورة
فليس بتاكيد بل كناية قبل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون
بما تقدم ذكره وكذا فباي الاربعا تكذبان في سورة الرحمن انتهى
وقال الزرقاني ظاهر قول الرضي يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى
شك في كونه حقيقة انه لا يتقيد بالثلاث **قوله** كنا كيد اسم
بمراد فقه قال ابو شري كان الاولي حذفه ليكون على نهط ما قبله
وبعضه يوفق بين العقود والمجوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون
الفعل مواظقا لاسم الفعل في المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله
كان الاولي يقتضي صحة ما قاله ووجه ما ياتي عن الزرقاني **قوله**
وصمت سكت قال الزرقاني ظاهره انه معطوف على مدحول نحو وليس
بظاهر لان مدحولها مثال لتاكيد الاسم وليس صمت وما بعده
من ذلك كما لا يخفى والجواب ان قوله وصمت الى معطوف على
مدحول الكاف انما فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف
على فعل او يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لاشتغال اللبس
اي لتاكيد اسم بمراد فقه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو **قوله**
ولاكثر اقترانها بالعطف هذا بخلاف التاكيد المعنوي قال الزرقاني
وانما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون الفاظ التوكيد المعنوي
لان التاكيد اللفظي لما كانت الفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف

بانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينبغي ذلك بخلاف الفاظ
التوكيد المعنوي فانها لما كانت مختلفة كان الاقتران بالعاطف
مقبويا للمغايرة فلهذا لم يجز الاقتران به فيها قال **قوله** ووقع السؤال
عن الجملة المؤكدة تاكيد اللفظ والجملة المنسقة هل كل منهما كلام او لا
واجاب بعض شيوخنا بنفي الكلام عن كل منهما **قوله** كما صرح به
في الارشاد لم يصح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على بشر ولا
خصوصية له في الاختصاص لان ابن مالك في التسهيل اقتصر عليها
وصرح الرضي بان الفاكم قال الزرقاني ومثله في الكشف وح ولا
اعتراض على الشرح في التمثيل باولي ذلك فاولي وصرح الشمني في بحث
الجل ذوات المحل بان نثر الداحلة على الجمل المؤكدة توكيد اللفظ
ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمي اعلم انهم اطلقوا في المعاني
وجوب ترك العاطف في تاكيد الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهو
يخالف لما هنا ويمكن الجمع بجمل كلام المعانيين على غير ما تكون مستثناة
ويكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بجمل كلام النحويين على ما له
محل لتمثيلهم بالاشياء ونحوها مما لا محل له فان قلت قد جاز العطف
بالواو في القرآن كما في سورة الفاروق فان قوله فيها ثانيا ولا انتم
عابدون ما اعبد قلت قوله الاول محل نصب لانه مقول القول
اي جزء مقول وجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى
وقد بسطنا الكلام على ذلك في حواشي المختصر والفاكم هي وفي كون
جزء المقول حكم المقول وان قاله السعد مخالفة للكلام المعنوي
وقد بينا ما يتعلق بذلك في حاشية المختصر في مباحث الفصل

والوصل **قوله** فادهم ان الموكد للجملة الخرونة بالها قال الزرقاني ان قلت
ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى
اولا ما نكرهه لاستحقاقك لذلك نصرت موليا اسم مفعول فقول
نقالي فاولي مطاوع لقوله اولي لك مثل كسرتة فانكسر قاله بعض شيوخنا
انتهى وقال الدمشقي قال العلامة جلال الدين المحلي في تفسيره في
النظم الشريف اولي لك فيه التفتات عن العيبة ويقد بد والكلمة
اسم فعل واللام للتيين اي وليك ما نكرم فاولي اي هو اولي بكر من غيرك
ثراولي لك فاولي تأكيد انتهى والظاهر من كلامه انه جعل اولي الثانية
اسم تفصيل لا اسم مفعول وقال البيضاوي اولي لك فاولي اي ويل
لك من الولا واصله اولاك اسم ما نكرهه واللام مزيدة كما في ردق
لكم واولي لك الهلاك وقيل افعل من الويل بعد القلب كما في من
دون او فعل من ال يول بمعنى عتاك النار ثراولي لك فاولي
اي يتكر عليه ذلك مرة بعد اخرى انتهى وقال في القاموس واولي
لك تقديرا ووعيد اي قاربه ما يهلكه وفي غالب نسخته تقديد
من التفعيل فليتأمل **قوله** وياي بدونه نحو قوله الخ قيل تخصيص
العاطف بهم والحكم على الواو بانها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه
ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم
بدليل اعادة المقسم به **قوله** منصوبا قال اللقاني الظاهر انه لا مفعول
له لان المرفوع مثله نحو فقت الا انت انت **قوله** فواضح انما يكون
واضحا اذا كد مثله على ما حمل عليه الشك الكلام وليس في العبارة
ما يرشد اليه لان الموكد والموكد قد يختلفا ايضا وانفصلا كما في

اي ٢

المسئلة

المسئلة الاتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك
انه اذا كان منصوبا نحو رايتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك يجوز
وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا او مجرولا
فلا يجوز اتفاقا واعلم ان المص لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعيا وقد
اومأنا لها في حواشي الالفية وبيننا على مذهب البصريين حكمة
وقوع المنصوب المتصل بدلا وعدم وقوعه تأكيدا له **قوله** وان
كان الموكد قال الدمشقي هو بكسر الكاف لما سيأتي **قوله** ثلاث
مرات قال الدمشقي كثر ثلاث مرات الدهر الا ان يقول وكذا
يقال فيما بعده انتهى اي لان التكرير ثلاثا يكون المكرر راجعا **قوله**
فاياك اياك حكما فان التاكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من
عامل ولا بد للعامل من فاعل **قوله** جازان يوكده قال الزرقاني لتغير
بالجواز اشارة الى ان الامر في قول الناظم اكد لا باحة اذ يجوز ايضا ان
يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي ولما واما
المنصوب المتصل فاصله الا ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب
ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايت اياه لكنهم لما اجازوا تأكيدا
بالمنصوب المتصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المتصل انتهى وهذا
يقضي ان تأكيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين
وابن مالك واما البصريون فيوجبون في رايتك اياه ونحوه بدل كما
تقدم **قوله** كل ضمير متصل واما تأكيده للمتصل فيجوز ان كان
مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك انت
اكرمت او ما اكرمت الا اياك انت **قوله** ان الضمير المتصل قال الدمشقي

صوابه المنفصل وان كان في اصل نسخة النثر لفظ المتصل **قوله**
 اول احوال الاسم الابتدائية يوفق فيه فان اول احواله الرفع لا يفتقر
 الا مبتدأ ولذا اختلف هل اصل المرفوعات المبتدأ او الفاعل **قوله**
 وعامل الابتداء قال الدونشري لا صافه بيا نية وهو بمعنى المبتدأ **قوله**
 احتجنا الى ضمير منفصل الخ بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال
 ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عداد والاصل المتصل غير
 منفصل ولا جعلها مقصدين بالعامل لا متناع ايضا ضميرين لا يكون
 احدهما جزءا من العامل به ولا جعل التاكيد متصلا بالموكد لان
 الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه **قوله** نحو عجت منك
 منك قال اللقائي انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا
 اعيد معهما الفعل كان من تاكيد الجملة وقد تقدمت اتمهي واقول
 عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال كونه
 من الجملة لا يمنع لانه اجمال لا ليس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمي
 السّم وكحل الامثلة **قوله** او حرفا جوابيا ان قلت لم يجب في الجوابي
 الامران مع اشتراكهما في الحرفية جوابيا ان قلت لان الحرف الجوابي
 قائم مقام الجملة وكما ان التوكيد بالجملة لا يشترط شي فكذلك ما هنا
قوله لا لا ابوح الخ قال اللقائي ان قلت الجوابي ما وقع جوابا لسؤال
 متقدم كلا او نعم جوابا لمن قال اقام زيد ولا في البيت نافية للفعل
 بعدها قلت كونهما نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذ هي رد لكلام
 سابق عليها كانه قيل نبح بحبها او انتحبها فقال لا ابوح الخ **قوله**
 حذف ياؤه ضرورة هذا نظر الكونه بمعنى ميثاق اما اذا نظري

لفظه

لفظه فجمع على موثقت هو القياس كسجد ومساجد والظاهر ان نقل
 كلام العيني وحصل في عبارته مفظ فان نص عبارة العيني والمواثقت
 جمع موثقت بمعنى الميثاق واصله موثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة
قوله بعدكم انكم اذا منتم الخ قال الدونشري يجوز ان يحذف في كشافه
 في هذه الايتظا ريب الاول ان انكم الثانية تأكيد لانكم الاول قال
 وحسن ذلك لفصل الاول من الثانية بالظرف ومخرجون ان الاول
 واذا انتم الخ ظرف مقدم لمخرجون او هي شرطية وجوابها محذوف وهي
 معترضة الثاني ان انكم مخرجون مبتدأ والظرف خبر مقدم والجملة
 خبر ان الاول الثالث ان انكم مخرجون فاعل وقع محذوف وها
 جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ان الاول وكون الفصل محسنا
 للتأكيد فيه نظر اذ الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال
 معنى كلامه انه حين الفصل يشبه التأسيس الذي هو الاصل وظاهر كلامه
 ان جملة وانكم مؤكدة لانكم وكلام الموضع يخالفه فانه جعل الموكد حرف
قوله مفعولا ثانيا قال الدونشري فيه مسامحة وقوله وهو لان
 واليم مبدئي على مذهب الصحيح خلافا لاشتهى ووجه المسامحة
 في الاول ان المفعول انما هو المصدر الموصول **قوله** ووجب قال
 السنياني قدر ووجب اشار الى ان ان يعاد معطوف على اسر ان
 لا على ان يعاد لانه ج يعيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك
 وبهذا يدفع قول اللقائي قوله بحوان زيد الخ ان قلت هذا المثال
 ليس فيه الاعادة المنفصلة وان الفصل بغير المعاد وظاهر **قوله**
 ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كانه قصد

الفصل

التمثيل لما اعيد هو او ضمير والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاول
التمثيل لما اعيد ضميره بقوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون
لحصول الفاصل **قوله** وان يعادهم الخ قال الزرقاني ظاهرهم ان
الفصل بمفعول الخبر مثلاً لا يكفي من اعادة ما اتصل بالحرف فلا يكفي
ان يقال ان في الدران زيد اقايم وطريقة الرضي خلاف كلام المص
اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز
تكريره وحده نحو ان زيد اقايم والاحسن الفصل نحو ان في الدران
زيد اقايم **قوله** انه فاصل قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه
اسم ان ولا يتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه انما يقصد
محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان الموكد غير عامل وكذا الاسم
الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نظله بعض
سيوخنا عن ابن هشام **قوله** فان الثانية الخ لم يلتزم العرب اعادة
ما اتصل بالحرف بل اعادة ما اتصل به لان الضمير لا يوكد الظاهر
انه ليس بواحد المجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يوكد الظاهر
فلينظر **قوله** وهو الاول قال الحفيدة لاجل عدم التكرير صورة وقال
الزرقاني وحده ذلك ان اعادة ظاهره بما يتوهم انه غير **قوله**
لان الضمير لا يوكد الظاهر اسلف هذا ايضا اخره بحث التوكيد المضموي
وسياقي في باب البديل ما يخالفه لانه قال وحواريت زيدا اياه
ليس بمسموع ولو سمع كان توكيد **قوله** وظاهر كلام الموضح خلافه
اي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف ان كان جوابا او مفعولا
يسكته او باعترافه او بباطق فلا شرط نحو لا ابوح بحب

بشنة انها

بشنة انها ونحو فاما في جام احد معنهما وحواريت وهل ينفع
بشاليت وحواريت شعري بشرها اتيهم **قوله** والموكد الثاني
قال الزرقاني ظاهره انه معطوف على التوكيد الاول وفيه نظر
فان الموكد الثاني ليس فاصلا بالنسبة الي موكده فلهذا لا يصل
عن الموكد الثاني **قوله** لا ربا بعضا ما قال الدنوشري ومن يجي
البا بمعني عن عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه
فا **قوله** قال الزرقاني قال في التمهيد ولا يحد في الموكد ويقام
الموكد مقامه على الاصح قال سارحه ابن عقيل وهذا مذهب لا خفي
والفارسي وثعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيد اي
ضربته نفسه فان التوكيد ينافي الحذف انظر بقية كلامه وقد ارتضى
الرفعي القول الثاني فقال وقد يحد في الموكد والكثرة في الصلة
كقولك جال الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعد هذا الصفة
نحو جال قوم ضربت كلهم اجمعين وبعد هذا خبر المبتدأ نحو القليلة اعطيت
كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من
الصلة اولى منه في الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدأ
وبعضهم منع من حذف الموكد لان الحذف للاختصاص والتوكيد للتطويل فتافيا
اشبه وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتاكيد التطويل وفيه نظر
بل الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر الموكد او حذفه انتهى
واقول نقل في المعنى في مباحث الحذف ان مذهب من والحبيل جواز
حذف الموكد وقد حررنا المسئلة في حواشينا **هذا باب المعطف**
قوله على قرينه بكسر القاف بمعنى كونه ومساويه في الشجاعة **قوله**

بغير حرف قال الدوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الالفيه المتبعة
 فلا يشكل اقتران عطف البيان باي نحو عدي عسجد اي ذهب **قوله**
 مراده قال الدوشري غير واضح اذ يتا في ان صد يد من **قوله**
 من ماصد يد عطف بيان وليس مراد فالما كما هو واضح وحيث
 للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمراد في نحو عند بيت اسد وقد
 يقال ان هذا يشترط فيه التوضيح او التخصيص **قوله** وخرج بذكر
 الايضاح الخ قال الدوشري ان عطف النسق اذا كان مراد فاللفظي
 عليه نحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يجلوا من ايضاح
 وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الفيني رحمه الله الاية ليست كذلك
 فان الرحمة لهم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر ناقلا
 له عن شيخه العلامة الطبراني ثم لا نسلم حصول الايضاح بما
 ذكر ولين سلناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمل منصفنا
قوله ونكر والتكبير واحد الخ كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف
قوله مخالف لاجماعهم قال الدوشري قد يقال عليه ان الزمخشري
 مجتهد فلا يبياني بمخالفة الاجماع وقد بين البصاوي كونه عطف بيان
 وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبر اي منها
 مقام ابراهيم او بدل من ايات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان ان
 المراد بالايات اثر التقدم في الصحفة الصما وغوصها فيها الي الكعبين
 وتخصيصها بهذه الاية لانه من دون الصغار وابتاوه دون ساير الانبياء
 وحفظه مع كثره اعداياه الفسقة ويؤيدوه انه قرئ آية بيته على
 التوحيد انتهى كلام البصاوي ووجه حكاية عطف البيان نقل

بغير

يقيل مع تقيله بما ذكر كونه ليس موافقا لمثبوعه في التكبير والظاهر ان
 قول المص مخالف لاجماعهم ضعيف وأشار الي ضعفه المرادي حيث قال
 بعد كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه
 ما اشرفنا اليه في اول الحاشية وانا لا نسلم الاجماع المذكور فتأمل ثم
 رايت الشمني في حاشية المفتي قال وفيما نقلناه عن الرضي من تخويل
 المخالف من عطف البيان بالتعريف والتكبير جواب عنه ايضا اي عن الزمخشري
 ويكون مذهبه جواز المخالف في عطف البيان تقريفا ونكرا وفي حاشية
 العلامة السيوطي على تفسير البصاوي قوله مبتدأ محذوف خبر اي
 احدها قال المحلي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قال الزمخشري
 ورد عليه لان ايات نكرم ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز المخالف في عطف
 البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل ان يكون
 الزمخشري اطلق عطف البيان واراد به البدل كالجاعة تشامحا وكذا
 قال ابن هشام في المفتي قد يكون غير عن البدل بعطف البيان لتاخيها
 ويؤيده قوله في اسكنوهن من حيث مسكنهم من وخدم عطف بيان
 لقوله من حيث مسكنهم وتفسيره وانما يريد البدل لان الخافض
 لا يعاد الا معه قال وهذا امام الصنعة من يسمى التوكيد صفة
 وعطف البيان صفة انتهى كلام السيوطي **واقول** دعوي المص هنا
 وفي المفتي الاجماع على عدم جواز مخالف عطف البيان صحيحة ومجرد
 دعوي ان الزمخشري مجتهد لا يقتضي ضعفها على ان ذلك الدعوي
 غير مسلمة عند المص واي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند
 فيه لنقل وانما قالوا ورفقوا ايهم ما يعني البدل وعطف البيان بعدم

نقل
ص

وجوب توافق البدل والمبدل منه مقربا وتكثيرا بخلاف عطف البيان
 والجواب بجواب الخالف في المسمى عطف البيان ايضا انتهى نعم الاظهر
 ان يقال في الكلام مع الزمخشري انه كان يشترط في عطف البيان التوافق
 كما اجمع عليه اهل المصنوعين فما قاله في ايات بيتات مقام ابراهيم
 عطف وان كان لا يشترط فيه ذلك مخالف لا جماع واما فصل المخالفة
 كما خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان
 مما لا يليق بها الاظهر للجواب عنه كما ذهب اليه ابن جني من جواز
 حرق الاجماع في الفنون الادبية كما مر والجواب عن الزمخشري
 بانه اراد بالبيان البدل ذكر المص في الجهة السادسة من الباب
 الخامس من المفتي والحرعج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان
 في الآية ما فيها اخر من البيان والبدل وهو الخالف بالافراد
 والجمع كما اشار اليه الشربعوله وجمع المونث لا يبين المفرد المذكور
 وقد يجاب عن هذا المانع بتأويل احدهما بما يوافق الاخر وذلك
 بان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها مستقدا على انه
 لا يتعين ان يكون بدل كل من كل بل يجوز ان يكون بد لبعض من كل كما
 مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشربعوله لا يجوز ان يكون بدلا
 فتأمل **قوله** واخص قال الزرقاني ان قلت الاختصاص بالنسبة
 للكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب ان
 معنى اخص اعرف كما يقال في المعارف اخصها الصغار ثم العلم الخ
قوله مخالف لقول س الخ قد تمنع المخالفة لاحتمال ان س بني ذلك
 على ان ال في الجهة لتعريف المحصور قد حولها بفيد الجش بذاته والمحصور

بدخولها

بدخولها والاشارة انما تدل على المحصور كما حقق ذلك ابن عصفور كما
 سيأتي في باب نوايح المناوي وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة
 اعرف من مصحوب **قوله** نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلي
 الخ قد يقال اي فرق بين اوضح واجلي وهل يكون الاجلي غير واضح
 حق يميز على من يشترط كونه اوضح ولا يميز من علي من يشترط كونه اجلي
 ولا شك ان كون الشيء اوضح واجلي انما هو باعتبار الاعرفية **قوله**
 اذا قصد به الخ قال الذهبي قد يقال اذا قصد به ذلك تعيين كونه
 بدلا وكتب شيخنا العلامة الفني بعد قلنا نعم يتعين كونه بدلا
 ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشربعوله اذا قصد به الخ في محله
 بل متعين والله اعلم انتهى والاقر بعمدي ان مراد الشربعوله اذا قصد
 الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان ان يكون بدلا مع مغايرته له
 في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الاخر قد **قوله** فلو
 اسقط لم يصح الكلام قد يقال ليس المراد في قولهم في قوة السقوط
 انه ساقط فلا بد وانما هو معني اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ
 كما صرح به الشربعوله في اورد باب البدل وقد اجاب المص في المعنى
 والقوا عد عن جعل ان اعبد والله بدلا من الصغير في به لما اعترضه
 بانه يلزم عليه خلو الصلة من العايد بقوله والعايد موجود **قوله**
 وهو طالب ابن ابي طالب به كني ابو طالب لان اسمه علي المشهور
 عبد مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللفاظ
 في ترجمة الامام علي رضي الله عنه **قوله** فكان من جملة الخ قال الذهبي
 لا يناسب قوله لان البدل الخ انتهى اي لان المناصب لقوله لان

البدل الخ ترك كان وان يقول فهو من جملة اخرى لانه حيث كان
على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بان كان للتحقق كما في
قوله كان الارض ليس بها ههنا **قوله** عليه الطير ترقبه وقوله
قال لرهقاني قال الرضي عليه ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والافهوج حال وترقبه حال من الطيران كان فاعلا عليه
وان كان مبتدا فهو حال من المستكن في عليه انتهى واستشكل جعله
حالا من الصمير المستكن في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل
الذي هو عليه ومفعوله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدا لانه ليس من
مفعولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني على القول بان
المبتدا والخبر ترافعا اي كل منهما عامل في الاخر واما على القول بان
العامل في المبتدا الابتدا فالطير مبتدا وجملة ترقبه خبره وجملة
المبتدا وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنسوب
على القليل اي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه **قوله** قال الموضع
في الحواشي الخ فيه امور الاول ان ما جعله مبني المستثنيات من ان
البدل لابد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول وما وجه به النظر
في نحو هذا قام زيدا حوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله
هنا فكان مراده غير ذلك وان مبني المجموع كما ذكر الثاني انه
قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد اجتمعا اما ان
تخبره من غير دليل فلا كما رايته بخط المم في التذكرة الثالثة
ان معتقني توجيه النظر حوا ان نصب البدل في المذاكا مستقل
فان حص الجواز بالمعطوف على البدل اشكل الوقت بين البدل

والمعطوف

والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر اليه فيما الا ان يفرق بينهما
بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه
لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه
بان ما بمعنى انت مع اعرابه يجوز ان يلي ان مع استقامة المعنى
ولا كذا فيهما نحن فيه **قوله** وتفرق البيان الخ من اوجه الافتراق
ان بعض اقسام البدل وهو بدل البدل يتعدد بخلاف بقية اقسامه
على كلام بيناه في حواشي الاغنية في الدباجة وعطوف البيان
لا يتعدد وجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله
تعالى ملك الناس الاية فقال انهما عطوف بيان لرب الناس
لكن قال ابو حيان لا انقل شيئا عن النحاة في عطوف البيان هل يجوز
ان يتعدد ام لا ومن اوجه الافتراق ان المبدل منه يحذف كما
في المعنى في ما حث الحذف وليريد كرفها ان المعطوف عليه
عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسيرية وليريد
حذف المعطوف عليه عطف بيان **قوله** منها انه لا يقع ضميرا
قال في المعنى لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة العطف في المشتقا
فكان ان الصمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان وذكر ان الزمخشري
ذهل عن هذه السكينة فاجاز ان يكون ان اعبد واسم بيانا للها في
الاما سرتني به قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي
نقل في القوة الي حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وانما رايها
غير معتبرة بنا على ان ما ترك منزلة الشيء لا يلزم ان يشب جميع
احكامه له الا ترى ان المنادى المعرود المعين منزلة منزلة

ت

الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك
 لا يستغنى عن المنادى عند الجمهور انتهى وقد ان تقول الاصل فيما نزل
 منزلة الشيء ان يثبت له جميع احكامه وقول القوم عطف البيان
 في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي انه لا يمتاز عنه الا
 في ذلك لقصرهما المضافين بينهما على الجمهور والاشتقاق ولولم
 يكن الزمخشري اهل لثبته على مفارقة البيان للنعت في ذلك الحكم
 كما لا يخفى ولم يذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير
 وانما يقولون انه بني لوقوعه موقعه فتأمل بالا نضاف **قوله** ومنها
 ان لا يقع جملة في المعنى في الباب الثالث عند الكلام على الجملة التفسيرية
 مانصة ولم يثبت الجمهور وقوع البذل والبيان جملة وفيه ايضا
 عند الكلام على الجملة التي لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان
 ذلك يقع في النسق والبذل خاصة وقد صرح اهل المعاني والبيان
 بان البيان يكون في الجملة ومثله بوسوس اليه الشيطان قال
 يا آدم فانظر شروح المعاني **هذا باب عطف النسق**
 قيل المناسب لقوله سابقا بعد الترجمة باب العطف وهو من بان
 الخ ان يقول هنا والنسق تام يتوسط الخ **قوله** بفتح السين الخ قال
 الدوشري قال الشيخ قاج الدين بن عمر الحمصي السكندري في كتابه تلخيص
 العبار في شرح الاشارة في محث عطف النسق يقال نسق ونسق
 بفتح السين واسكنا بضم السين على اختلاف المعنى قال الجوهري ثمر نسق
 اذا كانت الاسنان مسوقة وحرز نسق منتظم والنسق ما جا
 من الكلام على نظام واحد والنسق بالسكين مصدر نسقت الكلام

اذا عطف بعضه على بعض فعلى هذا ينبغي ان يقال عطف النسق باسكان
 السين وهو خلاف استعمال الخويين اذا المتداول بينهم انما هو النسق
 بالفتح انتهى واقول في قوله فعلى هذا ينبغي ان يقال الخ نظر اما
 اولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات
 ولا مشاحة في الاصطلاح واما ثانيا فالناسبة حاصلة اذا اخذناه
 من النسق بالفتح من قولهم والنسق ملجأ من الكلام على نظام واحد
قوله ما يقتضي التثنية الخ فان قلت فابن التشرية في قام
 زيد ولم يقع عمرو قلت انما التثنية في المفردات فان قلت فما
 نضع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فما لمعطوف هنا مفرد على
 مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل **قوله** نقول
 جأ القوم وزيد الخ قال الدوشري تمثيل التثنية جأ القوم وزيد
 الخ فيه عطف الخاص على العام بالغاوثير وهو ممنوع فان ذلك
 خاص بالواو وحتى كما في المعنى وعجيب من الشذوذ مع نضربه
 بالمسئلة فيما ياتي واجاب شيخنا العلامة ابو بكر الشوا في
 بانه في الفاوثير يراد بالقوم معمود ليس فيهم زيد على ان المثال
 ينسأخ فيه **قوله** والصحيح عند ابن مالك الاول اي لما تقدم
 من التعليل قال الشاطبي واقول لم يتوارد مع الخويين على قصد
 واحد فان الخويين انما تكلموا على التثنية في معني العامل
 المتقدم ولا يشك احد ان معني العامل في محل التثنية انما هو
 لاحدهما دون الاخر لكن غير معين وعلام التبيين لا يضر في القصد
 وابن مالك تكلم فيما يؤول اليه هذا الكلام اذا قصد المتكلم من

عدم التقييد وعدم التقييد لمعني العامل قد ساوي فيه ما قبل واما
وما بعد **قوله** بل عند الجميع ظاهر كلام السعد ان هذا مذهب ابن
الحاجب فقط فانه قال ومعني الاضراب عند المتبوع ان يجعل في
حكم المسكوت عدلا ان يعني عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب
وسياقي تحقيق ذلك **قوله** والاصل ليسه الحمل قد مر العيني
بقوله ليس له حمل مجزئا **فصل قوله** لمطلق الجمع قال
الدنوشي محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل اما الثانية **قوله**
ولا التقات لن عا بر بينهما هو اعم في المعنى قال وقول بعضهم ان معناه
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بتقييد الاطلاق وانما هي للجمع
بلا قيد انتهى ولا يخفى ان معني المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة
من معية او غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق في المعنى فزعم انه
غير سديد غير سديد **قوله** وهو تحقيق الخ تقريرين باي حيان
حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول
ثالث خارج عن القولين فيجب اطراح **قوله** وتنفرد الخ تتبع
الناظر في ذكر ذلك هنا وينبغي تأخير الفصل الا في آخر الباب
او ذكر اختصاصها بعطف عامل من ان بقي معموله هنا ثم المراد
انها تنفرد بكل واحد من تلك الاسود لا بالجميع على ما حذر الدنوشي
واستشكل عبارة المعنى لعدة مما انفردت به احتمال معطوفها للمعاني
الثلاثة القلبية والبعديّة والمصاحبة لان حتى يشاركها في ذلك
وهذا لم يذكر اعم هنا ولا انتم فتعطف له وكلام الشرع في ذلك لانه
ذكر الامر السابع وبقوله بعد ذكر الامر الخامس عشر واما عكسه الي

قوله

قوله فيشاركها فيه حتى اذا عرفت ذلك عرفت ان قول الزرقاني انفرادها
بذلك بمعنى انه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا
اشكال انتهى بمحوله عن المقام **قوله** وجلست بين الخ قال الدنوشي
ويجوز ان يقال بين زيد وبين عمرو زيادة بين الثانية للتأكيد كما
قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحريري ذلك **قوله** اما كن
الدخول قال الحفيد يحتمل ان يكون مرادهم ان في الكلام مصافا محدوفا
وبه يزول الاشكال وان يكون هذا تفسيراً معنويا ولا مصافا محدوفا
في الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول محمول مشتقلا على ما زال بخصوصه
جاء دخول بين عليه من غير انضمام شي اخر لانه متعدد انتهى وهو
شرح حسن لكلام المم لانه نسبة للجماعة يعقوب وخطاب ومن
تبعها تحمل كلامه على تقرير خطاب وقصر عليه وقصور كما لا يخفى **قوله**
اذا كان كل فريق الخ قال الدنوشي صواب العبارة ان يقال اذا كان
كل فرد من كل فريق حصا لمن هو من فريقه فيكون اختصاص العمرين
بعضهم مع بعض عقب اختصاص الزيد بن بعضهم مع بعض قلست
اجيب عنه الخ قال الدنوشي الجواب غير ظاهر عند التامل **قوله**
عطف سببي على اجنبي الخ لم يكتفوا بالفا كما اكتفوا بها عند الاحتياج
الى الربط في الجملة وعلوه بانها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة
على الربط فقد يقال اذا اكتفوا بها في الجمل ففي الواحدة او في
لا تقتضياها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها
فان قصد الترتيب فالظاهر انها كالواو في الربط ها هنا **قوله**
عطف ما تضمنه الاول قال الدنوشي الظاهر انه من عطف الخامس

على العام وسيأتي ذكره له فيكون مكررا فليتل مع مشاركة حتى لها في ذلك فكيف يكون من خواص الواو واشبه واقول الظاهر ان هذا اعم من عطف الخاص على العام الا في لانه يشمل مثل فاكهة وريان وان الاول ليس عاما لان التكرار في سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا ويقال انه متضمن لصدقته به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الاخص على الاعم وهذا بناء على ارادة العام الاصولي لكن كان ينبغي للثبات ان يمثل بمحو هذا لا بالادية الشريفة لان المعطوف عليه فيها عام ه لتعريفه بالوفي الاشارات الالهية للطرف في الكلام على قوله تعالى فيها فاكهة وتخل ورحان بان يحجج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلاء ليس هذا من امثلة ذلك لان شرطه ان يكون المعطوف عليه عاما متينا ول المعطوف بحومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر كجبريل وسكيا سيل عطف على عموم ملايكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة في سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتنا ولا التخل والرحان حتى يكون عطفها عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه اكثر الناس بل كل من راينا كلامه فيه وانما نبه عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين العراقي المالكي **قوله** عطف عامل قد حذف الخ هذا سبائيا في كلام المصنف كما ان ينبغي التشبيه على ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معني واحدا والورد اشترتيه به وهم فصا عدا اذا التقدير فذهب الثمن صاعدا قاله في المعنى **قوله** السادس جواز فصلها

قال الزرقاني

قال الزرقاني قال الرضي واما الفصل بالظرف او غير يبين العاطف والمرفوع والمنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف والمرفوع او المنصوب الذي بعده مخصوص بتريد وعمر وابكر وجاني زيد واليوم عمر وقد فصل الشاعر بالظرف **قال** اثقني ام لا رسم دار محطلة من العام يفشاه ومن عام اولاه قطار وداران حريق كانهان **مضلة** بقو في رجيل معجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جواز في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاك امس عمر واليوم زيد وضرب زيد عمر وابكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمر ولا يجوز مررت بزيد وامس خالدا قال ابو علي انما فتح الفصل بين العاطف والمعطوف والمرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنايب عن العامل ولا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في معوله السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين المجرور ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو هذا زيد ثم واسه عمر اذا لم يكن المعطوف جملة فلا نقول بترواسه فقد عمر لانه تكون الجملة اذا اجوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفيا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا شوان اكرمتني عمر او بالظن نحو خذ محمد الظن عمر

قام
م

بشرط ان لا يكون العاطف الفا والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان
من معطوفينهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي هـ من
الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما لا يجي في حروف العطف **قوله**
السابع جواز تقديمها الخ قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التقاء
واقتصر في جواز ذلك في الضرورة امورا ان لا يكون العامل حرفا وان كان
لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه مقرونا
بالا او معناها ونفسه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاو ثم ولو
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه كوضعت وعمر او فمرا او ثم
عمر او او عمر او لا عمر اريد بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل
فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مروت وزيد عمرو ذلك لان العامل
يجعل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبته الالة
بعد المستعمل بها ولا يستشبع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى
متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه
لزم ان يقال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالمعطوف على التا ولم
يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ موحرا خبر دخل حرف ناسخ
اولا فلا يجوز ان وعمر اريد قايما وما وزيد عمرو قايما لضعف
الحرفين فلا يعملان مع الفصل بخير الطرفين وكذا لا تقول ما وعمر زيد
فمنطلقان والذي وابوه وزيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قايما ان
وكيف وعمر زيد قايما لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء
او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايما وزيد عمرو جاز
اضطراب التأخير عن العامل على المذهبين وبشرط ايضا ان

تقديم

في تقديم المعطوف اضطرابا ان لا يكون مقرونا بالا او معناها فلا تقول
ما جازي وزيد الا عمرو وانما جازي وزيد عمرو وذلك لما تقدم في
باب الفاعل ان ما بعد الا في حين غير ما قبلها لتخالفا لهما لغيا
واشبا كما مر في باب الفاعل فلا يمنع قبلها المعطوف الذي هو في
حين ما بعد هـ انتهى وقوله كالة اشارة الى انه ليس الالة
حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس موثرا حقيقة وانما الموثر
هو الفاعل فكذا الالة ليست الالة حقيقية وقوله لانه يكون اذن
متقدما الخ اي لان العامل اما ان يقدر موحرا لافادة الاختصاص
كما هو رأي بعض او يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديم مقدما
على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ اي لانه يلزم تقدمه على العامل
وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث
كان لزم الاتصال لزم التقديم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف
عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيه في الامتناع خاصة
لتعليقه بغير تقليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط
ان لا يكون العامل حرفا وقوله لتأخر عن العامل على المذهبين
فيه نظر لانه لم يتأخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه
قوله قاله التفتازاني اي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين **قوله**
عطف الجواز اي بنا على انه يكون في الضيق وفي الباب الثامن من المعنى
انه لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد
نادرا **قوله** جواز حذفها في المعنى ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك
لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكي ابو الحسن اعطه درهما

درهين ثلاثة وخروج على افعال او ويحتمل البديل المذكور يعني الاضرب
 انتهى وقال الرضي وقد تحذف او اي دون مخطوطها كما تقول لم قال
 اكل اللبن والسمك كل سمك لبن اي اولنا وذلك لقيام قرينة
 والنة على ان المراد احدهما انتهى قال الرزقي في نقله عن بعض
 مشايخه والقرينة انما الجمع بينهما **قوله** ولا الغلايد قال
 الدنوشي كان الاولي ان يقول ولا الشهد الحرام الخ انتهى اي
 لتقدمه في التلاوة على ما ذكره وهو اولى مما صنفه لا يهاجمه
 ان ما قبلها لا شاهد فيه **قوله** ولا الصالحين اي فان في غير معنى
 النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو في حقيقة كما صرحوا
 به في باب المبتدأ والخبر **قوله** العقد على النصف المراد بالعقد
 ما كان من مرتبة المشتريات او الميثمين او الالوف والمراد بالنيق
 ما كان من مرتبة الاحاد وهو مشددا ليا ويخفف وهو واري
 العين من ثاق يتوفى اذا اراد وهذا الحكم محله عند ارادة يتعلق
 العامل بالعقد والنيق دفعة واحدة او مع اتفاق قصد الترتيب
 والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة عشرين او ثم عشرين
 اذا قصد الترتيب بلا مهلة او بها قاله الشافعي **قوله** عطف
 النعت اراد بالجمع ما فوق الواحد اذا المذكور هنا اثنان **قوله**
 كقوله ان الترتيب الخ مثال ما حقه التشية ومثال ما حقه الجمع قول
 اي نواس ثمانية واربعة واثلاثين **قوله** ويوم له يوم الترحل خامس
 والحق ان مدة الإقامة ثمانية ايام لان ما بعد الثالث خمسة ايام
 بيوم الرحيل فانظر المصنف وسر وجه **قوله** استناع الحكاية معربا

الشافعي

فيه نظر

فيه نظر لان الناظر اطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكا يتوهم
 بعينه ولا يشرحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح اطلقوا
 وبعضهم قيله بالواو والعاطف الصوابه ان يجعل بدل هذا انه لا يبطل
 حكاية التابع بها نحو من زيد او عمر فراجع باب الحكاية **قوله** المعنوي
 حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبغي عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب
 الذكرى والتميز ورأيه جعلها داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في
 المعنى ان الترتيب نوعان ولهم يشبه على قلته الذكرى لكن الظاهر انه
 هنا لم يرد الا المعنوي فلا ينبغي ادخال الذكرى في كلامه
 والدليل على انه اراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالاية
 وبخبر نوصا ففضل الخ وجوابه بان المعنى اراد فانه لو اراد الترتيب
 مطلقا لم يجمع الايراد ليجتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الترتيب
 كون الفا للترتيب الذكرى فيها جوابا ثانيا وهذا يعلم ان كلام الترتيب
 اول وثانيا غير متناسب والله في وقوعه في ذلك الصنيع كلام المعنى
 وهو مشكل كما يعلم بالمرآة وبيان الشرا يقتصر على تعيين الترتيب
 في كلام المصنف بالمعنى ثم قال بعدا براد المصنف الاية والحديث وهذا بنا على
 تخصيص الترتيب بالمعنوي ولو جعلت له وللذكرى وحمل ما في
 الاية والحديث على الذكر لم يجز الا اعتراض واستغنى عن الجواب
 طابق في المقالة مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام
 والمحاصل ان الاية ونحوها انما يعترض بهما اذا لم تكن الفا للترتيب
 الذي بل كانت للمعنوي فوط ونقص كل شيء بحسبه كذا في المفتي
 قاله لما بين في غير الخ ما قاله ابن الحاجب من ان المعبر ما بعد في

العادة مرتباً من غير مهلة فتدب طول الزمان والعادة تقتضي في مثله
 باستغناء المهلة وقد تقصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل
 قد يستعرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاوق قد يستبعد الزمان
 القريب بالنسبة الى طول امر يقتضي العرف بمجمله في زمان اقل منه
 والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفا فيما تراخي زمانه
 ووقوعه من الاول سوا قصر في العرف او لا وانما هو بطريق المجاز
 وظاهر كلامهم ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تقنيا وان
 طال الزمن استعمال حقيقي فتأمل انتهى ولا يخفى ان كلامهم
 هنا ياتي من حمل التقريب على هذا المعنى والظاهر انه اراد ما يتبادر
 منه بدليل اعتراضه الا ان عليه وما ذكره من جوابيه كما استرنا
 انما اليه **قوله** ورجليه بحيث ان يكون رجله منصوباً باضمار غسل
 فيكون من عطو الجمل وان يكون بالعطف على راسه فيكون اخباراً
 عن المسح على الخفين **قوله** اي يا بسا اسود هذا بنا على ان احوي
 بمعني يا بس من الجفاف وعليه فمعني احوي صفة لغتنا وقيل انه
 بمعني الاسود من شدة الحفرة لكثرة الذي كما فسر مداهمتان واحوي
 حال من المعري واخر لتناسب العواصل وجعله صفة لغتنا كجعل
 قتيماً صفة لغوجا قاله في الباب الخامس من المعني **قوله** فصنت
 مدة قال اللقاني هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان معنى المدة
 لا يعقب ما قبله انتهى وفي الرضي اعلم ان افادة الفا للترتيب بلا
 مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل اذا
 كان اوله اجزايه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى الرزق ان الله

انزل من

انزل من السماء فتصبح الارض محفورة فان احضر الارض يستدري بعد
 نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة منحي بالفا ولو قيل من فصح نظوا
 الى تمام الاحضار جاز انتهى وبه يذهب ما قاله اللقاني وقد يستغني
 عن جواب المص بما نقلت في كلام التبع الغير من ان التقريب
 في كل شيء بحسبه الا ترى انهم جعلوا تزوج فلان فولد له من
 التقريب **قوله** لانها رفعت الظاهر الخ قال الدونشري فيه
 مسامحة **قوله** وانما امرنا الصمير لان الفعل الخ قال الدونشري
 جعله ذلك من ذلك القليل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل
 جري هنا على من هو له وانما أكد بالصمير لزيادة الايضاح **قوله**
 والاول نحو الهم تراخي هذا بنا على ما في بحث الروابط من الباب الرابع
 من المعني وفي الجملة السادسة مما له محل من الباب الثاني انه يجان
 يدعي ان الفا اخلصت لمعني السبية واخرجت عن العطف في هذه
 الآية ونحوها وقول اي البقا في هذه الآية انها عاطفة تجوزا وسهو
 وباني نقل كلامه هذا اخر البحث في كلام التبع **قوله** يحس
 قال في المصباح من باب ضرب وقتل **قوله** اي يتكشوف بوجهه
 ان يحسبني للفاعل وفي شرح الاشموني على هذا الكتاب
 يحسب مجهول وانما رفع بالنيابة **قوله** واستشهد بهذا البيت
 قال الدونشري كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل منظر
 فليتأمل وجهه ان الفا في قوله فييد وايي ذلك لانها لا تقرون
 بالجواب اذا صلح لمباشرة الادوات كما هنا **قوله** اذا عا وقال الدونشري
 ينافيه **قوله** بعضهم في قول الشاعر

فصينا ي طور انفرقان من البكا . فاعشني وطورا جسران فابصر .
وقوله بجسران يجوز ان يكون من قولهم حسر البحر اذا مضى الماء
عن ساحله ويجوز ان يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله
محدودا انتهى فبراه قال اذا مضى الماء عن ساحله والشرقا اذا
غار فليت مل انتهى ولا يحكي ما فيه لانه اذا غار مضى كل هو ظاهر
قوله واما ثم صرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بانها تلحقها
الثاني ثابث اللفظ وتختص بمطوف الجمل **قوله** وزعم قوم الى قوله وزعم
الاخفش كانه لم يقل واعترض على المعنى الاول بقوله تعالى ثم جعل
منها زوجها وعلى الثاني بخوا عجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
امس اعجب لان مجرد الاعتراض لا يقتضي انكار الحكم او تخلفه والذهاب
الي خلافه كما مر في الفا فانه لم يذهب لاحد الى عدم افادتها للترتيب
وتخلف التعقيب عنها والمقصود بيان ان بعضهم ذهب الي ذلك هنا
فلو جرح هنا في التعبير على نظير ما مر في العالم بعد المقصود **قوله**
واجب بان تتر الخ اجاب في المعنى بخمسة اجوبة ولم يذكر هذا
الجواب ومن جملة اجوبته ان الدرية اخرجت من ظهور آدم ثم خلقت
حوها من قصيراه **قوله** لترتيب الاخبار الاخبار اي وليست للترتيب
المعنوي والترتيب في الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكري
وقد جعله من جملة الاجوبة عن اية الزمر في المعنى انما للترتيب
الذكري **قوله** ولا تراخي بين الاخبار اي لا يتصور التراخي بينهما
فختلف في هذه الحالة عن **قوله** قال في المعنى الخ قال الدوشري
فيه نظر اذ الذي فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفا في قوله

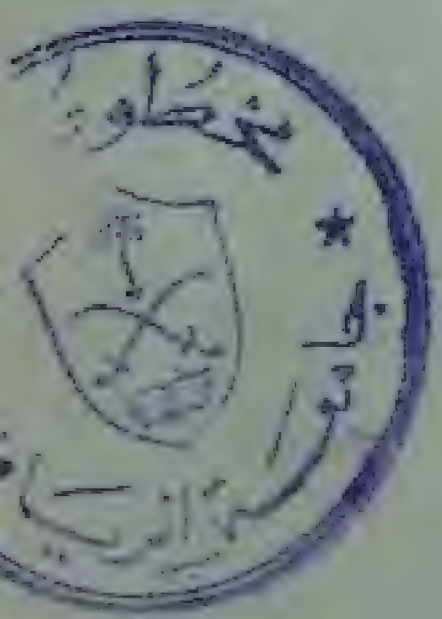
كهمز

كهمز الرد بيني الخ انتهى واقول كون تتر بمعنى الفا لا يدفع الاعتراض
لان الفا ايضا للترتيب ثم ان قول المص وقد تقع موضع الفا يمكن ان
يجعل هذا استنادا الى الرد على الاخفش فلو قال لست عقيب قوله
كهمز البيت وقوله تعالى تتر اثنين موسى الكتاب وقوله اعجبني الخ وهذا
يورد على الاخفش حيث زعم ان تتر الخ وعلي ابن مالك حيث جعل منه
الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل **قوله** وجوابه ان الترتيب
الخ قال الدوشري توقف بعضهم في فهمه **قوله** واما حتى لم يتقرض
لبين معناها والمناسب لما فعل في اخواتها السالفة بيان ذلك وهو
ترتيب اجراما قبلها هذا **قوله** ويحاولون نحو جاك القوم الخ هذا
مقتضى صيغهم في باب الاشتغال حيث قالوا بترجح في الاسم الواقع
بعد حتى ان يكون منصوبا بفصل يفسر المذكور ونبه اللقائي هناك
على انه الحق خلافا لما هنا وتعب بان الكلام في المحلين مبني على اعتبار
كما بيناه في حواشي الفا كهي في باب الاشتغال **قوله** بشرطه اربعة امور
زاد في اشتراط حصول الافادة فلو قال اشيت الايام حتى يوما لم يجز
واعترض بان هذا معلوم من بحث الكلام وايضا فالقاية معنية عن ذلك
لان معناها كون المعطوف منصفافا بزيادة او نقصان بان يزيد
ذكر تعجبا ومبالغة في المعنى بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به
قوله او افراد لمن جمع قال الدوشري فيه نظرا اذا الطاهر ان المشاة
جزء من كل فهو داخل في الاول فليت مل انتهى وكتب شيخنا العلامة
الغني رحمه الله بعد ذلك فوجدناه غيرنا شي عن تحريره
في المسئلة وهو ان يحتاج ان اريد به المجموع اجمعه كلامه والله اعلم

ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا ينظر في كلامه اذ لم يدخل في الاول
 كما زعم تركب الدوشري بعده ثم رايت الشمني قال في حاشيته
 على المعني قوله الثاني ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتي
 المشاة او جزا من كل نحو اكلت السمكة حتي راسها يعني بعضا من جمع
 في المعني سواء كان جمعا في اللفظ او لم يكن وفي الشرح اراد اما يكون
 جزيا من كلي بدليل مقابلة بالجزء من الكل والاولا ريد
 بالجمع ما هو اعلم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد
 بالاجزاء المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة ح جزا لا جزيا
 انتهى والفرق بين الجزء والجزء والكل والكل ان الجزء مقابل الكل والجزء
 يقابل الكلي والكل هو المجموع او المركب من شيئين او اكثر والكلي هو
 المفهوم الذي لا يمنع نفس بضمير وقوع الشركة فيه انتهى كلام
 الشمني وتبين به ان ما قلناه اولنا من انما عن تحريم فسقط قول
 المنقصب وهو احمد الفهمي انتهى واقول الذي تبين ان الشرع حاول
 شرح كلام المص هنا بكلام المعني فما قاله الغنيمي وجبه نعم ما حاول
 الشرع غير متعين **قوله** وضابط ذلك انه الخ من هذا امتنع ضربت
 الرجلين الا افضلها لانه لا يجوز الا افضلها لما ذكره الشمني ان
 شرط الاستثنا المتصل ان يتناول الخ **قوله** في غاية النقص المعنوي
 اي كما هو قضية كلام المص وقال اللقاني ان قول القائل حتي الصبيان
 من النقص الحسي حتي مشغال الذرة لا المعنوي **قوله** وبقي شرط اخر
 قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله انظر هل يعني عن هذا الاشتراط
 اشتراط الغاية في المعطوف وايضا هذا المثال الذي مثل به المانع

فيه

فيه شري والكلام في حتي انما هو على طريق اللفظة كما قيل بذلك في او اذا كانت
 للتخييل والاباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الاسما
 وكان يمكن التخييل بنحو ما تيسر حتي جمع الذب ولعله اوضح من
 امثاله وان كان لا يخلوا عن شي انتهى وكان قد ندرسم فهم ان
 المثال حتي عيد الفطر والاف يوم الفطر لا يمكن صوم لغة لانه بعد
 التقيد عنه بانه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل **قوله** سواء وجدت
 لفظ سواء ولا اي او لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من
 ما ادري وما ابالي ونحوها **قوله** بحيث يكون الخ فيه اشارتي الى الاعتراض
 علي المص لانه **قوله** هي الداخلة علي جملة في محل المصدر فظاهر
 ان الذي في تاويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقطع مع انها
 والهمزة جميعا في تاويل المصدر فاعلم ان المتبادر من منيع المص
 ان هي الثانية عائدة علي همزة التسوية لا علي ام كهي الاولى والاسم
 بحيث الي اعادة هي ولا المعطوف بل كان يكفي ان يقول الداخلة والاسم
 جعلها عائدة علي ام حيث قد رجع العاطف قوله المسبوق الخ
 لان المسبوق بهمزة التسوية ام ولم يظهر وجه ذلك وان كان صحيحا
 لان كلاما من الجملتين في محل المصدر **قوله** واسميتم قال الدوشري
 خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد ام الواقعة بعد همزة التسوية
 والصحيح الجواز كما مشي عليه الموضع قال المراد وقد عادت
 بين مفرد وجملة كقوله سواء عليك النعرا م بت ليلة **قوله** اي
 لست ابالي الخ قال الدوشري كان الاولي الايتان بمصدر ثاني وهو
 الثاني كما اني بمصدر واقع وهو الوقوع وقد يقال قد رد ذلك



بيانا للمعنى وأنه جازي انتهى واعلم ان الدماييني قال في هذا المثال
قولهم لا ابالي اجمت ام قعدت الذي يظهر لي فيه ان الجملة الواقعة
بعده في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا اباليه اي لا
اكثرت به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معني الفعل القلي
لان معني لا اكثرت به لا افكر فيه ازاد رابه فجا التعليل من هذه الجملة
هذا وعدي الشرا باني هنا بنفسه حيث قال اي لست ابالي بعد
وعده بعد بالبا حيث قال اي ما ابالي بقعوده الخ وفي تخريب
الاسماء واللغات ان الفعما استعملوا لا ابالي به وهو صحيح وان زعم بعضهم
انه لم ين وان الصواب لا اباليه فانه لم يسع من العرب الا هكذا عند
فانه ثبت في الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي
بتأخير العشاء وبسط الكلام في ذلك **قوله** ام صمتم قال الدنوشرني
فيه نظر وكان ينبغي ان يقول وصمتم كما مر في قوله اي سوا عليكم
الانذار وعدمه فمطف بالواد وكذا يقال في قوله ام قيامه **قوله**
حكم الخ فيه نظر يظهر باننا مل في قولنا اقام زيد ام قاعد انتهى
ووجه ذلك ان المطلوب في هذا المثال التبيين لاحد الشيئين المحكوم
عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت **قوله** او متاخر عنهما
قال اللقاني وظاهر قول ابن الناطم في اقام زيد ام قاعد يجوز
ان يد قايهم ام قاعد جواز تقدمهم عليهما **قوله** وان ادري اقريب
الاية يجوز ان يكون ما توعدون مبتدا وما قبل خبره عنه ومطوف
وان يتاخر قريب وبعيد ما والا يظهر على قول الصريين ان يرتفع
ببعيد لانه قريب وعلى كل قام بين معزدين لان المراد بهما المسؤل

عنهما

عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما اوضحناه في حواشي الالفية واما قل
ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا قال المسؤل عند الثاني
ام يجعل له ربي امدا ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه **قوله** واهي يكون
الرها في الشرحيل ما يقتضي انه قليل وفي شرحه ان الاسكان في ذلك
لا يحكي الا في الشعر **قوله** ومختلفين نحو انتم الخ هذا ذكر اللقاني ان
ابن الناطم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وان
ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له ربي امدا ابنا علي ان ما توعدون
غير مسؤل عنه فيما قيل ام فيه مفرد **قوله** لان الارجح كون انتم الخ قال
الدماييني لان الاستفهام بالفعل احق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغي
في هذه الاية ترجيح تقدم فاعلا على كونه مبتدا بل يجوز الامران
في نظر النحوي على حد سواء وذلك لان للفعلية مرجحا وهو كشرق
ابدا الفصل المرفق كما تقدم وللسمية مرجحا وهو ثنائيا سائلا ... طفين
فاستويا وايضا فان الاستفهام المعادل للمرفق ليس حقيقيا فلا
ينبغي على رايه ان تكون ام فيه متصلة **قوله** لانها لا بد من شاك
اللقاني جري اول كلامه على التبيين فلما تبين له الخطا ضرب
عنه معقب له بالشك **قوله** والشا ليس جمع شاه الخ قال الدنوشرني
ينظر ما المانع من جعل شاه مفرد **قوله** خلافا لابن جني قال
الدنوشرني قال الدماييني ان مذهب ابن جني والمغاربة ان ام
المنقطعة غير عاطفة خلافا لما حكى عنه الشرح **قوله** وادعي ابن
مالك الخ قال الدنوشرني ويكون ام المنقطعة عاطفة عند ابن مالك
قوله وحذفت المرفق قال الدنوشرني مراده انها محذوفة قبل ان

والتقدم ان هناك لا ينظر ما قابله التوكيد بان **قوله** وانتصب
شال قال الدوشري يعنى منه ان في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز ان
يعطف جهنم على جنة لان ام المنقطعة ليست عاطفة الاعراب
تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدم يدل ليتها تنجيني
في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في ام الاولى والثانية كما
يعنى ظاهر كلام الشر **قوله** كما انما قال الدوشري هذا قول اي
عبدة فقط كما في المعنى **قوله** بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب
لان لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر
اد الاستغناء لا يتاخر به تخيير ولا اباحة وكذا با في انواع الطلب فليامل
في الرضي ما يخالفه في غير الاستغناء **قوله** او لا اباحة ليس مرادهم
الاباحة الشرعية لان الكلام في معاني او قبل ظهور الشرع بل
المراد الاباحة بحسب العقل او العرف في اي وقت كان وعند اي
قوم كما نوا **قوله** او لا ابهام المضموم من كلام الخواري ان الابهام هو
التشكيك ويقتضي كلام المطول والمختصر انه غير لان فيها بعد
قول التلخيص او التشكيك مانعه او الابهام ومثله بالاباحة
وقال الحفيد الفرق بين التشكيك ان المقصود في الاول
الاخفاء بحسب راي الراي انتهى واما الفرق بين الشك والابهام
فواضح قال بعضهم الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق
بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم بحقيقة الامر **قوله** نحو ان
او اياكم الخ قال الدوشري فيه نظر اذ لم تقع اوفيه بعد الخبر
وكذا يقال في التقسيم فيما ياتي وفي كلام الشر اشارة الى ما قلنا

حيث

حيث قال فيكون الشاهد في او الثانية انتهى و**قوله** لا يخفى ان
هذا النظم قليل لان الممثل بالاية وليرى ان الشاهد في الاولى
او الثانية وحمل كلامه على الثانية ممكن كما فعل الشر وقوله وكذا
يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذ في او فعل او حرف بعد الخبر
وهو قوله الكلمة اسم الا ان يقال الخبر انما هو المجموع في الحقيقة
ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع شرهنا بنا على بشرط
تقدم الخبر في التقسيم ويأتي ما فيه وكان اللايق بالدوشري ان يبين
وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذي اشار اليه الشر وقد تقدم
الكلام الخبري دون الاول لعدم تقدمه لان واسمها ليس بكلام
لكن قد يجاب بان قوله لم يهدي او في ضلال مسين خبره الاول
وحد خبر الثاني او بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح
لهذه كونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه شني ورح فاشاهد
في الاول والثانية **قوله** وللتفصيل ظاهر كلامه ان التفصيل
غير التقسيم وقال في المعنى بعد ان ذكر ان بن مالك تارة غير التقسيم
وتارة بالتفريق المجرد مانعه وغيره عدل عن العبارة بن فغير
بالتفصيل ومثله بقوله يقال وقالوا كونا هوذا او يضارب
انتهى وهذا يقتضي ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن النافط
بجملته الاية للتقسيم والعجب ان شراح المعنى كالشم لم يتعرضوا لمعارضة
الاصح للمعنى ولا يقال التفصيل يستدعي سبق اجمال بخلاف
التقسيم كما قد يتخيل من كلام الشر لانه قد نوع بان التقسيم يستدعي
تقدم ما يتناول الاقسام كما قال الشمني وقال السقا في الفرق بين

التفصيل والتقسيم ان التفصيل يبين الامور المجتمعة بلفظ واحد
والتقسيم يبين لما دخل تحت حقيقة واحدة في الآية جمعت اليهود
والنصارى في لفظ واحد وهو الصبر المسند اليه قال المتضمن لجمع قولهم
فيه وبين ذلك فيما بعد **قوله** فقالوا كلام خبري الخ اشارة الى
ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو في الآية في الطلب
وهو كونه او حاصل الجواب انما هو في الخبر لا في التفصيل الذي
في اول الجمل الذي في قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لا بد
ان يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبي
كما نقلناه في حواشي اللمعة بان ما عدا التخيير والاباحة والشك
والا بهام من معانيه او يكون بعد الطلب والخبر وح فينبغي ان يقدر عامل
لقوله وللتفصيل بعد العاطف والتقدير يكون التفصيل ويدل له ملاب في
من حكاية العز والحق ان الشوا انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع
من وقوعه او في الآية بعد الخبر اذ لم ير من صرح باشتراط تقدم الخبر
فيما عدا الشك والابهام والعطف في كلام المص لا يقتضيه لما عرفت
من انقطاعه عما قبله في التقدير فتأمل **قوله** وعدل عنه في
التسهيل الخ قال في شرحه التعبير به اول من التعبير بالتقسيم
لان استعمال الواو في التقسيم اجود قال الدماميني لم يتحقق الي
الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به
متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا
يسوع الانبياء بما ثبت من الواو واو ولكن استعمال الواو واجود
وقال الشامي يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشيء اقساما يستدعي

تقديم

تقديم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
او كليا نحو اثنان صدور رماح او سلاسل واما التفريق فهو قطع
الا بضا ل بين شيئين فالتردد ذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول
فهو اعم من التقسيم عموما مطلقا وبغارة اخرى التقسيم يقع في
كل المذكورات او كلها والتفريق يقع في المذكورات **قوله** اذهابي
زيد الخ قال الدنوسري فيه وقوع او تقدير الخبر والعطف مقتضى
لخلافة ذلك فان قوله وللاضراب معطوف على قوله قتل للشك المشروط
فيه وقوعه او بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن ان يقدر له
عامل يكون به منقطعا عما قبله كان يقدر تاتي بعد الواو وقال
المرصفي والسعد كما نقله بعض المشايخ ان الاضرابية ليست بعاطفة انتهى
وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي غير محذور وكان ينبغي الجزم
بتقدير العامل وتقديره في قول المص وللتفصيل لاهنا الموهم اشتراك
التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر **قوله** ويحتمل
الخ قال الدنوسري قد يقال ان ذلك يوهم انهم اما فريق ملجم واما فريق
سابع والعرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لا بقاء اولي
معناها وكنت شيئا الغني عن حمله بعد هذه اقول لا منافاة لان
المقام يقتضي الحكم في القسمين ثم كتب الدنوسري قال بعض المشايخ
لا مانع ان يكون اوج للتفصيل او يقال انه لا مانع من كون القوم اما
ملجمون فقط واما سابعون فقط **قوله** على هذا اي على معنى التفصيل
والحال المقدره هي التي يكون حصول معنوياتها خرا عن حصول مصحوب
عاملها والعامل فيها هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك في تاخير

لعله
وبعبارة

الشكر والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر صده وليس بمقارن بينهما
لنصب الدليل **نكته** **قوله** قال الصاحب ابن عباد القاصي عبد الجبار عن
هذه الآية فقال كيف قرأ بين لفعل فاعل وفعل واحد هما المبالغة دون
الاخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بازاها قليل وكل كفر
عظيم فاشاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها **قوله** واي ذلك اشار
الى قال الدنوش قد يقال ان كلام الناظم صحيح في انها مثل او في المعنى
لا في العطف **قوله** واما لكن قال الزرقاني اي الخفيفة واما المخففة
من الثقلية فهي حرف ابتداء غير عامل خلا فاللا خفش ويوش فانها بيان
انها عاسلة واسمها ضمير شان محذوف والجملة خبرها قال في المعنى واما
لم تعمل لدحوها على الجملتين انتهى بالمعنى وظاهر كلام الدماميني انها ح
تفيد الاستدراك وذلك لانه نظر في الفرق بين المخففة والخفيفة
حيث دخلت على جملة فقال لا نظير **قوله** خلا فالنوش قال الزرقاني
قال ابن عقيل في شرح التسهيل ففي عنده للاستدراك لا للمطوف والمطوف
بما قبلها من واوا انتهى فان قلت في الذي يقول فيها قام زيد لكن
عمر وهل يمنع ذلك او يجوز فما وجهه فالجواب انه يجوز قال
الرضي وذهب يونس الى ان لكن في جميع موافقها مخففة من الثقلية
وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجوارد حول الواو
عليها ففي المفرد يقدّر العامل بعدها انتهى المقصود منه اذا
تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي انها عند يونس
مخففة من الثقلية ومع ذلك تفيد الاستدراك **قوله** وان سبق
بنفي هل النفي خاص بالحروف او ولو كان بالافعال النافية والاسما
واذا كان

واذا كان بالحروف فحصل صوغا في جميعها او خاص بما وانظر لمزيد في
الاستقها م مع انه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بانها اذا
تلتها جملة لا تكون بعد الاستقها م **قوله** وان لا تقترب بالواو الا فتران
ان يشمل ما اذا كانت تالية او غير تالية والظاهر ان المراد ان تكون تالية
بقريية ما سياتي وخصوصا الا فتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما في بل
الظاهر لعدم تاتي غير الواو هنا **قوله** فقيل عطف على صالح قال الزرقاني
اي فقيل الجرعطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا لجعله
ماد كمر مثالا للمطوف المقدر وقوله وقد يجازى مقلداي وقيل
لجربا مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور
ان العطف ح من عطف الجمل ويحتمل ان المطوف ح الجار والمجرور
وهو ليس بجملة وتقدير العامل يكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن المص
قوله لكن وقايعه الخ قال الزرقاني لما كان عدم خشية حدثه
ربما يتوهم منها انه كذلك في قتاله استدرك على ذلك وبين انه في
الحرب ليس كذلك **قوله** بخلاف الجملتين الخ وذلك لاستقلال الجمل
استقلا لا تاما **قوله** وقال ابن ابي الربيع ينبغي على قوله ان تكون
الواو قبلها زائدة **قوله** حتى كان مسكوت عنه الخ قال الدنوش في
ليس هذا معني سلب الحكم وكان الشارح ان يحمل كلام الموضع على ما قاله
الشيخ سعد الدين في المطول فانه قال معني الاصراب ان تحصل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلا بسنه الحكم وان لا يلا بسنه
فخرجوا في زيد بل عمر يحتمل مجي زيد وعدم مجييه وفي كلام
ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعاً اما اذا انضم اليه لا نحو

جاني زيد لابل عمر فهو يعيد عدم محي زيد قطعا انتهى فكل كلام الموضح صريح
فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشك له علي ما قاله السعد وان كانت
عبارته في المعنى تقيد موافقته له انتهى وبغير خطه بجانبه ما نصه
وقال السيوري في حاشيته علي هذا المحل قد وقع في كلام ابن الحاجب
ان الحكم علي الاول كان غلطا واداد ان ايقاع النسبة عليه والاحبار عنه كان
غلطا كما يدل عليه كلامه صريحا وصرح به ايضا شارحا كلامه واما انه
يدل علي انتفاء السند عن الاول فكلما في الامر يقبل به احد ولا يرصني به ذواته
وبخطه ايضا نقل كلام السيد في شرح المفتاح وهذا يعني عن نقله لانه
بمعناه انتهى واقول قد اشار الم في الحواشي كما بيناه في حاشية اللغية
الي ان المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل اثبات امر او نفيه عنه لا المحكوم
به ومن ثمرات الاول مسكوت عنه لانه دخل في نقيض الحكم وهو لا حكم
ولم يدخل في نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا في زيد قائم بل عمر
وهو لا قيام وعلي هذا فالمراتب تابع للمجهول لابن الحاجب وشرح الترتيب
لكلامه مطابقا للشرح خلاف ما قاله الدوشري لكن قول الشرح
فالتقياس الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به ولان
الاظهر ان يقول فثبتت القيام في المثالين لعمر ولا لزيد فتدبر
فالقيام في المثالين قال الدوشري فيه نظر اذ الثابت لعمر في
الثاني الامر بالقيام فليتأمل انتهى بقي ان قوله مسلوب عن
زيد لا يناسب قوله اوله حتي كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من
السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشي سلب الحكم المقصود بالعطف
عنه **قوله** افراد معطوفها خالف فيه بعضهم وفي الرضي واما بل

فاما

فاما يلزمها مراد او جملة والتي قلها جملة فايد انها الانتقال الي جملة اخرى
اهم من الاولين وقد تكون لتدارك الغلط ومثله في الفعل والوصل
وعلي محي بل عاطفة في الجمل جري الامام النووي في المنهاج في مسئلة
الاجتهاد حيث قال وما بولم يجتهد علي الصحيح بل بجلطات
ونقل منها احد هناك ان ابن مالك يقول بانها تعطف للجمل والذي
ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا ابنه فانظر حواشينا علي
الالفية هذا وليريبين حكمها اذا لم يفرد معطوفها كما فعل في لكن
فانظر المعنى **قوله** فاجاب هل الاستفهام داخل في الاجابات
قوله ومعناه بعد الاولين الخ الحاصل انها يعيد بعد الاولين
ثا سيبين ان الة الحكم عما قبلها وجعله لما بعد ها وبعد الاخير من
امر ين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتاسيسي وهو اثبات نقيضه
لما بعدها **قوله** حتي كان الخ ما سبب هذه العبارة المؤدنه بعدم
تحقق ما ذكره وهذا سقط الكافي وقد جعل كان للتحقيق **قوله**
واجاز المبرد مع هذا الخ قال الدوشري ظاهر انما نقيض الفعل
المذكور مع تقرير الحكم من نفي وهي ما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وبعد
الوارث وانما يقولون ان المتنوع كالمسكوت عنه والحكم مستحق له
وعبارة المطول تفيد ما قلناه وهي ومذهب المبردا انها بعد النفي تقيد
نفي الحكم عن التابع والمتنوع كالمسكوت عنه والحكم مستحق الثبوت
له فمضي ما جاني زيد بد عمر وبل ما جاني عمر وعدم محي عمر وتحقيق
ومحي زيد وعدم محي علي الاحتمال او محييه محقق انتهى والخف
ان قول الشرح مع هذا مراده به انها تفيد ما قالاه في بعض الترايب

مع افادتها في البعض الاخر التقدير الحادوث ولا يختص به عندها بل يجوز
 وجوده عنه لما ذكر ونقل في المطول عن الجمهور انها بعد النفي تفيد
 ثبوت الحكم للتابع مع المسكوت عن ثبوته وانفايه عن المتبوع فمعني
 ما جاء في زيد بل عمر و ثبوت المجهول مع احتمال مجي زيد وعدم مجيئه
 وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفي والتالي لتقرير الحكم على غير
 مذهب المبرد انتهى ولا يخفى ان قول الشرح هذا قضية قولهم واجاز
 فانه صريح في اجازتها ما قاله الجمهور والالتقال وذهب المبرد الى ان
 ينبغي ان يثبت مخالفة المطول للشم **قوله** وتزاد الخ هكذا
 في المعنى قال الدماميني وهو محل نظر فقد قال الرضي واذا صحت
 لا الى بل بعد الايجاب بخلاف زيد لا بل عمر و اضرب زيد لا بل عمر و
 نعت بلا القيام عن زيد وان ثبت له عمر و ولم يخفى بل كان قيام زيد في
 المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد لا بل عمر و
 اي لا تضرب زيد بل اضرب عمر و لا لا المذكورة لاحتمال ان يكون امرا
 بضرب من يرد وان لا يكون مع الامر بضرب عمر و هذا كلامه وهو نص
 في ان لا الواقعة قبل بل ليست بزايدة بل انما لتأسيس المعنى لم يكن
قوله كسفه بفتح الكاف التفسير الى السواد والاقول الغيبوبة **قوله**
 وانما في كقولهم وما هجرتك الخ لا يخفى ان بل في هذا البيت غير عاطفة
 لان شرطها افراد معطوفين وزاد في جملة فقوله اولا وتزاد لا قبل
 بل المراد بل من حيث هي اعم من ان تكون عاطفة او لا فكان على الشم
 ان يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة
 والمع في المعنى انما ذكرها بعد الكلام على حكم بل اذا دخلت

على الجمل تكون الاضراب اما مع الابطال او لا **قوله** واما لا فيعطى
 بها الخ قال الرزقاني قال الرضي اعلم ان لا نفي الحكم عن معرفه بعد ايجابه
 للمتبوع ولا يجب الا بعد خبر موجب او امر ولا يجب بعد الاستفهام والرض
 والتمني والتحقيق ونحو ذلك ولا بعد النفي انتهى وقوله ولا يجب اي
 لا يثبت وفي كلام بعض شراح الالفية شيء يتخالف هذا واستعمل المص في
 قوله شرط جمع الكثرة موضع جمع القلة لان شرط ليس له جمع قلة
 وخ فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان جمع قلة ونفي
 عليه من الشر وط ان لا تقتصر بعاطف وقد ذكر في المعنى فقال الثاني
 تقتصر بعاطف فاذا قبل جازيلا بل عمر و فالعاطف بل ولا ردنا
 قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاء في زيد ولا عمر و فالعاطف
 الواو ولا تؤكد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو
 تقدم النفي وقد اجمعا ايضا في ولا الصالين وسيد ذكر السن هذا انتهى
 وقوله واستعمل المص الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح
 في ان الجمعين انما يقتصران في الغاية لا في المبدأ وقوله ان شرط ليس
 له جمع قلة لا يمتنع من بقوله تعالى فقد جاسا شرطاها وافعال من جموع
 القلة لان ذلك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون
 الراء بمعنى الزام الشيء والسناسه **قوله** افراد معطوفها قال السيد
 في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لانها موصولة لان ينبغي
 بها ما اوجبه للمتبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو
 قولك زيد قائم بياقظ زيد ليس بقائم لا عمر و ليس بقائم ولا يتصور
 في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما قولك زيد وجهه حسن

لا فضل فيه لمزاج حسن وجهه وفتح فعله ولا يبعد صحنه قياسا
لان معنى قولك زيد حسن الوجه لا يوجب الفعل **قوله** يا عباد قال الزرقاني
اي بان ثبات خبري لان الامر ايضا يوجب لكن غير خبري فقد ظهر
التقارير بين المعطوف والمعطوف عليه نثر ان الدما ميبني استظهر
فيما اذا انتقص النفي بالا ان يكون مما تقدمه الايجاب نحو ما قام
القوم لا زيد الا غيره **قال** اذا التقدير قام زيد لا غيره ونقل
عن السكاكي ومن تبعه انهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظروا
فلا يجوز جاني رجل لا زيد **قال** الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا
قيل جاني رجل لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو
مثل لصدق رجال علي بن زيد واستشكل ذلك بان هذا في الاستثنا
جائز والذي يظهر ان المتعارفين هنا متغايران باعتبار الافراد
والجمعية **قوله** مع ان بعض المتأخرين الخ هو الفاضل بوحدة
احد بنها الدين بن الشيخ الامام ابي الحسن علي بن ابي الحسين السبكي
واجابه والده بما حاصله ان معنى قام رجل زيد قام رجل غير زيد
وزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللمتكلم
مقصود صحيح في ايهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود زايد
على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد واذا امكن
المغايرة المقصودة بدون العطف يظهر ان يمنع العطف لان معنى
كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطراف
لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصوده فظهر امتناعه
ولا يعدل الى الجملة ما قدره على واحدة ولا الى العطف ما قدر

عليه

عليه بدونه واعلم ان مما استشكل به اليها السبكي الشرط المذكور في الفقه
لقول البيانين شرط قصر الموصوف على الصفة افراد اعدم تنافي
الموصفين بخو زيد كاتب لا شاعر واجاب والده بان معنى عدم تنافي
الموصفين امكان تقديرهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعلم
والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما
واما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معناهما متباينين
والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيان
لم يشترطوا عدم التباين والسهميلي ومن تبعه لم يشترطوا التنا
في
الي اخر ما حره في رسالته سماها نبيل العلا في العطف بلا **قوله** بدليل
جواز اختصم الخ **قال** الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني
مبتدأ مقدر تقديرهما وفي الثالث ان ولا يصح ان يقال اختصم
عمر وهما عمر ولا ان عمر **قوله** وان زيدا لا عمر قايما **قال** الزرقاني
كذلك في الشيخ مع ان الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افرادهم
فيطابق احدهما **قال** الرضي في اخر باب العطف وفي السهميلي ايضا
انه يطابق احدهما **قال** ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم الاول
بخو زيد لا هند قائم **قوله** قيل في تفسيره اي قال الجماعة في تفسير
ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فانه فتح قول المص لا دليل فيه جواز
كون التقدير نافعا جرك او ينفعك جرك **قوله** **قال** في القاموس
قال الزرقاني اي قال انه شئ الخ ولم يذكر انه مقصور للمعروف
اشترى وهذا امر ظاهر لان صاحب القاموس بصدور بيان لفظ تنوفا
من حيث هي لا بقيد كونه في البيت **قوله** لعدم ارتفاعها اي الجبال

الصغار **قوله** ولم يكن مدحولها مفردا الخ يعني ان جملة شروط كون
 لا عاطفة ان لا يكون مدحولها ما ذكر فان كان مدحولها ذلك فهي
 غير عاطفة وذلك لان مدحول لا الاولي ما ذكر مع انها مستوفية
 للشروط كلها حتي لا نتقا العاطف فاستدراك الشر على المصم بذكر هذا
 الشرط والذي قبله ظاهر **قوله** وليست عاطفة لك ان تقول
 ح ما سبب جعل بل العاطف واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها
 صريح في انها ليست بزايدة لانها ح مغيرة للنفي ولذا قال كدمايني
 ان ما قاله ظنا معارض لقوله في بل ان لا تزداد قبلها لتوكيد الاضراب
 بعد الايجاب ولتوكيد تقدير ما قبلها بعد النفي انتهى قال الزرقاني
 ويمكن ان يقال المعنى رد لما قبلها المستفاد من بل وح في مغيرة
 لما افادته بل وحيث كانت مغيرة لذلك كانت موكدة **فصل**
قوله ولا يجس الخ فيه اشارة الى ان الامر في قول الناظم فافصل
 ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف المصنفين
 والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولربيبه على ترتيب الفاصل واخسنه
 الفصل بالتوكيد واقله بلا وسينما ابواني ونبه الناظم على حسن
 الفصل بالتوكيد بالتضييع عليه مع شموله قوله فافصل له
 وذكر الخاص بعد العام يشتر بمرتبته **قوله** في احدا الوجهين
 وهو ان زوجك عطف على الصبر المستتر في اسكن والوجه الثاني
 ما ياتي قريبا من انه معول لعامل هو المعطوف والتقدير وليسكن
 والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل
قوله والفاصل الخ قال الدوشري قد يقال كان الاولي ان يقول

ها لا لها

ها لا لها لا يخفي وكان الاولي ايضا ان يعتم اليها التوفن اللهم الا ان يقال
 ان العطف بها كلا فصل لكونها علامة اعراب فليت **قوله** او وجود
 فاصل بلا الخ قال الدوشري هذا داخل في قولهما قبل وبعد وجود
 فاصل اي فاصل كان الخ الا ان يحصر الاول بان يكون الفاصل بين المعطوف
 عليه وحرف العطف وقول الله فيكتفي بذلك الخ ظاهر في انه لا فصل ح
 بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وان لم يكن بين المعطوف عليه
 والعاطف انتمى ولا يخفى انه غفلة عن ظاهر الكلام وان قول المصم او لا
 بين التامع وقوله ثابت بين العاطف والمعطوف صريح في معايرة
 القسمين وانما لا بد في الاول من تقدم الفاصل على حرف العطف
 ثم فائدة النص على هذا الاخير الرد على مكي حيث قال ان الآية من
 قبيل المعطف بلا فاصل ولا حجة في دخول لانها انما دخلت
 بعد واو العطف والذي يفصل به انما ياتي قبل واو العطف **قوله**
 الا باعادة الخافض قيل هذا استثنى منقطع لان المعطف ح على
 الخافض والمحفوض لا على المحفوض ولا يخفى ان ما قاله من
 المعطف على الخافض والمحفوض خلاف صريح كلام المصم كالناظم
 والحق ان المعطف على المحفوض لكن هل العامل في الارض اللام
 الاولي والثانية كعدم اوالتا نية يجري فيه ما ياتي عن
 الجامي في عود الاسم **قوله** قال لها وللارض كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها فقال وهو التلاوة والاول جائز كما نبه عليه اليها السكي
 في شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدمايني في بحث من الجائز
 واطال في ذلك واستدل على خصوصه هذا الذي وقع هنا بقوله

صلى الله عليه وسلم حين سأل عن الحرم ما أنزل الله عليه فيها شيئا إلا هذه الآية
الجامعة العادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره **قوله** كذا رويناه في صحيح
البخاري وكذلك في مسلم ورايته بخط النووي في غير **قوله**
على الها قال النووي كان الأولي أن يقول على ها إلا أن يقال أن
الضمير هو الها وحدها والالف ليست من الضمير **قوله** وأعيد المضاف
جوه بالاول قاله الجاهي قال والثاني كالأهم معني بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا تضاف الا الي مستعدة وقيل جرح بالثاني كما في
الحرف الزايد في كفي بالله **قوله** وفاق الخ قال النووي واستدل له
بما ذكره وتخرج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول
السعد أن التخرج على خلاف مذهب الجمهور ينافي الفصاحة إلا أن
يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور انتهى وأقول
هذا الذي قديمه كلام السعد يتعين أنه مراده وإنما عبر بما
قاله لأن الغالب قوة دليل الجمهور لكن يبقى أن المصمح بان
الموضع قد لا يتخرج الاعلى وجه مرجوح كقراءة ابن عاصم وغيره
ولذلك نجي المومنين بالادغام واستشكل الدماميني بكلام
السعد والحق أنه يكفي في الفصاحة موافقة وجهي نحويا لم
يشترط ضعفه **قوله** كحرق فيه تنكيت على المص لا ن كلامه يوهم
أنها غير سبعة لكن حرق يقرأ يسألون بالتخفيف فهل ابن عباس
والحسن كذلك كما يقتضيه صنع النثر **قوله** خلا فالله محضري قال
النقاراني كتب صاحب الكشف هنا حاشية حاصلها أن عطف
وكفر به على صده عن سبيل الله إنما جاز قبل تمامه بصلته

التي من

التي من حملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول
أن الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معني فكأنه لا فصل بالاجني
بين سبيل الله وما عطف عليه ولأن عطف الكفر على الصد قبل تامة
بمترلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني أن هذا
التقدير يجر لفظ العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه **قوله**
عليه قال النووي نبي نأيب فاعل عطف والضمير للمصدر وضمير انه
عائد الى المسجد **قوله** والتقدير ابراهيم قال النووي في فيه انه يلزم
عليه ايضا عمل الجار مجاز وفاق غير المواضع المشهورة اللهم الا ان يقال
محل المنع اذا حذف استقلاله وما يطريق السبع فلا **قوله** والصواب
الخ قال النووي هو مخالف لقوله هنا وليس يلزم الخ انتهى لان قول
الصواب يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هل لا اورد انه يلزم حذف الجار
مع بقا عمله ويجا بها تقدم ماسرته بصلح لكن طالع من قوة الدلالة عليه
يتقدم ذكره هذا وورد بعضهم ان ما قاله في المعني يودي الي تعطيل
مسئلة العطف على المحرور بدون اعادة الجار إذ تقدير الجار يمكن في
كل جري من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجار
فلا تزيك الا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استحاله **قوله**
في المعني والاستقبال قال النووي يقرر ما وجه الاختصار على المعني
والاستقبال دون ذكر المحال ثم وافقني على الموقف في كلام النسخة
ابوبكر الشنواني **قوله** فعطف في الاولى اثر في كنب شيخنا العلامة
الغنيين بها منى نسخة النووي في قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت
تكون على الاصح على الاول فلم يقل الشر فعطف في الاولى اثر في العاديا

ويجاب عن ذلك بان محل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول
 مقيد بما اذا لم يكن العاطف حرفا مرتبا كما نقل ذلك بعين مستبان
 عن النحال ابن ابي عمير ثم يبين ان كل تقدير محل اثر من الاعراب لا جائز ان يكون
 الخبر لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون غير لعدم وجوده هنا اذ الغرض
 انه معطوف على مجرور فقط انهم الا ان يقال محل قولهم الخبر لا يدخل الافعال
 اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما اذا كان على سبيل التبع كما هنا
 فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع في محل حرف فلم يكن
 فاثرون في محل جر ولا اشكال قلت الغرض ان المعطوف هو الفعل وحده
 كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليتأمل **قوله** فعطف دارج الى قال
 الدونوشي قد يقال لفظه دارج معطوف على محل جملة حكي لكونها صفة للتكثير
 وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما اشبهه وكتب
 شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بانه لما كان المقصود من الجملة هو الحذف
 صح ذلك ثم يتردد النظر في عامل الجر في دارج ما هو فليجرب ثم كتب
 الدونوشي بعده رددنا النظر في ذلك والذي استقر عليه الحال ان العامل
 فيه ام لانه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصولا
 ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلا ما مر فليتأمل
 ثم كتب الغنيمي بعده **قوله** لم يحرر المسئلة كما ينبغي فان منشأ
 تردد النظر هو قولهم ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم
 هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتضى لان لا يكون العامل هنا ام
 لانه لم يعمل في المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لام وهو من حيث كذلك
 ليس معمولا لام ودعوى ان العطف عليه هو الجملة وان قولهم عطف الاسم

هنا

على

على الفعل فيه مسامحة لما لا يخفى ثم كتب الدونوشي لم يبين سند
 المنع ولا يشك عاقل ان قوله دارج من عطف الصفة على مثلها
 انتهى اصل السؤال والجواب ماخوذ ان من كلام الشهاب القاسمي
 كما بيناه في حواشينا على لاغنية **قوله** صرحوا قال الدونوشي وانما الساق
 هو جواز كون بيضا مفعول لفعل محذوف فيفسر معدي رب المحذوف
 على وزان رب رجل صالح لغنيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوف فهو
 مشكوك لا يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمي
 بعده وقد يقال ايضا ان العيني لم يسه وانما ام عطف فهو موقوف فنصب
 اذ عطف البيان كالتفت في جواز القطع كما صرحوا به وح فقولهم ولا يجوز
 نصبها هو عين كلام العيني **فصل قوله** وتشاركهما في ذلك ام كذلك
 ثم كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما او ثوب شي ثم
 او ثوبا اخر قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وقال الدونوشي وانما لم يذكر
 المصراع لقلة ذلك بالنسبة الى القا والوا وانتهى وسبب ان الشرع على
 اقتصار المص بالتعبية للناظم وكان الاولي للشر ان يعتد رعن اقتصار المص
 وانما لم يما قال الدونوشي والاولي بالدونوشي ان يكتب ما هنا هناك
قوله وهذا الفعل المحذوف الخ قال الدونوشي فيه نظر فان الظاهر
 انه من عطف الجمل لا من عطف المفعولات وان كانت عبارة الشرح محققة
 لذلك وكذا فيما بعده **قوله** وتسمى الفا العاطفة على مقدر فصيحة
 في التخصيص ان المحذوف قد يكون جملة سبب المذكور بخلاف نعت ان قدر
 فصرح بها ويجوز ان يعتد فان ضربت بها فقد انعتت قال السعد وظاهر
 كلام صاحب الكشاف ان التسميت فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو

ان يكون المحذوف شرطاً وظاهراً كلام المفتاح على العكس وقيل انها فضيحة
على التقديرين انتهى وسبب تسميتها بالفضيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب
الا فتجارد على ان المطلوب بالامر الانفعال فلذا حذف الضرب وانما بيده على
هذه الفائدة الفصيحة وفيها ايضا على تقدير فرض به بما دلالة على ان المأمور
اللتزم الامر وتسميتها بالفضيحة من المجاز العقلي **قوله** فهو من عطف
الامر اي وال الامر اذ قوله ليسكن ليس بالامر مستفاد من الامر
قوله نحو والذين نبوا والدار والايمان نقل السيد السمرودي في تاريخ
المدينة عن صاحب القاموس واقره ان من اسما المدينة الايمان
واستدل بالاية وح فاعطف بلا تقدير مع النبوء بمعنى التهميش
قوله معطوف على اسكن قال الدوشري فيه نظر اذ ذلك من عطف الجمل
وكذا يقال فيما اشبهه **قوله** فهو من عطف جملة على جملة قال الدوشري
فيه رد على قول المتن سابقاً بجواز عطفها عاملاً في فانه ظاهراً في ان
المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتامل وقد يقال انما قال ذلك على
سبيل التمجيز او تغليباً فانه في مسئلة المعحول المحذور والمعطوف الحار
وحده لا هو مع المجرور **قوله** وفي التسهيل لا يشترط الخ فيه بعدما نقله
الشرانه يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل
وفي اقسام العطف من الباب الرابع من المعنى وشرطه اي العطف ان كان
مؤجداً العامل الى المعطوف **قوله** الانصار فيه اشار الى ان ما اقتضاه
صنيع المص من الآية مسوقة للشنا على المهاجرين غير صحيح **قوله**
بالواو والقافي المعني في بحث ثم في الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة انشاها ثم خلق منها زوجاً وحاً فثم تشارك الواو والقافي

جواز

جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف في الآية دفع لزوم ان تكون الذرية
قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل الترتيب في الاحبار **قوله** وهو قول
الزمخشري حيث اختار المص قول الزمخشري فكان عليه ان لا يخص هذا
الحكم بالغوا والواو لان ثرك ذلك كما في المعني **هذا باب البدل**
قوله ولذلك يقولون البدل الخ اشعر قولهم في حكم تكرير العامل ان ليس
تكرير حقيقة وهو كذلك قال الشر في بحث الاشتغال عامل البدل ليس
كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبراً او مفسراً لغيب وانما هو
تقدير معنوي والامر يمكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك
باطل انتهى لكن سياقي قوله تعالى تكون لنا عبيداً اولنا واخرنا ما قد
يعكر على ذلك **قوله** اذ لو لم يعتد ببدل الخ قد يقال يكفي الضمير فيما يعود
عليه ذكر مرجع في اللفظ وان كان من جملة اخرى وليس ذلك بابعد
من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك **قوله** وفي بعض النسخ ذكر
لكن الخ قال اللقاني ذكر لكن مشكلاً حتى على مذهب الكوفيين القائلين
بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود بها انما هو الاول **قوله** واقسام
البدل اربعة زاد بعضهم خامساً وهو بدل كل من بعض قال السيوطي
وقد وجدت له مثلاً في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون
الجنة ولا يظلمون شيئاً من عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وح
فكنته البيا فيه تقرير خلودهم واقامتهم فيكونها عدن وانها من موعود
الرحمن الذي لا يخلف وعده اولئك من انفا حبات كثيرة لا جنة واحدة
كما رواه البخاري من حديث انس قال اصيب حارثة يوم بدر فقالت
امه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة صبر

وان يكن غير ذلك ترى ما اصنع فقال جنة واحدة انها جنان كثيرة وانه في الفردوس
 الا على **قوله** بدل مطابق قال الدوشري هو بدل من قوله بدل من **قوله**
 واما يطلق كل على ذي اجزاء او الشبهة اصطلاحية منقولة بعد التقلب
 يعني انه غلب اللفاظ التي تدل على ذي اجزاء على ما لم يدل على ذلك وهما
 الله تعالى لكثرة الاولي فقليل في الجميع كل ثم سميت تلك اللفاظ ببدل
 الكلم من الكل **قوله** فلا يسمى الكلت الرعيف بضعفه الخ قال الزرقاني انظر
 ما الذي يسمى به عند هاج وعلمهما يسمىانه بدل اضراب **قوله** ولا بد
 من اتصاله الخ قال الدوشري وقال الناطم في شرح كافيته اشترط اكثر
 الحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضمير عايد على المبدل منه
 والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه والمسئلة مذكورة
 في المرادي مبسوطة فلتراجع انتهى وتقدم في كلام النثر في باب الاستثنا
 ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال في قوله تعالى
 ولا يلتفت منكم احدا لامراتك فامراتك بدل من احده بدل بعض من
 كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة ثقل المستثنى بالمستثنى منه تفني
 عن الضمير غالبا انتهى فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج اليه
 هنا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقدمه بقي ان ظاهر كلامهم ان الربط
 في هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح في المظني **قوله** متصل
 بالبدل او بغيره قال الدوشري بيا في ظاهر قول المتن ولا بد من
 اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه وقد يجاب بان الاتصال في
 كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال في كلام الشارح محمول عليها وفي جعل
 الآية مثالا لذلك نظر ظاهر اذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة

هذا هو اللفظ الذي لا بد من اتصاله بالضمير
 قال الزرقاني

بل كلاهما

بد كلاهما يرجعان الى شئ واحد اما ضمير التكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو
 انت قمت وانا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لهما حضور من جملة
 ولا نسلم عود الضمير الي الضمير في ذلك **قوله** فهو متوقف على اجازة حذف
 البدل يعني ولم يثبت ولذلك لم يذكر المص في المضي حذفه وذكر حرف
 المبدل منه وبين ما قيل فيه **قوله** فقال البيضاوي الخ قال الدوشري
 كلام البيضاوي هذا ايضا في ما جزم به في قوله تعالى واسر والنجوي
 الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الدين مبتدأ موحرا والجملة قبله
 خبره ولم يظهر وجه التفرقة بينهما واجاب بعض الافاضل بانه انما
 ترك التضعيف في الثانية اكتفاء بذكر في الاولي كما هو عادته وبعد
 فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد اجاز النحاة تقديم الخبر في نحو
 قاموا احوالك بخلاف زيد قام لا لتباسبه بالفاعل ثم رأت بعض
 محشي البيضاوي قال ورد بان ذلك انما يمتنع اذا كان الفاعل مستترا
 وهنا ظاهرا ولا عبرة بالتباسب على لغة الكوفي البراء غيث لانها
 لغة ضعيفة لا يبالي بها وقال ايضا وجه ابوالنفا الضعف بان الفعل قد
 وضع في موضعه فلا يتوحي به غير وفيه نظر **قوله** وان جعلناه فاعلا
 لاحد الفعلين الخ قال الدوشري لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتأمل
 وتوارد على معول واحد جاز في نحو جازيد واقيم الظرفان
 وينظر ما المانع في غير وفي غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى اكثر
 من واحد ولهذا الوجه جماعة رقيقة واحد قتلوا به **قوله** لان الله
 عز وجل لا يكلن الخ قال الدوشري فيه نظر لحضه ابن هشام حيث
 قال لان الكلام باخره الخ **قوله** ولا ضمير قال الدوشري الظاهر انه

ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صح فترادف انه لا ضمير لفظا او يكون ما شيا
على عدم اشتراطه انتهى وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في نسخ
الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المم ما قاله انه الظاهر وهو لا ضمير
قوله والحق انهما الخ قال الدونشري مراد ما لوجه ان المتقدم ان اي انه
عام اريد به الخصوص كما قال ابن ابي رزاع عام مخصوص اي بالبدل **قوله**
وقال الكسائي من شرطية قال الدونشري الذي في المعنى وجوز الكسائي
كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخيرها محذوف في او شرطية فالمحذوف
جوابها والتقدير برعليها من استطاع فلما صح قال وعليها ما فالعموم محقق
اما بالبدل او الجملة ولم يرد **قوله** وقال ابن السيد من فاعل ج الخ قال
الدونشري كونه بطلا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستفراق وهو
قائوم لجواز كونها للعهد الذكري والموادح بالناس من جري ذكرهم
المستطيعون وبما ندان ج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس
والمبتدأ وان تاخرو لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبة التقديم واذا
قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقديم ج البيت المستطيعون
حق ثابت لله على الناس اي هو لا الناس المذكورين ويدل عليه انك
لواتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد
الضمير سدال وصحوبها وهو علامة ال التي للعهد الذكري
بل جعلها لذلك مقدم فتدبر ح كثيرون باندمتي دارت الادوات بين
العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظر القرينة المرشدة
الي ذلك قاله الدماميني في حاشية المعني جميعا وقال ايضا اذا
جعل من في الآية بدل بعض من الناس في الآية عليه الفصل بين البدل

واللام ٢

والمبدل منه

والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ انتهى وظاهره بل صرحه ان الفصل المذكور
غير جائز فليتا مل انتهى وللتاج السبكي في بعض مجاميعه كلام في هذه
الآية احباب به عما رده على ابن السيد ولا مانع ان يكون في الحج مشين
فرض كفاية على كل الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج استحل الخلق كلهم
وفرض عين على المستطيع ثرا وراد انه يلزم عليه ان يكون وجب على
كل احد خصوص ج المستطيع لا عموم ج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائي
ارجح لان حاصله ان الله على الناس ان يكون محجوجا وله على المستطيع
ان يبيا شرح بنفسه وينبغي ان يفقد الجواب هكذا فعله ان يبيا شرح
الحج بنفسه قال وظهر ان الآية ليست من العام المخصوص ولا الذي
اريد به الخصوص وقد سقنا في حواشي الفاكري في باب اعمال المصدر
كلامه برمتة **قوله** وانما المشتمل المسند الخ قال الدونشري في نظر
في بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول والثاني
او العامل وينبغي تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما اسند اليه على
قصد غير غيرات هنا **قوله** يشتمل عامله على معناه الخ قال الدونشري
قال المرادي لا بد في بدل الاشتمال من مراعاة امرين احدهما مكان
فهم معناه عند الحذف ومن ثمر جعل نحو اعجبني زيد اخوه بدلا من
لا بد لاشتغال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والاخر حسن الكلام
على تقدير حذفه ومن ثمر امتنع نحو اسرحت زيدا فوسد لانه وان فهم
معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في
الكلام لكان بدلا غلط **قوله** وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه وكذلك
سلب من زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه

اليها السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله ان سلب يتعوي
 لمفعولين فجعل مؤبده لا يقتضي حذف المفعول الثاني وان التقدير مثلا
 سلب زيد بياضه مؤبده وذلك محل بالمعنى المقصود من الكلام لهذا
 يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصغدي في تاريخه اعوان
 النضر عن ابن الزمكايني وحاصله انه اجاز في ما قول الحريري فلم
 يزل يفتزه دهره ما فيه من بطش وعود مليب **قوله** لا نانا نقول
 كتب شيخنا العيني بهامس نسخة الدوشري فيه نظر ظاهر لان المجاز
 والحقيقة من صفات الالفاظ والابتداع لا يخفى ليس من الالفاظ
قوله وقيل الاصل تارة قال الرزقاني هذا بدل علي جوارجاني
 زيد الاخ اي اخوه عند الكوفي وفي الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز
 جاني زيد الاخ اتفاقا لطيفة نظير الآية فيما ذكره قول الحريري
 في مقاماته حتى اذا الالافق ذنب السرحان وان ابلج الخ
 وحن وقد سأل ابن يعيش الكندي عن ذلك فاشكل عليه
 الجواب **حكي** في ذلك ابن خلكان وذكر ان بعضهم جوز رفعها
 ونصبها ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه وقال الحم كما نقله
 التاج السبكي في الطبقات عنه وانه رآه بخطه كان رفعها على
 حذف مفعول لا لا وتقدير ذنب بدل اي حتى اذا لا الوجود
 الافق نسب السرحان وهو بدل لاشتمال ونظير سرق زيد فرسه
 ويضعفه او يبرده عدم الصير وقد يقال اصحاب الاخدود انار
 واما نصبها فعلي ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب
 بدل منه اي لا لاسه الافق ذنب السرحان اي سرحانه او السرحان

ان الخلق من الضمير
 اذ ذنب سرحانه ومثله
 قوله تعالى في قتلهم
 هم

منه

منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذ الافق لم يور
 الذنب ثم ان كان بخبره على انه من باب القلب اجه كما قالوا كسر الزجاج
 الحجر **قوله** والا التي فيه قال الرزقاني هذا مثل قول صاحب البردة
 والافق يار لمة القدم وقد اجاب نقل عن عمر بن الخطاب ثابتهما
 مناسب هنا وهوان تقديم وان لم يكن اخذ بيدي وهو اخذ بيدي
 وهوان كيد للشرط الاول ثم اعترضه شق قال سمعت من يقول بين
 البيضة والنام قوله ولا زائدة في الكلام انتهى وما المحجج لارتكابه
 ذلك هنا وكان المناسب سقاطها ولعل الاتيان بها سبق قلم والله اعلم
 وعبارته الكواشي وقالوا من لم يكفر التي فيه من كفر ترك ومن اي التي
 فيه انتهى كما ارأيت فيه باسقاط الا لا باثباتها كما هنا **قوله**
 والاخدود شق الخ قال الرزقاني والاخدود اخذ وهو الشق في الارض
 وخوها **قوله** اي بدل عن الفلظ الخ قال الرزقاني هذا حل معني وذلك
 لان الاضافة لا تكون على معني عن بل هي على معني اللام اي منسوبة
 الي الفلظ ونسبت اليه كونه مسببا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب
 قاله ملا جاري قال الرضي ومعني بدل الفلظ البدل الذي كان سبب
 الاتيان به الفلظ في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الفلظ
قوله وان كان قصد الخ قال اللقاني اي وكونه احزب عن الاول
 وصير كالمتردك انتهى وهذا يندفع ما يتوهم من ان كلام الحم هنا
 مناف لما تقدم من ان البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الرفع
 ان يعني صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الي الاول وعدم
 فساد قصد بقية المقابلة وهذا لا ينافي ارادة الاعتراض عنه

كما في هذا الخبر ويدل ذلك بصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال
 الرضي وشرط ان يرتقي من الادنى الى الاعلى فتقولك ههنا بدم بدر
 في حكم المزرك قال الدنوشي قد بينا فيه ظاهرا قوله وان كان
 قصد كل منهما صحيحا الخ الا ان يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون
 الاول في حكم المزرك وان كان قوله فيما سبق قال في الحواشي وهو
 الواو لا بل يعكس عليه فليتا مل **فصل قوله** وقوفاع السماع قال
 الدنوشي هذا لعلته غير ظاهرة لاسيما عند مراعاة مذهب البصريين
 في حركاتك اياك والعرب لا يعرفون تسمية الشيء بدلا وفاعلا ومفعولا
 ويخوذ لك فليتا مل **قوله** ورايتك انت قال الدنوشي ينظر ما وجه
 حذفه في المتن **قوله** ورايتك اياك قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف
 فيما سبق ومقتضى كلام الرضي ان نحو مررت بك بك تأكيد عند النحويين
 خلا فالنحوي في مقتضى قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين
 المنصوب والمجرور ان الضمير المجرور لو كان بدلا لم يوجب معه الفاعل
 فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يوجب معه الفاعل
 جعل بدلا انتهى واقول سياقي ان الشاطبي جعل مررت به به
 بدلا وياقي الاستشهاد بايتين اعيد معهما العامل واعادته لا ينافي
 البدلية في المنزل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف
 جولا ختصارا وتثريه من معوله منزلة الجزء نحو قال الذين
 استكبروا للذين استضعفوا من امن منهم ومخوان هو الا ذكر
 للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم انتهى المقصود منه فالحق ما قاله
 الزمخشري ان المجرور بدل كالمندوب لا تؤكد لما علم من عادة العرب

كما قاله الشاطبي **قوله** قال الشاطبي الخ قال الدنوشي فيه نظرا لان سلم
 قوله واذا اردت الخ وقوله وهكذا نقلت الخ قد يقال ان الكوفيين
 ايضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير من كلامه بالقول لا يوجب
 عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهما المومنون الخ
 بالمثل **قوله** فيجحد لفظ البدل والتوكيد قضية جواز البدلية في
 قمت انت وهو كذلك وان اقتصر المصنف على كونه توكيدا فقد نقل الحفيد
 عنهم نحو بدل فيه **قوله** ولو سمع كان توكيدا يرد عليه انه تقدم في
 باب التوكيد انه لا يؤكد الظاهر بالصير لان الضمير اقوي منه ومن
 مرجحات الحكم ذكره في بابيه وقد اشترنا فيما مر لنا فاته ما هنا **قوله**
 سواء كان كلا او بعضا الخ قد ذكر مثال الكل ومثال البعض يزيد فزيته
 راسه والاشتمال زيد استجده عقله والغلط زيد ركبته فرسه
 وكان اللابيق بعادة الشتم ان يقول بعد التثمين توطية لقول المصنف
 نحو واسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتم بامثلة الاقسام **قوله** الثلاثة
 الاولى تركه فقد ذكر المصنف في المعنى في حرف الواو ان في الآية احد
 عشر وجها وامنهاها بعضهم اربعة عشر **قوله** بشرط ان يكون الخ
 قال الزرقاني فيه نظر لم يخرج بدل الغلط منه مع ان حكمه حكم ما ذكر
 قال الرضي علم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز
 ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب انتهى وهذا الاعتراض وارد على
 حصص الناظم ايضا وكان بدل الغلط لعدم الاعتناء بظاهره لم يعتبره
 انتهى وكتب الدنوشي ما محصله ان سكوت المصنف عن بدل الاضرب
 يفهم عدم جواز كسر بك حمارك بشرط ان المحلي وغيره صرحوا

بالجواز **قوله** فزجلى قال الزرقاني مروي بالغا وبالواو على الاول قالوا
 سببية وعلى الثاني قالوا والحال ورجل مبتدأ خبره شئته ومعنى ذلك
 ان رجلى لفظها المشابه لفظ البعير لا يتالي بما ذكر واستشكلت
 البدلية هنا بان الرجل لا يؤعد بالسمين واجيب بانها لما كانت
 سببا للدخول ناسب وعدها بذلك انتهى وذكر الاشكال الم في
 التذكرة ثم قال فان قلت اخبر على شراب البان وسمين واقط
 شرطه تاخر المجوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف على جمولي
 عاملين وببانه حواشيها على الالفية **قوله** شئته الم قال
 الدنوشري قال في القاموس شئت كف كخرج وكرم شئت الى حشت
 وغلظت **قوله** وقوله نقالي لقد كان لكم قال الدنوشري هذا
 مبني على غير كلام الاخفش في الاية اذ رجم ان لمن كان يرجوا الله
 بدل كل ولا يجوز ذلك ان يجعل بدل بعض والالزم انقسام الصحابة
 اليمن يرجوا الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والحوار
 بانه خطأ لمن سبق خطابه بقوله نقالي قد يعلم الله المعوقين منكم
 فوصفهم بالتقويين وغيرهم من صفات الذم والوصوفون هم المختلطون
 بالصحابة من المنافقين انتهى من شرح لب الباب **قوله** واعيدت
 اللام الخ قال الدنوشري الظاهر ان هذه الاعادة غير واجبة بل
 هي جائزة والجري بها لا باللام الاول ولا باخري معذرة كما هو ظاهر
 وقد يقال انها موكدة الاولى فالعمل الاول بنا على ان العامل في البدل
 هو العامل في المبدل منه كما رجه بن مالك وان قلنا ان العامل مبدل
 فيكون في غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل

الخامس

حسا

حسا انتهى واورد بعض الفضلاء انه كيف يكون بدلا مع وجود العامل موقوف
 به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الن في باب الاشتغال
 عامل البدل ليس كالموقوف به من كل وجه وانما هو تقدير معنوي
 وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية
 وكون البدل على نية تقدير العامل بل تحققت ذلك كما لا يخفى **قوله**
 ومراد الن بقوله واعيدت اللام مع البدل للفصل ان الفصل محسن
 للاعادة والاحواز الاعادة لا يتوقف عليه بدليل ان هو الا ذكر
 للعالمين لمن شأكم ان يستقيم **قوله** مفيد للاحاطة مسئلة
 المفيد للبيان وذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة
 المتكلم فقد يخفى من جمعة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا
 بنور يدكنا وقوله بنا نحميا يكشف الصواب فنصب نحميا على
 المدح والاختصاص ولو خفض نحميا على البدل لما فيه من البيان
 بخارج عدي ولم ار هذا لاحد قاله الم في التذكرة **قوله** ولذا اعيدت
 اللام اي لكونه بدلا من المجزور باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف
 جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الشر بها لخصوص المقام **قوله**
 بلغنا السما الخ في المحاطات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي
 في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السما الخ فقال عليه الصلاة والسلام
 الي ابن فقال الي الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فض فوك **قوله**
 ويمتنع الخ قال الدنوشري فيه اقتضار على حكاية مذهبي فقط
 احدهما الاستناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لفظ
 وهو الجواز في الاستئذان غير نحو ما من بكم الا زيدا هكذا نقله

الاشوي وغيره وفي المثال نظر اذ زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين
 فليتأمل ولعل الشئ اسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع ان لم يقد
 الاحاطة عدم الافادة حق فقوله خلا فالاحاطة قال السيد في
 حواشي المطول في بحث الالفاظ واستدلوا على امتناع ذلك الابدال
 يعني ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب يدل كل من كل بان البدل
 ينبغي ان يعيد ما لم يعده المبدل منه ومن تحريك مجز سررت برز
 رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو ابدل فيه
 الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب وهما اعراف المعارف كان البدل انقص
 من المبدل منه في التعريف فيكون انقص منه في الافادة لان مدلولها
 واحد وفي الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط
 فان مدلول الثاني فيهما غير مدلول الاول **واجاب** الاحضن
 عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتخذوا ما هي
 كان الثاني تأكيد الاول لا بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل
 سميلا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين يعني من المسكين سررت وعليك
 الكرم المعول فان الثاني فيهما يدل على صفة المسكينة والكرم دون الاول
 واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة
 عن المعرفة نحو سررت برز رجل عاقل اذ وب نكرة تعيد ما لا تقيده المعرفة
 وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي حلا عنها النكرة **فصل**
قوله يدل كل من الاسم الخ ينبغي جواز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس
 كما جاز في العطف نحو زيد مستق يخاف ربه او يخاف الله مستق **قوله**
 اذ الافاد زيادة بيان للاول هذا واضح في بدل الكل واما في غير فلا

وهذا

وهذا غير موجود في بعض النسخ انتهى **وقال** الزرقاني انه احتراز عما
 اذا كان مساويا فانه تأكيد لا بدل **قال** الرضي وقد يبدل الفعل
 من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول ولو كان الثاني
 بمعنى الاول سوا كان تأكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تغز انصر **قوله**
 كقوله ومن يفعل ذلك الخ **قال** اللقي ان قلنا الذي يظهر ان الابدال
 في الآية جملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلنا لما كان المقصود
 بيان ان المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا العظمين لا بيان
 الاشارة ما لعذاب جعل الابدال في الفعل دون الجملة **قوله** يدل
 كل قال الدونوشي بخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال
 وكلام الموضع محتمل لكن الاول اخذه الشر من كلام الخليل ويظهر
 في ذلك والاثام جزا الاثر وهو الاثر نفسه فيكون على حذف
 مضافي اي جزا الاثر والذي يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادي
 لا يدل كل **قوله** ان علي الله الخ قال الزرقاني انه منصوب على ترع
 الخافض اي والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق بالخبر والالف في
 تبايعا للاطلاق وهو من بايع اي عاهد قال في الشواهد ومعناه
 في شخص تقاعد في مبايعة الملك انتهى ويؤخذ وما عطف عليه
 بدل من حيث المعنى فكم قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف
 على البدل كما يقال في الخبر والحال وما اشبه ذلك **قوله** لان الاخذ
 كرها الخ **قال** الدونوشي قضية هذا ان يكون مضاعفا في الآية
 بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقي الاثام فليتأمل
قوله انتهى كلام الشاطبي الخ قال الدونوشي ينظر ما وجه

ل

حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجويز بدل الكل وحكاية الخلاف في
بدل الاشتغال هل يجوز اولاد ويغتم من صريح كلام المرادي ان بدل البعض
غير جائز وهو غير ظاهر ومثل المرادي لبذل الكل بقوله متى ثباتا
تلم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراتاً حياً ونقل المرادي
عن بعضهم ان بدل الفعل يقتضي القياس جوازه وما قاله المرادي
جميعه غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقتان انتهى ولو صرح
السيرطي بعدم الخلاف في البدل البعض فقال لا بدل بعض
بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض انتهى وفيه نظر لانه ان اراد ان
لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك او معناه فلا شك في تبعضه
قوله والجملة كذلك قال الدنوشري لا تبدل الجملة الا اذا كانت
الثانية اولى من الاولى بتأدية المراد **قوله** لانه انما يتبين عن
التوكيد الخ قال الدنوشري ينبغي التامل في ذلك فانها يتحدان
لفظاً كقوله تعالى بالناسية ناصية وكتوله تعالى وتري
كل اممة جاثية كل اممة يدعي الي كتابها بنصب كل الثانية
قوله لا اختلاف لفظيها قال الدنوشري قد يقال انه توكيد بالبره
بالمرادف وقد يقال ان طلب الرحيل غير النهي عن الإقامة وليس
عينه فلا يكون توكيد **قوله** وهو لا يتحقق في الجمل الخ بينه السيد
بما لمحضه ان التاكيد المعتبر في الجمل لا بد ان يغاير لفظه لفظ
المتبوع اذ ليس المراد تاكيد الجملة هنا تكرر فيها فلا يحصل تمييز
البدل عن التاكيد بقيد المفارقة ثم الجمل التي لا محل لها من
الاعراب لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة اذ لا نسبة

هنا فلا

هنا
فلا امتيازاً أيضاً بهذا القيد والحاصل ان التمييز لا يحصل الا بمجموع الامر من
والجمل التي لا محل لها انتهى عنها الامران والتي لها محل انتهى عنها احدهما
قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل الخ قضية
هذا انه لا يتصور في الفعل المرفوع ان يكون بدلاً من فعل
مرفوع وذلك لان سبب الاعراب مشترك فيه مع قطع النظر
عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده لا لكونه
ثابته الغير فيكون بدلاً مع انتفاء التبعية لا انتفاء الاعراب باعراب
سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله
ومما يشكل في البدل قول البيضاوي وغيره ان يترك في سورة والليل
اذا يغشي بدل من قوله يوتي ماله يترك مرفوع لتجرده فلم يعرف
باعراب سابقه واجاب بعضهم بان المراد ان البدل جملة يترك من
جملة يوتي ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر
كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والترم
الاستاد القسوي ان ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون
المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وان كان فيه مقتضى اخر للرفع
وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحس **قوله** وقد تبدل الجملة
من المفرد بدل كل من كل قال الدنوشري بنظر هل يجوز عكسه اعني
ابدال المفرد من الجملة اولاً واقتصاراً انتهى على بدل الكل يعرف ان بقية
الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويجوز ولا نسلم ان الجملة هذه
المؤولة مهمل بالمفرد من المذكورين وانا الظاهر انها بدل الاشتمال
منها لا بدل كل كما كان يحج عليه انتهى **قوله** صرح ابو حيان

في البحر بان المفرد يدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قمتا
 فعليا بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد اي جعله مستقيما
 وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن
 اي حيان لكنه جزم به وذكر ان الساطم سكت عنه ثم اقول صرح في
 الجمع بان بدل الجملة من المفرد بدل اشتغال وفي المعنى في بحث كيف
 ان جملة كيف خلقت بدل من الابل بدل الاشتغال والمعنى الى الابل كيفية
 خلقها ومثله الترتالي ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد
فصل قوله معنن معني حرف خرج بالمعنن حاصرا معنن في
 فلا يبي البدل ذلك نحو هل احد جاك زيد او عمرو وان نظرب احدا رجلا
 او امرأة امر به **قوله** بدل تفصيل يوخذ منه ان الخفاء في بدل الكل اذ
 التفصيل يقتضي ان كلام البدل والمبدل منه مقصود قصد لابقيا
 مطابقا لآخر يخرج بدل الفلظ لان الاول غير مقصود والشبان لان
 الاول غير مقصود قصدا باقيا ليتبين فساد ه وبدل البعض والاشتمال
 اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما مطابقين ونحو ما اكلت اكلت الرغيف
 امر بضعه من بدل الكل لان المراد بما المفهوم الشامل لثلاث الرغيف
 ونصفه فاما مطابقان والثاني تفصيل للاول وبما تقر من ان بدل
 التفصيل بدل كل من كل علم انه لا يحتاج لصير كما قد يتوهم كل واحد بعض
قوله عن معرفة الكميات قال الدنوشري لو حذف لفظ معرفة لكان احسن
 ولو قال لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية **قوله** وعن بيان المعاني
 قال الدنوشري حفظ لفظ البيان **قوله** وبين **قوله** وللزمان والمكان قال
 قال الدنوشري هو داخل في غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام **قوله**
 وقد يختلف

وقد يختلف الخ قال الدنوشري قد يقال لا سلم ان اذ شرطية هنا فلا يختلف **قوله** على
 ان مسئلة الشرط لا يخلو عن اشكال الخ **باب** بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها
 على المبتدأ اذا استعملت في معناها اما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على
 ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده
 موجه به وان اوهى خلافه قوله لبيان المعنى لانه يوضح انها مستعملة
 في الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص عما في الكشف اما يمنع البدئية
 فيه فانه اعرب غير بدل واما بان الكلام في الاستعمال الكثير واما بعد تسليم
 ان اذ شرطية **باب النداء قوله** وهو الدعا الخ اي اصطلاحا
 واما في اللغة فهو الدعا باي لفظ كان **قوله** الاحرف قال الدنوشري غير
 بالاحرف لانه جمع قلته دون الحروف وليرى بال بدعوي بعضهم انها اسما افعال
 انتهى ورد بما يوهى قوله غير الخ ان جمع الكثرة يخالف جمع القلة في المبدأ
 والتحقيق خلافه كما مر **قوله** واي قال الدنوشري بالهضرة الممدودة واليا
 الساكنة ويلزم التقا الساكنين على غير **قوله** وهيا لم يجعلها مبدلة من ايا
 اذا لا بدل تقريظ والحدوف يرى منه لكنه قال في المعنى في بحثنا يا وقد
 تبدل هضرتها ها قال فاصلا يرحوا ان يكون حبا ويقول من فرح هياريا
قوله الحقيقي لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فان ياتكون للبعد
 حقيقة او حكما ففي المعنى يا حرف موضوع للنداء البعيد حقيقة او حكما وقد
 ياتي بها القريب مؤكدا **قوله** وذهب المبره الخ قال الدنوشري ينظر
 ما حكم واواي ممدودتين عنده هل ياتي بها القريب او البعيد
 او القريب او يكون لهما اللهم الا ان يقال انهما ممدودتين داخلتان
 في كلامه فيكون للقريب وكذا يقال في كلام اهل برهان فان قيل ان البعيد

وهو تعالى قرب الي كل شخص من جبل الوريد فالجواب **ان ذلك لا يستقيم**
 لاداعي نفسه وابعاده عن مرتبة المدعو تعالى قاله الرضي رضي الله عنه
 وبهم من قوله فله بقية الاحرف ان واستعمل القريب المترادفة البعيد
 في غير الندية وهو خلاف مذهب س والحرمورد واجاز بعضهم استعمالها
 في غير الندية وان كان قليلا **قوله** ويتعين في هذا اسم الله تعالى قال الدنوشري
 ويتعين يا ايضا في ايها وايتها قاله في المعني **قوله** والثاني ستخرج الخ
 المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد
 حقيقة المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبيهه وانما يظهر جعل
 هذا من التشبيه بالمضاف لانها عوض عما نضاف اليه اي **قوله** على احد
 الوجهين قال الدنوشري والوجه الثاني ان يكون عباد الله مفعول
 اد **قوله** وظاهر ذكر النظر الخ قال الدنوشري انما قال ظاهر لانه
 لا يلزم من ذكره في عدادها كون نذايه مطرد **قوله** ويأتي على صيغتي
 الخ اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما نذر ربناوه على الضم
 عدل الي ما هو قريب منه وهو الصيغة الموصولة للرفع ولما مجيئه
 بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه التشبيه بالمضاف لان الصيغتين
 المناديين هو ايا على الصحيح وانقل به شيء من تمام معناه وهو الكاف **قوله**
 كقول بعضهم هو الا حوض اليربوعي قال ذلك لما وفد مع ابيه كمعوية وخطب
 ووثب ابوه يخطب وكفه عن ذلك **قوله** وكان القياس ان يقول يا اياك
 الخ يلزم من هذا ان يقال في ياربنا لانه مفعول به ايضا حذف عامله
قوله اذ لم يعوض الخ سكت عن محبر وهو اذ اعوض والحذف
 ج واجب **قوله** وراصيا منصوب برضيت قال الدنوشري ويجوز

ان يكون

على
ص

ان يكون حالا من فاعل اد **قوله** اسم الاشارة قال الدنوشري بغير منه جواز
 نداء اسم الاشارة ومجمله اذا لم يتصل به كاف الخطاب فان انضمت به فني
 جواز نذايه خلافا والصحيح المنع لاستلزام اجتماع النقيضين لان
 الغلام مخاطب من حيث انه منادي وغير مخاطب من حيث انه مضاف
 الي الخطاب لوجوب تغايرهما **قوله** وهو ما اجتمع فيه الخ قال الدنوشري
 قال ابن الاثير في باب الترخيم سمع يا طلحة بالغنخ واختلف فيه مخرج والتقدير
 يا طلحة شراحت التا غير معد بها وفتمت لوقوعها موقع ما يستحق الغنخ
 وهو ما قبل ما التا ثبت وهو ظاهر كلام س فتكون على هذا المعنى
 بين الحا والتا المحذوفة المؤنثة وقيل ليس بمخرج وقيل هذا قيل هو
 معرب منصوب على اصل المنادي ولم يدون لانه لا يصرف وقيل مبني على
 الغنخ لانه منهم من يسمي المنادي المفرد على الغنخ لتساكن حركة اعرايه
 لواعرب فهو نظير لارجل في الدار واشد هذا القايل يارتج من نحو
 الشمال هي بالغنخ **قوله** واستصحب ذلك التعريف فان قلت العلم
 اذا اريد اضافة نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود في الاضافة
 التعريف المضاف اذ كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذ كان نكرة
 ولما صنف مع بقا تعريف كالتا لاضافة لغوا اذ لا يلق لها وليس المقصود
 من النذير التعريف بل المطلب الاصفا لالتا الكلام اليه فلا حاجة الي
 تنكير المنادي **قوله** المركب المزجي هل يدخل فيه العدد خمسة
 عشر **قوله** وغيره قال الدنوشري يحتمل ان يكون معطوفا على حده فيكون
 المراد المجموع على غير حده وهو جمع التفسير ويحتمل ان يكون معطوفا
 على قوله المركب المزجي واذا الصيغ باعتبار المذكور فيشتمل جمع التفسير

ف قيل
صح

ن
يحتمل

ونحو زيد وعمه **وقوله** في لغة الصم قال الدونشري ليس للاحتراز عن لغة
 الكسر وإنما ذكر استيفالا فصار أي سوا كان مبينا قبل الداء على الفتح
 أو الضم أو السكون أو الكسر حركات وهولا وهذا وحدا م وكتب شيخنا الفقيه
 بعده يعني بنا على أن الضمير مجموع أنت أما على الأصح من أنه أن فقط فلا
 تظهر هذه النكتة إذ هو مبني على السكون والضممة مقدرة على النون
قوله اتفاقا قلت في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فإن الظاهر أن من يجعل
 أعزاهما معقد لا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للدونشري
 بعد أن ذكر أن بنا هما على الالف والواو ويقال الضمة مقدرة عليهما
 عند من لم يجعلهما حرفي إعراب **قوله** كفي وقاض قال الدونشري
 قال في التسهيل وحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وبثبت ياءه
 عند الخليل لا عند يونس قال الدماسيني فهما متفقان على ترك التنوين
 والخلان بينهما إنما هو في ثبوت الياء وحذفها وجه الأول أنه لما بني حذف
 تنوينه فثبتت الياء لزم واجب حذفها وهو التنوين وقد رت الضمة
 على الياء لتقلها ووجه الثاني أن الداء داخل على اسم نون محذوف
 الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقد رت الضمة على الياء
 المحذوفة هذا إذا كان المنقوص معينا بالنداء وأما غير فيقال فيه
 ياقاضيا بالياء والتنوين وببطل التنوين في الوقف الفا انتهى وقوله
 فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضي عن يونس وضمه
 ويونس حذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول ياقاض لانه
 لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام وإضافة انتهى وظاهر
 كلام التسهيل كما قال الرضي أن يونس مخالف في الوجهين ثم قال

في

في التسهيل فإن كان المنقوص ذا أصل واحد ثبتت الياء باجماع **قال**
 الدماسيني كما في مراسم فاعلم من أرى إذ أنون فانه يعني على أصل واحد
 وهو الراء فتقول يا مري بيا ساكنة إذا وقعت عليه **قوله** نحو يا زيد
 الفاضل قال الدونشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بنا العلم على
 الفتح في نحو يا زيد الفاضل فيعلم أن ما ذكر هنا مقيد بغير مدحهم
قوله والمنقول أنه مبني الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط
 في موضعين أنه معرب **قوله** من لغة من أعربه الخ كتب شيخنا الفقيه
 بهامش نسخة الدونشري ينظر فيما إذا كان العلم مركبا من أكثر من
 جزئين هل تمتنع هذه اللغة فيه أو تجزي وعليه فمل مضاف الجزء الأول
 فقط وكيف الحال وينظر أيضا فيما إذا كان الجزء الأول غير قابل للاضافة
 كاسم الإشارة ونحوه **قوله** إذا نقلت الكلمة المسببة شامل للضمير
 واسم الإشارة **قوله** النكر غير المقصودة ينبغي أن يشمل المنثني والجمع
 كما لو قال لا عجمي يا رجلين خذ أيدي ولم يقصد اثنين معينين أو
 يا مسلمين خذوا أيدي ولم يقصد جماعة معينة **قوله** يا غافلا
 الخ قال الدونشري هو شبيه بالمضاف أيضا لعدم الضب في الجملة بعده
 وهي حالة من ضمير غافلا المستتر فيه **قوله** وإنما كثر الشواهد الخ قال
 الدونشري فيه نظر إذ لم يذكر إلا شاهدا واحدا وهو البيت وما قبله
 فهما مثالان لا شاهدا ن وكتب شيخنا الفقيه بعده وقد يقال أطلق
 على الجميع شواهد من باب التغليب كالقرين لشرف الشاهد على المثال
قوله الثاني المضاف سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنا أصالة قبل
 الداء كما سيأتي الزمان أو عرضا بسبب الإضافة أو نحو يا يوم لا يفتح

العلم

مال ولا يكون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ظم مقدر
لان المنادي المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا محلله لكونه
مبنيًا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بعقبة مقدر
من ظهورها اشتغال الآخر بحركة الباء قلت لا يمكن ذلك لانه
مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقدير جم لا يحكي
قوله اما بعمل الخ لا يحكي انما لا يقال المذكور اعم من العمل والعطف قبل
النداء الشمولة الاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته
خويا من فعل بكذا او قضيت ان تكون من خبرها في محل نصب وهو خلاف
ظاهر قول الترمذي لا عامل فيما بعده ولا مكمل قيل النداء بعطف لتسوق
الشيء فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيد ما ذكره
الشرقي يا جواد لا يخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا
معولا لعظيما والموصوفة كالوصول وكما ان الشرقي كلام المصم مع عموم
قوله ما اتصل به الخ وشمولة الاتصال الموصول بصلته والموصوف
بصفته على العمل والعطف موافقة للتشميل **قوله** يا طالع ارجو فيه
اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ولو قدر انه موصوف
لكان مفرد معرفة ويجب تعريف الطالع **قوله** يا ثلاثة وثلاثين الخ
انت خير بانه حيث وقعت التسمية بالكتبتين فاعراب كل واحدة
على حدة مشكل الا ان يقال اعرب كل باعراب الذي استحقه المجموع
دفعًا لتكامل كقولهم الرمان حلوا حاض **قوله** وان ناديت جماعة
هذه عندنا الخ قال لا نؤثر في ما ذكره المتن والشرح في مسألة ثلاثة
وثلاثين الا ان يمكن على طريقة غير طريقة هذا الاحتش وفصل الاحتش

فقال

فقال ان اريد بذلك جماعة مبليها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين
لانها اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون
على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي ان يفصل
فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء
والحكم كذلك وبين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهى
وكتب شيخنا الغنيبي بعده وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو
اريد بهما معين وهو محل وقفه ومعني قوله حكم له بحكم المعطوف الخ
انهما من ذلك وسراده بالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على
قصدهما كاهو ظاهرا ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر
اذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا ترداد في المسئلة
علما ويتجدد لنا فيها فهمنا والله اعلم الموفق للصواب انتهى واقول
ذكر الحفيد ان محل ضم الاول اذ اريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادي
انما مبني اذا كان مفردا معين وكذا يجوز في تابعه اذا كان مع الوجهان
الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما
كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين انتهى محض واعلم انه لا يلزم من ارادة
ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصلا لانه
لا يلزم من حصول الشيء ارادة **قوله** لانه اسم جندل اريد به معين
الخ افاد انه لا يكفي حرف النداء لانه ايا شرم وقضيت امتناع ان
يقال يا زيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الالفية **قوله**
فيجب ضمها قال لا نؤثر في نظره بل هو مبني على الواو نيابة على
الضمة انتهى واقول ذكرنا عنه قول الالفية تابع ذي الضم انه

يشمل المثني والجمع كياريدان صاحبي عمرو وياريدون اصحاب عمرو لان
بعضهم يجعل الالف والواو بنفس الهم **قوله** اجيب بان النداء قضية
هذا الجواب ان المنصوب لا يعرف بغيره لانه نعت به قبل التعريف هذا
وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته
يجوز فيه الوجهان **قوله** فلما اختلف الخ قال الدنوشري فيه نظر
لانه ان اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب
واجبا وان اعتبر ورودها على الموصوف وحده كان الهم واجبا
فان ياتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها
معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر في ترجيح ما ذكر اي
بناء على اعتبار همر سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب
في حد ذاته يجوز فيه الوجهان **قوله** واخبرني بذلك قال الدنوشري
فاعل اخبر راجع الي يونس ونس مفعوله وكتب شيخنا الغنيبي بعده
ويحتمل ان المعنى ان س قال ان النكرة المذكورة يوصف بالمعرفة فاخبر
بذلك ولم يقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الاول اقرب
او متعين **قوله** اجيب الخ قال الدنوشري هذا الجواب متضمن
منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس ما ذكر امتناع
الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صح وصفها بنكرة **قوله**
والعشر الثالث الخ قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل
هذا اسما مغايرا للاول والثاني اذ الاقسام لا بد من تعابيرها مع
ان هذا مبني على الهم تقديره عند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما
بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا يصح جعله فتحة براسه الا عند من

يجعل فتحته

يحول فتحته فتحة بنا لا فتحة اتباع **قوله** مسقط مضاف قال الدنوشري
لا جاز ان يكونان صفة لا بن لتقرينه لان المراد لفظه فيكونان بدلا
منه ولا يصح كونهما عطف بيان لا اشتقاقهما ولا يشتركون العلم
الثاني المضاف اليه ابن مذكر او ان اشترطه بعضهم وفلان من فلان
لا يجوز فيه الا الهم خلافا لمن جوز فيه الوجهين ايضا وعلل بعضهم
اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادى مع كونه في
الاصل مفعولا فتفتح لفتحة الفتحة مع انها من سببه كنه صفة وهو
واضح الا قوله في الاصل فتامل **قوله** وفتحده اما على اتباع قال الدنوشري
وعلى كون الفتحة تلا لاتباع فتعذر الصفة فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع
وعلى افتحام ابن فيكون زيد مضافا الي سعيد كما قال الشيخ وينظر ما وجد فتح ابن
وقد يقال انه فتح تخفيفا او هو تأكيد ولا ينافي التأكيد الا ان كان كما صرح
بذلك المرادي نقلنا عن بعضهم في ياسعد سعد الاوس على قول من ان
الاول مضاف للاوس والثاني مفعول عند الفتح **قوله** او منادي سقط منه
الخ قال الدنوشري قد يقال لا قرينة على حذف حرف النداء فكيف جاز
حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم ان لا قرينة **قوله** واشدد الخ قال
الدنوشري ورد استدلال الكوفيين بان عمر محذوف الالف بناء على جواز
لحاقها في غير تعجب او استغاثه او بدية ذكره الانباسي في شرحه
للالفية والمرادي كذلك وزاد انه يحتمل انه نون ضرورة وحذف النون
لاستقام الساكنين وحذف الف امامة في البيت للضرورة **قوله** رفيعة هو
الفتي النمرى صاحب الذي كان معه في السفر **قوله** وحكى الاخفش
الخ قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن مضموبا تقديره

من ظهوره فتحته صلة الاتباع **قوله** في جواز فتح المنادي معها قال
الدونوشي ظاهرهما ليسا مثله في غير ذلك كحد في العها وقد
يقال انما قيد بذلك لانه الذي قدمه الموضع قلنا مل **قوله** اتباعا
مقتض عليه فيه نظر اذا الوجه الثلاثة المذكورة تأتي ايضا هنا
قوله وثا التاليف في حكم الاتصال جواب عما يقال الاحكام المناسبي
على حركة الاحزوين ابنه التي انتعت ليست احرا وانما لم يجعل الاتباع
لثا ابنه لان النون تكون حازرا حصينا لمحركها بينهما وانما احتاج
الشر لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والا لزم الفتح في بيت
كما يعلم مما نقله عن ابي عمر وابن العلاء بهذا يعرف ما في قول الشهاب
القاسمي قضية **قوله** الشر وثا التاليف الخ ان الاتباع حركة نون ابنه
دون التاليف مانع من ذلك وقضية قول الشاطبي في تعليل فتح العلم
الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع حركة نون ابن لان الاسمين
لما كثر استعمالهما صار كالاسم الواحد فجاز فيهما من الاتباع ما جاز
في الاسم الواحد انتهى انه لا حاجة الي ان يقال ان الثاني ابنه حيث
الحقناها بابن في حكم الاتصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان
معناه ولا مانع من اتباع حركة التاليف ويرد ان النون حازر حصين
لمحركها فتدبر **قوله** ففي النهاية الخ قال الدونوشي فيه نظر لان
حماية اعراب نحو مسلمات لا تقتضي كسر التاليف اعلا بل عليه ينبغي
الفتح ويعلم من كلام الشر وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر
واما مخوزيد بن وزيد بن مسمي بهما فاما بالتاليف على قياس ياريد بن
سعيد بالفتح لتعد الفتح هنا بخلافه في مسلمات فيبطل قول الشر

ولا في

ولا في المشي والمجموع على حده وقوله وهذا مبني على القول بالتركيب
فيه نظرا لما في المشي والمجموع فلما علمت واما في نحو مسلمات فالتركيب
ليقتضي الفتح لا الكسر كما علمت ايضا انتهى **قوله** وجه كسر
نحو مسلمات على القول بالتركيب ان التاليف به يحرك المنادي بحركة
نصبه وحركة جمع الموث في نصب الكسر وقوله واما مخوزيد بن
الخ فان اراد انه مع كونه باليات على القول بالاتباع له بطلان
قول الشر لكنه مسموع ان اراد انه على القول بالتركيب فهو عين
كلام الشر والظاهر ان قول الشر ولا في المشي والمجموع على حده معناه
اذا حكى اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية
مبني على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب
لما بيناه في وجهه واما بالنظر لقوله ومن اجري الاعراب الخ فكن
المتاسب ان يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب
وان جاز ان يكون للاتباع فقوله واما على الاتباع فلا الخ ناظر لما
فصله على حكاية الاعراب **قوله** حاكيا اعرابه قال الدونوشي صحيح
اعرابه راجع للمذكر **قوله** ففتحها اي ان ركب قوله او تضمنها اي ان لم
تركيب **قوله** والثاني بالاضافة لانه لم يصف حتى يسلب تعريف
العلية **قوله** واعترضه ابو حيان الخ اعتراضه واعتراض المص اما يرد ان
سلم ابن مالك ذلك والافقد يمتسك بظاهر تعريف التاكيد للفظ
فانه صادق مع اختلاف وجهي التعريف ومع اتصال الثاني بالابتداء
به الاول **قوله** واما على القول بالاتباع فلان القياس على هذا ان يفتح
اخر **قوله** فنحو ما عسي الخ قال الدونوشي علل في شرح التمهيد

عدم صحة نقد ير الفتح في نحو يا عسي بعدم الفائدة **قوله** ان يجرد في
 التثنية الخ قال الدونشري وحذف التثنية وما بعده واجب لاجاز **قوله**
 والاعداخ قال الدونشري فيده بعضهم بان لا يكون اول سطر وجميع ما قبل
 في ابن ياتي في ابيه ندا وعيم وفيه **قوله** الثاني الخ قال الدونشري
 يقد قبل قوله ان يكون مصافا وكذا في النوع الاول اي ذوا ان يكون
 مصافا وجواز الوجهين في الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على
 انه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح ففيه اربع توجيهات
 كما ذكر الشري في بعضها يكون مصافا فيكون من القسم الثاني فلا يخرج عن
 القسم الاول والثاني فذكر زيادة ايضا ح انتهى واثارهم الي ايه
 كان ينبغي لناظم ذكر هذه المسئلة هنا لشاركتها لمسئلة الوصف
 بابن في جوار الفتح والضم وتأخيرها الي فضل تابع المنادي مما لا وجه
 له **قوله** مصافا قال الدونشري غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مصافا
 فلا يصح فرض المسئلة في المنادي المضاف **قوله** يا سعد الخ قال
 الدونشري اشهر بسعد سعد الاوس اليميت من جملة ابيات سمعها اهل مكة
 من هاتف هتق بهم قبل اسلام سعد ابن معاذ وسعد بن عباد وهي
 ١٠ فان يسلم السعدان يصبح محمد ١٠ بمكة لا يحشي خلاف المخالف
 ٢٠ فثياسعد سعد الاوس كن انتا صرا ٢٠ ويا سعد سعد اخر رحين القطارف
 ٣٠ اجيبا الي داعي الهدي وتمنيا ٣٠ علي الله في الفردوس سنية عارف
 اورد ذلك السهيلي في الرض الانف **قوله** وجب الضم اي ما لم يصح نحو
 يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع ايضا **قوله** وهو الاكثر قال الدونشري
 الظاهر انه لا ياتي فيه الخلاف المار في باريد بن سعيد الشري واورد

الخلاف

الخلاف المار عن المبرر وابن كيسان فالضم هنا اكثر باقفا مما ينز قال
 الدونشري وشمل قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ العلو واسم
 الجنس والصفة نحو يا صاحب صاحب زيد وخالف الكوفيين في اسم
 الجنس فمفعول نصبه وفي الوصف فذهبوا الي انه لا ينصب الا مفعولا نقول
 يا صاحب صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك ويظهر
 ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مزجهم **قوله** يا صارا بالمرت
 بين هذا الوجه وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز
 على الاول وان قيل ان البدل على نية تكرار العامل اذ هو تقدير
 معنوي **قوله** وكان يلزم ان يكون الثاني قال الدونشري فيه نظر اذ
 قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لشاكلة ما قبله المؤكدة ومن
 ذكر انه توكيد على رأي س امرادي **قوله** وسعد الثاني الخ قال
 الدونشري لم يجوز فيه كونه مفعولا لمخروف على قياس ما سبق ويؤخذ
 مما ذكره ان البدل والبيان يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص
 الا ان يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك **قوله** وهو ضعيف الخ
 قال الدونشري يريد بان العاملين هنا بمعنى واحد ولغتهما متحدتان هما
 واحد فهو نظير قولك جازيد والى عمرو العاقلان **قوله** وهو اخو الخرج
 الصير راجع الي الاوس **قوله** وهو المنادي الخ قال الدونشري نحو قايما
 اذ اراد به معني بني علي الواد والا نصب بالياء وهل يجوز في المعين
 الا تيان بالياء للضرورة **قوله** وقوله اعبد احل في شعبي الخ لاجابة الي
 جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به في السهيل ان المفرد الموصوف يجوز
 نصبه ايضا ونص الرضي علي ان هذا من الشبهة بالمضاف فنصبه لذلك

لا للضرورة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كما
 سياتي في اوزان الالف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق **قوله**
 بحذف الثانية فقط قال الدونشري ولا يجوز عكس الثالثة وهو
 حذف الف يا واثنان الف الله انتهى **قوله** مقتضي كلام الشرجواز
 العكس لانه على الثالثة باجاء المفصل من كلمتين مجري المفصل
 من كلمة يعني حتى جاز التقا الساكنين اللام على الثالثة والاصل
 عدم الاجراء وعدم التقا الساكنين فحذف الف يا واثنان الف الله
 جاز على القياس وقد تضمن كلام الشرجواز حذف الف الله
 واثنانها مطلقا واثنانها صادق على ما اذا حذفت الف يا **قوله**
 ووجه حذف الف يا اي مع حذف الف الله كما لا يخفى **قوله**
 فتقول اللهم قال في الجمع مذهب الخليل وسن ان هذا الاسم لا يوصف
 لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت اي غير ممكن في الاستعمال
 وذهب المبرد والرجاح الى جواز وصفه بمفعول على اللفظ منسوب
 على المحل وجعلوا فاطر في **قوله** اللهم فاطر السموات والارض صفة
 له قال ابو حيان والصحيح مذهب سن لانه لم يسمع مثل اللهم
 الرحيم ارحمنا والاية ونحوها للتدليل محتملة **قوله** ليل يجتمع
 الخ وتترك بالبداءة باسم الله تعالى **قوله** زرقع في القاموس
 الزرقع بالضم يعني للزراي والقاف الشديد الزرقع المذكور
 والموت وفيه الزرق والزرقه لون **قوله** وذهب الكوفيون
 الى انه بعض ائسا بخبراي اقصد نابه فحذفت الهمزة وجعلوا
 شيئا واحدا كما فعل كذلك في هلم على القول بان اصلها هلام

قوله

قوله ويطل ذلك انه لا يبطله ايضا انه مخالف للمعنى بدليل اسمهم
 يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر **قوله** وقد خرج
 الخ قال الدونشري المراد منه انها تخرج عن النداء المحض فلا
 ينافي فيها في الاستعمالين الاخيرين يفيد مع غيره ودلالتهما على
 الغير هل هو بطريق التضمن او لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما في
 دعوي دلالتهما على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم
 ظهوره وكون دلالتهما على الغير بطريق التضمن لا ادري ما معناه
 والا فرب في فهم كلام الشرجواز استقمالهما فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة
 استحالة النداء ينبغي تحريم العلاقة **قوله** لانه قد عمل بعضهم في بعض
 اي لان قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر **قوله** محكي بحالته التي تثبت
 له قبل التسمية هذا لا محل له في الفرق لوجوده في المنطوق يزيد
 وكان الاظهر ان يقول الفرق ان الذي المانع من بدائه قبل التسمية
 وجود ال وهو باق الخ وهو المناسب لقوله وهو المنطلق الخ فتدبر
قوله واما الذي الخ قال الدونشري فيه نظر اذ لا نسلم ان نحو الذي
 فيه حكاية اصلا الا باعتبار ذكر الجملة بعده وابقايرها على حالها
قوله والاعراب يفيد في الذي قال الدونشري ظاهرا ان الحركات الثلاث
 تقدر وهذا ظاهر في الحكاية **قوله** حكيت الاسم المعرود الخ قال
 الدونشري حكايته باعتبار بقا عمله فيما بعده واما هو نفسه
 فهو معرب بالحركات الظاهرة فابن الحكاية **قوله** وليس محل النزاع قال
 الدونشري ضمير ليس يعود الى الموصول مجرد عن الصلة اي فاذا
 سمي به وحده امتنع ندائه قولا واحدا القيام المانع وقوله وكان

الخ معناه ان الموضع مثل به مجردا لئلا يثبت على انه ليس كالجملة لعدم عمل
بعضه في بعض **قوله** بدليل قولهم الخ هذا الدليل انما يكون قالها الشبهة
الشاطي لو تعين تقدير مثل في قول المذكور وليس كذلك فقد
قالوا فيه انه اما على تقدير مثل او ان ابا حسن في تاويل فيجوز اي
ولا فيصل لها فعمل الشاطي يرى تعيين هذا الوجه **قوله** وهذا لا يفيده
فيه الخ قال الدنو شري مبني على تفسير الضموم بما لا مند وحر عنه
وهو ضعيف **الفصل الثالث قوله** المبني قال الدنو شري
هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضي كان عليه ان يقول
توابع المنادي المبني غير المستغاث الذي في اخر زيادة هـ
الاستغاثته فان توابعه لا ترفع نحو ياريد او عمرا ولا يجوز عمرو
لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادي المجزور باللام لا يكون
الا مجزورا تقول ياريد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور الاعراب
في المتبوع انتهى واقول قوله المبني بيان لمنطوق قول النظم
ذي الضم وحكم منطوقه وهو المنادي المعرب ان يوافق غير
البدل والنسق يجب نصبها وليرينيه المص على هذا وحكم البدل
والنسق حكمهما اذا كانا تابعين المبني كما سيبينه المص **قوله**
ان يكون مضافا لم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكما لمضاف
شبهه كما جزم به السيوطي لكن صرح الرضي بانه غير واجب ولعل
الفرق بين ذلك وما لو كان مناديا مستقلا حيث يجب نصبه
انه في حكم المفرد وهو تابع فيعتز فيه ما لا يعتز في المستقل
جواز رفع المضاف الخ قال الدنو شري قال الرضي انما جاز

الرفع

الرفع في المفرد جملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري
لان النصب في توابع المنادي المضموم كان هو القياس لان التوابع
الجنسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى
انك لا تقول جاني هو لا الكلام بجر الصفة جملا على اللفظ بل يجب رفعها
جملا على المحل لكن لما كانت الصفة التي هي الحركة المناسبة تحدث
بحدوث حروف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء
كالعامل لها وكذلك فحدث لا رجل فليست بهذه **قوله** من نعت الخ
قال الدنو شري ظاهرا لاقتصارا على ذلك ان البيان ليس مثلما يستقل
ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا
يجب نصبه فكذلك اما شبهه **قوله** فان رفعوه الخ قضيت جواز قطع
التوكيد ونحوه ما صرح به في مخرج الزهرية تعالى الله عن بعض كتبه
ان الفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت **قوله** فنعت محذوف
قال الدنو شري يروى انه يلزم عليه ايلا كل مضافة للضمير العوامل
اللفظية وهو غير جائز **قوله** فيها اي التذكير والتأنيث **قوله**
الثاني ما يجب الخ قدم هذا على ما جزمه عكس ما في النظم لانه بالنظم
الاول شبه لسا طته بخلاف الثالث لتركيبه من امرين الرفع
والنصب واخر النسق والبدل لانها في حكم المستقل **قوله** ويجوز
ضمها الخ حاصله هذا ان صفة الراجعة بنائية وصمة اي صمة اتباع
وهذا عكس ما يتخيله الناس وان التنبيه نزل مع اي منزلة الشيء
الواحد المفرد المعرفة المنادي فاستحققت لها بعد حذف الالف
صمة النداء واستحققت التا عدم الضم ولكنهم اتبعوا **قوله** وقد قرئ

بها هي قرأتها ابن عامر ايم التقلان فوجها ان هذا الحرف اذا تقدم
 كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو هذا فلما جري اول جري
 الجز جري ذلك الجري اخراخذفت الفه فان قيل فقد حركت
 اليها بالضم قلنا اتباع كراء امرء **قوله** مراعاة للفظ علة لكونها
 مرفوعة لا لوجوب الرفع لعدم اقتضا ذلك المراعاة كما لا ينبغي لكن
 كلامه بعد يخالفه وتقليد الوجوب بان المقصود بالنداء هو
 التابع واسم الاشتارة وصلة الي نداءه باقي هنا وبه على بعضهم
قوله وانما جازاي ولم يمنع فلا ينافي الوجوب **قوله** لنداءها
 اي الرجل والمرأة **قوله** لا منها اي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في
 كلامه من تشييت الصماير ولو قال وانما الزور رفعه بارجاع الصبر
 الى الفت لقرينة في قوله فيجب رفع نعتها سلم من ذلك هذا ومع
 انهما المقصودان بالنداء ينبغي ان لا يكون محلهما لانها بحسب الصاعدة
 ليسا مفعولين بل تابعا **قوله** واستشكل ابن عصفور الخ هذا
 الاشكال وجوابه نقله بهذا النص في المعنى في بحث ال وراى في الجملة
 السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان الخوين اجازوا في
 ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو
 جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله
 فكيف يجتمع في الشيء او يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا
 فاللام للعهد والاسم موزع بقولك الخاص او المشار اليه واذا قدر
 بيانا فاللام لتعريف المحصور وسأوي الاشتار في ويزيد عليها بافادته
 الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول شيخنا **قوله** وفيما قاله
 نظران

نظر لان الذي يؤول الخوين بالخاص والمشار اليه انما هو اسم الاشتارة
 نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشتارة فليس
 ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسير
 له انتهى ولا يخفى انه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم موزع
 بقولك الخاص الخ جواب الاشكالين لانه حيث كان موزعا بدلت
 كان مساويا لاسم الاشتارة لكن قضية ما في بحث ال انه على ذلك التقدير
 غير مساو بل دون حيث قال واذا قدر نعتا قدر ال فيه العهد الخ
 وانظر قوله في بحث ال لادلالة فيه على المحصور مع قوله هنا والاسم
 موزع بقولك الخاص والمحجوج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المريد
 هنا اذ مجرد جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لانه يصير المعنى
 على مجرد جعل ال للعهد ما مر في بحث ال فلا يحصل الجواب عن
 الاشتقاق بقي انه متر في عطف البيان ان قول الجرجاني والزمخشري ان
 البيان اعرف بخالف لقول س في يا هذا ذ الحجة فالاشكال انما يتجه
 على قولها وليتأمل ذلك مع قول ابن عصفور ان ما ذكره في الجواب معنى
 قول س وقد يوخذ منه ان ما ذكره س لا ينافي كلام الجرجاني والزمخشري
 بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمم الرد عليهما بكلام س كما ظهر عليه
 هناك **قوله** او موصول الموصول في محل رفع وكذا اسم الاشتارة في
 المسئلة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي **قوله** العاري من كاو الخطاب
قال الدوسري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم توالي
 حطايين اذ المنادي متضمن له **قوله** تنزيلا لحركة الباء الخ **قال**
 الدوسري وقال العلامة القاسمي شيخنا ب الدين الهندي المفسر في شرحه

على كافيته ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادي والرفع يا لشبهها بالرفع
في كون اثر كل عارض مطرد او لم يظهر اثر هذا الشبه في المنادي لمكان البناء
وظهر في التابع لاحتياجه الي المؤثر انتهى وقوله في كون اثر كل عارض
مطرد افيه نظر لان الصفة مغل في المنادي ليست اثر اليا وانما هي اثر
علمه بنا المنادي التي فزرها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لان بنا
على ما قررنا مما اثر في الرفع في التابع لتاثيرها صفة البناء في المتبوع
فقد نظر بنا المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع في المتبوع لمكان
البناء مما ظهر للشيخ علي العصامي مع مشاركة كاتبه عبد الله **قوله**
والخالص الخ قال الربو شري لك ان تقول عليه لا يخلو الحال من كون العامل
في التابع لفظيا او معنويا وظاهر انه ليس معنويا فبقي ان يكون لفظيا
ويجوز عليه ان العامل اللفظي اما ملحوظ به كونه مقدم لا جائز ان يكون
ملحوظا به وهو ظاهر ولا جائز ان يكون مقدر لان المقدر في السدا
ادعوا وحده لا غير ولا يحصى عن هذا الاشكال الابان يقال تختار
انه لفظي ولا نسلم انحصار اللفظي في الملحوظ به في الكلام والمقدر فيه
بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التلغظ به ومن دون تقديم فيه
ونظير العامل في عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قائم بحر
قائم فان العامل في المعطوف البناء المتوهمه وهي ليست ملحوظا بها في
الكلام ولا مقدر فيه بل هي ملاحظة لاجل العمل فان قلت المنادي
مفعول به وقد اعتبرنا بيا عن الفاعل كما ذكر فلم لم يعتبر كل مفعول
به تابعا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلت المخرج الي ملاحظة
هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادي دون سماعه في تابع

المفعول

المفعول على الاطلاق فهي **تكتة** اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرافها
ولو ذهب ذهابا الى ان حركة تابع المنادي حركة اتباع لا حركة اعراب
لها يلزم عليه من التتميمات لكان له وجه وجهه لكن لم يطلع على احد
ذهاب اليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهور اشتغال
المحل بحركة الاتباع فان قلت لا يصح الذهاب الي ما ذكر من
الاتباع لعدم تائيته فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع
بالحرف وعكسه لان يقال بصفة اتباع الحرف للحركة وبالعكس هو
لمولانا علي العصامي وكاتبه عبد الله **قوله** والتقدير يريد عواريد
قال الربو شري لو قال بعله نودي زيد مثلا كان او لم يظهر لانه لا يظهر
وجه لرفع مدعوا الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرفع
لمكتفي به **قوله** المضاف المرون بال قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما
ذكر الرضي ووجه جوار الامر من فيما الحاقها بالمفرد لان اضافة المقرون
بال كلا اضافة ولم يلحقها به اذا نودي مستقلين محافظة على اعرابها الذي
هو الاصل فالحقا به تابعين للتشابه له لعدم فوات الاعراب لان رفعها
اعراب ولم يلحقها به مستقلين محافظة على الاعراب فروع الاعراب في
الحالين انتهى والنظر كيف ينادي المضاف المرون بال مستقلا مع **الله**
ليس مما تقدم مرانه يجوز بنا **قوله** والمعطوف المرون بال فان قيل
كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادي على ما هو منادي وانتم
تقولون العاطف انما يتوجه عن العامل في العمل خاصة ويوجب له
ذلك نسبة المعني الاول ولا ينزل منزلة من كل وجه ويوضح هذا
انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمر ذاهبا فالعاطف تاب عن ليس في

العمل وليس بمنزلة الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا **قوله** وهو البدل
لم يقيد ايضا بالخلو من ال فاقضي جواز ابدال ذي ال وانه لا فرق في الحكم
وفي الجمع خلافة ووجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدل
على ما فيه ال لكن ابن مالك جعل البدل حالين كما يأتي **قوله** ان كان
مضافا قال الدوشري كان ينبغي ان يزيد عليه قوله وشيها بالمضاف
قوله وكذا حكمها الخ فيه تنكيت على قول النظم واجعلا كاستقل نسقا
وبدلا لانه يوم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو
جائز فيهما مطلقا **قوله** بضم بشر الخ فيه نظر لان البدل والعطف
احد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ او الموضوع وكل منهما مستقيم
هنا اما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب واما الموضوع فلان عبد
الله لا موضع له لا ضم ولا غير **قوله** وقال في شرح الشرح الخ قال بعد
هذا ما نضحه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي ان يعتبر
في البدل حالان حال يجعل فيها كاستقبل وهو الكثير وحال يعطي فيها
الرفع والتعجب لشبهه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسب ذي
ال في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو يا نعيم الرجال والنساء وصحة هذه
المسئلة مرئية على ان العامل في المبدل منه عامل في البدل **فصل**
الرابع في المبادي المضاف للساكن **قوله** بالالف قال الدوشري
قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظبي كالصحيح وكذا ما كان معتلا
بالواو الساكن ما قبلها كدلو وكان ينبغي للشر التنبه على ذلك **قوله**
للا باس قال الدوشري مراده به انه اذا حذفت يا وه وقيل يا فتي
مثلا التنبس بغير المضاف **قوله** وفي باب الخ قال الدوشري الظاهر

ان اللغات الست في المضاف للي لا في اليا نفسها كما هو مرشح عبارته فليتأمل
قوله المتقدم من القسرين يعني ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه
مثنى لتاويله بالمتقدم وقد اسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة في
نحو ذلك لا يحتاج للتاويل بل اذا افرد الضمير مع عوده على مثنى اول
به او بالموصول ثرائه على تسليم الاحتياج الي التاويل كان للناس
ان يقول اي ما تقدم اذ ال في المتقدم يحتمل ان تكون معرفة لاموصولة
لان المراد به الثبوت **قوله** نحو والليل اذا يسر مثال المنقل لكن لوريبي
سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وانه اجري مجراه وفي شرح
عقود الجمان للجلال السيوطي ان بروج السدوسي سأل الاخفش
عن هذه الآية فقال لا اجيبك حتى تنام على بابي ليلة ففعل فقال ان
عادة العرب انها اذا عدت بالشيء عن معناه نقصت حروفه والليل
لما كان لا يسري وانما يسري فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت
أمك بغيا الا صل بغيره فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار الي
ذلك الطيبي **قوله** في مرتبة واحدة قال الدوشري خالف بعضهم
في ذلك فجعل الفتح اقل من السكون فليتأمل **قوله** وقلب الياء قال
الدوشري والالف المنقلبة هل هي مضاف اليه او محل تامل انتهى واقول
قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لامنها منقلبة عن اسم وينبغي
ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جر ويظهر اثره في التابع
بل قد يدعي ان هذه الالف يا المستكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتأمل
قوله المنقلبة عن اليا اي فهي بدل عنها لا عوض فان دفع ان في حذفها
جمع بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز **قوله** اصله بقولي يا لها

هذا لا يلاقي كون قوله بلفظ باليا الموحدة اوله الا ان يقال حرف النداء
محدوف منه **قوله** ولا يقول يا ليتي قال الدونشري لا يحتاج في
التقدير اليها كما هو واضح **قوله** وبضم الاسم الخ قال الدونشري ظاهر انه
منبني على الضم وهو اختيار المص والمناسب له تقدير النصب ومنع
من ظهور الاشتغال بحركة المشابهة اي مشابهته للكسرة المقصورة
كذا قيل انتهى **واقول** ياتي على الاثر تحقيق الكلام وفي حواشي
الحفيد ما يوضح يظهر ان هذا البعض يحدف اليها والكسرة ثم يعامل
معاملة الاسم المفرد فيضم اخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه
مقدرا وانما قلنا انه حدف اليها والكسرة لان المص فرض الكلام في
المنادي المضاف ليا المتكلم **قوله** لان الهم والاب الخ قلنا الدونشري
فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللفظة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار
فيها على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال ابو علي الشلوبين
وهذا اذا لم يلبس يعني بالمنادي المعتل عليه **قوله** تشييرا بالنكرة قال
الدونشري قد يقال وجه الشبه انه ليس علما وليس فيه ال ولا اصنافه
ظاهرة **قوله** وظاهر كلام الموضع الخ الا قرب عدي ان الخلاف بين الموضع
وصاحب النهاية معنوي وانه على كلام الموضع نصبه مقدر كما في ساير
المضافات لئلا يمنع من ظهورها الاشتغال بحركة مشابهته للكسرة المقصورة
وان حكمه في الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب النهاية هو في محل
نصب وحكمه في الاتباع حكم المبني على الضم ودعوى انه على طريقة الموضع
عومل معاملة المفرد فاعلى حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه حقا
وقول لشهاب القاسمي انه يجوز ان يجري حكمه في الاتباع على ما عوض له

من البناء

من البناء على الضم تشييرا وان كان من اقسام المضاف اي فلا يلزم في تابعه على
طريقة الموضع النصب محل نظر هذا ورجح المراد في القول الذي هو ظاهر
كلام الموضع بثلاثة اوجه قالها انه لو كان غير منبوي الاضافة لكان في الاصل
صفة لاي واسما الله لا توصف بها اي فتعين كون الاصل ياتي بشر حذف
المضاف اليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه خ بالنكرة المقصورة انتهى
فتأمل فانه غير ظاهر **قوله** ان نفوسنا التانيث الخ قال الحفيد
انما عوصنتنا التانيث عن الياء اذا اضيف اليها ال اب والام لانهما
مظنة التخييم والتانيث دل عليه كما في علامة ونسايه انتهى وقال
الشهاب المنادي في هذه الحالة منصوب فاقاله معرب لانه من
اقسام المضاف بفتحة مقترنة على ما قبل التامع من ظهورها اشتغال
المحل بالفتحة لاجل التانيث لا استدعاها فتح ما قبلها لا على التانيث لانها في
موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر **قوله** وربما
جمع الخ قال الدونشري يفهم منه ان ذلك لغة حادثة عند **قوله**
ثم قلب اي قلبا مكانيا بان قد مر الالف على التانيث واخر التانيث الالف
وليس ذلك قلبا اعلايا **فصل قوله** فالاكثر قال الدونشري
يعلم منه انه ياتي فيه ال اوجه المارة ما عدا الضم وبذلك صرح شراح
كافية بن الحاج وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما ياتي **قوله**
حذف الياء ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المص الا ان كان
الخ استثناء من قوله فالتانيث منه لا غير الا ان الحذف لازم لما ذكر المص
فتكره اختصارا لئلا يثار في كلام الشهاب والمص وضع الظاهر موضع المضمي
لان الظاهر ان يقول لست حذفها اي السا لقدم ذكرها وكذا الظاهر

ان يقول المصنف عنها **قوله** ثم قال الزجاجي الخ ظاهر هذا ان الزجاجي
 واصحاب ابي حيان متفقون على موضوع المسئلة وهو الكلام على المضاف
 الى المضاف اليه وفيه نظر ادعى التركيب ليس هناك اضافتان قدبر
قوله وقال في الارتشاف الخ قال الدونشري وسيطر على كلامه هل هي
 خمسة عشر في البناء **هذا باب في ذكر اسماء لازمت النداء**
 ولنا اسماء لازمت غير النداء منها غلامك كما تقدم في كلام الدونشري
 وسياتي في كلام التمام اول النديه **قوله** ولا معنوله اي في غير النداء
قوله كفاية عن تكلم الخ قال الدونشري هذا غير واضح لانه من المعلوم
 لانه لا دلالة له على اللفظ وكذا فيما ياتي واخبرني بعض الافاضل ان
 الدماميني صرح بانها ما دلان على اللفظ فليتامل وينافيه ظاهر قولهم
 يعني رجل وامرأة انتهى واعلم ان ظاهرا ما تقر من ان فل كناية عن
 رجل وقوله كناية عن امرأة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة
 فيجوز حذف حرف النداء فيهما وانما علي اللفظ والمحل والاقرب انه
 لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلي لانه المناسب لغيرها على
 السماع **قوله** هو الجماعة الظاهر انه جعل هو توكيدا لابن مالك ما لا
 بد لاسمه وهو غير جائز فلو ابقى المتن على حاله كان اولى اذ هو في المتن
 راجع الى القول والتم ارجعه الى القابل **قوله** بالهوجل المراد به
 هنا الغلاة التي لا اعلام بها ويطلق على الرجل الا هو ج كما في قوله
 سرمد اذا ما نام ليل الهوجل **قوله** وفعل قال الدونشري المراد
 موازنه وكذا يقال فيما ياتي **قوله** والخبر قول محذوف فيه نظر
 لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح **قوله** وخالف المبرد

واضح

فيه حذف

فيه حذف الفعل وبقي رفعه في غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيها
 الا ما سمع لا يحسن بخرج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس
 وانما كان الا يقبل ان يقال لا يقاس وكان الاظهر ان يبقى قول المبرد
 على انه مبتدأ خبر لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز ان يقال فيها الا ما سمع
هذا باب الاستغاثة قوله وعلم جهم صرح بانه ليس في
 نوابحه ح الا لجر وفي النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموصح
قوله ان يختم بالالف صرح الجاهلي كالرخي بانه ح مبني على الفتح وان
 نوابحه لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثة اذ الحقت الخشي والجمع
 على حده صارا مبنيين على الياء **قوله** العجيب قال الدونشري صفة للعجب
 ويقال ايضا عجاب بضم اوله كما يقال رجل طويل وطوال وفعل وفعل
 يتعاقبان في المعنى نحو كبير وكبار فان قصد المبالغة شدد نحو كبار
 في قوله تعالى وحكموا مكررا ككتاب مرزوق **قوله** يا عجبا قال الدونشري
 ينظر هل هو من القسم الاول او الثاني وليس واحدا منهما فيشكل الحال
قوله القوياء هي الداء الذي يظهر بالجسد ويسمي حراره وجمعها قوايا
 ويقال قوايا بسكون الواو والصرف وجمعها قوايا **قوله** وقد يخلو المتعجب
 منه قال الدونشري ينافيه ظاهر قول المرادي جاعا عن العرب في نحو
 يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثه
 من اجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه ان ذلك مستغاث
 او مستغاث به لا متعجبا منه فليتامل **هذا باب النديه قوله**
 وهو المتعجب عليه الخ اي ييا والا لدخل المجرور في نحو تعجبت على زيد
 قال الدونشري والتعجب اظهر من الخزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة

واما الصفة اذا كانت غير ابن فيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز
 والخليل يمنع **قوله** فقياس قولن الخ قال الدنوشري ينظر ما وجه
 كون عدم حاقها لهما قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك
قوله اخر البديل ظاهر دون المبدل منه ولا يبعد دخولها
 على مرها كل وكذا يقال في عطف لنفس **قوله** نحو واموساه ينبغي
 ان يكون نحو موساه مبنيا على فتح مقدرة على الالف المحذوفة لا على
 السين لان اخر الاسم انما هو الالف والبنا كالأعراب من احوال
 الاخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب
 المحتوم بالالف مبني على الفتح كما تقدم وعلى ما جازم الكوفيون من
 قبل الالف يابكون مبنيا على الفتح الظاهرة على **قوله** وفيه تنوين مقدرة
 اي فيجوز اما طرد الباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع
 الحاق الف الندبة في الجملة فيجوز لان ما قبله لم يبق تماما **قوله**
 واعبد الملكاه قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا اعني الملكا معرب
 مقدرا الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وزيد لانه غير مندوب
 فليس مناديا حتي يستحق البنا بل هو معرب منع من ظهور جر
 الفتح لاجل الالف فيقدر الجر ان يبي والمضاد انما هو المضاف
 لكنه معرب لان الالف لم تلحق اخر فتلخص ان الف الندبة لا تقتضي البنا
 على الفتح اذا لحقت المنادي حقيقة لا ما اتصل به من مضاف او شبهه
 وكان المنادي مما يبي بخلاف المضاف كما ياتي في يا عبدا واعلم ان
 ما ذكره الشهاب انما يتجه في نحو واعلام زيد واعبد الملكا ونحوه
 مما جعل على اذ ذلك ينبغي الجرم بان فتح ما قبل الالف بنا عند
 الرعي

١٤٩
 الرعي واتباعه فتدبر **قوله** واغلامكي قياس ما ذكره واعبد الملكاه
 ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوب وان المضاف المضاف اليها
 في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقدير **فصل قوله** واعبد
 قال الشهاب القاسمي لظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة
 مقدرة منع من ظهورها الفتح لاجل الالف لا بهذه الفتح الظاهرة
 لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبي في البنا
 فليتأمل **هذا باب الترقيم قوله** وذلك بشروط الخ افاد
 بهذا الصنيع ان لترقيم المنادي شروطا عامة في المختوم بالنسبة
 والمجرد منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وافهم ان معنى قول الناظم
 وجوز انه مطلقا انه لا يشترط في الموث المذكور الشروط التي
 تختص بالمحالي منها لانه لا يشترط فيه شي صلا وعلى هذا فكان
 ينبغي ان يذكر في محتررات الشروط العامة الموث بالها ايضا فتقول
 ولا يترجم قول لا عني يا انسانا خذ بيدي ويا امرأة خذ بيدي
 وقولك يا جعفر ويا عمر فان الموث بالها هو الذي يفعله عن اشراط
 ذلك فيه ولا يتفطن كل احد لترقيم المص او لا يترجمه بعد في
 قوله شران كان الخ فتدبر **قوله** كونه معرفة اي بالعلمية ان كان مجردا
 من الثاوية او بالقصد في ذي التايد دليل قوله الا في وفي جارية
 لعين يا جاري **قوله** ولا مندوب قال الدنوشري هذا خارج بقوله
 اول ولا يجوز ترقيم المنادي فانه غير منادي كما قدمه الشهاب **قوله**
 ولا في اضافة قال الدنوشري ومثل المضاف المشبه به فلا يترجم نحو
 فله ودخل في المعرفة النكر المفضولة فيجوز ترقيمها خلافا للمبرح الشهاب

و ظاهرة وان لم تكن موشاة لها خلاف ما سلفناه **بقوله** وكان
غير منادي قال الدونشري فيه **نظر قوله** وانما علمت الخ قال الدونشري
هذا صبي على ان حرف الندا عامل والصحيح خلافه **قوله** اعلم لك
الخ الشاهد في اعلم فانه منادي مستغاث به واصله اعلم
وليس فيه لام الاستغاث **قوله** وقال ابن الصايغ قال الدونشري
الظاهر ان الصرورة من حيث عدم يالا من حيث ترخيم لما تقدم
عن سن اللهم الا ان يكون مراد سن ان ترخيم جاز في الصرورة
فوافق كلام ابن الصايغ انتهى **قوله** الظاهر ان الصرورة الخ هو
المتبادر من كلام ابن الصايغ ووجه ما تقدم من انه لا يستعمل في
الندبة من حروف الندا الا **قوله** لان المضاف اليه قال الدونشري
اوضح منه قول المتوسط لان المضاف لورخم لخر اخره او اخر المضاف
اليه فلورخم اخر المضاف اليه ليركن الترخيم في اخر المنادي **هو**
لان المضاف اليه ليس من المنادي لفظا كما قال بعضهم اذ المنادي هو
المضاف لا المضاف اليه **قوله** قلنا يا له هو موضع الاستشهاد اذ اصله
يا مالك ترخم المستغاث به وفيه اللام **قوله** اراد يا عبد عمر عمار
الصبي والشاهد في يا عبد وانه منادي مرخم اذ اصله يا عبد هذا
يخاطب به عبد هذا المحمي **قوله** ورتب على ترخيمه الخ قال الدونشري
بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع وقفة **قوله** واذا كان للجمهر
الخ ذكر الدمايني في المنهل الصافي انه لا تعارض بين المحلين اذ
ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستقل عند اكثر العرب وما نقله
في بعض ابواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله

وبدلي

وبدلي ذلك ان من العرب من يفرد ويقول ياتابط اقبل بشعرها اشرفنا
اليه انتهى ونقل ذلك كلام المصم واعتبر من علي بن عيسى بالزعم لان المسئلة
مستورقة في كلام سن بن قال ولعل بن هشام راي كلامه في باب
الترخيم فاستصعب نقل ابوماتك خلافه **قوله** فنيا على اجراهم
الخ قال الدونشري قد يقال انما نزلت الحركة منزلة للحرف الرابع لان في
حرف الاخر اجزا كما ذكرتم انتهى **فصل قوله** والذي حسن
الترخيم الخ قال الدونشري لا يعني ان اهل النار لم يرحموا الي لان وانما
ذلك حكايه عنهم اي يقع لهم ذلك في النار وليس بغير قول الله لانهم في
غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه مستغن
عنه غير محتاج اليه وهذا غير واضح لان اهل النار محتاجون الي
الترخيم لان في تحقيقا فليسوا في غنية عنه وينظر ما المعلق بقوله لانهم
الخ والظاهر ان الفرق سقطت بعد لا ولا نافية انتهى ايضا قال ابن جني
والترخيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه خفيت قواهم
وذلك انفسهم فكان هذا من موضع الاحتقار ضرورة قال الطيبي قلت
هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها بن عباس بقوله اشغل
اهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصدف نظير قولك
لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما اشغلك عن هذا اما
يصدرك عن هذا ما انت فيه من الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن
جني ان هذا الترخيم لم يصدركم من التكلف بل عن الضجر وصيق
المحال انتهى **واقوله** هذا مذكور في شرح المصم وعندي فيه نظرا انه
كلام يشتم منه راحة ان القراءة بالرأي لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن

عيسى

ابن عباس رضي الله عنهما علي بن مسعود رضي الله عنه **قوله** بنا الخ الظاهر
ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف الدين الخ ويمكن ان يكون
الدين بفتح اللام مخففا من لين يستند اليها كما قال ابن مالك ان زيد لينا
قوله وعلي الثاني كاشف قال الدونشري هذا الكلام فيه نظر لان قوله
ساكنا خبر كان وقد صرح الايئة بان الخبر يشترط فيه ان يكون معلوما
من المبتدأ وتوابعه فلا يقال غلاما زيدا غلام ولا عبد القاضي سيده قاض
وهذا واضح اذا عرِب خبر كان بعد خبر واما اذا عرِب حالا فتكون
موكدة **قوله** لان الاصل في القيد التخصيص قال الدونشري هذا
مخالفا لقول المحققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا
للتخصيص **قوله** فمنه اصلية الخ قال الدونشري هذا هو الحق فلا
يفتر بقوله لاندلسي انها الفاليت الممدودة ذكر في شرح المفصل
الا ان يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامي فيصح **قوله** فان بعضها
قال الدونشري اشار به الي ان ملقي ومقتطع خبر ان لمبتدين محذوفين
بين الخبر وبعضهم جعلهما مبتدئين خبرهما محذوفان وقال
التقدير من ملقي منتظر **قوله** قال في النهاية الخ قال الدونشري
كان ينبغي له تاخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى
وهي كالنقيد لقوله وذلك اذا كان الذي قبل الاخراج ولكن يلزم على
قوله ثم حذف الذي قبله بقا الاسم على حرفين وقوله لان لفظة كلفه
ينبغي ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصل مع اصله حذف
الزوائد والافعال الثاني قد يقال يحذف الاول ايضا لان لفظة كلفه الثاني
واجازا لفر الخ قال الدونشري يفهم منه ان الفراء يحذف الياء

والالف

والالف واثنا تهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيهم
جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد ويوجب الخ صريح
في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وتكون الواو واجبة للحذف
على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة على لغة من لا ينتظر
مع انها ظرف غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف لا يسهل لانه نقل عن
الفراء وفيه تمؤد يلزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لزم منه
عدم السطر ونقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في تمؤد وعدم الحذف
في مجيد وعما **قوله** نحو فرعون قال الدونشري قال في القاموس الفرعون
التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام
والداحضر وابنه فيما حكاه السمعاني وتاج القرائي تفسيرهما ولقب
كل من ملك مصر او عاق متمر كفرعون كس ثور وتفتح عينه وتفتح عن
تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدها والمكر **قوله** يضم العين المعجمة
الخ في القاموس بلقين كغريفي بلدة بمصر منها صاحب سراج الدين
عمر بن ارسلان ولم يصيب في الكلام على غريفي الا العين واما مضمومة
وكانه لم يصيب غيرها لشره صنبه الذي ذكره الشرح ومقتضى ذلك
ان القاف من بلقين مفتوحة وهو المشهور على الاستثناة لكن في مراد
الاطلاع الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب اللباب
للسيوطي **قوله** واما كلمة بواسمها قال الدونشري تسميتها كلمة باعتبار
ما قبل التسمية واما بعد هاء فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع
الفراء لترجيح المركب العدي بان في ترجيمه احمقا اذ حذف منه
حرف العطف فلا يلحق ان يضم اليه حذف اخره وينظر ما وجه منع

أكثر الكوفيين ترخم المختوم **بويقول** في اثنتان علماريت بخط المص
في التذكرة قال **دعني** ابن عصفور إذا رخت مسمي باثنا عشر قلت
يا اثني بحد وعشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكين مخوف
وحذف ما قبله كما في مسكين قلت هذا مشكل في تعليله في باب
الاصافه في الاعداد وقوله في ثنا عشر لا تضاف لانك اذا اثبت عشر اثبت
ما هو بمنزلة النون وان حذفها التيس باضافة اثنتان فعلى هذا يلزم
هنا باللباس هذا مثال اثنتان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر
فقلت يا خمس فانه يلبس بهذا خمسة وسالت بعض اصحابنا عن هذا
فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرحم ما هو مركب تركيب
منج اعيد ما حذف فكذلك ما هنا قلت والعلة في ذلك ما ذكره
في المرحم جذف الهماء وهو انهم استقبحوا حذف كلمة تامة راسا
فحذفوها في الوصل دون الوقف انتهى فاعترضت على نفسي بعد
ان قلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل تراجت بانه
لا يلزم من مراعاتهم في الالباس مطلقا نفيه في حالة دون حالة
وحكي لي هذا المسئول عن تذكرة الفارسي انك تعقف على خمسة عشر
على الهماء فتقول يا خمسة فمضى بيت ان غير الفارسي يقول بذلك
وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكال في باق قوي ومما خطر لي ان
يقال انا اذا قلنا يا خمسة فينبغي ان لا ينطق به الا على لغة من ينوي
المحذوف فتقول يا خمسة لئلا يلبس ندا خمسة المفردة التي لم ترخم
وهذا لازم لهم فانهم رضوا على مسئلة نحو مسئلة فقالوا لا تغلبا مسلم
لئلا يلبس بخلاف ما مسلم وسالت الشيخ عن ذلك فقال اثني عشر

لا يرخم

لا يرخم الا اذا كان علما واذا كان علما فلا يلبس باثنتان الذي هو عدد بخلاف
الاصافه انتهى سقناه برسته لما فيه من الفوائد التي منها وجه تعليله
هنا بقوله علما ويريد كراشفا بدنه ولا من كتب عليه فلهذا درالموضح حقه
اسم **فصل قوله** فلا يعين ما بقي قال الدنوشري لا يرد عليه ان
ما حذف لو او الجمع من نحو قاصون فانه يعود على مذهب الاكثر من
لرؤا سبب الحذف لانه اختار في التسهيل عدم العود بعم يرد
عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد الف نحو مضار بالكس ان
كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول وكذلك تحتاج بالفتح على
لان اصله تحتاج هذا ان كان السكون عارضا فان كان اصليا نحو اسحار
اسم لبت حرك بالفتحة لانها اقرب الحركات اليه قال سن وقالت
الزجاج بالكسر على اصل التثنية الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالرا
والالف فيصير يا اسح **قوله** واكر وان قال الدنوشري الكروان معرد
وجمع كروان بكسر الكاف كالطرفان والطرفان قال ذوالرمة
من آل ابي موسى يري القوم قوله كانهم الكروان اصغر باريان
قوله لا منها ليست طرفا في التقدير قال الدنوشري كونه علة لنحو كرو
وعلا واضح واما كونه علة لكرو فلا ويعمل بها الواو في كرو بان
شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها ان لا يكون بعدها ساكن وها
الساكن بعدها وهو الالف المحذوفه مع النون **قوله** ويسمى لغة
الح قال الدنوشري وتسميه لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر
ولغة من لا ينوي لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو
قيل ان الاولي تسمى لغة من ينوي المحذوف والثانية لغة من لا ينوي

كان احسن كما لا يخفى على ذي لب **قوله** العربية قال الدونشري صفة لموصوف
 محذوف تقديم في اللغة العربية وسره واسد اعلم مراد الثقل بخلا واليا
 التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل في الجز في الاول وجاز
 في الثاني مع انه اثقل من الاسم وكذا يقال في المبني **قوله** وما جدد
 بناؤه جواب عما يقال ان التعليل بقوله لانه ليس الخ ظاهر في الاجري
 والابدي لا في باقي لانه مبني والمبني يجوز ان يكون في اخر الواو والمذكور
 وحاصل الجواب ان المبني بنا مستحدا غير لازم كالمعرب **قوله** ولم يكن
 بعدها ساكن جواب عما يقال مقتضى ما علل به قلب الواو الثاني هذه
 الحالة ان قلب الفاعلي لغة من ينتظر وايضا الجواب ان من شرط
 القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود فقد يراد على لغة من ينتظر لا على لغة
 من لا ينتظر **فصل قوله** علما قال الدونشري فيه نظر لانه يعوم
 انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك **قوله** مرهلا قال
 الدونشري منصوب محذوف اي امهلي مرهلا ومعناه كفي عني استرني ونصب
 بعضا لان مرهلا يتوب مناب دوع والتدلل ان ثبوت اللسان بحسب
 غير اياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والداله والدلال
قوله اي احكمت عزمك عبارة شرح المعلقات وارتفعت الامور وارتفعت
 عليه وطلعت نفسي عليه **قوله** والصرم القطع قال في الصحاح وصرت
 الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم **فصل قوله**
 وقلبت الالف كان ينبغي ان يضم اليه وقلبت الفتح كسرة وكذا يقال
 في قوله وقيل حذف الخ **قوله** المهملتين فيه نظر فقد قال
 اللغويون انه بالحاء المعجمة والها د شدوا البرد وما احسن قول في الاعلا

المعري

المعري لو اختصرتم من الاحسان زركتم والعذب يجر لا فراط في الخصم
 وريام اي بكسر الراء **قوله** بضم الراء من مرهه **هذا باب المنصوب**
على الاختصاص قوله وهو حبر الخ قال الدونشري الفيد يراجع الى الكلام
 المشتمل على المنصوب المذكور وليس كلمة كذلك **قوله** معول الاختص
 فهو معول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعول به بفعل
 واجب الاضمار الاختصاص وقد رخص باعني ولا ينافي كونه منصوبا
 على المفعولية قول ابن النائم على معنى اللهم اعظم لنا تختصين من بين
 العصايب الخ حيث دل على نصب على الحال وصرح به الشرفي ياتي
 لان المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال
 جملة الاختصاص وهو الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكول الجملة
 حالا ليس بلام فقد تكون معترضة كما سنشبه عليه **قوله**
 فيجها قال الشهاب لا يخفى ان ايا وابه اذا لم يكن هناك نداء اصلا لالفاظا
 ولا معنى وكانا معمولين لاحض ليركن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع
 تا بهما فلان يكون هذا الضم وهذا الرفع الاحكام يتخالفا في النداء
 بان نقلا بحالهما عن النداء واستعمل في غير فليتأمل **قوله** الجنسية
 قال الدونشري فيه نظر اذ الظاهر انها للحمد الحضوري **قوله**
 في المثالين فيه اشارة الى ان الجملة ليست حالا في جميع صور
 الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن وهو في الحقيقة منصوب
 يا خص لازم الا مئارا غير معقل بحمل اعراب قال شيخ الاسلام ايضا
 في حاشيته اي بل يكون في محله بخوارجوني ايها الفتى اذ جملة
 الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله بخوارجوني ايها الفتى من بذكر

مرعي

اذ حمله الاختصاص فيه معترضة بين الحديثين فلا محل لها من الاعراب
قوله والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ اشار بهذا الصنيع
 الي الاعتراض على ما لان قوله عن معاش الانبياء لا يورث ليس لفظ
 الحديث وانما لفظه انما معاش الانبياء كما نص عليه الحافظ كما ذكره
 الشن و ان رواه البزار كما ياتي بلفظ نحن وتتم الحديث ما تركناه
 صدقه وما موصوله بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركنا صلته
 والعايد محذوف اي تركناه وصدقه خبر ما على رواية الرفع وهي
 اجود لموافقة لرواية ما تركنا فهو صدقة واما النصب فتقدم
 ما تركنا مبدول صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن
 عصبة ويجوز في ما ان يكون موصولا اسما وان تكون شرطية وهي
 على الاولى في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى اي شي فهو صدقة
تنبيه الحكمة في ان الانبياء لا يورثون انه قد وقع في قلب
 الانسان شهوة موت مورثه ليأخذ ماله فتوه الله انبياءه واهاليهم
 عن ذلك وليلا يظن بهم سبطل انهم يحعون المال لو رثتم ولا ينهم كالا با
 لاثمهم فيكون عالمهم لجميع الامة وهو معنى الصدقة العامة واما
قوله نقالي فمب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب
وقوله ويرث سليمان داود فالمراد بالوراثة في العلم والنبوة
 وبهذا يندفع ان عدم الارث يختص بشيخا صلى الله عليه وسلم وان الله
 يعصمهم بقوله واني خفت الموالي اذ لا يخاف الموالي على النبوة واجب
 بانه خاف من الموالي الا خلافا من بعده الرجوع عن الحق فتعني ولدا
 نبيا يقوم فيهم بقي هذا شي لا يأس بالتسبيح عليه وهو ان الانبياء

هل يورثون

هل يورثون قضية كلام اهل الفرائض ذلك لانهم قسموا الناس الى اقسام
 منها من يورث ولا يورث وهم الانبياء وقال الزركشي انه الاقرب لكن
 قال صاحب القسمة ان النبوة مانعة من الارث وذكر ابو الحسين البزار
 الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة انه روي عن معاش الانبياء لا يورث
 ولا يورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية
 انه صلى الله عليه وسلم ورث من ابنته ام ايمن الحبشية واسمها بركة
 وخمسة اجمال وقطعة من غنم ومواه بسفران وابنه صالحا وقد
 شهد بدل وورث من امه دارها من خديجة دارها **قوله** في المثال
 وبعد اما الخ اخرج كلام المص عن ظاهره لانه يلزم عليه ان يكون
 في الحديث واقع بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحافظ **قوله**
 لا توصف باسم الاشارة للاقتضار على اسم الاشارة يدل على انها توصف
 بالموصول وقال الدمشقي واعلم ان توصف هنا باسم الاشارة لان المراد
 بها المتكلم وهو لا يشير بها الي نفسه **قوله** والثاني عشر انه لا يكون
 تابيا لحرف النداء قد تقدم في قول المص احدها انه ليس معه حرف
 النداء لفظا ولا تقديرا **هذا باب** **التمهيد بقوله**
 وهو تنبيه المخاطب الخ قال الدمشقي ظاهره بل صريحه ان ما ذكره هو
 معنى التقدير اصطلاحا والذي ذكره ابن الحاجب في كافيته وتبعه
 عليه الشرح انه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملا جامي وهو
 اي التحذير في اللغة تخويف شيء عن شيء وهو اصطلاح النحاة معمول
 الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما مر في الباب المتقدم فكان
 على المص ان يقول وهو اسم معمول لا حذر تحذير فافوا وهو الموافق

للعرض الخوي الباحث عن احوال الحكم اعرابا وبنا كما فعل ابن الحاجب
والمناسب لذلك ان يقول في الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير
قوله مصدر حذر اي خوف فالتخذ ير معني التعويف **قوله**
تنبيه المخاطب قديمه لان التعريف للتخذير المقيس وتخذير المتكلم
والغايب شاذ **قوله** باياك اي بذكر المحذر وح اما ان يعطف عليه
المحذور نحو اياك والاسد او يخفف من نحو اياك من الاسد وقد
يجذف اذا كان المحذوران وصلتها كما ياتي **قوله** وبما نابعها من
الاستمالة المضافة الي اي بذكر المحل المخوف عليه مضافا الي ضمير
المحذر يعطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو ما زاسك
والسيف **قوله** فان ذكر بلفظ ايا هي من الضماير المنصوبة وذكرها
مجردة عن لاحق يشمل ايا كما في **قوله** نحو اياك الاسد هذا
بنا على جواز هذا التركيب وياتي بتحقيق الكلام فيه **قوله** ونحوه
كتنخ وباعد **قوله** وما الحذف بها هو عدم وفقد **قوله** والاصل
احذرا اي فيقدر مقدما **قوله** والترموامعه اصناما للعامل
قال الدنوشري وعلى بعضهم لزوم الحذف بصيغة الوقت عن ذكرهم **قوله**
ليرقيل الخ قال الدنوشري قد يقال كيف يلزم ما ذكره والغرض ان العامل
محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انقطاع الضمير فلم يلزم تعدي
فعل المضمر المتصل الي ضميره المتصل بل الي المنفصل بسبب الحذف فليست
تحر على هذا القول لا معني لاسر المخاطب بان يحذر نفسه كما يدل عليه
الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما في بعض النسخ
من قوله الي ضمير المتصل وهو الموافق للسياق والتواعد لكن في اكثر

النسخ

النسخ ومنها ما عليه خط الشراي ضمير المنفصل وقد يجاب عما ورد
الدنوشري بان المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعي ان ذلك امر تقديري
فلا يضمن التلطف به ولا يخفى انه لا بد من ارجاع هذا القول الي واحد من الاقوال
الاثنية لاننا نأفارقها في فقد ير العامل موخر لان الغرض بيان التركيب
المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطفها والجمل او مجردا لاصل
المذكور لا معني له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذر والاسد
وبهذا يظهر انه في الحقيقة لا يلزم تعدي فعل المضمر الخ لان لاصل
احذرتلا في نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنو من الاسد الخ والافلا
معني له كما يعلم من الاقوال الاثنية في الكلام على اعراب ما بعد الواو فتدبر
قوله ان تدنو من الاسد الخ قال الدنوشري فيه حذف البدل اذ قوله تدنو
من الاسد في الاول وان بدنو منك في الثالث من بدل الاستمالة والظاهر
انه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر انه غير
جائز مردود فان البدل يحذف كما في المعني في بحث الحذف والاسم وفيه
نظرفليس في المعني في هذا البحث ان البدل يحذف ولا تغرض لذلك واما
الحذف لغرض الكلام على حذف المبدل منه نعم وقع في الباب الثاني في
بحث الجملة المعترضة ما يقتضي ان البدل يحذف وتوقف الدمايني في جواز
وقال ينبغي تحريم النقل فيه **قوله** واجيب الخ قال الدنوشري توضيحه ان معني
الحرف هنا وهو الواو الجمع في معني العامل وكل مسلط على الحذف والاتقا **قوله**
منصوب بفعل اخر قال الدنوشري تقدير واحذر الاسد وقد يقال
لا معني للاول الخ وهو احذر نفسك اللهم الا ان يقدر معه ان تدنو من
الاسد ويلزم عليه ما تقدم **قوله** فحذف المضاف قال الدنوشري مراده الجنب

فيستل المتعد **قوله** وظاهر صريح الموضح موافقته قال الدوشري قد
يقال بل ذلك صريح صنيعة فليتأمل **قوله** فتحو اياك الاسد اظهر
ان امتناع هذا التركيب وجواز محبني علي التقديرين المذكورين وان
لا يصح علي احدهما وقال المص في الحواشي انهم نصوا علي المنع وانه اعاد ذكر
المحذور لانه ان يعطف عليه المحذور او يخفف من ظاهره او محذوفه
ان كان ان وصلتها كما سلفناه وفي الارشاد ولا يحدف العاطف بعد ايا
الا والمحذوف منصوب باضمارنا صباخر ومجوز ومن فلا يجوز راسل
الجدار حتي تقول من الجدار او الجدار وزعموا ان ابا اسحاق اجاز في الشعر
قايك اياك المراء وقال سقانه قال اياك ثم اضم بعد اياك فعلا فقال
انك المراء اشتهي وفي كلام سقانه دلالة علي انه لا يشترط ان يكون عامل المحذور
عامل المحذوف وان المحذور يذكر بعد المحذوف بلا عطف ولا من وهذا يدل
علي جواز اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناطم لانه حيث جاز التركيب
لا يلزم تحريكه علي وجه معين وقال المص في الجامع والمحذوف منه بعد هن
اما معطوف او مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ قايك اياك المراء
وسهل انه بمعنى ان تبادي ويمتنع اياك الاسد **قوله** والتقدير احذر
فيه تقدير الفعل مستندا الي ضمير المتكلم وهو انصح في هذا التركيب لم
يصح في اياك والاسد يذكر الواو ولم يصح ان يؤكد بانك في قوله
قايك امت وعبد المسبح البيت **قوله** مستنح علي التقدير الاول
قال الحفدي اي اذا كان باقيا علي معناه اما اذا ضمن معنى فعل متعدي لاثنين
بنفسه فالظاهر الجواز **قوله** لان المتكلم لا يحذر نفسه قال الدوشري وانما
امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر اشتهي فان قيل هلا علل

باختصاص

باختصاص المحذوف بالمخاطب كما فعل فيما ياتي عند قول المص ولا يكون لغايب
قلت قد يقال هذا التعليل اظهر لان فيما علبه فيما ياتي نوع مصادره لان
اختصاص المحذوف بالمخاطب هو الدعوي **قوله** محذوف من كل جملة
اي فنيه النوع البدعي المسمى بالاحتياط وفي مقابلة كلام الزجاج لسكلام
الجمهور خالفان الظاهر انه لا يصح ان يرفع علي كل من القولين ما رفع علي
الاخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا دخل له اذ اياي واياكم علي كلام
الزجاج لا بد له من عامل فيصح ان يقال علي قول الجمهور حذف من كل جملة
ما اثبت في الاخرى وعلي قول الزجاج حذف من المحذور ومن الثاني
المحذور نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث
قدروا عن حذف لا رب **قوله** وباعدوا انفسكم اي عن ان تحذف
قياسا علي ما قبله **قوله** مقيد اي بحرف الجر **قوله** وما عطف الي
هو عني **قوله** شيان هما الفعل والفاعل واما المفعول وهو ايا فلم
يحذف بل ايا حذف العامل برز وانفصل وصار اياي **قوله** فان فيه حذف
اياكم هذا يقتضي ان التقدير الجمهور باعدوا انفسكم دون اياكم باعدوا
مقصود لهذه النكتة والظاهر ان تقدير انفس لبيان الاصل وان
الزجاج لا يترك ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ انفس انفصل الخبر والمصاب
لدكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل
بعدها والاصل نفسي وانفسكم **قوله** وهو قليل قد يقال محل ذلك
ما لم يندرج في سلك النوع البدعي المسمى بالاحتياط **قوله** باختصاص
التحذير بالمخاطب فيه مصادره كما مر ولا يظهر ان يعمل علي قياس
ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان الغايب لا يحذر نفسه لما يلزم

عليه من اتحاد المذر والمحذر **قوله** أحزان أي غير كون الأغرا الغائب
فإن قيل شد وذاعرا الغائب هو المدعي ولا سبب إلا هذا أن الوجهان
فلا ينبغي أن يعد وجه الشد وذلك **قوله** المدعي أن التحذير لا يكون
لغائب والمحكوم عليه بالشد وذلك لفظا إياه ويصح أن يعد من أسباب
شد وذاعرا الغائب المدعي من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة
تلك الدعوى ما سلفناه لا ما سلفه الشرع على ما عرفت وأعلم أن المقصود
من قولهم وفيه شد وذاعرا بيان الاستدسية في قول الناظم وإياه شد
فإن ينبغي التشبيه على ذلك ولذلك صار شد من إياي هذا وينبغي
الاقتصار على أولها لأنه يرجع بالاستدسية إلى لفظ إياه وأما الثاني
فإنما يرجع إلى جميع المثال وهو خلاف الظاهر **قوله** حذف الفعل المجزوم
بلام الأمر لاظهار المراد به فعل التحذير وأما المجزوم بلام الأمر فقد
استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الأمر يدل على هذا قولهم في
الحواشي قولك ليتم زيد فيه طي فعل والتقدير سرور زيد أبان يقوم فإذا
قيل فيه إياه كان فيه طي فعل التحذير وطى الأمر بالتبليغ وذلك لأن
الأصل تلقوه بأن يباعد نفسه من الشواب ويباعد الشواب عن نفسه
قوله لأن العطف كالبديل قال لدنوسري وجدت بخط شيخنا شيخ الإسلام
أحمد بن قاسم ما صورته ذكر النسفي في تفسيره أن قوله نقالي ناقة الله
وسقياها أعرا ولا شك في استحالة بحسب الظاهر لأن الأعرا لا يصدق
عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه إنما هو التحذير وهو الذي يذكر
غالب المفسرين قال استادنا المذكور فلام النسفي على المسامحة والمراد
الأعرا على ترك الناقة وسقياها قال **قوله** فلا غرا على الشيء عام من

أن يكون

أن يكون فعله أو تركه **هذا باب الأعرا قوله** تنبيه المخاطب الخ فيه نظر
ما مر من أن الأعرا نصب أن يقول هو اسم منصوب بالدم محذوف **قوله**
وحذف الخبر تقدير يحضر إليها **قوله** ونصب جامعة على الحال أي
من فاعل الخبر المحذوف **قوله** لمبتدأ محذوف تقديره في هذا
باب أسماء الأفعال قوله أو اسم المصدر يحتاج على هذا الفرق
بينها بنيت وبين المصدر حيث أمرت وفي المراد ي تمتة لهذا
القول **قوله** أو هي أفعال وإذا كانت أفعالا فمأسب لتسميتها بأسماء
الأفعال **قوله** وأعني مرفوعها عن الخبر صريح أنه أعني عنه وأن لم يعتمد
وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم **قوله** الثانية عنها قال لدنوسري
قد يقال إنها ليست نامية وإنما هي نامية عما ناب عنها وهو المصدر
الأن يقال أن نايب نايب **قوله** واسم الفعل مأناب الخ قال لدنوسري
ظاهر بل صريحه أن المسمى على القول الثاني أنها دالة على الحدث
والزمان لكن لا يتأسبه تفسير الاستعمال بمقوله والراد بالاستعمال
الخ قال لدنوسري قدم أنها على الثاني مبتدأ فلا بد عامل فيها اللهم إلا
أن يقال إنها عليه لا محل لها كما يرشد إليه قول الشافعي وهو من ذهب بعض
البحرانيين انتهى وفيه بحث لأنه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون
موصوفة لذلك لجواز أن تكون موصوفة للفظ الفعل وبواسطته تدل
على الحدث والزمان وهذا يحمل كلام المصنف فلا إشكال عليه ثم إن الشافعي
قوله والمراد الخ بما يفهم أنها تكون معمولة لما لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية
كالابتداء والمبتدأ فلا يفي ما قدمه لكن مرفي باب الإضافة في الكلام على حيث
أن أسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الأصح

ويرد علي قوله لا يرشد اليه قولنا ان قوله المذكور راجع للقول بانها
اسماء لما في الافعال لا ما فرعه عليه بدليل مقابلة لغيره من الاقوال
قوله كونه ابداعا لا غير معولاي لان الافعال كذلك والمراد منها غير
معولة للاسم والفعل والافهي يكون معولة للحرف السائب والجازم
ولا يرد ان اسم الفعل يكون معولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل
الا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشرع لعامل
يقضي في اشارة لهذا لما اسلفنا وعلي هذا فالخاص ان
اسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتأمل فانها وان ثابت
عن الفعل الخ قال الدوشري هذا مشكل لان المراد بالنيابة في المعنى
ان تدل علي معنى علي ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان
الحروف لا دلالة لها علي زمان اصلا فلم تنب عنه في المعنى وهو واضح
ولا في الاستعمال كما ذكر وفي كلامه نظر ظاهر حيث اثبت انها ثابت
في الاستعمال ثم فاه اذا المراد بالاستعمال ان تكون ابدع عاقله وهذه
ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف **قوله** واقايم مرفوع بالابتداء
قال الدوشري فيه مسامحة ظاهرة للمتا مل انتهى يعني ان المرفوع
بالابتداء قايم وحده والهمزة للاستفهام **قوله** ورد بان ذلك غير معول
الاجاب بان اسين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل
موافق له في اللزوم لعدم وجوده ووجه وجد له فعل موافق
له فامكن جعله من الغالب فلا داعي لخلافه **قوله** وبدا من
باد وقال الدوشري ينظر ما المانع من كونه ما خود امن بذرا اذ
يقال بذرتة بكذا **قوله** وعليها يبرهم فعلي التعجب الخ قال الدوشري

يعلم ان

يعلم ان بناها منه اتقائي وليس كذلك **قوله** واجاز الاخفش الخ قال
الدوشري كان الاحسن تقديمه عند قوله وسند ذلك من ادرك وبواسط
تفهمه اتبا عا قال الدوشري انظر هل يعينون الغرض اولا ومراده الاشباع
لما قبل الالف اذ الف حازر غير حصين **قوله** وايها قال الدوشري
مقصودة وما قبلها سمدودة **قوله** فاهو يعني اتوجه واف الخ قال
الدوشري جعل الشر كلام المص من باب اللف والنشر المرت وفيه نظر
اذا ظاهر ان اوه واف كل منهما يعني اتوجه ويكون انضج عطف تفسير
فليتأمل وكتب شيخنا العلامة العيني بعده قد تأملت فوجدنا الظاهر مع
الشر وهو ثقة واللغة امر مرجعه الي النقل عن الائمة فلا يثبت بمجرد
الاستظهار **قوله** وهاها قال الدوشري قال المرزوقي هذا اي وهاها فارقا لخراته
لان اسماء الافعال اكثرها جاز في الامر والنهي وهذا جاز في التعجب والتعجب
خبر شري قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما ياتي عن الجوهر **قوله**
وايهاك بكاف الخطاب قال الرزقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيرها
وايها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايهاك انتهى فرب حقوق الخاف
للغة ايها فلوا خرها الشر كان احسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف
التاء **قوله** وقيل الكاف للتنبيه قال الدوشري الظاهر ان الصواب ان
يقال وكان للتنبيه **قوله** كلمتان قال الدوشري في نسخة عليهما خط
المص مكان كلمتان جملتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتحرج القرآن
عليه لا يجوز **قوله** محذوف من ويك قال الدوشري كان الاحسن ان يقول
ما خود او نحوه **قوله** اقدم منبسطه بعض الفضل بفتح الهمزة وكسر الدال
وفي الصالح قدم بالفتح يقدم قد وماي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه

الاستظهار

يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر للفرس كأنه يوم سر
 بالاقدام وفي حديث المعاري أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة انتهى
 فان كان أقدم في البيت بمعنى تقدم فهو مع الهمزة والدال وان كان اسما بالاقدام
 فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في اسمه ما يستعمل في زجر الفرس **قوله**
 وكاننا ذر قال الدنوشري كان ينبغي ان يصح الي ذلك قوله عليه الذرئب اذ الخبر
 للجمع لا ما ذكره **فصل قوله** كشتان قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان
 اسم لوشك بمعنى قريب اوسى وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن امثالهم وشكان
 داخروا فذا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم ويظهر ما معي هذا المثل
 ومنه سرعان اسما لسرع وفي اوله ثلاث لغات فتحة وضمه وكسر ومن
 كلامهم سرعان ذاهالة فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن اسما للفعل
 هيت قال في المعنى في بحث لام التبيين انه بمعنى نهيات في قوله تعالى وقالت
 هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي او لا يجوز في
 تأنيها العاصم والكسر والضم ويجوز في الهمزة الفتح مع فتح اليا والكسر مع
 ضمها ومن اسم الفعل لما اسم لا تنعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سحر
 سرير الميت نعشا لانه يرتفع على روس الناس والتثوين في لما للتكثير
 ودعدعا في معني لما انتهى ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ
 ان المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب والمستتر في
 هيت في الانية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل ان يكون ضمير غيبة
 تقد بر نهيات في قوله بمعنى نهيات تكون التا ويكون حكاية كلامها وتشجنا
 العلامة احمد الغني رحمه الله كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الانية
 بمعنى الزم عبارة ابن النظم وينشد علي بمعنى اولي انتهى فجعله بمعنى الامر وهو

انب لكنه قال بعد والي بمعنى انتهى وقال المم في حواشيه قياس ما قبله وما بعده
 وهو المناسب للمعنى ان يوتي بالامر فيقال **قوله** نصب على المفعولية يريده
 قولهم عليك زيد بمعنى خذ وخذ انما يتعدي لواحد **قوله** رفع على الفاعلية اي
 استعان ضمير غير الرفع له ولعل الفاعل لا يقصر بناية ضمير عن ضمير في المتصل على
 الضرورة فلا يرد عليه ان من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار نعم يلزمه ان
 ضمير الرفع غير مستتر في اسما الافعال **قوله** وقيل الجر بالاضافة انظر مع
 اطلاقهم ان اسما الافعال لا تعمل الجر بالاضافة المتبادر منه ان ذلك جار على القول
 بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر على القول
 بان مدلولها لفظ الفعل او معناه او على انها افعال **قوله** اسما للمصادر
 اي والمعنى الزامك **قوله** فللمكان موضع خفض ورفع قضيتته انها غير
 مستقلة لصماير الرفع وهو خلاف ما قالوه من ان اسما الافعال لغير الماضي
 يستتر فيها الضمير وجوبا **قوله** واستعملوه تارة في ظاهره وروده ذلك
 عن العرب ووروده موقفا تاحصا للمفعول مشكلا على اشتراط كونه مكبرا لامضرا
 في عمله ولذا منع المبرد النصب به الا ان يقال انه مستثنى من ذلك لاشتراط
قوله والدليل على بنايه قال الزرقاني قال الرضي وانما فتح رعاية لاحصل
 الحركة الاعرابية **قوله** فلو كان مصغرا قال الزرقاني قال الرضي ويجوز
 ان يكون تصغيرا ردد بمعنى الرفع عدي الي المفعول به مصدرا واسم
 فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه **فصل قوله** في التعدي
 والضرورة قصر العمل على ذلك مع انه اعم لشموله للجر بالاضافة على القول بان
 مسماها المصدر لكن قرأهم اطلقوا انها لا تعمل الجر بالاضافة قال
 الزرقاني وقال الرضي واسما الافعال حكمها في التعدي والضرورة حكم

الافعال التي هي بمعناها الا ان الباتزاد في مفعولها كثير نحو عليك به لضعفها
 في العمل فتعمل بحرف عادية انه اتصال المتعدي الي المفعول **قوله** تقول هيهات
 قال الدوشري هيهات بفتح التا للتخفيف وهي لغة اهل الحجاز وقد تكسر
 وهي لغة اسد وتيم وقد تظم عن اناس من العرب وقد قرى بهم جميعا
 ويون لا رادة التكثير قال **الشاعر** **ب** **ب** **ب** **ب** **ب** **ب**
ب تذكرت ايا ما مضين راجعا **ب** فبهيات هيهات الينارجوعها **ب**
 فون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيات الاول ان جعل
 هيهات الثاني تأكيد له وفاعل الثاني على الاصح ان يجعل تأكيد له ويكون
 ذلك من باب السماع واعمل الثاني لقربه واصم الفاعل في الاول والصواب
 ان الثاني تأكيد ورجوعها فاعل الاول التثني ولا يجني ما في هذه القولة
 من عدم وضعها في محلها اذ حقها ان تذكر في الفعل السابق ومن التكرار مع
 كلام الشافعي اسلف ما ذكره الدوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التكرار
 في اعراب البيت فان تردد في اعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على
 ما قال انه الصواب فاعتبروا يا اولي الاباب **قوله** لان الاقتران الخ لذلك
 كان الاقصر ان يوتي له ما سمين مرفوعين به احدهما بلا واسطة والاخر
 بتوسط الواو يراى بها ما كقول **ب** شات ما يومى علي كورها **ب** ويوم
 حيان اخي جابر **قوله** اي اسعوا بذكره قال في الصحاح وفي الحديث اذا
 ذكر الصالحون فجي هل بجر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك
 بجر وادع عمر فانه من اهل الصفة ويجوز في هلا بالتثنية يجعل
 تكة واما في هلا بتثنية فاما يجوز في الوقف فاما في الادراج
 فلغة ردية واما قول لبيد يذكر صاحباه في السفر كان اسره بالرحيل

بالرحيل لبيد اي فالذي قلت له ولقد سمع قول حي له فاما سكنه لتقافيه
قوله ولا يجوز تقديم مفعول اسم الفعل ظاهر ولو كان المفعول ظرفا او جارا
 ومفعولا **قوله** وهي جارية من بني مازن في عروس الافراح بلها السكي في
 بحث الحمد والكلام على انه هل يحمد غير اسد او لا مانصه وقد يحمد من فعل حيدر
 كايما من كان كعمولك تلك المرأة في الحديثية **ب** يا ايها المايح دلو
 دونكا ايفرايت الناس يحمدونك **ب** وهذا البيت ذكره ابن اسحاق في السيرة
 وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن السكيت في اماليه لردبه
 وانه من مال لا في مائه وذكر الدونج استغارة وعلي هذا فيجعل كلام ابن
 اسحاق على ان المرأة في الحديثية استغارة من كلام غيرها **قوله** اي فاعله
 قال الدوشري يتطرا ما يرجع المضاف اليه هل هو المصدر او الفعل **قوله**
 لان العريجات قال الدوشري كما في قوله صلي الله عليه وسلم من صلوات
 كتبهن اسد على العباد او يراى بها الرق في اللوح المحفوظ مثلا فان كان الاول
 فلا نسلم الا مستلزما المستلزم للغاير بينهما اذ هي عين التحريم وان
 كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك باعتبار الوقوع **قوله**
 لان المعنى ليس علي الخبر قال الدوشري فيه نظر وما المانع من ان يكون ذلك
 خبرا محضا قصدت به تنبيهه على ان دلوها دونه ويكون الدال على امرأة
 مقدر بتقديمه فتناوله كما قاله بعض المحققين **قوله** وفيما قاله نظر
 قال الدوشري فيه نظر لان ابن مالك قد لا يكون مختارا لما قاله في متن القدر
 او يكون محله ما لم يقر شي مقامه لاسيما اذا كان القايم مقامه عينه واما
 قوله واما ما استدل به الخ فهو في محل المنع فليتأمل **قوله** وسكت عن ذلك
 قال الدوشري معناه ان القابل بكونه مفعولا لم يرد في لم يغير من اعراب ذلك

والظاهر انه حال من دلوي او غير ذلك **فصل قوله** وله استعمالات
 الخ **قول** الشهاب القاسمي في حواشي بن الناطم هذا الكلام وقال فليمنه الرابع
 من الثالث انتهى ويمكن ان يقال في التبيين ان الرابع اعم لان من يعقل يشتم الملكية
 والجن **قوله** فهو معرفه اي من قبيل المعروف بال العهدة ومزما فيه في كلام
 الشري في صدر الكتاب في بحث التنوين **قوله** وهو كل فعل الخ قال الدوشري
 المراد كل ما حوذا من فعل الخ اعني وز منها او طريقتهما **قوله** المعينة في
 في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والاولي ارجاعه لجميع ما قبله لان
 الصير قد يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة حوائكم لتخصيص هذا
 السواد **قوله** اما اذا اريد بها الخ قال الدوشري ظاهر انها باقية علي
 تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله اذا اريد بها غير
 معين يقتضي انها نكرة انتهى **قوله** هي باقية علي تعريفها نظرا لوضعها
 وذلك لا ينافي استعمالها استعمال النكرات **قوله** وعده قال الدوشري
 قال بعضهم وامامه فاسم لا كف الكف المعهود فان نكر نون وكسر لالتقا
 الساكنين **قوله** معنوية قال الدوشري فيه نظر اذا ظاهر انه مبني علي
 ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به احد كما يعلم من تصح الاقوال
 لكن ذكر الرضي ان مسميها الاحداث **قوله** وقال ينبغي الخ قال
 الدوشري كانه ينبغي له القطع بذلك لانه لو كان معربا لثون اذ لا مانع
 من التنوين **هذا باب اسم الاصوات قوله** والدليل الخ
 قال الدوشري قال بعضهم هي اصوات وليست من اقسام الكلمة لعدم وصفها
 لشئ واعترض علي ابن الحاجب في ذكرها من المبنيات واجيب بانها
 ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان تكن اسما علي الحقيقة

لعدم

لعدم الوضوح فلا يشك في ذكرها في الاسماء الحسية قائل وقال ايضا والدليل
 عليهم من كلام ابن الحاجب في كافيته ان اسما الاصوات ليست اسما وهو
 يناقض ما هنا فليراجع ذلك **قوله** واذا ثبت النوع الخ الاوضح ان يقول
 واذا ثبتت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس لانه بصد ثابت الاسمية
 هذا وقال الدوشري كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو
 جزئي والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من
 الكلمة وهو لم يرد هذا فحق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع
 انتهى وهو مبني علي ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما
 هنا بلا ريب **قوله** وقد يستشكل الخ كان ينبغي ان يمهدها انه يلزم
 من اسميتها ان تكون كلمات كما لا يخفي علي العارف باساليب الكلام
قوله في الاكتفاء به قال الدوشري فيه نظر اذ اسم الفعل لا يكتفي
 به وحده بل لابد من ضم مرفوعه اليه **قوله** مكر من قال الدوشري
 فيه نظر اذ لا يكره الا الاول وينظر هل ينطق به وحده **قوله** وفي
 المحكم الخ قال الدوشري ظاهر ان ذلك فعل امر ويرده انه لو كان كذلك
 لاتصلت به يا مخاطبة **قوله** والاسم الهي قال الدوشري اي بابدال
 الهمزة الاولى يا علي قياس ما سبق **قوله** قال من الخ قال الدوشري
 هو تابع للتحليل في ذلك فانه قال كما قال ابن اياز في شرح الفصول
 الاصل حيث وعيبت فقلبت اليها الفا والماء في يقول الاصل
 حو حوت فقلبت الواو والاولي الفا والواو اثنائية يالو فوعها رابعة
 ووجه استخسان قول التحليل ان قلب اليها الساكنة الفا ولي من قلب
 الواو الساكنة لان الياء التي لا الفا اقرب منها الي الواو وينظر ما علة



قلب الواو أليا القام من غير سبب ظاهر **قوله** إنما هو صوت قال الدونشري
فيه نظر إذا لا نسلم ذلك بل هو فعل **قوله** لكونه غير مكتفي به فيه نظر
لأنه مكتفي به بدليل أن صيغة النداء كلام اصطلاحى أو نايب عنه
قوله فقوله ولذلك احتاج إلى قوله أ ت فيه ما يأتى **قوله** ولهذا احتاج
إلى قوله الخ لى قال الشهاب القاسمي فيه نظر فإن احتياجه لما
ذكر أن كان لكونه منادى والمنادى ليس مكتفي به فيلزم عليه أن
قولنا ياريد ليس مكتفي به وهو ممنوع فإن غاية ما فيه أنه ليس
الكلام في الحقيقة بل نايب ومضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفي
به وإن كان لكونه خطأ بالما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا
الخ لى غير مكتفي به لأنه لا يعقل وهو ممنوع لأن الظاهر أنه مكتفي
به وإن كان لكونه لم يريد به حقيقة الطلب بل أظهر التالى والخرج
بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفي به لأنه بمنزلة قولك طال الليل
على وزاد المي وهذا مكتفي به **قوله** للمحكي صوته هذا فيما أجري
الحكاية وقوله أو للصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير
في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير للذي صوت له باسم
الصوت **قوله** مثل جناح عاق انظر ما الدليل على إعراب عاق في البيت
مع احتمال أنه كسرته بنا **قوله** فهذا بمنزلة قولك مثل جناح عراب
لأن عاق صوت العراب قال الرضي عاق بكسر القاف وقد يكون وهو صوت
العراب وإذا كان عاق بمنزلة لفظ عراب فيعطى حكمه في الإعراب ولا
يحتج ما في هذا من النظر إذا لا يلزم من اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى
حكمه ومراد الشاعري من قوله مثل جناح عاق أن لمسه سودا لاشتهاء

جناح

جناح العراب بالسواد واللمسة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن فإذا
بلغت المتكبين فهي جمجمة ومعنى الكلام ح ظاهر وفي نسخة عليها خط
الشم مصححة بعض تلامذته ضبط المي على صيغة الماضي من لرو ضبط
مك بالنون على أنه من الجارح المتصلة بحاف الخطاب فليحرم
لا يجوز فيها الأعراب لعل وجهه أنها خرجا بالنقل عن موجب البناء
لكن قد يقال هلا جاز أن يبنيا مراعاة لأصلهما وأما النوع الأول
فوجه بنيانه أن التركيب لا يقتضي إعراب لأن جميع المبنيات تتركب
مع العوامل وتبائن محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجع إعرابها
بمجرد التركيب مع قيار موجب البناء **هذا باب ثوبي التوكيد قوله**
قوله أن الخفيفة فرع يحتمل أن الفرعية من حيث اختار الخفيفة من
الثقيلة كما قيل بذلك في مذ ومنذ ويحتمل أنها من حيث أن التأكيد
في الثقيلة ابلغ وأتم قال الشهاب القاسمي وانظر هلا قيل بأن الثقيلة
فرع لأن الأصل البساطة وعدم التركيب انتهى وهذا منه لعدم
وقوفه على القول بذلك ويأتي عن شرح نصريف العزبي الأشواق
لما قاله وقال الدونشري ويؤخذ من كلام ابن أياز أن هناك قوله
بإصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فإن قيل فإيهما الأصل
فيل الخفيفة هي الأصل لأن الثقيلة أريد لفظا وأريد معنا والزيادة
عارضة طارئة والعماري منها هو الأصل **قوله** وذلك إذا كان مثبتا
الخ اقتصر الشر على تغليب اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل اشتراط
كونه مثبتا ولا غير تفصول من لام القسم ويمكن أن يقال لأن في أدوات
الشر ما يخلص الفصل للحال فينبغي التوكيد بالنون المخلص الفصل

٢
 د فاعلها الغنة كما هو ظاهر ولم يسند الي الفعل الي فاعل السبب
 الذي هو النقص و فاعله منير المجاطين فيكون علي موال قوله تعالى
 فاذا قرأت القرآن اي اردت لو اسند الفعل الي فاعله السبب **قوله**
 وعلي هذا اي القول الثاني **قوله** بل كثير **قال** الزرقاني اي بل يكون كثيرا
 لا قترانه بحرف الطلب **قوله** شخص والده قال الدونشري لو قال صفات
 والده كان اولي **قوله** قاله العيني قال الدونشري فيه نظرا ذ عباره
 العيني ان الابن يشبه اياه فمن راي هذا ظنه هذا فكان الابن مسروق
 وهي مخالفة لما نقله الشافعي عن الناس **قوله** والعصاة شجر **قال**
 الدونشري اصل العصاة عصاة حذف منها الها وهي واحدة العشاء
 وهي كل شجر يعظم وله شوك **قوله** وشكيراها شوكها قال الدونشري
 الشكيرا بفتح الشين المعجمة وكسر الحاء بعدها اليا حرف الخروف
 وفي اخرها راء مملو وهو ما يثبت حول الشجر من اصلها **قوله** يعني
 ان كبار الخ قال الدونشري ينظر هل هو جار علي ما فهمه عن العيني وغيره
 من انه مثل يضرب لمن كان اصلا تفرع منه ما يشبهه او هو جار علي
 ما فهمه ابن هشام من انه يضرب لمن اظهر خلا في ما ابطن وتفسيره
 الشكيرا بما ذكر اخفى من تفسير العيني له عند التامل والظاهر انه
 جار علي الاول **قوله** قليلا به الخ **قال** الدونشري قبله اهن
 الذي نهوي التلاذ فانه اذا امت كان المال بهما مقسما **قوله** وما
 زائلا في الاماكن الخمسة تافع الدماميني في دعوي الزيادة وفي
 الاخيرين وقال لا ادري الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل ما
 ما سين ان تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث

اياك

١٦٤
 اياك وقال الشافعي الوجه الذي عين ذلك في اولها انه مثل لا يستعمل
 الا بمعني الاثبات لا النفي وكونه مجزئ لا ينافي ذلك وفي قوله المع
 كقولهم دون ان يقول كقوله اشار الي ذلك والوجه الذي عين كون
 ما في ما يجد ذلك رايدة لا مصدرية امرها لو كانت مصدرية لا يرتفع و
 قليلا وكانت النون داخلية علي المضارع انتهى ملخصا **قوله** علي معني
 النفي قال الدونشري غير مستعمل عند الناس **قوله** لان اخرها الخ قال
 الدونشري هذا مشكل لان القسور الثاني من الحالة الخامسة وهو
 ان يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الشافعي فيما سيجي انه امشبه لم في الجرم
 فهو لم يشبه الا شيئا في مرتبته لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك
 القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل امشبه النفي بلم النفي كما قال
 الشافعي فيما ياتي فلان لم للنفي والنفي امشبه النفي معني واما لا
 النافية وما الزائدة فذكر الشافعي فيهما ان لا النافية تشبه النافية
 صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك
 وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية
 لا ذكر لها في كلام الموضع اصلا **قوله** غير واجب قال الدونشري
 ينظر ما معني قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت
 اي غير موجود في الحال فاشبه النفي اذ هو المطلوب فيه عدم
 وجود المني عنه او معناه ان يمنع في هذه الشرع يشبه النفي لما
 فيه من المنع عند وجود الشوط والاول اقعول عومه **قوله**
 واختلف في هذه الفاتحة الخ قال الدونشري يؤخذ مما حكاه سنن ومن
 معه ان الفعل محض ماضيا او امر مبني علي السكون المقدر وحرك

آخر الفعل لا لتقا الساكنين المسبيين في كلام الله وقول الله المضارع
 بعد قول الله ان يكون مردودا فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر
 كذلك ولو ابيح كلام الله بلا تقييد كان صوابا واستثنى الله الفعل
 المسند للالف من فتح الاخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح معه
 كما شمله قوله فانه يجر كآخر ح بحركة تجانس ذلك وتقييد الله
 في قول الله ثانيا ويستثنى الخ الفعل بالمضارع مردود ايضا فان الامر
 كذلك ايضا كما يصرح به قول الله فتقول يا قوم احشون الخ واحترس بقوله
 ان يكون آخر الفعل الفاعل احرم واواليا فانه كالصحيح في حذف
 واو الصمير ويايه معه فتقول اعز ن يا زيد ون واعز ن يا هذ كما تقول
 اص بن واص بن وان كان آخر الفعل ح يحدق لا لتقا الساكنين **قوله**
 وقال من قال الدونشري نسب القول الاول اليه ايضا **قوله** عارضه
 للساكنين قال الشهاب القاسمي هذا لايتاتي في المضارع الخالي من
 ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيد لان احرم قبل التاكيد يستحق
 الحركة لانه معرب رفع فاذا اتصل به مؤن التاكيد فاي ساكنين
 ح يلتقيان وح لا لتقا من هذا مما يقوي القول الاول اللهم الا ان
 يراد انه كان حقه الساكن على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان
 ولا يجتمع ما فيه ضمير ايت الدمايني بسط مضمون هذا الجواب
 فليطالع **قوله** والنون الاول قال الدونشري لو حذف اللفظ الاول
 كان اولي ليشمل النون الحقيقية فليتا مل **فصل قوله**
 وحجته الخ قال الدونشري كان ينبغي تأخير عن قوله يصرح بالفارسي
 الخ **قوله** على حد غيرها كذا في السنج بالتشبيه والتعريف الشايع

غير حله

غير حله بالافراد والصمير عايد على التقا وهذا جواب عما يقال التقاء
 الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب ان الالف والنون
 فيهما كجزء الكلمة الذي اتصل به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقا
 الساكنين اولهما حرف مد وثانيهما مدغم في كلمة واحدة جازية
 فيما هو كلمة واحدة بخلاف الحقيقة فان فيه التقا الساكنين فيما
 هو كالقلم الواحدة وليس مدغما في غير الوقف فان قيل فليجز
 اصريان في غير الوقف **قلت** اجاب الامام الحديدي بان
 الوقف تابع لانه عارض فليل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج
 عن اصلها من السكون وان كان ساكنا يلزم التقا الساكنين في غير
 الوقف والمدغم **قوله** والتقت حلقا البطان اي بالثبات
 الالف في حلقا شدة وذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير
 اذ لا يلفظ به بالالف قال اوس واذا حمت حلقا البطان باقوام وكما
 نفوسهم جرعوا والبطان الحزام التي تحت بطن البعير وفيه حلقا
 فاذا التقا دل على مائة الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الامر
 وتقام الشوكا بهم لم يحد فوا فيه الف التشبيه تقطعا للحال ثم يحقق
 التشبيه في اللفظ المذكور **قوله** انه بكسر النون فيه خروجها عن
 وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف الساكنين في نحو ضرب
 الرجل ولا تحرك **قوله** قال الشواخ كتب العلامة القنيني
 بما مشئحة الدونشري ما يضره المنقول ان الجملة المصدرية
 بالمضارع المنفي بلا تجرد من الواو يلزمها الصمير قال المرادي
 فان وروى بالتوا قد راجعنا على الامع كقراءة ابن زكوان

فاستقيموا ولا تتبعوا نص علي ذلك في التسهيل وقول الشوقوتجي
 بالضمير والواو ظاهرة عدم التاويل وهو ظاهر كلام الفصح عنه
قوله وانما كسرت قال الدوشري ظاهر انها مبينة على كسح
قوله بالالف فاصلة بين النونين لا يقال هل ترك زيادة هذه الالف
 وحذف النون الاولى لتوالي الامثال كما في هذا المحل لانا نقول هذه
 النون فاعل ولا تحذف فتا مل **قوله** ان ترك قال الدوشري خبر
 لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم او قبل ان ترك ولا بد من ذلك
 ان لم يقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسي
 زيد ان يقوم وانما دخلت ان في خبر لعل حملا على عسي **قوله** محذوف
 نون التوكيد الخ ٢٢ لما لم يحذف التنوين مع التقاء بهما في نحو محظورا
 انظر بل حركه اظها والشرذمة على التنوين لكونه من خواص الشريف
 وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت واقيت كغيرها
 من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنة قلت اشكال السعد
 في شرح المضرب الى ان السبب ان تحريكها خلاف وضعها من السكون
 واقول مع ما الوقى بينها وبين غيرها مما وضع ساكنة وعن قائل
قوله من واو ويا قال الدوشري اقتضاه عليهما يفهم منه ان نون
 الرفع لا ترد ايضا فلا نقول في هل تضرب هل تضربون باعادة نون
 الرفع مع الواو والذي في شرح المراد كيد نها ترد ايضا وعبارته
 وتقول في هل تضرب هل تضربون اذ اوقفت هل تضربون وهل تضربون
 برد الواو والياء نون الرفع لزال سبب الحذف واذا اعيدت النون
 تكون ساكنة ولا يضرب انتقا الساكنين على غير حده لكونه في الوقف

اشتهى

١٦٦
 اشتهى وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد في حوقا من الاكثر
 وان زالت العلة ولذا رد على قللة لان المحذوف هنا كلمة ونم جزء
 كلمة والاعتناء بالكلمة اتم منه بحرفها **قوله** ان تقول هنا الخ قال
 الدوشري صريحه عدم اعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا
 لقولهم انها تقاد وبجواب **بعدم** المخالفة ووجهه ان بدل
 النون حكمه حكم النون في حذف نون الرفع معه وان كانت العلة
 التي حذفت نون الرفع لاحلها مع النون مفعولة منع بدلها
 وقوله ثم تحذف في الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب
 ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم تحذف وانت واو الجمع ويا
 المخاطبة كما تحذف فها مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة
 ولا يتعين كونه مسندا لضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا
 لضمير الواو والياء مبني المفعول **قوله** ولا ترد نون الاعراب
 قال الدوشري بوجه بما تقدم **قوله** وتقول الخ قال الدوشري
 اي قول لا غير مستغنى ياتي بعده **قوله** ويجعل التوكيد قال
 الدوشري معناه ان المخاطب لا يعرف في الامر هل هو موكد
 او لا لعدم ما يدل على ذلك والواو والياء بدل من نون التوكيد
 كما قال فان تعيّل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف
 المراد وهو محذور **بجواب** بان اللبس في مثل ذلك يجوز لقلته
 وندرته وقوله لم يجعل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل
 موكد بدليل حذف نون الرفع اي ولا عبرة بحال انها تحذف من
 غير فاصب وجاز معلقة لقلتها **هذا باب ما لا ينصرف**

قال الدوشري ذكر ما لا ينصرف عقب بحث نوني التوكيد ان ما لا
ينصرف فيه شبه المفعول فله تعلق بالفعل كما لهما تعلق به وان ثون
التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المص قسمين احدهما
ثقل وهو غير المنصرف والاخر خفيف وهو المنصرف واحدهما فرع
الاخر كنوني التوكيد على قول وان ثون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين
وذكر هنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين **قوله** واختلف
في اشتقاقه قال الدوشري الصمير المضاف اليه فيه عايد الي
المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وليس عايد الي ما لا ينصرف كما هو واضح
ليوافق قول المرادي وغيره اختلف في اشتقاق المنصرف واليه رشح
قول السمعاني والمنصرف خالص الخ وهذا طريقان الاول ان بعضهم قال
واختلف في اشتقاق الصرف الي اخر ما قالوا والثانية ان بعضهم قال
اختلف في اشتقاق المنصرف الي اخر ما قالوا والطريق الثانية اولي
لما لا ينبغي من له ادني تامل وقول الشراي جهات الحركات فيه نظير
ولو حذف لفظ الحركات كان اولي لانه يصدد بيان المعنى اللغوي
الماخوذ منه الاصطلاح فابن اياز تنبئه لهذا فخذها **قوله**
هل هو من الصرف الخ قال الدوشري قال المرادي وقال في شرح
الكافية سمي منصرفا لان ما يصرفه من عدم تنوين الي
تنوين ومن وجه الي وجوه الاعراب في غيره وقال بعضهم المنصرف
ما خوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف **قوله**
او من الصريف وهو الصوت قال الدوشري اي صوت الناب والكمة
والعلم وهو الذي يسمع لها قال ان باغة لها صريف صريف العقو

بالمسد

بالمسد والعقو البقرة **قوله** او من الانصاف الي جهات الحركات قال
الدوشري ذكرنا فيما مر انه لو حذف الحركات كان اولي لانه يصدد
الماخذ اللغوي قال ابن اياز والثاني انه من صرفته اذ ارددته
وقلبته في الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخذه
الاختيار صرفا ولا اختيار صرفا وجوز ان يكون ما خوذ
من قولهم صرفته عن كذا لان العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقل
وهو الفعل **قوله** الذي هو القلب اي القلب فيه قريب مما
قبله **قوله** في فرعتين قال الدوشري يشير به الي ان العلة
الواحدة لا اثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير
فاذا انضم اليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجح قالوا ونظير
الشاهد الواحد تعارضه براءة الزمة فان انضم اليها شاهد
اخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الزمة على البراءة وايضا
الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كشيخ فلورا عين الشبه
الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف فيجوز تكرارها
الاصل وايضا لا ينبغي ان يجذب الاصل الي حيز الفرع الا باصل
قوي **قوله** احدهما من جهة اللفظ الخ احتراز عما لو كان
من جهة واحدة كما جيمال تصغير اجمال جمع جمل فان فيه فرعيتي
التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكما بين
وظامث فان فيها فرعيتي التانيث عن التذكير والوصف عن
الموصوف وجهتهما المعني كذا قالوا برمتهم ولا ينبغي ما فيه
لانه ينبغي ان يكون الا احتراز عما فيه فرعتان من التسع المذكورة

لأنها المعبرة ولذا قيد الشرح بها والتصغير ليس منها وفرعية الثانية
 إنما هي من جهة اللفظ وإن لم توجد علامته في اللفظ وإنما
 تسميته تائيت حوزيب معنويا فمعني آخر كما يأتي فالحق
 أن قولهم مرجح الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من
 التسع كما درياجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لا بخصارها
 في العملية والوصفية وهما لا يجتمعان **قوله** وهي اشتقاق من
 المصدر قال الدونشري هذا على رأي المصريين وأما على رأي
 الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والركب
 فرع عن المفرد قاله الشرح الأزهرية ويمكن رده بأن التركيب
 جاء بالفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على أن كثير من الاسماء يدل
 على شيئين بل شيئا كصبوح وغبوق وضارب والكرام فليتأمل **قال**
 الاستثنوي بعد كلام نقله ومن تصرف ما جاء على الأصل كالمفرد والجاء
 التكرار لرجل ورس لأنه حق فاحتمل زيادة التنوين والحق به
 ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدرهم وما تعدد
 فرعيته من جهة اللفظ كجمال أو من جهة المعنى كما بين وطأت
 لأنه لم يصير تلك الفرعية كامل الشبه أما درهم ففرعية اللفظ
 فيه كون لفظ التصغير فرع التكرير وفرعية المعنى التخفيف وجهتهما
 واحدة وهي التصغير وأما اجمال ففرعيته من جهة التصغير
 لما تر من جهة الجمع لأنه فرع الاحاد وأما حايض وطأت ففرعتهما
 من جهة أن التائيت فرع التذكير والوصف فرع الموصوف
 وجهتهما المعنى انتهى وقد عرفت ما فيه من أن التصغير والتخفيف

ليسان

ليسان الحلل المعبرة وأن التائيت راجع إلى اللفظ وإنما نقلناه
 للتنبيه على أن الدونشري اقترحه مع أشكاله ولبيان أنه كتبه في
 غير موضعه وإنما حقه أن يكتب عند قول الشرح أحدها الخ كما
 فعلنا **قوله** ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فإنه منصرف الخ فيه
 بحث لأنه سلف أن الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى أن المنصرف
 هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المونث فليكن يكون
 منصرفا فلا يعقل الاستثنا لأن حاصله الحكم على جميع المونث لأنه
 مشتق مع انتقامه الاشتقاق اللهم إلا أن يحمل قوله الصرف هو
 التنوين على المسامحة والمراد أنه التنوين وأما آخره فيصدق على جمع
 المونث واقتصر على التنوين الكتاب بالترقيق بالاحض وأما من قال
 أن المراد أنه علامة له لأنفسه والعلامة لا يجب إطرادها فعليه
 لا يحتاج للاستثنا وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الألفية
قوله وجزم ابن مالك الخ قال الدونشري هذا هو الأولي لأن
 ما خذ الاشتقاق موجود في جميع المونث السالم بخلافه على
 الأول لكنه يقتضي تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الأربعة
 منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه **قوله** لأن وجود الف
 التائيت الخ فيه أن المنبأ در من قولهم أو واحدة تقوم مقامها
 أن يكون في الصلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتقول
 المزوم منزلة تائيت ثان لا يوافق ذلك **قوله** وذكرنا **قال**
 الدونشري بظاهره بل صرح به أن الف التائيت وفي كلامه أنه ليس
 ما يدل على أن فيه اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الأمران

يا جوج وما جوج انا اخذ من ارج صرفا وان لم تستقم لم تعرفها ومن ذلك زكريا
من اشتقه من زكريا وقد ذكر كانت الهزقة الثانية فلا يعرفها معه ولا تكلم وزنه
فعليا وفيه اربع لغات المقول الهزق والقصر وهو ايضا غير معروف للجمعة
والقصر في القمر اولان اخره الف الثانية ان قلنا انه مشتق وزكري
بالشديد والصرف لان علامة الثانية قد زالت ويقال ايضا ذكر
بحد في احدي اليان فيصير مثل عم وشيخ منقوصا مصروفا انتهى فليتام
قوله من اشتقه الخ لم يذكر مقابله اي ومن اشتقه صرفه على قياس
قريبه السابق وهو مردود فانه على هذا التقدير غير معروف ايضا
للجمعة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه مصروف وقول ابن فلاح في
كافيتته وزكريا في العلمية والعجوة وقيل انه مشتق من تركو بطن الصبي
اذا امتلأ وهو زنه الثانية وزنه فعليا وقال ابن فلاح ويا جوج وما
جوج فيها العلمية والعجوة وقيل العلمية والثانية لانهما اسمان
لقبيلتين ومن هن فلما بينهما من الوجة وهي شدة الحرف فبطل بذلك
قول الاله لسي المار فليتام كلامهما **قوله** وحررا قال الدنوشي
تسمية الف حررا ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها الحمد ودوالا
فليس فيها ممد كما هو ظاهرا انتهى وهذا مع قصوره لا يقتضاه
على خصوص لفظ حررا مستفاد من قوله الشرا لا في فلم يبق الا قلب
الثانية هزقة اذ يعلم ان قولهم الف الثانية الممدودة مسامحة
فان الممدود ما قبلها **قوله** فان الجمع متى كان الخ فيه ان هذا يقتضي
ان من صيغة منتهى الجموع علمين لا ما يقوم مقامهما شران جعله
وهية المعنى الدلالة على الجمية لا يوافق حصر ما يرجع الى المعنى

في العلمية والوصفية ثم المناسب لما قررهم في الف الثانية ان تحمل العلة
الثانية تكرارا لجمع تحقيقا او تقدير **قوله** جمع عباله قال
الدنوشي مشكل فان الكلام في المفرد وكلام ابن الناطم ليس فيه انه
جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام احمد بن قاسم ان عبال معناه
الثقل فيقتضي انه مفرد فليتام **قوله** فقد تبدل الخ قال الدنوشي
الظاهر ان هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوار وعواشي جوارا
وعواشي بل يقتصر فيه على ما ورد شررايت انه مطرد فيما في مفردة
الف الثانية دون غيره فلا يجوز فيه شررايت ايضا انه لا يجوز
التحقيق الي فمالي بالفتح الا في فعلا اسما محض لا مذكرا له كصحا
فلا يجوز في سكري سكارى لان له مذكرا قاله الشر في بحث البدل
قوله ويجري مجري الصحيح قال الدنوشي المراد بالصحيح نوعه
كساجد لا مطلقا للصحيح والمراد انه جار مجراه في عدم التنوين
كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذاري ونحوه كصحا
اصلها بيا مشددة قال واصله ري صحاري بالفتح صحاري بالشد
وقد جاز في الشعر لانك اذا جمعت صحرا جيت بالف قبل الواو كسرت
الواو كما تكسر ما بعد الف كل جمع كساجد فتقلب الالف الاولى بعد
الواو لا تكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتانيث فتدغم ثم حذف
الي الاولى وابدلوا الثانية الفا فقالوا صحاري لتسلم الالف من
الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الي المنقلبة
عن الف الثانية والي المنقلبة عن الالف ليست للتانيث نحو
الف مرمي ومعزي اذ قالوا مرامي ومعاري وبعض العرب لا يحذف

الاولى لكن يحدف الثانية فيقول صحاري بكسر الهمزة وهذه صحار كما
تقول جوارا ثم وكذا يقال فيما فيه الف الثانية المقصورة لكن لا تشديد
فيه ويعلم ان ما فيه الف الثانية كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف **قوله**
على حالهما قال الدونشري قد يشكك بان الياء تحذف كما قال ومعه وراده
انها لا تغلب الف كما قلت في الاستحالة الاولى فلا ينافي انها تحذف
وقيل انه منقول عن جمع سرواله اي هو عري كما قال ابن الحاجب
وقال انه جمع سرواله لتقدير او انما احتاج الي ذلك ولم يجعل محمولا
على موازنه من الالفاظ العربية كما قيل بذلك علي كونه عجيا لان
العجبي غريب في لغة العرب فلا بعد في حمله على ماله اصاله في لغة
العرب والعربي لا يتبع ما هو مماثل له **قوله** ورد الخ قال الدونشري
قد يرد الردا ويقال ان ما نقله ابن الحاجب انفراد به ولم يحفظ
عن غيره فلم يعول عليه **قوله** وهو ما وضع صفة قال الدونشري
قال الهندي المراد بالاصلي الاصلي ولو حكا كمثلث او تقديرا
كاجمع او بنا على قانون وضعي كما ذكره بضعف آذ ور **قوله** وهو
وزن الفعل اي ذو وزن الفعل واللام يجمع للحمل كما هو ظاهر **قوله**
بفتح الفاقيد بذلك لان الالف والنون في الصفة لا تكون على وزن
فعلا بكسر الفاء وجمع الفاء لا تكون الا مع فعلا نه كعريان فان موثقه
عريانه **قوله** ان لا يقبل التا لا بد ايضا ان تكون الوصفية اصلية
نظريا ياتي مع وزن الفعل ليجز نحو صفوان بمعنى قاس وهذا
مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة **قوله** فالاول
الخ قال الدونشري قد ينافيه ما سياتي عن بني اسد من انهم يسمون

باب سكران

باب سكران ويجاب بان ذلك غير معتد به لما سياتي **قوله** وقال ابو حاتم
الخ وجه كونها ما كبرائها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم
ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها **قوله** لانه وضع اسم الخ قال الدونشري
قال شيخنا العلامة احمد بن قاسم العبادي ومن خطه نقلت فان قلت
ما معنى ارج مستحالة في الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل
فيها بل في معنى المجرد العددي قلت معناه الاول ذوات وعددا اي
ذوات لها العدد اي الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب
وفي الثاني مجرد العدد اي الكمية المخصوصة **قوله** بعضهم قال الدونشري
ينظر ما مرجع الضمير في قوله بعضهم هل هو العرب او النخلة فان كان
العرب نافي قوليس المتقدم **قوله** والايذا قال الدونشري في القاموس
ولا تغفل ايذايل تقول اذية فالايذا غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء
ان كلام القاموس مردود وكان المرحوم ابو السعود يعني الديار
الرومية ابن الشيخ محمد العمادي يقول قولوا ايذا ايذا لا ستر ابادي
صاحب القاموس مستشهد بما ذكره العلامة حسين الزوزني في
كتابه المصاد من انه مسموع وذكر في القاموس ايضا ان التشوشين
والمشوشين والتشوش كلها الخ قال ودعم الجوهر والصواب التمشوش
والمهوش والتمشوش انتهى وهو مردود ايضا بما ذكره الزوزني في مصادره
كما قال بعضهم وفيه نظر **قوله** بمعنى مغاير قال الدونشري مع قوله من
باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل
يقضي استلزامه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجامي ان اخر
كان في الاصل اسم تفضيل بمعنى اشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن

الجمع بين قول من قال انما سم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل
بان الاول راعي الاصل والثاني راعي الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة
شهادة الحلبي اطل الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان اخر
مشابه الخ فليتا مل **قوله** فتذكر احداها الاخرى قال التفتازاني في
حواشي الكشاف مما ينبغي ان يتعرض له وجه تكرار احداها ولا خطا
في ان ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكورة هي الناسبة الا
ان يجعل احداها الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقديم المفعول
على الفاعل في موضع الالباس ثم يصح ان يقال فتذكر الاخرى فلا بد
للمعدول من تكسبه التثنية وفي امالي ابن الحاجب ان المقصود هو
اقادة كون التذكير من احداها للاخرى كيف ما قدر ولا يستقيم
الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تفضل احداها فتذكرها الاخرى
وجب ان يكون ضمير المفعول عايداً على الضالة فيتعين لها وذلك
محل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي المذكورة
لها في زمان اخر فالذكر هو هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى
لم يفيد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداها
الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو صلت احداها فذكرتها
الاخرى فذكرت كانا خلافا لتعكس الامر والشهادة بعينها
في وقت اخر اندرج ايضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداها الاخرى
غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها الى فتذكر احداها
هكذا اقبل وفيه بحث كذا في شرح المعنى المزج للماضي في بحث ان
المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تفضل احداها

اي احدي

اي احدي الشهادتين اي تفضيل بالنسيان فتذكر احدي المراتبي الاخرى
ليلا يتكرر لفظ احداها بلا معنى ومما يؤيد ذلك انه لا يسمى ناسي
الشهادة ضالاً ويجوز ان يقال صلت الشهادة اذا ضاعت كما قال
عز وجل قالوا اضلوا عنا اي ضاعوا **قوله** وانما مرادهم بذلك العدل
الخ قال الدونشري يمنع هذا التاويل ما حكاه المرادي عن الفراء
قال تنبيه اجاز الفل صرف هذه الالفاظ من هو بابها مذهب الاسما
وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث او ثلاثا ثلاثا **قوله** تركيب المزج
قال الدونشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه
على اخر الجز الاول والاسنادي يحكي على ما هو عليه وهل هو
عرب او مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر مستخدم
البناء عند المصريين واجاز الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسياقي في باب
فان سمي به فضية ثلاثة اوجه الاول ان يقر على حالة البناء الثاني ان يعرب
اعراب ما لا ينصرف الثالث ان يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال
والظروف نحو شجر بجربيت وبيت وصباح مسا اذا سمي به اضيف
صدره الى عجزه وزال التركيب عند س وقال يجوز التركيب والبناء **قوله**
وحضر موت قال الدونشري وبعضهم يقول حضروا تبعم الميم نقله
ابن ابياز عن الثوري **قوله** فان هذا النوع قال الدونشري ليس مراده
به النوع الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الاول
من السبعة **قوله** بشر ان كان الخ قال الدونشري فضيته ان
هو من منع صرفه للعلمية والعجبة مع انه لا علمية فيه وانما المجموع
هو العلم ويحايب بان جزء العلم كالعلم **قوله** ولا تظهر فيه الفتحة

قال الدونشري ويلف بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات
الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمت في قول **قوله** فدي اي منقوص
وفيه الضبط يظهر **قوله** والا صرف كحرف موت قال الدونشري
قال المرادي واما كرب من معدي كرب فحرف في اللغة المشهور
وبعض العرب لا يعرفه بل يجعله موشا **قوله** وقال غيره قال
الدونشري ينظر هل الاصح طريقة ابن مالك او غير **قوله** وسمع
جرح بالفتحة قال الدونشري لا بد منه قوله بعد وقال قوم
مبني على الفتح فلو قال وسمع فتحة كان اولى فان قلت كيف
يقولون والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والثابت مع ان
شرط صرف الموش اذا سمي به مذكور زيادته على ثلاثة احرف
قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع واجري حكم العلمية على
جزئيه فالزيادة موجودة في الجملة **قوله** واجاز الفارسي الوجهين
الحق قال الدونشري الظاهر ان الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب
وكونه بنا فيكون الفارسي وافق الامام في كونه معربا ووافق
القوم فيما قالوا والظاهر انه لا يصح ان يراد بالوجهين الجرح
بالكسرة والفتح عن القولين فيه **قوله** كعدي كرب قال الدونشري
معدي ما خوذ من عداه اي تجاوزه والكرب الفساد وكانه
قيل عداه الفساد وفيه شذوذ وهو انبائه على مفعول بكسر
العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعول بفتح
العين كالمري والمقري وقال الاندلسي يجوز ان يكون اصله
معدي بفتح العين على القياس فليسب اليه وحد في الالف قليل
معدي بنا

معدي بنا مشددة ثم خففت اليها فبقي معدي بنا واحدة ساكنة فوزنه
على هذا سغى لانه محذوف اللام **قوله** وغيرها نحو عطفان قال
الدونشري مشكل فانه علم على الاناسي ايضا اللهم الا ان يقال ان القبيلة
من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي او يقدر قبل قول المش
الاناسي لفظ افراد فتصح به المغايرة او يكون المراد بالاناسي كونه
موصوفا لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس ان صح
انه علم جنس **قوله** زيد قامعا قال الدونشري اي فاشبهت الي
حرف **قوله** فغيه وجهان قال الدونشري وهما يقال الاولي المصروف
لا صالته في الاسماء ومنعه محل نظر والاول هو الاولي فيما يظهر ولكن
كلام المش فيما ياتي قد ينافي ذلك **قوله** فمن ذلك ريان قال الدونشري
فيه نظر فان ريانا فعلا لا فعلا لعدمه واما قرطاس بالضم
فعليل كما قال علماء الصرف فاذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب
الحكم بزيادة الفه ونونه وقال ايضا ريان عندس والخليل ممنوع مما
الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك ومصرف عند الاخفش
لان فعال في النبات اكثر ويؤيد قول بعضهم ارض مومنه قاله الاشعري
وعليه يشكل كلام المش **قوله** فان اعتقدت الحق قال الدونشري الظاهر
انه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب العمل بمقتضاها والاعتقاد ان
معا جاز ان كان ينظر ما لا ربح منها وقال ابن مالك في حسان
والجوهري في حار قبان لدروية انه لم يسمع فيهما الا منع الصرف
كأن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز
الوجهين لان المثبت مقدم على النافي وفيه نظر لان مثل صاحب

الصالح تتبعه ثم **قوله** من الروايات قال الدنوشري الراد الاصلاح
 والحسن القتل والدهق الاعطاء **قوله** اوسمان من السمن قال
 الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح اوله وسكون ثانيه او بضم
 اوله وفتح ثانيه وعليه كل فهو منصرف كما قال السمر لقيد زيادة النون
 وجعلها في تان مستحقة للاصالة ينافيه ما صرح به ابن فلاح
 في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره السمر ومنعه
 اعتبارا لانه ما حوذه من التبع بمعنى الخسار ومنه ثبت بدالي
 لهب قال بعض الافاضل وما المانع من ان يكون سمان كحسان
 فيجوز اخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز اخذه من السمان
 فيكون غير مصروف **قوله** واختلف في ابان الخ قال الدنوشري
 وذهب الغزالي منع الصرف للعلمية وزيادة الف قبل نون اصلية
 تشبهها بالزيادة حوسان وبيان والصحيح صرف ذلك اشوري
قوله وذلك نحو حنان قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وثقل يده
 النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حروفا اصلية بل
 بدل من اصل **قوله** او يتحرك الوسط الخ قال الدنوشري وان
 نزلوا الحركة في نحو سفر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج
 بها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الحشوف صار كالرباعي
 في الثقل ولا ينافي في النسب كما حرق الخامس فلو نسب الي حمري
 لقلت حمري بحذف الف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز
 فيه الامران **قوله** بلدين اشار بذلك الى وجه تانيث العلمين
 فان اسمي الاساكين قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم

تدكيرها

تدكيرها بتاويل المكان وقد يجبر المتكلم في اعتبار ما شا والمرجع
 السماع وما لم يسمعه في شي من كلام العرب جوزوا فيه الوجهين
 وكذا اسمي القبائل في تانيلها بالقبيلة والحي قال العصام **قوله**
 ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف
 لكن كان الظاهر ان يقول المص علمي بلد تانيث قال الدنوشري اعلم
 ان ما وجوز انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماها
 بلدة بالتاويما اذا اعتبرت بلدة فيكونان كنوح ولوط قال الجوهري
قوله وانما اثرت تختمه بقي انه لو لم يعتبر المانع من ما وجوز
 العجمة بشرط التانيث ويجاب بترجيح التانيث على العجمة لقوته
 بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات **قوله** في نحو صند
 قال الدنوشري ذكر الاندلسي ان لفظ صند منقول من صندكر سمي به موت
 فكان كريد سمي به امرأة فكان الظاهر تختم منه مثله خلافا لما
 يوجهه كلام الوضع **قوله** او نقدر ان قنده المرادي بقوله كاللفظ قال
 ابن هاني يعني به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف
 منه يكون كالملفوظ به ومنه جواب تخفيف جواب اسم بقعة
 وشمل تخفيف شمال واحترز به عما هو على غير قياس كما يم في
 ايتهم من باب هيئن وهيئن فليس المحذوف من هذا كالملفوظ
 به وانما لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى
 هنا مذكرا ضعف معني التانيث جدا فاذا جازوا الى تقوية
 معني التانيث باقوي الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف
 الرابع وما يدل على قوته منعه من رد العلامة في التصغير كما في

عقرب بخلاف حركة الوسط كما في قديمة وهذا يعلم للجواب عن
عدم اكتفائهم هنا بالعجزة **قوله** ان كانت علميته في اللغة العجمية
قال الدونشري فان قيل لو سميت رجلا با حروف فمين خفف الراء
بصرفه فالوجه في ذلك قيل هذه مخالطة وذلك لان لا تصرفه لان فيه
التقريب وزن الفعل نحو اخذوا كل فلم ينصرف بهذين السببين والعجزة
فيه غير معتد بها فلا يرد علي قولهم ان العجمي اذا لم يكن عالما في لغة
العجم انصرف **قوله** كما هو ظاهر مذهب سن قال الدونشري انما عبر
بقوله ظاهر لانه ليس في كلام سن نصيح ونصح غير في ذلك وكذلك
ابن عصفور والشلوبيين تبعهما غيرها وقد يقال ان صرفت العرب
جام وقالون مسمي بهما فالوجه ما قاله سن وان لم تصرفه فالوجه
ما قاله ابن عصفور ولعلمهم لم يحفظوا عن العرب شيئا في ذلك فوقع
الخلاف او تكون العرب اختلفت في ذلك **قاعدة** قال الاندلسي
لو سميت بجايين وطالفت انصرف وان كان علي اربعة احرف مختصا
بالموت لان اصله التذكير كونه صفة وصف بها موت بلغة مذكر
ولو سميت نساء انصرف اذا سميت به مذكر لان تانيته تانيث جمع بئرلة
كلاب وتانيث الجمع غير حقيقي انتهى ومراده في الاول انك لو سميت
مذكر بجايين ونحوه انصرف لما ذكره **قوله** ان يعرب من حروف
الدلالة قال الدونشري قال المرادي فان كان في الاربعة السبب
قد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل **قوله** وهو نوح قال الدونشري
فيه جناس مقلوب **قوله** وشتر الخ قال الدونشري هذا مشكل
فيما تقدم في ما ه وجوز علي بلدين فانه ذكر هناك ان العجزة

لما انضمت

لما انضمت الي العلمية والتانيث تختم المنع وكذا يقال في شتر علي انه
اولي لتحرك وسطه منضمنا الي العلمية والتانيث قال شيخ شيوخنا
الملا عيسى الصفوري في شرحه علي الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب
ان شتر ممنوع من الصرف واما علي مذهب الاكثر فنصرح ابن هشام بان
شتر منصرف ونقله الشرع عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز ان
يكون امتناع صرفه لاجل التاويل بالقلعة فهو علم موت وعلي
هذا لا يتم ظاهر التفرع فتأمل انتهى وقال ايضا ذكر ابن الحاجب
الاتفاق علي منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن
هشام علي صرفه وقال ايضا فان قلت في هند ودعد سببان
مع سكون الوسط وقد جاز فيما الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز
الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما ايضا قلت
ان التانيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط
واما العجزة فهي سبب معتد ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ
كان مستعمل له في لغة العجم **قوله** باذر يجان قال في مطالع
الانوار بفتح الهمزة وسكون الذاو وفتح الراء قصر الهمزة هذا هو
المشهور ومد الاصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان
وغيره الباء وحكي فيه ابن مكي الي اخر ما ذكره **قوله** وقيل الساكن
الوسط الخ قال الدونشري قيل قياسا علي هند ويعرب بينهما
بان جنس العجزة لا يعتد بالنسبة وجنس التانيث يعتد بالنسبة
به قاله ابن فلاح اليميني في كافيته وذكر ان الموت التانيث الساكن
الوسط صرفه اولي من تركه عكس ما قاله الحمص سابقا وهو اللغة

الفصحى قاله الاندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته ايضا ان اللغة الفصحى
 منعه من الصرف فليست اي الكلامين اصح **قوله** وقال الجوهرى قال
 الدوشري الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب العنبر بن تميم
 ابن تميم **قوله** ونذر لما قاله الدوشري فيه نظر وفي كلام ابن اياز
 انه اسم لموضع ولا نسلم انه اعجمي بل منقول من الفعل **قوله** وديل
 لقبيلة قال الدوشري قال ابن المص قال لنادر نحو ديل لدوييه
 ويحلت محرره ونسب لطاير وهو يدل على ان ديل مشترك بين
 القبيلة والدوييه انتهى يعني ان ظاهر كلام المص انه ليس علما ولذا
 جعله مغايرا لخصم وشعر والظاهر انه علم وكون مد لوله القبيلة
 لانتاني ذلك لما قررناه في حواشي اللفية في باب العلم عند قول
 الناظم وقرن **قوله** والذي لا يوجد في غير الفعل الخ هذا الصنيع
 يقتضي انه جعل الوزن الذي يخص الفعل قسامين ما لا يوجد
 في غير الفعل الا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غير اصلا لكن
 كان الظاهر ان يزيد فيما سلف قوله ولا يوجد في غير اصلا
 ليكون توطئة لما مرجه هنا في كلام المص بعد واو العطف فانه
 لا ترتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المص مساو
 لما قبله في الحكم وانما اعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت
 في كلام العرب وفي هذا الم تر قبل ذكرها الحاجة على سبيل التمثيل
 لكن بقي ضائتي وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين
 خصم وشعر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشر فرق بينهما فليح
قوله او تا المطاوعة قال الدوشري لوقال او تا ولم يقبلة

بالمطاوعة

بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان اولى **قوله** لان المنقول الخ قال الدوشري
 لوقال كما قال ابن المص ومتى سميت بفعل اوله همزة قطعها في التسمية
 بخلاف ما اذا سميت باسم اوله همزة وصل فانك تبقى وصلها بعد التسمية
 لان المنقول من فعل قد بعد عن اصله فليحق نظاير من الاسماء
 ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسماء والمنقول من اسم لم
 يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان اولى كما هو واضح
قوله الثاني الوزن الذي الفعل به اولى قال الدوشري وفي
 شرح الفصول لابن اياز لو سميت بضم بن من قولك ضرب بن الهذيل
 وجعلت النون حرفا دالا على ان الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف
 ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسماء مثل جمع يفتح الجيم والعين
 ويكون الفاو ذكرا البستي في تطبيقه انه سال ابا علي عن
 ثمن في مثل قولك ثمن الهندات هل يصرف فقال نعم يصرف لانه بمنزلة
 فعل ودبح وان اردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للصغير
 ولا يمكن خلع الصغير عنه وذكر البستي ايضا انك اذا سميت
 بضم بوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من الحاق النون اذ لا
 فصل بين هذه الواو التي في ضربوا وبين التي في الزيدون
 والمسلمون في ان كلا منهما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من
 الحاق النون فاعرف ذلك **قوله** وكان المفتخ الخ قال الدوشري
 لوقال بدله فكان المفتخ بها من الافعال اصلا للمفتخ بها من
 الاسماء كان احسن **قوله** في الرفع نظير اكتب سه در الشرا ادق
 نظير وما ادراه بصناعة منج الكلام فانه تمم كلام المص بذكر

ت

النظير في الرفع وهو بطا لاحق الكلام سابقه بما قدم بعد ذلك من قوله
 فلم يلزم وزنا واحداً لأنه المناسب لقول المصراعين وما يتفرع
 المص قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال
 المص في الحواشي ان قول الناظر ان امر في حالة الرفع بمنزلة الامر
 من خرج مردود لان همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية به وعلى
 هذا فتستحقح الصرف لمبايسته للفعل في الوزن ويجب صرفه في
 الحالين الا حينئذ لا يلزم ما لا نظير له وهو وزن لا يضر في النصب
 والمجر ويصرف في الرفع **قوله** تكون حركة عينه تتبع حركة لامه
 قال في الحواشي لا نسلم انه يجوز فيه من الاتباع ما كان يجوز قبل
 التسمية لان ذلك ثبت على خلاف الاصل والتسمية كوضع
 مستأنف فينبغي ان يجري على القياس الا ترى انهم لما سموها بضم
 فطعوا همزته فقد يقال لوضع ذلك لرفع قطع او لا ونحوه في
 العلمية قلنا اترك هذا ذكر النظر في حالة الرفع وفاق ذلك
 الشر **قوله** انما هو في المشترك قال الدوشري مراده به الذي
 هو فيهما على السواء والا فالعالب في الاسم مشترك بينهما ايضا فليما مل
قوله ابن وثيل قال الدوشري الذي في كلام غيره بدل وثيل واثل
 وكان صاحب غارات يطلع فيها من شبة الجبل على اهلها قال
 ثعلب العامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الاعراب
 يقال للسيد بن جلاو قال غيره يقال ابن جلاو اذا كان على الشرف
 واضح الاسم **قوله** الا اذا كان الخ قال الدوشري رده شيخنا
 العلامة ابوبكر بان الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد

التقار في

التقار في انتهى اي في بحث الايجاز حيث حكاه بقيل واقران في البيت
 حذف الموصوف وكذا اقر انتهى المص ذلك في المعنى في مباحث الخلف
 هذا وقد اسلف الشر في باب النعت ان هذا الشرط خاص بما اذا كان
 الموصوف مرفوعا ولا يخفى انه في البيت مجرور فنتا مل **قوله** كعلق
 باتفاق قال الدوشري اقول كيف الاتفاق مع قوله الا ندلسي في شرح
 المفصل مسئلة الف علق وهو اسم بنت ان جعلها للتانيث لم
 تصرفه وان جعلتها لا لحاق صرفته ان لم تسمها انتهى فقيه كما ترى
 نحو يران يكون الف التانيث انتهى اقول يجوز في ذلك سياقي في المتن
 في باب الف التانيث فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال
 في دعوى الاتفاق لانه المراد انه قد وقع الاتفاق مع العلمية على
 اعتبار ان الفه للحاق اذا العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو
 اعتبر ان الفه للتانيث لم يخرج لا اعتبار العلمية فتدبر **قوله** كحامي
 اسم رجل قال الدوشري وكحدون فيما يراه ابو علي من انه لا يضر في التعريف
 والعجمة يعني سبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للاحاد العربية فلما
 اشبه الا عجمي عومل معاملة قاله ابن المص **قوله** كعليا قال الدوشري
 كعليا عصب العنت **قوله** المعرفة المعدولة قال الدوشري
 العدل في الاصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان
 احدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على فرة
 التحفيف اي فسواك وثانيها الاقسط ويتعدى بغير يقال عدل في
 حكمه اي اقتسط ولم يجوز ثالثها الميل ويتعدى بغير يقال عدل
 عن الطريق اي مال عنه ومن هذا نقل الثوريون العدل الى صاعته

قوله بيته الاضافة قال الدونشري عبارة الرضي في هذا المقام واما السبب
الاخوفيه اي في اجمع وفي جمع فمن الخليل انه تعريف اضافي لان
الاصل في جاي القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب
اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر
في منع الصرف وله ان يقول ان ما لم يعتبر مع وجود المضاف اليه لان حكم
منع الصرف لا يتعين فيه كما يحى واما مع حذفه فما لم نعلم من اعتبار **قوله**
واذا بطل الشرط الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان الشرط
بناء على ان الشرط العلميه او الوصفية او شبههما وما هنا كذلك لان
فيه شبه العلميه او الوصفية كما يستفاد من التسهيل انتهى وفي بحث
لان الشرط الذي بطل شرط ما يجمع بالواد والنون لاما كانا منوعا من
الصرف والجمع بالواد والنون لا يكفي فيه شبه العلميه او الوصفية فليتل
قوله الا اذا كان مؤثلا لافضل صفة اي وافعل هنا ليس صفة قال
الشهاب الا ان يقال يشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل انتهى
وفيه ما عرفت واقول الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح
بعضهم بان ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين ذكره ومونته
فانه لا يجمع ثم بالواد والنون ويجمع ترفع بالالف والتاء انتهى وفي
هذا الصنيع اشار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكوره فقول
الشر لا مذكوره تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم
بقوله لا يجمع على فعال الا اذا لم يكن مذكور على افعل وكان اسما
محضا انتهى ولا يخفى ان المتبادر من محضة الاسمية ان لا يكون فيه شبه
الوصفيه وقد اشار في التسهيل الى ان فيه شائبة وصفية وقد

يجاب

يجاب بان ان في المحضيه شائبة الوصفية لاشبه الوصفية فليتل **قوله**
وجع واخواته الخ قال الدونشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا
الملا عيسى الصفوي ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة
الاصليه قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم ومن حظه نقلت نفعه
ان الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الوصل مع عدم كونها
معدولة عن فعل فعلم بعظم الفارسكون الذين يدل على انه لا يكفي في جمع
فعلا على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية في الحال
قوله اذا اريد به الخ هذه القبول لتحقيق العدل فيه المترتب عليه
المنع من الصرف لالمنع من الصرف ليراد انه لا اختصاص لسحر كما
بالا خبرين اذ كل اسم لا ينصرف بشرطه المتخذ من ال والاضافة ونظير
سحر امس الا في هذا وقال الدونشري لم يشترطوا هنا ان لا يصغر
وان لا يكسر كما قالوا في امس **قوله** كجست يوم الجمعة سحر قال
الدونشري قال في المعنى في بحث اذا وعمل العامل في ظرف زمان
يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر
قال الدعا ميني اقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص
وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو
ما بين طلوع الشمس وغروبها اي ما بين الفجر والمغرب فليس
شي منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان
يقال اطلقت السحر على اول الفجر لقربه منه من باب اطلاق
احد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جيتك في جزء من يوم
الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة اعم من سحر قتال انتهى

قال الشنقي واقول قوله اللهم الا ان يقتضي ان سحر يعني اول الفجر
ليس ما بينا اليوم الجمعة وليس كذلك بل هو سابق له لان المتباينين
هما الكلمتان اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر
وسحر في يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من افراد يوم الجمعة
ولا يوم الجمعة على شيء من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه
سحر في المثال جزء ما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة
واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزما صدق عليه يوم
الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة فان بعض ما صدق عليه جزما
صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل انتهى واقول ليس مراد الداميني
بالتباينين ما ذكره الشنقي حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور
فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بلا منافاة بينهما في
الوجود ومراد الداميني باول الفجر في قوله اطلق السحر اول جز
ما بعد الفجر والاضافة الى الفجر بادني ملازمة وقول الشنقي واما
مطلق السحر اذ لم يعلم لزيد ثم لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد
صدق عليه سحر ما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله فيكون
عين قوله غاية الامر الخ قال الشنقي يريد هنا بالاعم من الاخر
التام له وغيره شمول الكل لجزءه او الكلي لجزءه ولا يريد به
المعنى العادي على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم
الجمعة مع سحر ليس كذلك انتهى قول الداميني فيكون المراد الخ
احسن من ان يقال المراد فيكون حيث يوم الجمعة جزا منه والجز
مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيمكن ذكره ويبقى اليوم على حاله

ولم يتغير ضالا عرب سحر والظاهر انه بدل بعض من كل لان الفرض ان
سحر اريد به اول جز من اول يوم الجمعة فيكون خواكنا الرعيف
ثلثه او بعضه ولكن ينافيه قول المفتي وليس بدلا لجواز سير عليه
يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه
ولم يظهر لي منع البدلية مع فرض ان سحر مراد به الجز الاول من يوم
الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظاهرا لا يتك مع عدم تبعيته
احدهما للاخر كما في قول الشاعر **عروم** ي تردن يوما سفارا الى اخر
ما بينه في المفتي فليتأمل وانما اعتبر الداميني التجوز في سحر
بان اريد به الجز الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة
بل جعل شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه
الجمع بين الحقيقة والمجاز ويعظم دأباه **قوله** على الفتح قال
الدونشري الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزي ليس نايبا
عن الكسر فيبطل قول الجلال السيوطي في اوائل كتابه التلک
ان الفتح على مذهب نايب عن الكسر اللهم الا ان يصح نقل عن
المطرزي بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتأمل **قوله** ومنها
انه لو كان مبني الخ فيه كما قال المرادي في شرح التمهيد فنظر
لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبنا ولا يصح كونه عارضا
قوله وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ قال الدونشري
يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف
والتكبير **قوله** نحو عمر الخ قال الدونشري فائدة من العلم
الوازع لفعل المصدول عن فاعل حيا اسم رجل فانه معدول

عن حاج وهو عندهم ما خوذ من حكي بالمكان اذا اقام بالحاقيل الحيم
فهو علي هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو ما خوذ من الحجي الذي هو
العفل فيكون مقلوباً من بعض شروح الغيبة ابن معط انتهى ولا يخفى انه كان
المناصب ان يكتب ذلك علي تمثيل التمجاء ويجعل ذلك شرحاً له لانه الش
مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره واما ما في بعض النسخ من رسمه
بتقديم الحاء علي الجيم فمترىف اذ لم يذكر احد ان ذلك علم بعد **ول**
قوله فاهم قدروه الخ قال الدنوشري انما قدروا ذلك لانهم لما
وجدوه غير ممدوق خالي من سائر الموانع الا العلمية اضطروا
الي تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع ان الموتر مع العلمية
ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب
والثالث وهذه الخمسة مستغنية فتبين تقدير العدل **قوله**
قال الفرزدق متى ترد الخ قال الدنوشري قال الدمايني اقول **ول**
ورود الخ هو الشرب منه او الوصول اليه وسفار اسم يبركهم لبني
مازن بن مالك والادريهم بضمهم بفتحهم وهو الاسود والمستجيز
بالحيم والزاي طالب المالارض او ماشية يقال استجرت فلاناً فاجازني
اذا طلب منه ما لارضك او ماشيتك فاعطاك واما المعور فيفتح
العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته
عن الامر صر فقد عنه قال ابو عبيدة يقال للمسبحين الذي
يطلب الماء اذا لم يسعه قد عورت شربه واشتد للفرزدق
متي تردن يوماً سفاراً كذا في الصحاح انتهى كلام الدمايني
وذكر السيوطي ان ادريهم في البيت رجل من احبث الشعراء **قوله**

وقد

وقد اجتمعت اللغات الخ قال الدنوشري قد يقال ان هذا الشا عر لا يخلوا
من ان يكون من الكثير منهم غير بني تميم او منهم وعلي تقدير كونه منهم
لا يخلوا من ان يكون من الكثير منهم او من القليل الذين يعرفون ما اظهروا
راه فان كان الاول اشكل الحال وعلي الاول من الثاني يشك بان
الكثير لا يعرفون وعلي الثاني منه يشك بان القليل لا يعرفون
انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيبي بعده اقول علي كل تقدير لا
اشكال اذ العري يجر له ان يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم
انه عري وانما يحتاج بكلامه وانه اعلم بالصواب انتهى **تركيب**
الدنوشري بعده قول هذا المتعقب اقول علي كل تقدير لا اشكال كلام
ساقط لا يصدر عن جاهل فضلاً عن فاضل اما اولاً فلان العرب
لا يتكلم بغير لغته ولو قطع ارباباً كما في مسئلة الكسائي واما
ثانياً فلان الاعشي يميون لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه وانه عري
خالص انتهى والحق ان العري يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطاوس
فلان ما قاله الكسائي في مسئلة الزبور خطأ كما حققنا ذلك في
حواشي الالغية وقد رايت بخط مولانا القاضي تاج الدين السبكي
رحمه الله كلاماً يتعلق بهذه المسئلة ومن جملة والذي يظهر
ان العري لا يلحن ولكنه يمكنه ان ينطق بغير لغته فيتعين تأويلها
وذكر مسئلة ليس الطيب الا المصك وان الاحمر واليزيدي لغتا
بعض الحجازيين الرفع وجهل فلم يفعل وبعض التميميين النصب
وجهل فلم يفعل وقال ليس فيها انهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انهما
لم يفعلوا وخرق بين عدم التمكن وعدم الفعل فان عدم الفعل قد

يجامع القدرة واما ان الاعشي يمين لا يتكراحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية
 عن الدليل اذ وقع لكثير من الائمة الانكار علي بعض العرب كروبه والحاج
 واي خيلة ويحتمل ان الاعشي من هذه الطبقة **قوله** فان بعض بني نعيم
 اخ وينظر ما وجه اختلاف العرب في امس دون سحر بل وقع الحزم
 في سحر عند استيفاء الشروط بانه ممنوع الصرف او مصروف او مبني علي
 الاختلاف السابق وقالوا هنا في امس اذا كان ظرفا مراد ا به
 معين بني باجماعهم وما المانع من ان يقال به في سحر ايضا وما
 الفرق بينهما مع ان كلا منهما ظرف يمكن ان يكون مفعول ولا عما فيه
 الالف واللام ويمكن ادعا العلمية فيه **قوله** حسا قال لدنوشري
 قال العيني وحسنا صفة لجاز او بدل او عطف بيان وينظر هل
 يصح كونه حالا منها **قوله** الممنوع الصرف قال لدنوشري اسناد
 الممنوع الي ضمير الاعراب فيه يجوز والممنوع في الحقيقة هو امس
 في حالة الرفع والاقصاء عن التمييز والمجازيين في امس وباب
 حزام دون غيرها من القبايل لا بد له من نكته وما حكم بقية القبايل
 فليبين ذلك فانه مهم **قوله** والمجازيون يثبتونه علي الكسر مطلقا
 قال الزرقاني فائدة قال الرضي اذ سميت باسم رجل علي لغة المجازيين
 صرفته كما تصرف غاق اذ اسميت به وذلك ان كل مغرد مبني تسمى به
 شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجي في باب الاعلام وان
 سميت به علي لغة بني تميم صرفت ايضا في الاحوال كلها لانه لا بد من صرفه
 في النصب والمجر لان مبني علي الكسر عندهم فيها واذا صرفته في الحالين
 وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في المجر والنصب

غير

غير منصرف في الرفع **قوله** وصرفته قال لدنوشري يفهم منه جواز التصغير
 وهو مذهب وبنو بعضهم فقالوا لا يصغر والاول ذهب اليه المبرد
 والغاري وابن مالك والحري والشافعي عن س وقوفاته علي السماع
 والاولون اعتمدوا علي التفسير فان التفسير اخوان قال في الصحاح
 ولا يصغر امس انتهى وذكره عوه الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر علي
 كلام س فقال ولا يصغر امس كما لا يصغر عند وان ثني او جمع فالاعراب
 لان اللام انما قدرت لتبادر الدهن الي واحد من المعنى لغيرته من بين
 اشتباهه فاذا اشئ او جمع لم يفت ذلك الواحد المعين فتظهر اللام
 لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا المعنى شهرة الواحد انتهى
 وقوله فتظهر اللام اي اذا اريد باسم مسان معيان وبالجمع اموس
 معينة فان اللام تظهر لتدل علي المعين بخلاف ما اذا اريد واحد معين
 لما ذكر من الاشتغال وما اذا اريد بالمثنى اسان غير معينين والجمع
 اموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستعملان كاستعماله انتهى وسيأتي
 منه ان من شرط بئيه ان لا يثنى **قوله** فهو معرب اجماعا قال الزرقاني
 اي لزوال علة البناء اي تقدير اللام قال الرضي ما نصه وربما بني الحارث
 اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام **قوله** لتضمنه معني الحرف
 قال لدنوشري انما هو ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف علي
 معناه وقال ايضا قال في القاموس اس مثلثة الاخر مبنية
 اليوم الذي قيل يومك بليلة بيني معرفه فاذا دخلها ال فعر به وسمع
 رايته اسما متوفا وهي شاذة لجمع امس واموس واما **فصل**
قوله وخالف الاخفش الخ قال لدنوشري الذي يقتضيه النظر محتمل

والتصغير

ما قاله الاخفش وكونه هو الصواب لانه عند قصد التلخيص لا يعود الوصف
ولا الدلالة عليه لان معنى اخرج شخص ما سمي بهذا الاسم ولا نسلم ان الزايل
عاد وقوله واذا زال المانع الخ غير مسلم **قوله** اذا لم يكن معناه قال
الدونشري الصبر المستر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزال
شيئا وايضا ذلك ان المهمة في خواجدا عتيد زوالها لاجل التصغير بخلاف
العدل في حق عمر فانه لم يقتد زواله لاجله فامل **قوله** حذر عنيتره
بدل من الخلل والويلات مبتدأ اولئك مقدر ما خرم وهي معترضة بين
القول ومثوله قاله العيني واقول لا نسلم ذلك بل الكل مقول القول
ولان شبهته كسر ان بعد القول ويروى بانها مكسورة تكونها جملة استتافية
قبل دخول القول **قوله** يعني الخ ان يحمل الخ قال الدونشري اقول هذا
لحل لا حاجة اليه بل هو تنوين صرفي وتمكين انتفت فابديته من الدلالة
على تمكن الاسم في باب الاسمية **قوله** بدل من عايله قال الدونشري
او خبر مبتدأ محذوف كما قال العيني **قوله** فاجازه الخ قال الدونشري
يؤخذ من التعليل ان غير العلمية من الاسباب مثلها لوجود احد السببين
كالوصفية في قايم التسمية وكتب شيخنا الفقيه بعده وذلك ان نقول هذا
الاخذ لا يصح اذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية دون غيرها
فلا يصح ان يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية
ما يقال ان التعليل مقدر في بعبه كذا وكذا اعلي انا لا نسلم ان تعليله
مقدور فيه وانما معناه فيما يظهر الا ان احد سببي المنع الذي
لو فرضنا انضمام سبب اخر اليه منع اذ اوجد جاز معه ذلك ونحو
قايم الذي اوردته ليس كذلك فليتأمل مع التحريروا الله اعلم الشهي

ثم كتب

ثم كتب الدونشري بعده قول هذا المحشي فلا يصح الخ مردود وكان
الصواب ان يقول مثلا لمزية العلمية على غيرها وبيت وجه المزية
قوله وحكي الفخر الرازي الخ قال الدونشري هذا مردود بما قال
الشوكلان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلمة الواحدة من
القوة ما يجذب من الاصل وشبهوا ذلك ببركة الدمة فانها لما كانت هي الاصل
لم تنصرف مستغلة الا بشئها دة عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ
عليها والثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كشرق فلو
راعيها الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرفة في
تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب
فلا ينبغي ان يجذب الاصل اليه خبر الفرع الا بسبب قوي قاله ابن اياز
قوله وهو جار على اصلهم الخ قال الدونشري ينظر هل يخالف ذلك ما قاله
الشري في شرح الاذهنية من ان الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والاقفا
الي الثعلب ولا **فصل قوله** ان الفرزدق اخطا نظير هذا قول الجرجاني
ان قول الفرزدق ماتت بالحكم الترددي حكومته خطأ باجماع وفي ذلك
دليل على انه ليس كل عربي يحتاج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك
هذا باب اعراب الفعل قوله وسلم من نوني التوكيد هذا انما يحتاج
اليه اذا كان من نوعا لفظا او تقديرا فقط وهو الذي يقتضون عليه
في تعريف الاعراب والمجرب فان اريد ما هو انعم من ذلك ومن الفرع
مخلا فلا وجه لهذا القيد لان المضارع الموكد بنوني التوكيد والذي
انضمت به نونه الاثنا عشر من الناصب والمجازم مرفوع محلا **قوله**
لزم التناقض بذلك اليوم قال الدونشري قد يقال ان محل افادتها التام

١١٥
 ١ ما هو عند الاطلاق قاله الشهي **قوله** ولا يقع الخ قاله نو شري منظر
 عليه هل لن دالة على النفي تضمنها او التزاما والظاهر الثاني حتى تكون
 دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر ففي الآية المذكورة لن دالة على
 طلب عدم الكون فظهر المجريين في موضوعه لطلب المضاف لادعاء
 عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنيه ولم يجز كونها
 التزامية وادعى بدها ذلك فذلك نسبة منه فليحذر عبدالله
 وعلي العصامي اشتباه وكتب شيخنا العلامة الغنيبي بعده بل الشهي من
 هذين القائلين ايضا فان المرجح في مدلولات اللفاظ انما هو اللفظ
 ولا تثبت بغير الاستظهار الذي لم يشأ عن دليل ظاهر كلام ائمة اللغة
 ان مدلولها المطابق انما هو النفي على ما فيه من السامحة المشهورة وان
 هذه المعاني الزائدة انما نشأت من التراكيب بمحونة القرائن ومثل ذلك
 لا يسمى التزاما على ما حره في محله وكان الشراشراي ذلك بقوله بان
 يكون الفعل بعد هاء عاو بقرله مدعين ان معناه الخ فليعلم **قوله** لن
 نزالوا الخ قال الرزقاني هو د عالم بان يستمر على ما هم عليه من الانعام وقوله
 شراشراي الخ د عالم بان يعني على ما هو عليه وهو راجع للعالم كون ما هو
 فيه منهم وقوله ثم لا زلت لكم اي لا نعامكم وقوله خالدا الخ اي باقيا بقا
 الجبال قال الدماميني البيت من بحر الخفيف وهو مديح اخره اللام
 الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون
 لن نزالوا لكم خبر لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه يتم دعاءا
 على جوار عطف الانشاء على الخبر **قوله** كما في وليمه قال الرزقاني اصله
 ويلامه مخذفت الهمزة **قوله** خلافا للخليل والكساى قاله نو شري

ردس مذهب الخليل والكساى يجوز تقديم معمولها عليها بخواريد الى
 ضرب واجب بانه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش
 الا صغر تقديم معمولها عليها وذهب الفراء الى ان لن هي لا بدلت الفا
 نونا وهو ضعيف قال المرادي **قوله** وبها الثلاثة السابقة الخ سراح
 الثلاثة وجوابه في كلام الدنو شري **والنظري ان التركيب** فخرج عن البسا
 فلا يدعي الا بدليل قاطع والثالث انها لو كانت مركبة مما ذكر كان
 لا د اخطا على مصدر مقدر من ان والفعل ومعني لن يقوم زيد لقيام
 زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير مع انه يكون مبتدأ اجزله ولا
 في الكلام ما ينوب منابه وانما ذكرنا هاهنا ليدل على ان النفس متشوقة
 لها وتتبع المصدرية الخ قال الدنو شري قال في التسهيل وتتبع اي
 كي المصدرية بعد اللام على راي وهو راي س والجور ومطلقا على راي
 اي وهو راي الكوفيين الثانية اي وهي الجارة مطلقا اي على راي اي
 وهو راي قوم من الخويين يرونها الجارة على كل حال تقدمت اللام اول
 تتقدم وتخرج مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شارحه
 كالدمايني كمؤلف جيتك لكي ان تكرميني فيخرج ان تكون كي حرف جر مؤكدة
 للام ويحتمل ان يكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لها وانما يترجم الاول
 بوجوده اما اول فلان ان ام الباب فالاولي الاعتناء بشانها واذا جعلت
 كي تعليلية لزم ان تكون كي هي الناصبة فغيبه وفاء بما تستحقه من
 الاعتناء بشانها حيث لم يعزل عن عملها وامانا ثانيا فلان ما كان اصلا
 في باب لا يجعل توكيد الغير وامانا ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت
 لقرها ومجاورتها حق بالاعمال من البعيد انتهى **فان قلت** قوله

ويترجح مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله ويتعين الثانية
 مطلقا الخ يفيد جوارا دخالا حرف الجر على مثله ومباشرة له في غير ضرورة
 فيما قول الشرايلا يدخل الجار على الجار فان حصى بغير ذلك سئل
 عن المعنى الفارق واتجهج ان يقال ساغ ذلك في بعض المواضع وليس
 مطلقا ليتبين احكامه قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لان معنى كلام
 الشرايلا ان الحرف الذي جرم بعده لا يجوز ان يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافي
 انه يجوز تأكيد حرف الجر بحرف جازم وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل
 وشروحه لكن يتوحدح على الشرايلا هذا لا ينبغي مطلوبه من تعين المصدرية
 بعد اللام الذي هو مذهب س والجور لا مكان حمل كي على انما حرف جر
 موكد للام والنصب بان مقدرة بعدهما كما قالوه في عكسه خوحيث كي
 لا قرأ الفاصل انه ان اراد بدخول حرف الجر المحتج مطلقا اجتماعها
 اشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وان اراد به ما اذا كان
 الثاني هو الجار والاول داخل عليه فمعد الا ينبغي مطلوبه لجواز كونها
 حرف جر موكد للام قبلها كما في عكسه فليتأمل من خط ابن قاسم العبادي
قوله لحيلا تا سوا قال الدنو شري ما خوذ من الاسا وهو الحزن قال
 بعضهم والتاسي عند الائمة ان تنظر الي اساك غيرك اي حزنه وانه
 مثل حزنك فتصبر والاسي هو الحزن ولا يعجبني هذا وهو عتدي
 ما خوذ من قولهم اسي الجرح والجرح اي داوي والاسي هو الطبيب
 المداوي فكان معنى التاسي التليب والتداوي بالصبر ولو كان على
 ما ذهبوا اليه لكان معنى التاسي الحزن تقول اسيت اي حزنيت
 وتاسيت انتهى من سلوان المطاع **قوله** واخراج ما الاستغماية

عن الصدر

عن الصدر قال ابن مالك في التوضيح ان ما الاستغماية اذ اركبت مع
 ذالا يلزم صدرية ما فيعمل ما قبلها فيها رفعها نحو كان ما اذا ونصا
 كقول ام المؤمنين اقول ما اذا ولا بن المرحل المعري في ذلك رسالة
قوله ليقتضي قال الدنو شري هو يسكون اليما من يقتضي لانه من
 بحر الحديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضا
 غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي اي قضا غير اختلاس اي
 ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه **قوله** وما حكاية
 الا حفش الخ قال الدنو شري مراد منه ان ما موصول هو والفعل
 اسم تاو بلا مجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار
 والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتعين المصدرية ان ان سبقها
 اللام وقوله كما اكدت اللام بمثل الخ هذا مبني على ان الكاف اصلية
 ومثل زائدة موكد لها في المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها
 او حرفا جارا لها وما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهي الموكدة واذا قلنا
 لا زائدة فلا تأكيد لاجدهما بالا خرفيتا مل **قوله** ويجوز الامران
 الخ قال الدنو شري قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم العبادي **تنبيه**
 تحصل ان كي اذا خرجت لقطا عن اللام جاز ان تكون مصدرية وان
 تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر الا في الضرورة وان تقدمتها
 اللام وتظهر ان بعد ما ترجع كونها جارة بمعنى اللام وبقي ما اذا
 تاخرت عنها اللام خوحيث كي لا قرأ وتعين خ انها حرف جر واللام
 تأكيد لها وان مضرة بعد ما ولا يجوز ان تكون هي ناصبة للفصل
 بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفصل

بالجار ولا بغيره ولا يجوز ان تكون في رابدة لانه لم يثبت زيادتها في غير هذا
الموضع فيجمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال
فان ابو حيان واجهوا على انها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا
النافية وما الزائدة واما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند
البريين وهنئام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوز
الكسائي بمحموله الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشروط
فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر
مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمولها فلا يجوز
حيث الخوفاي اتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل اي فتقول
حيثك كي الخوفاي تعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في
المسئلتين **قوله** في الابتداء قال الدونشري لو حذف في لكان
احسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا في ما ياتي
قوله ان المصدرية الداخلة على الماضي والامر وما المصدرية
متلاية بصدق عليها حد الحرف وليريد لا على معنى البتة ومن زعم
ان لهما معنى فعلية ببيان قد يقال في ان انه يكفي في صدق حد
الحرف عليها دلالتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع
فان صدق الحد على افراد المحدث وما لا يطلق العام دون الدوام
ومعنى الاطلاق العام انضاف الموصوع بالمحور في وقت ما انتهى
وبك ان تقول يكفي في صدق حد الحرف عليها دلالتها على السبك
دايما وهي المعاني كما تقدم في كلام الشري بحث في قوله
لنا كبد معنى السبك **قوله** ومحملة لهما اي لموضع النصب

والجروجه

والجروجه الاحتمال ان محل ان وان وصلتها بعد حذف الجار هل
هو نصب او جرح كما تقدم في اخر باب حروف الجر **قوله** بهما قال
الدونشري غير بالمضارع وان الماضي الذي عبر به ابن مالك
بقوله وبعضهم اهل الخ و يحتاج الى نكتة وقد يقال في عبارته
اشارة الى قللة ذلك **قوله** والقوله بان اصله يمتون الخ قال الدون
جعل الدمايين كون الاصل يمتون مضوياً بان اولى من اهل ان
وجرحه بان حمل ان الناصب على ان المصدرية في الاهمال قليل وليس
بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه
كثير مقبوس وقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب ان يخرج
على اظهر هذا **قوله** نحو كما تكونوا الخ في قناتوي الجلال السيوطي
مسئلة هل ورد في الحديث كما تكونون يولي عليكم الجواب
نعم رواه ابن جميع في جمعه من حديث الحسن ابن ابي بكر وغيرها
بعد ذلك انه **مسئلة** **سب** من لفظ حديث كما تكونوا يولي
عليكم حدفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فاجاب
بان هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الايمان بلفظ كما تكونوا
بلا نون وقد خرج على ثلاثة اوجه احدها انه على لغة من
يحذف النون دون الناصب وجازم الثاني وهو راي الكوفي
والمبرد انه منصوب او ردوه شاهدا على مذهبه ان ما نصب
لثالث انه من تعبيرات الرواة **قوله** لان الجملة السابقة قال
الدونشري ينظر اذ لم تكن مفسرة هل هي مصدرية او زائدة او
مخففة فليتامل **قوله** واعتزله الدمايين الخ قال الدونشري

شري

قال الدماميني فهم رجمه انه ان الجماعة ارادوا ان تم في المثال المذكور
تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرها وليس الا مر كما فهم انما
التفسير متعلق بكتبت وهو الشئ المكتوب وتم في نفس ذلك
الشئ قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دال على
معنى القول كقوله تعالى وناديا ه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديا ه المقدر اي ناديا ه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قوله كتبت اليه ان تم اي كتبت اليه شيا هو قم فان حرف
دال على ان تم بنفس المفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول
به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الي امك ما يوحى ان اقد فيه
استهى وقال السخمي واقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف
ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع
قوله وهو باغت اي كما قال المم وقال باغت مفعول من بغته بالامر
اذا جاء ويشكر مفعول من مضارع شكر وقيل قابله ارحم بن عليا
اليشكري **قوله** فامهله بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني
الا في **قوله** حي اذ ان كانه قال الدنوشري ينظر هل اذ شرطية
او هي ظرف مجرود عن الشرط او هي فجائية فان قلنا بالاول فابن
مشرطها وجوابها او بالتالي فابن الجملة الفعلية المستمرة بعدها
او بالتالي فليزهر وقوع النجاسة بعد حي وقد يقال انها ظرفية
مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حي
اذا يقال فيه كانه الخ والمعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة
وبالجيم معظم الماء والغامرة بالعجمة المضطى وهو مبني للفاعل

واسند

وصف ٢

واسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله السخمي
فعلية يكون عامر حبل بعد حبل كان او صفة لمعاطى ان صح وصف الوصف
وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه كما كان
فيه اي ان وصل الي حالة اشبه فيها من هو مخور في اللجة يخرج يده
ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريف ويؤخذ منه ان في لجة
الماء متعلق بغامر وهو غير متعين **قوله** فتتصب ان الواقعة قال الرضي
مترتب على المعنى وكذا قوله وترفع **قوله** والنوعان الخ قال الدنوشري
لوعبر بقوله والامر ان كان اولى **قوله** بعد العلم الصريح قال الدنوشري
الباقى على معناه **قوله** وعلى القول بالحرفية قال الدنوشري مقابلته
انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين واصحابها اذ اوال اصل ان يقول
اذا جيتني اكرمك تحذف ما تنافي اليه وعوض منه التنوين
والاصح مذهب الجمهور قاله المرادي **قوله** بان اعتماد الخ ظاهرا
حصر وقوعها حشوا في ذلك وان لم يكن من وقوعها حشوا نحو ما زيد
اذن اكرمك ويؤخذ من كلامه اي حيان خلا فدل انه بعد ان نقل
فيما لو تقدم مفعول الفعل على اذن نحو زيد اذن اكرم بطلان العمل
عن الفرا واجازته عن الكسائي قال ولا نصا حفظه عن البصريين
ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والحالة هذه
لانها غير مصدرية ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تنصدر
لقطاع في مصدرية في النية لان النية بالمفعول التاجير انتهى
فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين
فيما تقدم فيه التنا هذا وينبغي ان يكون المقصود حصر

الحسن الذي يمد معه وجوبا والافساي فيها اذا سبقها العاطف انها
تعمل في غير هذه المسائل الثلاث **قوله** (ومقد راجح قال الدوشري
بنا فيه ما صح به العيني في شرح الشواهد ان ذلك جواب للقسم
المذكور في البيت قبله خلقت رب الرافعات الي مي يقول الغيا
في بعضها وذيلها لكن العيني تتافق كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه
عنه ولا اقبلها في موضع جزم على جواب الشرط قال والرافعات
ابل الحجاج التي تتبخنون في مشيهم من كانهن يرقصن وتقول
تقطع والنص السيد السديد والذيل بفتح الدال المعجمة نوع
من السير والضمير في مثلها ولا اقبلها يرجع الي خطه الرشيد
المذكورة فيما قبله ويظهر هل هذا بنا في قول الشارح انه راجع الي العالم
وما معنى خطه الرشيد انتهى **قوله** لا ينافي لصحة الامرين وذلك
لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان اخيه الخليفة عمر وكان
نايبا بمصر عن اخيه سليمان الخليفة ولهم يل عبد العزيز الخليفة
وان وقع للدمايني ذلك وكان مدحه فاعجب به فمناه فطلب
منه ان يكون كاتبه فلاح منه القول واعرض الشاعر عن
ذلك كما يدل عليه **قوله** عجبت لترك حطة المحمد بعدما بدا
لي من عبد العزيز فتولاه **قوله** شر ندم علي ذلك وقول الدمايني
انه لم يجبه بعيد من الكلام وظاهر هذا معنى خطه الرشيد ويروي
حطة المحمد **قوله** وجملة اي قال الدوشري اضافة الجملة الي
ان لا بدني ملازمة **قوله** لا حال قال الدوشري اشار به الي رد
ما قاله العيني انه حال ذكر في شرح الشواهد **قوله** واذا وفا

قال

قال الدوشري ظاهر ان ذلك خاص بهما وان غيرها ليس مثلها فاذا
قلت انا اخرج الي البعاه تترادف اقالتم تعين الرفع ولا يجوز
النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضي التسوية فانه قال والنصب
وارفعها اذا اذن من بعد عطف و**قوله** او يفصل قال
الدوشري ان عطف على متصلا كان ركيبا وان جعل منصوبا بعد
او بمعنى الا كان حسنا قاله بعض الا فاضلا انتهى ووجه قوله كان
ركيبا انه اذا عطف على قوله ان يتصلا اقتضى ان الشرط الثالث
احد الامرين اما ان يتصلا وان يفصل بينهما بالقسم والشرط
انما هو الاتصال غاية الامر ان الفصل بالقسم معتبر في حق الكلام
ان يقال ان يتصلا ولا يفصل الفصل بالقسم **قوله** يشيب الطفل قال
الدوشري جملة تشيب بالثاولة صفة حرب عيني انتهى ووجه
كونه بالثا يعني المنشاة من فوق لا بالمشاة من تحت ان الحرب
موشه بدليل عود ضمير الموش اليها في قوله تعالى حتي تضع
الحرب اوزارها وهذا بنا على ان فاعل يشيب مضارع اشاب
وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الراء من جملة الصفة
ويجوز ان يكون يشيب بالياء المنشاة تحت والطفل فاعل ويشيب
مضارع شاب محرف المضارعة مفتوح والجملة صفة حرب والعايد
محدوف والتقدير يشيب الطفل منها **قوله** يا لظرف قال الدوشري
اي والمجار والمجذور اذا افترقا اجتماعا واذا افتراقا
فصل قوله وجوبا لوالاخره عن قوله بان مضمره كان او لي لان
الوجوب قيد في الاصل لا في النص **قوله** وخالفهم الكوفيون

أي جعلوا اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل
قوله والجواب واحد الخ قال الدنوشري لعله أن ذلك ضرورة تكن
التقديم في الثاني أخف منه في الأول لكونه جارا ومجرورا والسبب
أن يقولوا أنها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم معموليها
عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وبجث فيه بعض الفضلاء بأن
ضعفها يقتضي عدم تقديم معموليها لما أنه نوع من الضرف وزعم
بعضهم قال الدنوشري الظاهر أن هذا البعض هو الشيخ الرضي وعامة
الدماميني نقلوا عنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى
وما كان هذا القرآن أن يغفري فقال كان أصله ليغفري فلما حذف
اللام بنا على جواز حذف الجار مع أن جازا ظاهرا أن الواجبة الاختار
وذلك لأنها كالتأنيبه عن أن انتهى ويتغير ما معني قوله جازا صارا
هل معناه وجاز حذفها أيضا لا **قوله** والحق به الخ قال الدنوشري
رد زعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رده قوله بما قدم وتعليله
بقوله لأن الكلام الخ قد يرد وما المانع من أن الخبر هنا نحو موبد أي
وكان القرآن محلا للافتراء على قياس وليركن أهل التسمو لما رانا
اقول ما قاله هذا الزاعم غير متعين ويكون وصلتها خبرا عن كان
على تأويل المصدر المؤول باسم المفعول أي وما كان هذا القرآن افترا
أي معتريا أو على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المحم في المعني
قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن أن اللفظ قد يكون
على تقدير وذلك التقدير على تقدير آخر ومثل بالاية ثم قال
فإن يغتر معمول بالافتراء والافتراء موصول بمغفري **قوله** تقدمه

نفي قال

نفي قال الدنوشري ظاهرا عدم تقيده بما ويلزم كل ادوات النفي
كذلك وسيطر ما وجه هذه الأقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم
بلى وما كان وما المانع من أن يكون النفي بلما وبيان وبلا كل ولم وهل
يصح ما كان زيد ليفعل أو لا **قوله** لا لم يوجد قال الدنوشري يقال
محمد محمد محمد ويقال أيضا محمد الرجل فهو محمد إذا كان
صيقا قليل الخير **قوله** إذا صلح في موضعها الخ قال الدنوشري تبع
فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الأنباري وهو أجود من قول
ولده بعد أو بمعنى لا أو أي لأنه يؤهم ترادف الحرفين وليس كذلك
واحترز به عما إذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فإنه إذا اشتب
المضارع بعدها جاز أظهر أن انتهى كلامه ومثال ذلك وما
كان ليشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا
وقوله المرادفة أي تبع فيه ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة
أي أو كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لا لزمتك أو تقضي
حتى فإنه صالح للتعليل بكى وللغاية بآي وللاستشمار الزمان
بالا ويتعين الأول في لا طيعن الله أو يغفري والثاني رفي
لا تنظره أو يحيي والثالث في لا قتل الكافر أو يسلم وما ذكر
يرد على من زعم أن تقديرها بالامطرده وعلى من قال أيضا
أن تقديرها بكى أو بآي مطرد والعملة في نصب الفعل أو حذف
أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها
لما بعدها في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما
بعدها في كون الأول **قوله** تحقق التوقع أو روجه والثاني مشكوك

فيه فاذا قصد المساواة رفعوا نقول **قوله** افعل كذا او انك كذا
 يرفع انك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا اليميزوا
 بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليست
 او صالحة لعدم اختصاصها فتعين ان يكون لقوتها دون اخواتها
 ومن النصب بعد او قول الشاعر لا جد لك او تلك مني
 بيدي صفار طارفا وتليدا والنصب باو عند الكسائي وقال
 الغرا ومن وافقه من الكوفيين ان نصب بالمخالفة والجمهور
 على ان النصب بان مخترق بعد اولا بالمخالفة ولا باو ولا بها
 حرق عطف ولا عمل لها وانما عطف مصدر او لا على مصدر
 متوهم فاذا قلت لا انتظره او يحيى ولا تقتل الكافر او يسلم
 فتقديره ليكون انتظاري مني او يحيى منه وليكون قتل مني
 للكافر واسلام منه **قاي** لا اذا كان ما قبل او يقتضي
 شيئا فشيئا صلح في موضعها حتى بمعنى الي والافلا **قوله** وحتى
 التي الخ قال الدونشري اقتصر على ما ذكره ويرى انما قال في
 التسهيل انها قد تكون ايضا بمعنى الا **قوله** الشاعر
 ليس العطا من الفضول سماحة **هـ** حتى تجود وما لديك قليل **هـ**
 لما قيل انه لا دليل في البيت لا مكان حمل حتى فيه على انها بمعنى
 الي وذكر غيره ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح **قوله**
 وتارة تكون بمعنى الي الغاية وذلك اذا كان ما قبلها غاية
 لما بعدها كذا في النسخ وفيه قلب وصوابه اذا كان
 ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر **قوله** فامثال الاول الخ

فيه نظر

فيه نظر اذ ما ذكرنا هذا امثال وقوله من امثلة يقتضي انه انما يجمع
 منها وهو انما في ما اثنين ويجاب عن الاول بان لا مانع من كونه
 مثلا اذ المراد به الايجاح وان كان يصح ان يراد الاثبات فيكون
 شاهدا او عن الثاني بان اقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر
 المثال التي تتعين فيه حتى للتعليل نحو سلم حتى تدخل الجنة
 لكان احسن **قوله** ومسببا قال الدونشري كان الاولي برفعه
 عطفا على قوله حال **قوله** والحال الموت الخ قال الدونشري ظاهره
 بل يصح ان ما ذكره غير ما ذكره المع و ليس كذلك فليتا مل **قوله**
 وانما وجب الرفع الخ قال الدونشري وجب الرفع عند ارادة
 الحال مجازا لا ينافي جوار النصب عند عدم ارادته كما قدمه فليتا مل
قوله لا نقا الحال قال الدونشري ينظر ما المانع من الرفع فان
 ما بعدها ماض بالنسبة الي زمن التكلم وتزول الآية نظير حتى
 يقول الرسول فلما جاز فيه الرفع يجوز في هذا وقد يقال انما وجب
 النصب ههنا لان مستقبلا اذ ذاك والمحكي لا يغني فيكون تعليل النصب
 وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتا مل انتهى وكله ما خوذ
 كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم **قوله** بعد القاسمية
 وواو المعية قال الدونشري كون النصب باضمرا ان بعدها هو
 مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي انه منصوب بالمخالفة وبعضهم
 ذهب الي انه منصوب بالواو ونفسها كما في او قاله ابن الانباري فما
 هو مشهور عن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها لا اصل له فليحذر
 وان كثرت اقلوه وجل متقلوه **قاي** **قوله** قال بعضهم ان واو

المعية ليست واقعة في جواب شيء وإنما هي واقعة بعد الامور المذكورة
وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الغاية **قوله** حال كونها مسبوقين
أشار إلى أن مسبوقين حال من فالنسبية واداء المعية لكن فيه
مجي الحال من المضاف إليه ولعله لأنه كجزء المضاف إليه لأنه لو سقط
لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعنى فتأمل **قوله** ولما يعلم الله
الذين جاهدوا الخ يعني العلم في هذه الآية تستعمل في نفي العلوم
كما قاله العزيز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المص في شرح
الشذور بما حاصله ان المخبر عنهم جاهدوا ولم يصبر فلم يتعلق
علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام
المتعلق فانما يتعلق بالاشياء على ما هي عليه وانما تعلق بجهادهم لا
وعدم صبرهم **قوله** وما كان فعلا الخ قال الدنوشري هذا يشمله
قوله او فعل قلبي ما مل وقوله كان حرف يتعين ان تكون فيه سمان تامه
اذا لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى اي لانه اذا وقع الجار
والمجرور صلة او صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذا ما يجوز ان
ان يكون موصولة او موصوفة ثم ظهران شرط الوصل بالجار والمجرور
والظن كونها تامين وهذا الجار والمجرور اعني قوله بحرف ليسا من
قبل التام فلذا ذكر المتعلق **قوله** يا ليتني كنت معهم قال
الدنوشري يمكن التمني ايضا بالاخوالا رسول منا فيجربنا وبلوك قوله
لويان فشهد او منعه ابن مالك وقال جواب تمني استاي
تقديره ودنا لويان لويان لما ذكره المص والش من ان التمني
والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتاراني في المطول

الجار

ان الترجي

ان الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاء امر لا وثوق بحصوله انتهى
واختلفوا في التمني فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب
ذكر جميع ذلك شيخ الاسلام احمد بن قاسم العبادي في حاشية
جمع الجوامع وشرحه للمعالي **قوله** في قراءة حمزة وحفص قال
الدنوشري قد قرأ بالنصب في كذب وفي تكون بعده معا وافتحها
ابن عامر في نصب تكون فقط والباقون قرأوا بالرفع فيه **قوله**
وشرط التمني الخ ينظر هل ذلك خارج بقوله اولا محضين **قوله** يا فاني
سيري الخ قال الدنوشري في هذا البيت رد علي العلان سياه حيث
نصب فتمت بحال انه جواب بالغاي وهو محجور به قال العيني
في شرح الشواهد قلت له ان يقول هذا مروي في التمني وفيه نظر
قوله وهو بعد الصوت الخ قال الدنوشري قال العيني وهو بعد
ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشر حذفه
فليتأمل استرعى وقوله انما حذفه الشر لظهور ان معنى بعد الصوت
بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتأمل **قوله** بعض الروح قال
الدنوشري قال الشيخ زكريا في حاشية شرح ابن المص واختلف
في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشبك
بالبدن اشتاك المأ بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض وهي
الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية
انها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متعلق بالبدن المتغير والتحريك
غير داخل فيه ولا خارج عنه انتهى بحروفه واقول **قوله** ليت شعري
اي داع الي نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه

على متعارف العرف مستقبل قال الدنوسري مضاف اليه ومصدر
قبل مضاف له والتقدير سبب مصدر فعل مستقبل منه ويظهر هل يعبر
ان يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة **قوله** بمخفين الخ قال
الدنوسري اي فيمنع الفعل وكان الاول ان يقول بكونها محضين
مثلا او يتحققنهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للشيخ غير المحض
باربعة امثلة وتبعه عليها ولده وهي مائت اثنا تينا فتحدثنا
وما تزل تاتينا فتحدثنا وما قام فيا كل الاطعامه وقوله وما قام
سنا الا قايم في ثدينا فيقطع الابالتي هي اعرف وفي الاخيرين نظر فان
النفي اذا انتقض بالا بعد الفا جازا لنصب نص عليه بن وانشد عليه
فيقطع الابالتي هي اعرف قاله ابن الانباسي في شرح الالفية وه
واحتراز يكون الطلب محضا عن المصدر نحو سبنا ورعا وعن لفظ
الجزء نحو رحم الله ربيلا وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون
لان الطلب انما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الاول فالاماد
بالشكوكين الايجاد قاله ابن الانباسي واحتراز يقولهم فالجواب عما
اذا كانت لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعنى تاتي الفعلين
وعما اذا كان ما بعدهما مستانغا وانما ينصب اذا قصد بها معنى الجزا
او السببية **قوله** فثبت بهذا ان الاستفهام القريري الخ قال
الدنوسري وقع للزمخشري انه قال في قوله تعالى اعجزت ان اكون
مثل هذا العراب فاواري سورة اخي ان انصب اب اواري بان في جواب
الاستفهام قال في المعنى وهو فاسد لان جواب الشيء سبب
عنه والمواراة لا تنسب عن العجز قال الدمايني افول قال

التفتازاني

التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للاسكار الاطلافي فيفيد النفي
وهو سبب اي ان لم اعجز واريت وقيل ومن قبيل انقصي ربه فيعفو
عني بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامر بن وينسب
بانه في العصيان وتوقع العقل مركب خلاف العقل حيث يجعل
سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل
فكذا هو نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة
على التفكيك الموكدة العجز والقصور عما يهدي اليه غراب **قوله**
فلان زال للنفي قال الدنوسري لم قال فلان تزل الخ لكان
احسن **قوله** ولو قوي الخ قال الدنوسري اي ويكون ح المعنى
على الوجه الرابع المار في كلامه **قوله** فلا تعتذرون
قال الدنوسري يرد **قوله** ابن الانباسي ان الفعل في الآية
مبني على انما يستند او التقدير فهم يعتذرون ووجه الرد
انه ليس المعنى على الاثبات ثم رايت الشيخ زكريا قال في حاشيته
قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
قال البيضاوي عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الاذن
وللاعتذار عنه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على ان عدم الاعتذار
لعدم الاذن واوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم
مثله ابن هشام للمعاطفة وقصد الرد على الشر في جعله مثالا
للاستيفان لانه يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن
كما في قولك ما تؤذينا فنهيك بالرفع **قوله** لينون
كذا في كثير من النسخ با ثبات النون والصواب حذفها كما في

بعض النسخ لان الفعل منصوب بان منصوب بعد لام التقليل
والسملت الخ قال **الدونشري** وعبارة العيني والسملق الارض
لا تثبت شيئا **تدبير** الخ الحف الكوفيون بالواو شرفي قوله
صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الا بجر ثم يغتسل
منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بان يدب
المعني النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا
به بل يوبال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم
ايضا انتهى من شرح الانبائي وفيما رده علي ابن مالك نظر
لان الرفع يلزم عليه ايضا ان النهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال
منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال
فايدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهي عن البول فيه
وفي حفظي ان حكمة النهي وعليه انه ماوي للشياطين فقد يتأذون
فيؤذون من يبول فيحصل له الصرع فهو يهي ارشاد انتهى وما اعترض
به الانبائي علي ابن مالك ما اخذ من كلام النوي في شرح
مسلم وقد اجيب عنه فانظر حاشيتنا علي الالغية في باب الجواز
للشرط ثلاثة اطلاقا حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية
والمسببية والشرائط الثلاثة اولها فقد حرف فالاضافة ومعني اللام
وجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية واما الثاني فلا ينص
ارادته هنا فقد **قول** المحض قال **الدونشري** التقييد به
غير واضح لما سيجي من قوله ولا خلا في جواز الجمع بعدها
انتهى ووجه كلام الشرحل ال علي العهد المذكري وكون الغالب

في النكرة

في النكرة اذا اعيدت معرفة ان تكون عينا **قوله** فاسقطت
الفائي لم يوت بها **قوله** معني الجزا يحتمل ان الاضافة بيانية
اي معني هو الجزا والمراد بالجزا المسببية عن الطلب ويحتمل ان
الاضافة حقيقية وهي علي معني اللام والمراد بالجزا فعل الجزا لان الجزا
يطلق عليه كما يطلق علي المسببية وقول الشمر والمراد بقصد الجزا
يشير للاول ولو اردنا الثاني لقد رفظ فعل كما قد رفظ حرف
ولعله غايير الاسلوب اشارة بجواز كل **قوله** ولان نايب الشيء الخ
قال **الدونشري** مردود بان اما نايبة عن اسم الشرط وعن جملة
الشرط ليست دالة علي ما دل عليه قطعا وحروف الند ليست
دالة علي الحدث والزمان اللذان هما مدلول الفعل التي هي نايبة عنه
ومنع قوله والطلب الخ انتهى ويمكن ان يجاب بان المراد ان نايب الشيء
يودي معناه المقصود **قوله** ولان الارجح في ضربا زيدا الخ قال
الزرقاني هذا بالنسبة الي القول الثالث القائل بان الجزم بالطلب
لنا بته مناب الجازم كما ان النصب بضر بالي وكون الارجح ان
النصب بالفعل المحذوف مبني علي راي المص قال في شرح القنطري ولا
يجوز في قولك ضربا زيدا ان يعتقد ان زيدا معمول لضر باخلافا
لقوم من النحويين لان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده دون
انه وما تقول اضرب زيدا وانما زيد منصوب بالفعل المحذوف
لنا ص للمصدر انتهى واعتراض عليه في ذلك بان الشرط
المذكور وهو ان يحل محله فعل مع ان واما انما هو في المصدر
غير النايب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح

قال في التمهيد فصل في بعد المصدر الكاين بدلا من الفعل معروا عليه
 عامله على الاصح البدل لا البدل منه وفاقا لشي والاختصاص انتهى
 قال ابن عقيل في شرحه لهذا المحل هو ايضا قول الزجاج والفاصري
 وذهب المبرد والسيدي وجماعة الى ان عامل ناصب المصدر
 البدل من لفظة والصحيح الاول بدليل المصدر اليه قال تعالى
 فغضب الرقاب انتهى والغرض بين المصدر النايب عن الفعل
 وغير النايب عنه ان النايب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية
 بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان او ما
 محله بخلاف غير النايب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك
 اشترط فيه الشروط المذكورة **قوله** نحو تعالى انا قل
 الدوشري قال في المعني واما قول بعضهم في قل تعالى انا قل
 ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم اغرا
 فحسن به يتخلص من اشكال ظاهر محجوج للتاويل قال الدماميني
 الاشكال هو ان ما من حرم موصولة وان لا تشركوا به او خبر
 مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشتراك لا عدمه فيخرج
 ذلك الى التاويل بادعائهم ان لا رابدة لا نافية والمعني على القول
 بالاغل حسن سالم **قوله** خذ قاله الدوشري امر من اخذ محذوف
 الفاعل وذو نظيره امر من امر وكل من اكل وفردت الهمزة التي
 هي الفاء في مرخاضه مع واو العطف قال الله تعالى وامر
 اهلك بالصلاة وهذه الافعال الثلاثة لا راجع لها **قوله**
 صفة لوليا قال الزرقاني استعمل جعله صفة بنا على ان يبيانه

يعني ما

يعني مات قبل والده بان دعا النبي ان يخلف وذلك لانه يموت
 قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الانبياء وراي هذه المستشكل
 ان الجملة مستأنفة لصفة واجيب بان دعا الانبياء قد
 يتخلف وقد وقع لنبي محمد صلى الله عليه وسلم انه سال
 في ثلاثة امور فاستجاب له في اثنين وتاخرت الاجابة في
 الثالث وقيل عثر من القول بالاستئناف بان مفاد الجملة تح
 الاخبار واحبار الانبياء لا يتخلف قطعا واجيب
 بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبي الله زكريا لما
 كان مسنا غلب على ظنه انه متي وهب له ولد يرثه انتهى وذكر
 الجلال السيوطي الاشكال الاول في شرح عقود الجمان في باب
 الاشياء ونقل جوابه المذكور عن الطيبي ثم قال واجاب
 الشيخ بها الدين بان المراد ارث النبوة والعلم وقد حصل في
 حياته وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي الرجوع اليه
قوله وهو ان تضع الخ قال الدوشري ينظر ما مرجع
 الخبر في قوله وهو الخ **قوله** عن عدم الدنوي لا يخفى ان
 هذا انما ينسب عن كون لا نافية والمناسب كونها ناهية ان
 يقال لا ان الاكل لا ينسب عن الانتهاء عن الدنوي به يعلم
 ان هذا المثال وخوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وان
 الامثلة لا يعين احدهما ولهذا لم يستدل بها احد على
 مدعاه **قوله** ونزال قال الدوشري مشكل في نزال
 واخوانه فانها مشتقة من النزول **قوله** وجشاث بالجمع الخ

قال الدونشري عبارة الشواهد وجشات بالجمع والشين المعجمة
يقال جشأت نفسي جشوا اذا نهضت اليك وهو موزن الهمزة وحاش
بالجمع والشين المعجمة ايضا من الجيش يقال جاشيت نفسي بمعنى غشيت
قوله ومذهب البصريين ان الترجي الخ قال الدونشري لم اقم
الي الآن وجه من البصريين النصب بعد الترجي وبالفريق بينه
وبين التمني ثورايت الشيخ زكريا في حاشية شرح بد الدين
ابن مالك قال **قوله** اولتقدم ترج يقتضي ان الترجي
ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طلب
باللزم لا بالوضع وعليه يقال فلم الحق بالطلب الوضعي
التمني دون الترجي وعليه مذهب الفر الاقي وهو اختيار
الناظر لا اشكال انتهى وهو صحيح فيما توقفت فيه **قوله**
لكثرة استعماها الخ عمل الدما سيني في المنهل الصافي ذلك
بقوله بعد الموجه عن الحصول وهذا شبه المحالات والممكنات
التي لا طاعة في وقوعها **قوله** وفي الارشاد وسماع الجزم الخ
فيه نظر لانه لا يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من
الجزم بعد اسم الفعل والجزم المثبت اتفاقا والخلاف في النصب
بعدها **فصل قوله** نبيا بينهما عن ان المحذوفة قال
الدونشري يؤخذ منه ان اذا ظهرت بعد ها تكون هي الناصبة
قوله علما قال الدونشري من ادبي مرخر عيني **قوله**
فاصول معطوف قال الدونشري فيه مسامحة انتهى ووجه
المسامحة ان المعطوف في الحقيقة المصدر الموزن من ان

والفعل

والفعل الذي هو اسؤل **قوله** او ارسلانيه دليل على ان
المصدر المقدر من ان والفعل يكون كسرة وقوله في المعنى
انهم حكموا للمصدر لان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم
الصغير في انه لا ينعت معناه اذا قدر بمعرف لاقتضا المقام
ذلك لانه يجب كونه معرفة كالصغير وقد حرمنا ذلك
سابقا **قوله** حي من نعيم قال الدونشري وفي بعض النسخ
من نعيم **قوله** وتقر عيني قال الدونشري فاشبهه يقال قررت
عينه تقر اذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك الا في الفرج وهو
مشتق من القر ويقال سحنت عينه اذا كان دمعها حارا
ولا يكون الا في الفرج وهو مشتق من السخونة وجا سحني
من باب ظرف ومن باب نظر **قوله** ابن مديكة قال
الدونشري الذي في شرح ديوان الحاسنة للتبريزي ان هذا البيت
لا سر من مدرك غير ما وروي البيت على غير هذا الوجه هكذا
اني وقتلي سليكا بعد مقتله كالنور يضرب لما عافت البقر
فعلى هذا لا شأنا هديه **قوله** اعقله قال الدونشري من
عقلت البعير اعطيت ديبته **قوله** معطوف علي قتلي قال
الدونشري فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان المعاطف وان كثر مت
معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بعين نحو شر انتهى
يعني فالمعطوف عليه بنا على ان الصحيح مطلق هو البيا
من ان والبعض المقيد هو الحال بن الهمام كما اسلفه الدونشري
في باب العطف **قوله** وقتلي ليس في تاويل الفعل اشتراط صحة

شركي

حلول ان والفعل محل المصدر في عمله كما هالان قتلي عمل في
سليكا لا يقتضي تاويله بالفعل فاندفع ان التمثيل بهذا البيت
هنا مناف لما قالوه في باب اعمال المصدر **قوله** فاذا عاق
الماء اي كدرته او قللة الصطن والعرب تزعم ان الجن هي
التي تصد الشيران حتي تمسك البقر عن الشرب فتمتلك
قوله ثور الطلب قال ابو العلاء سماه بالثور وذكره
مع البقر ليغزبه علي السامع وانما ذكر هذا المثل علي
وجه الاستعار ووضع الشيء في غير موضعه فالثور لا ذنب
له اذا عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمة
ومن بوابه المثل **فصل قوله** نهيا الخ قال الدوشري
ينبغي ان يضم الي النهي والرعا الالتماس وكذا يقال فيما ياتي
في لام الامر **قوله** وهو شدة بياض العين الخ او شدة
بياضها وسوادها واستداره حرقتها واسوداد العين كلها مثل
الظبا ولا يكون في بني ادم بل يستعار لها كذا في القاموس قال
الدمايني والمراد في البيت الاخير اذ هو في وصف بقر
الوحش وانما هي مسودة كل العين الا ان يكون اراد الانسان
بطريق الاستعار فانتهى وعلي هذا فكان ينبغي للشاذ ذكر المعنى
الاخير **قوله** والالتماس من المساوي قال الزرقاني
قال في المعنى ان لا يكون للالتماس كمؤلف نظير غير مستعمل
عليه لا تفعل كذا قال الدمايني ان احتاج الي قوله غير
مستعمل مع انه قد فرض ان المخاطب نظير المستكلم لان الاستعلاء

لا يستلزم

لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من الشطر بل من الاولي
ايضا انتهى ومقتضى هذا ان الطلب من المستعمل كانه
لا التماس فلا تكفي المساواة في نفس الامر في كونه التماسا
قوله الواسع البطن قال الزرقاني ظاهره ان المراد
الواسع الحقيقي وهو ظاهر قول العيني العظيم البطن
وفي كلام الشرح نظر لان الدمايني اعترض علي المعنى
بانه لم يفسر في القاموس والصحيح الا بالاكول كيف يجمع
الشارح بين الامرين لكن قال شيخنا يمكن ان يقال لا مخالفة
لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذي يشبه الجلي بل
المراد العظم المعوي وهو الكون اكولا وكان الشرح فهم ان ما كرها
واحد فجمع بينهما **قوله** قليل قال الدوشري ينظر
ما الفرق بين القليل والنادر الذي عبر به في لا فيما مر والظاهر
ان القليل يقع في القران بخلاف النادر **قوله**
واقل منه جزمها الخ قال الدوشري جعل هذا
في المعنى ضعيفا واقتصر علي قول الشاعر لنعم انت
الخ ورايت فيه فلتقص بالفا لا بكى قبل اللام قال
الدوشري اقتصر علي التمثيل بالبيت ليرجع له
دعوي الصنف ولا يستلزم وقد ذكره في حرف
اللام انه قرا جماعة فبذلك فلتقوجوا وفي الحديث
لتأخذوا مصافكم **قوله** فلتقص حوايج السليما
في هذا اقتصر ح جمع حاجة علي حوايج قال المصنف

في التذكرة مسئلة في درة الغواص ان لفظة الحوايج مما يغلط
الناس في استعمالها ومن ما يحكي ان الحسبي لم يحفظ لتصحيح
هذه اللفظة شاهد ابل اشهد لبد بع الزمان
في بيان بيت المنكوت وجوسف رفيع اذا لم يقض فيه الحوايج
ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا علي الحوايج
بالكتمان وقوله ان الله عباد اخلقهم لحوايج الناس وقوله
اطلبوا الحوايج عند حسان الوجوه الي ان قال وقال ابن السكيت
في كتاب الاشارة ان حاجة تجمع علي حاجات وحاج وحوج
وحوايج وذهب قوم الي ان حوايج يجوز ان يكون جمع حوجاء
كصاري يترقمت الي اعل الجيم ودليل حوجا قوله من كان
في نفسه حوجا بطلبها عندي فان له رهنا باصهار وعلط
الا صمعي في هذه اللفظة فجعلها مولده خروجها عن القياس
لان حوجا ره وغاره لا يجمع علي فواعل علي ان الرقا شبي
والسبيستاني حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع
عن هذا القول وكان الحسبي لم يبره الا القول الاول
قوله في قراءة لعثمان قال الدماميني من قرأ في تلك
الاية بالالفوقية سا ورا القرات العشر وقرا يعقوب
من العشر فينظر لاي شيء اقتصر الشئ في عرو هذه القراءة علي
من ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني **قوله**
في الحال لو قال بدل في ال كان اطلب **قوله** لان
الشرط الخ هذا احسن من قول الرحي وكان ذلك لكونها

يعقوب وليست قرائته
شاذة اذا تصحح في الشاذة
انه ما وراهم

فاصلة

فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعمولا شري وارا
جشبه الحرفي اسم الشرط كمن تقول من يكرمني اهد ولا تقول
في لما قال الدماميني هذا نصريح من الرحي بان حرف الشرط
هو العامل المحرم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك
قال السمين في اعراب فان لم تفعلوا ان الشرطية داخل على جملة
لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم **قوله** انما هو باعتبار ما ذكر من
ذلك الحين قال الزرقاني اي ونفي كونه شاملا لذكر ما سطر
في جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله
لامطلقا اي ليس ذلك النفي باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما
بعده حتي ياتي الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك
وهذا البحث غير ظاهر وذلك لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة
الي زمن التكلم كما قاله الدماميني ولا شك ان هذا الانقطاع والكون
بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك **قوله** وتنفرد
لما الخ او رد الدماميني ان لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه
للدليل **قوله** وتوقع المستحيل محال فيه نظر لان المحال وقوع
المستحيل لا توقعه لا ترجي انه قد يتمني **قوله** فيجزم بان كقوله
اما عندونا قال ولد ان اهلنا تغالوا الي ان ياتنا الصيد بخطب
وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم المشرح وانما جعل التقارض ان اوله
لا يبين لم ولن لان قد تجزم كقوله لن يجب الان من رجاله من حرك
دون بابك المحمدا لانه نقل في قاعدة التقارض من المعني ان
بعضهم ذكر ان لم اعطيت حكم لن واستشهد بذلك القراءة وقال وفيه نظر

اذا
مع

ان لا تخل بينهما وانما يجمع او يحسن حمل الشيء على ما يجعل محله انتهى
 اي ولى لا تخل بينهما لان المعنى بها المستقبل ويلمح الماضي لكن يريد ان
 لم لا تخل محل ان فيما استشهد به على جزئها ولذا جعله في بحث ان
 لغة بعضهم ولم يذكر انه من التقارص **قوله** خلا فلا يبي موسى الخ قال
 الرزقاني قال الدماميني وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي
 فنصرفه الى لفظ المضارع ومعنى الماضي باق فيه ونسبه بعضهم الى س
 ووجهه بان المحافظة على المعنى او لى من المحافظة على اللفظ قال
 في الجني الداني والاول هو الصحيح لانه نظير وهو المضارع الواقع
 بعد لو والقول الثاني لا نظيره **قوله** كالمضارع الخ قال الدونشري
 مثله في ذلك الماضي الداخل عليه ادوات الشرط فانه يغير معناه
 ولم يغير دانه بل هو باق على كونه ماضيا **قوله** حيثما تستقيم الخ
 طاهم ان حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المصنف في المعنى
 بعد ان ذكر ان حيث المكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وانها اذا
 انفصلت بها ما العاقبة صحت معني الشرط وجوزت الفعلين
 واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل على مجيها
 للزمان **قوله** فلا تعلم قال الدونشري اخذ الفاء في خبر المبتدأ
 وليس محلها **قوله** فقلت تحمل خطاب للسمعي وقوله انها اي
 القرية مطبقة اي مملوءة بالطعام **فصل قوله** وكل جواب الخ
 ضابط ذلك ان لا يصح ايل الجواب اداة الشرط وجمع ذلك ان
 الهمام بقوله تعلم جواب شرط حتم قرانه **قوله** بقاء اذا فعله طلبا **اي**
 كذا جامدا او مفعلا كان او بعد **قوله** ورب وسين اوسوف اذ راي في

كذا

كذا السمية او كان منفي ما وان **قوله** ولن من يجد عما عدنا فقد عني
 قال الدونشري ولو قال بد لا شرط الثاني من البيت الاول **قوله**
 بقاء اذا كان ذا طلب اي كان اشتملا لافرق بين الطلب
 بالفعل وغيره كما سرح به الشارح وزاد عليه بقوله
 كذا ان يكن مجموع شرط مع الجزاء وفي سورة الانعام قد جاء مثبثا
 وكالفا اذا في اسمية وادانهم يكون اذا وان فكن مثبثا
 وبين اذا والفا تجرح يا اخي **قوله** ومنع اجتماع قتل فاسمعه منصتا
 وقوله وفي سورة الانعام الخ هو قوله تعالى وان كان كبر عليك الى
 اخر الآية **قوله** وقد اجتمعا الخ قال الدونشري قد يقال
 عليه لا نسلم ان جملة فمن الذي ينصركم من بعده غير طلبية
 اذ الاستفهام فيها ليس على حقيقة لان المعنى فلا احد ينصركم من بعده
 فهو معنى النفي وقد يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر **قوله** او ان
 قال الدونشري قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب اذا المقترن بها
 فانه يجوز عدم اقترانه بالفا كما قال سبحانه وتعالى واذا رآك الذين
 كبروا ان يتخذونك الاهزا فليتل **قوله** والجملة
 الطلبية قال الدونشري عطفا على الجملة الاسمية من عطو
 ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجمعي فانها يجتمعان
 في نحو قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتتفرد الاسمية في نحو وان
 بمسك الخ وتتفرد الطلبية في نحو قل ان كنتم تحبون الله **قوله**
 والثالث ثلاثة انواع الخ قال الدونشري فيه جعل قد والسين سوف
 اثباتا ومعناها انها ادوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما تقدم

زيد وما سوف يقوم فليتا مل ثم تأملت فوجدت الصواب
ما قاله الشيخ ومعناه ان قد والسين وسوف حروف اثبات لا يكون
الفعل بعدها الا مبتدأ **قوله** والجواب جملة اسمية قال الدمشقي
مثال الطلبية التي لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عصى زيد
اذا ويل له وانما يقال مؤيد له ولا يقال ايضا ان يتم اذا ما عرقايم
وانما يقال فعرق ايم **قوله** وقد يجمع بين الفا واذا الخ رابت بخط
المهم قال **الدمشقي** في تفسيره حتى اذا فتحت يا جوح وما
جوح الاية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هي
واذا الاولى في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فاذا هي خاصة
وفيه نظرا لانه كيف تكون الفا الجوابية واذا الفجائية مجتمعين على
عمل واحد من التقدير والتقدير اذا فتحت واقترب ذهبت
ابصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب اذا ما دل عليه فاذا هي
شائعة وعلى هذا فيكون يجوز في قوله ان فاذا هي جواب
التفسير المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقرب
منه تسميته نائب الفاعل فاعله وانما لم يصح ان تجعل
شائعة هي الفاعل لان ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها الا في
باب اما وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا
فصل قوله وهو قليل في الشذوذ انه ضعيف
والرفع جازم والجزم قوي وقد يحتل الموضع الجزم والرفع
محذوفان يشايختم على قلبك ويصح اسم الباطل ويدل
على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه

تقدم

تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويجف وهو عدله فوض
لغير القوي ما رجمه كما رجم النصب في يعلم الذين لانه
وجد سبب اخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا اقرا به
الكوفيون وابوعمر و ابن كثير ولم يقر احد من السبعة
بالنصب في فيعقر **قوله** ورفع على الاستئناف معني الاستئناف
البناء على مبتدأ محذوف وذلك لاني في كون الواو عاطفة
جملة اسمية على فعلية لكن صرح في المعنى بان الواو هي
الاستئنافية ليست عاطفة **قوله** واستنع الرفع قال
الدمشقي كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول
ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم
اشارة اليه فانهم انما منعوا الرفع على الاستئناف
لا الاعتراض انتهى **قوله** يوبى هان ابن خروف
اجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال ويوافقه ما مر
في باب الحال من جواز وقوع المضارع المثنى حالا مع
الواو على احوال المبتدأ **قوله** والنصب في مسئلة
الوسط الخ قال **الدمشقي** تعليله بما ذكر من قوله
لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجي فيما بعد
الجواب اي لان العطف الخ فليتا مل **قوله** ونقل
عن الكوفيين انهم اجروا الخ قال الاشعري وزاد بعضهم
او قال الشهاب القاسمي لم يذكر وا زيادة او الا فيما بين الشرط
والجزا دون ما بعد الجزا واطلاق عبارة السيوطي يقتضي

ف

عدم الفرق فليحري وذاكر في مسئلة ما بعد الجزاء ذكرانه
 يمتنع النصب ولعل وجه امتناعه ان وجهه في مسئلتي
 الواو والفاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام
 والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو
 والفاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصر بين في مسئلة
 الواقع بين الشرط والجزاء عليهما لان وجه النصب فيها
 ان فعل الشرط قريب من الاستفهام **قوله** وقد قري
 بالرفع **قال** الدنوسري ربما يشكل علي قوله فيما
 مضى اذ لا يصح الخ وان كان ذلك في الواو والفاء هلا في ثم
 وقوله وهذه القراءات الخ قد يقال الذي لم يثبت به البصريون
 حكاية النصب بعد ثمر في هذه الآية التي اقتصر النصب
 عليها وهي قراءة واحده لا قرأت ثمر رايت في نسخة عليها
 خط المؤلف القراءة بالافراد **فصل قوله** ان كانت
 الاداة الخ **قال** الحفيد لا بد ايضا من العطف كما في
 البيت **قوله** والثاني نحو وان امرأة خافت فيه
 ان الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال انه
 مقصود القوم **قوله** وما علم من جواب لم يقيد به بكونه
 جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك
 بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب ليشمل
 نحو ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المص يوهم مساواة
 حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب اكثر كما اقتضاه

صحيح

صحيح النظم لان الحذف من الاواخر اكثر لان الشرط سبب
 والجواب مسبب ودلالة السبب علي المسبب اقوي لان
 الشئ الواحد قد تعدد اسبابه **قوله** ويجوز حذف
 الشرط والجزاء معارفع لما يتوهم من كلام المص من انه
 انما يحذف احدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يحتص
 حذفهما بالرفع **وقال** المص في الحواشي انه خاص
 بالضرورة لا مع ان يقال لا في الاخير لانه جائز فتقول
 انته وان والاداة في البيت الذي ذكره الشرايينا وسكت
 عن حذف الاداة وحدها لانه لا يجوز الا ان عند بعضهم
 وتفصيل المقام يطلب من حواشينا علي الالفية **قوله**
 ولا التزام العرب الخ **قال** الدنوسري قد بينا فيه وقوع
 المضارع بعد الاداة في قوله فلم ارفعه ان ينج منها **قوله**
 فانه بينا في جعله جوابا فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب
 اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنا في جعله جوابا
 لزوم رفعه كما اسلفه انفا **قوله** واجابوا عنه الاول
 الخ **قال** الدنوسري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو
 قوله لان اداة الشرط الخ ولا لرد الثاني وهو قوله ولا
 ولا التزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم
 ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة
 فيه ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان يعمل مؤخر او قوله
 وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به علي البصريين قال الدنوسري

لا ينفذ قول حجة عليهم علي الله يحتمل ان يقدر المبتدأ بعد
 الفا الداخلة علي لم و الي ما قلناه يشير قول الشرح جميع
 ذلك ضعيف **قوله** والذي يدل الخ قد يمنع ما قاله اذا الكلام
 باخره **قوله** استغني بحواب المتقدم الخ من هنا يظهر في
 قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها
 غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الي حكم القيم
 لا علي حكم الشرط وفيه نظر انتهى من الاشكال والله لا نظرية
 لان مجيئها غير مجزومة علي الاصل من انه اذا تقدم القسم
 علي الشرط فالجواب له وسقط قول ابن ابي الاصبع في
 البرهان في احوال القرآن في باب التوهم ان الآية من اقسامه
 لان ظاهرها توهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس
 بمجزوم علي المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا الجذر
 لا ينصرف ابدأ ما قابل المسلمين ليتكلم سرورهم بخلاف عدوهم
 في الحال والاستقبال ولوعطف علي المجزوم لما افاد الا انه لا ينصرف
 زمن المقابل ووقت التولية وذكر ان النجاة قالوا انه من عطف
 الجملة علي الجملة والتقدير يشرهم لا ينصرون والله يرد عليهم انه ما الذي
 للعدو عن قاعة الخوالي ما يحتاج للتأويل واقول هذا عجيب وان
 كلام عطف المفردات والجملة من قاعة الخوالي يعني في النكتة عن عدول
 عن عطف المفردات ما قاله ويلزم علي كلامه ان يكون نظم الآية خارجا عن
 قاعة الخوينا علي زعمه انه عطف علي المجزوم من عطف المفردات
 لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر **قوله** لئن كان

ما حدثه

ما حدثه الخ قال الدونشري قال الدماميني اقول هذا الشاعر يتصل بالمخاطب
 ويعتذر اليه من ذنب حكى عنه موكد اذ لك بنذر هذا الصوم الشاق
 معلقا علي صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظا المعجمة حمادة
 الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيت صميم الصيف من
 طلوع الثريا الي طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيت شدة حر
 الصيف وبأدب حال من فاعل اهم يترا قال وقاله الفراهيدي ان البيتان
 لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب عن سوك بالفارسية والفروة
 ما يلبس وجلدة الراس والفروة قطعة ثياب مجتمعة يابسنة
 والخاتام لغة في الخاتم انتهى وينظر ما معني قولها واركب حمرا
 الخ فان ظاهره يقتضي انه بين السرج والفروة فاما معني لبيبة
 فليتأمل **قوله** واذا دخل الاستغفار قال الدونشري ينظر
 هل مثل الاستغفار في ذلك غير من انواع الطلب **قوله**
 فعن يونس الخ رده من رحمه الله بقوله تعالى افاين مت فهم
 الخالدون لان دخول الفاعل علي الجواب دليل علي انه جواب
 للشرط **فصل قوله** واكثر وقوعها بعد ود الخ قال الدونشري قال
 الدماميني وقع في عبارة بن ام قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية
 غالبا مفهم ممن قال شراح واختار وتمني وود ويوجد السماء ثابت
 بعد هذين وعلمه احب واختار من امثلة ما يفهم تمنيا مقتصد
 اذ لا نزاع في بينهما وبين ممن ولا تلزم في المعنى لان الانسان قد
 يحب الشيء ولا يمتني حصوله اما لا نه حاصل له او يمارض له في طلبه
قوله ما كان شرك الخ قال الدونشري قبله احمد ولان جلية في



قومها والفعل فعل معرق

قال الله ما ينبغي واستدل بهذا اي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله
ما قتلته ولم يفت عنه بعض الاصوليين على جواز تقوية الحكم الى المجتهد
فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلي وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة
والسلام قبله ما قتلته يدل على ان القتل وعدمه معوضان اليه والماتون
من الوقوع يجيبون بانهم يجوز ان يكون عليه الصلاة والسلام خيرا
فيهما معا فليل له ان تامر بقتله وان لا تامر به ويحذر ذلك ويجوز ان
وحيا تزل بان الله لو شفع فيه ما قتلته ويحذره والعجبية الكريمة
الحسنة والفعل الذكور من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق
اسم فاعل من اعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق
في الكرم ومعني لو مننت لو انعمت واحسنت ثم قال
الدماسيني ولو مننت بهتمل ان يكون اسم كان وضرك خبرها
اي ما كان منك ضرك علي ما هو الاصح من جواز تقدير الخبر
الفعل على الاسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا بضر
والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن انتهى لكن قال العيني ان ما
استغفامية فيشكل ح اعراب الدماسيني وليتأمل وقال ايضا ظاهر قول
الشراي ما كان ضرك منك ان لو وصلتها فاعل ضر والظاهر انها
وصلتها معقول ضر على اسقاط الخافض وكان يجتمل ان تكون زائدة
وان لا تكون فعلى الاول تكون جملة ضرك خبرا عن ما لا استغفامية
وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن او ما كان
ضارا لك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا
قوله فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذه البيت الخ هذا ذكر ابن هشام
في السيرة

في السيرة على وجه التبرين وعبارته فيقال والله اعلم ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الابيات قال لو بلغني هذا قبل
قتله لمكنت عليه وكثيرا ما يسأل عن وجه استناد اي تمام الظاهر
بعد ذكر هذه القطعة في الخامسة **قوله** النابغة
فتي كان فيه ما يسر صديقه **علي** ان فيه ما يسر الا عادي
فتي كنت اخلاقه غير انه **جود** فابي على المال باقيا
واجاب **ابن المنير** في كتاب المغني بان ابا تمام راد ان يعني
عن مقام النبوة ما لا يتجاوز منسبته من العشرة على النظر في
ان الاساة الى العدو من مكارم الاخلاق ولا سيما العدو وفي الذين
ومن لم يسر عدوه لم يسر صديقه **قوله** ولا خفا بما في
ذلك من التكلف قال **المرقاوي** ابا مقوية والخبر محذوف
اي وعدم خفا بما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لامع عمله
قليل **قوله** ويشهد الخ قال **الدوشتري** في حفظي ان هذه القراءة
يجوز تحريكها على ان ان تذهبوا منصوب بان منصرفة جواز وان
والفعل معطوف على لو وصلتها على حد لولا تزوق معتر الخ
والتقدير ودوا دهاكم فادهاهم **شرايت** الدماسيني قال
بعد قول المغني ويشهد الخ **اقول** الذي يظهر ان ان تذهبوا
منصوب بان منصرفة جواز والمجموع منها ومن وصلتها معطوف
على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر اخر اهله هو
الذي ينبغي ان يقال فانه يخرج ما ش على القواعد بخلاف
تخرج الصر **قوله** لما كان معناه ان تذهبن قال **المرقاوي**

الذي عند الشئ ان عطف المعنى هو عطف التوهم فكانه يومهم
 ان تدعوا وفي كلام المعنى ما يشهد لذلك وفارغ في ذلك بعض
 شيوخنا بان عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف التوهم
 فانه مراد في فيه توهم وجود ان لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع
قوله فتزاد في ان الشرطية قال الزرقاني هذا يدل على انها دالة
 على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على انها دالة لها
 على الامتناع وهو كذلك انظر المراد في **قوله** الا انها لا تجزم
 على الاضمح قال الزرقاني فيه دلالة على انها يجزم بها على غير
 الاضمح قال الرضي وكون لو معني الماضي وحضا لم يجزم بها الا
 انظر لان الجزم من خواص العرب والماضي مبني **قال**
 لو بينا طار بها ذو ميعه . لاحق الاطال بهدًا وحصل .
 وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات انتهى **واقول**
 بسط الكلام على ذلك في المعنى فراجع **قوله** ومن دون رسيها
 قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله
 وان كنت رصة حال من صدي صوتي وجواب ان محذوف ويهش
 خبر ظل **قال** الدمايني والظاهر ان قول الشاعر لصوت
 صدي لييل قلوب من قوله لصوت صوت لييل ويدل عليه قوله
 اولو تلتقي اصداونا وقوله ثانيا لظل صدي صوتي انتهى
 وقوله وجواب ان محذوف اي بنا على ان لا هذه وهي الوصلية
 جواب وفيه خلاف بيناه في الحواشي **قوله** وهو الذي يحيل
 بمثل صوتك ما احسن قولهم **بعضهم** . لا تفعه

لا تفعه ما حيث الا بخير ليكون الجليل ردا اليكما .
 قد رينا الصداوة لك حماد . كل شئ تقول ردا عليك .
 وطلقت الحماد علي الصدي تجوزا وبنا على ان التقابل بينه وبين
 الحيوان تقابل السبب والاحباب لا لعدم والملكة **قوله** والطرب
 الخ قال الزرقاني اي وهو المراد بالطرب هنا والافا لطرب
 كما قال الدمايني حقه يكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول
قوله اي ان شأ رفقوا **قال** الزرقاني قال في الكشف وذلك عند احتضا
 انتهى وسياتي نفيه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائما
 فلم قيد بحالة المشاركة فالجواب ان الخوف في هذه الحالة استند
 من الخوف في غيرها فلذا اسروا ان يخافوا خوفهم على ذريتهم
 في هذه الحالة **قوله** لان الخطاب للاوصياء قال الزرقاني التاويل
 المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للاوصياء بل هو جار ولوقلتا انه
 للورثة او لما ليس عند المرء ايضا كما يدل على ذلك كلام الشرح
 فذكر الاوصياء ليس للاحتراز بل هو اقتضار على احد المعاني وقد اشار
 صاحب الكشف الى انه لا بد من حمل تركوا على المشاركة لا لما ذكره
 المصطلح بل ليجمع وقوع حافوا جزا وذلك لكون الخوف مستغيا بعد الموت
 فلا ياتي خوف بعد الترك واما المهم فجعل اباعث على ذلك في جميع
 الخطاب للاوصياء بعد الموت **قال** الدمايني والاول الظاهر قائله
 انتهى وقوله لان الخطاب لا خطاب هنا فكيف عبر بالخطاب
 فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر الغائب بمثابة الخطاب
قال في الكشف فان قلنا ما معني وقوع لو تركوا وجوابه صلة

للذين قلت معناه وليبحث الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا
 ان يتركوا خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع
 بعد هزلدهاب كالفهم وكما سبهم انتهى **قال** التفتازاني
 في معني السؤال والجواب ما نصه يعني ان الصلة يجب ان تكون
 قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف
 فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة فاجاب **بانه** كون حال
 الاوصيا او الجالسين او الذرية وصفتهم هذه الشرطية قضية
 معلومة **قوله** ولهذا لا نقول الخ **قال** الزرقاني انما امتنع المثال
 المذكور لدخول النافي الجواب وقال **الدمايني** ليس امتناع
 هذا التركيب قاصيا بانما كونها للتعليق في المستقبل اذ رب
 حرف يكون بمعنى اخر ولا يساويه في جميع احكامه **قوله** بايات ومثال
 وشاهد اما الايات فمنها قوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
 واما المثال فنقوله اعطوا السائل ولو جاء علي فرس واما الشاهد فنقوله
 اذا حاربوا شدوا ما ازرهم **دون** النساء ولو بانك باظهار **قوله**
قوله لا يهلك الراجوك الخ **قال** الزرقاني اسقاط البيا من يهلك
 يدل على انه ليس خبرا فان قيل يحتمل ان يكون خبرا وايضا محذوفة
 للضرورة **قيل** الاصل عدم الضرورة فوح في نهى واستشكل كونه نهي
 بان المني هو الفاعل والفاعل هو الراجي وهو ليس مفعلا والدعا
 مثل النهي **قوله** والحق قول الزجاج الخ التحقير ان الماضي
 مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضي الذي يتحقق
 وانقضي متقدما على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود

واما بحسب

واما بحسب الانقضاء في الماضي والاستقبال فالامر بالعكس لانه قيل وجوده
 متوقف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضا به بالماضي **قاله**
 اللقاني في حواشي النصف **قوله** وكيفية افادتها اي وعلى الافادة
قوله اختلفت في كيفية افادتها **قوله** من التلازم العقلي **قوله** قال
 الزرقاني اي لا الشرعي لان النهار في الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع
 الشمس **قوله** بمرارة يكون ثبوته بالاولي في جمع الجوامع ثم يتبع التالي
 ان ناسب ولم يخلف المقدم غير نحو لو كان فيهما الهمة الا الله لفسدتا
 لان خلفه كقولك لو كان انسانا كان حيوانا ويثبت ان لم وناسب
 بالاولي كل واحد بخلف لم يقص او المساواة كل واحد تكتي ربيعة لما حلت للرضاع
 او الادون لقولك لو انتقت اخوة النسب لما حلت للرضاع وهذا المثال
 انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتقت اخوة الرضاع لما حلت
 للنسب انتهى وعلى هذا فالمراد ان ثبوت الجرا على تقدير امتناع الشرط
 تارة يكون بسبب اولي وتارة يكون مساو وتارة بادون ولو جعل مراد
 الشران ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط او في اشكل جعل ثبوت
 الجزا في المثال بالاولي وقوله بعد فان ثبات الضوء مع طلوع الشمس
 او في واشكل ما قرر به الاثر لانه يخالف لغرض الكلام وايضا هذا
 التقدير يحرم فيما ذكر انه يكون بالمساوي وبالادون لانه يقال ان
 ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط او في لتعد جهة المنع من
 الحل وتفرقة بين المثال الاول والاخيرين تحكم وايضا على كلامه
 لا يكون ثبوت الجواب في المثال الاخير ادون بل بالاولي لان التخرم
 بالنسب اقوي وانما يظهر عكس الترتيب **قوله** لان دلالتها

علي ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة قال الزرقاني فيه نظر لان الكلام
هنا مبني على القول الثالث وهو انه لا دلالة للوعلي امتناع الجواب
ولا ثبوته فكيف اثبت لها هنا الدلالة على انتفايه وهذا تناقض
والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبني على القول بذلك
لا على هذا القول انتهى وفي الجواب نظر لان كلام الشراعي على
هذا القول **قوله** كقوله صلى الله عليه وسلم في دقة قال الزرقاني
قال ذلك حين بلغه حدث الرجال انه يريد ان يتكلمها والنساء
حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حملها
له من حضا بصره صلى الله عليه وسلم ودقة بضم الدال المهملة **قوله**
بنت ام سلمة قال الزرقاني في المغني بنت ابي سلمة وهو موافق
لما هنا لانه اذا كانت امها ام سلمة كان ابوها ابو سلمة قال
الجلال المحلي ويصح بين ما تقدم في اسمها من انه دقة وبين ما في
مسلم عنها كان اسمها برة فسمي في رسول الله صلى الله عليه وسلم
زينب وقال لا تزولوا انفسكم انه اعلم باهل البر منكم بان لها اسمين
قبل التغير انتهى **قوله** في حجب التقييد به خرج مخرج الغالب
لان الغالب كون الربايب في حوزة اروج اسمها تهن **قوله** كقولك
فيمن عرض الخ قال الزرقاني انما قال كقولك لقول ابن السكيت لم
يحدث نحوه فيما يستشهد به من القرآن او غير قاله الجلال المحلي
قوله لما حلت قال الزرقاني حذف اللام فيما تقدم من قوله
حلت واشتمها هنا اشارة الى حوزة الامرين ولو حذف فها
من هنا ايضا وافق الاستعمال الكثير **قوله** لو غيرك قالها يا ابا

عبدة

عبدة قال الدوشري غير قالها المنسوب يعود الى كلمة ابي عبدة
وذلك ان عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش الى
الشام بلغه في اثنا الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها ونجا
فاستشار في التوجه اليها او الرجوع الى المدينة فاختلصوا عليه
بشراجه رايه على الرجوع بعد ان اشار به جماعة من اكابر الصحابة
فقال له ابو عبدة بن الجراح افرأيت من قد رآه نفاي فقال
له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبدة نعم نعم من قد رآه
اي قد مر واقصة مشهورة وجواب لو محذوف في اي لعذرنا
ولا مجال للتخييل قاله الدماميني في حاشيته انتهى وفي حاشية
الزركشي على البخاري وجواب لو محذوف وفي تقديم وجهان
احدهما لو قالها غيرك لادبته في اعتراضه على مسئلة اجتهاده
وافقني عليها الاكثر والثاني لو قالها غيرك لم اتعجب منه وانما العجب
من قولك مع فضلك انتهى وهذا الثاني اشار اليه الدماميني وفي
محاضرات الامام الراغب قال ابو عبدة رضي الله عنه لعمر رضي
الله عنه حين كرم طواعين الشام ورجع الى المدينة اتفر من
فضا الله قال نعم افر من فضا الله تعالى ابي قد رآه نفاي
فقال لينفع الحذر من القدر فقال لسانا هناك في شيء ان
اسه لا يامر بما لا ينفع ولا ينهي عما لا يضر وقد قال تعالى
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى خذوا حذرکم الى
هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله افر من فضا الله الى
قد رآه نفاي عليه ان القدر ما لم يكن قضا فمن حق القدر

ان يدفعه الله تعالى فاذا قضي فلا يدفع ويشهد لذلك وكان
 امر مقتضيا فان قلت اليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار
 ان قررتم من الموت او القتل دلالة على ان الفرار لا يعني شيئا قلت
 لان المعنى والله اعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الامرين المذكورين
 بالكلية اذ لا بد لشخص من حث انفسه او قتل في وقت معين
 لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع
 للمعلوم وهو المقدور فلا يكون علته له بل لانه يقتضي ترتيب
 الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة
 فلا دلالة فيه على ان الفرار لا يعيد شيئا حتى يشكك هذا بالنبي
 الواردة في الكتاب عن القائلين بالهلكة وبالامر بالواردة في
 السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى واذا
 لا تمتعون الا قليلا على ان الفرار ينفع في الجملة اذ المعنى لا تمنعون
 على تقدير الفرار الا متاعا قليلا انتهى ودل كلام الراغب وما قرره
 به المولي المذكور ان عبارة عمر رضي الله عنه في الجواب افر من
 قضا الله الي قد راسه لا افر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم
 ان جواب عمر رضي الله عنه ما اخوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم
 حين قام من عند الخياط المايل لمن قال انتم من قضا الله فقال
 صلى الله عليه وسلم فراري ايضا الي قضا الله **قوله** اخلاي قال
 الدنو شري بيا مفتوحة وكانهم حملوه قال الثوري في شرح
 ديوان الحماسة والناس ينشدون اخلاي بيا مفتوحة وكانهم
 حملوه على قصر الممدود واجور من ذلك في حكم العربية ان

ينشد اخلاء

ينشد اخلاء بهز مكسورة ويراد يا اخلاي فحذفت يا الاضافة
 وتركت الهمزة كما تقول يا غلام استري وقبله **قوله** وقد
 وقد فاضت لعيني عرق اري الارض تبقي والاخلاء يذهب
قوله ما على الدهر معذب قال الدنو شري اعرب العيني
 معذب مبتدا وعلى الدهر خبرا وليرعبه الشر كذلك لعدم تقيده
 لجوارز كونه فاعلا بالجار والمجرور **قوله** ان صاحبة المنزل
 عبارة الدماميني امر صاحبة المنزل **قوله** لتاكل دم فصدتها
 اي لانه كان من عادة الجاهلية اكل دم الفصد في المحضنة
قوله لو غير لما حلقي شرق قال الدماميني الشرق بكر الرافضة
 مستهمة من قولك شرق بريقه مثلا اذا عض بشرق وفيه شريك
 والفصان بفتح الفين المعجمة هو ذو الفضة وهو ما يعتز في
 الخلق من ما كول او غير فيحصل الشرق والاعتزاز ازالة الفضة
 بشراب الماء قليلا يقول لو غصصت بعير الماء احتلت في ازالته
 بالما ولكن شرقت بالما الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد
 صار الدوا عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم
 اذا محاسني اللاي اذل لها كانت ذنوبي فقل لي كيف اعذر
 انتهى وقيل هذا البيت
 ابلغ النعمان عني مالكا انه قد طال حبسي وانتظاري
 وهما لعدي ابن زيد والعروضيون يذكرون البيت الثاني شاهدا
 على ضرب المضور وهو خطأ منهم فانه ضرب تام يا ليا بعد الرا
 وقصة عدي مشهورة طال بها الدنو شري **قوله** ويجوز ان

بلي لو المتبادر ان يقول ان يليها لانه اللفظ المتقدم في كلام الم
فمما يعينه المقدار بعد الواو العاطفة هذا واستغنيان
ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجري في غيرها وهو المصدرية لانها
التي تعرض لها الم غير الشرطية والتي للتمهي بل قد يقال
تلك شرطية بدليل انها تجاب بجوابين كما في قول **قوله**
ولو نيسبيل المقابر عن كليب فيجيب بالذنايب اي زير
بيوم الشفتين لقرعينا وح ما تخرج به المم من الاستشهاد
في المعنى علي ان الواقعة بعد لو غير فعل في قوله تعالى لو انهم
بادون في الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في
الوافيه لو انهم بادون في الاعراب لو للتمهي ليس من ذاه
الباب لان المصدر لا يسلم انها ليست من ذاه الباب واعلم ان
الضابط الذي ذكره للمصدرية يقتضي ان لو في هذه الآية
مصدرية وانه اذا ولي ان المصدرية ان فالظاهر ان المصدر
فاعل بفعل محذوف لا غير لان لو المصدرية انما توصل بفعل متصرف
غير امر وقد يقال ذلك باعتبار الاغلب **قوله** موضعها اي مع
اسمها وخبرها وقوله رفع اي محل رفع **قوله** لا شئنا صلتهما
الح قال الزرقاني اي وحيث اشتملت على ذلك كفي عن الاخبار
والافادة حاصلة بالجواب وتوقعها على ذلك لا يضر **قوله**
على حد واية لهم انا حملنا قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر
هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل ان يكون هنا على سبيل
الجواز فلا يثبت المطلوب فاجواب انه تقدم ان تقديم الخبر

هنا على

هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التي اوجب فيها
تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان ههنا بان التي بمعنى ليت
قوله وقال ابن عصفور الخ يشهد له انه ياتي مؤخرا بعد ما كونه
عندي اصطبار واما التي جفع يوم النوي فلو جدي كاد يبريني
لان فعل لا تقع هنا فلا يشبه ان المولده اذا تقدمت بما لتي بمعنى
فعل فالاولي ان يقدم الخبر مؤخرا عن الاصل **قوله** كما قال الجميع
الخ قد يفرق بان الموصول الخ في احوج الى الفعل **قوله** واختصت
ان من بين سائر الخ قال الزرقاني بمعنى جميع لا بمعنى باقي وذلك
لانهما كلهما يؤول بالاسم انتهى ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى
جميع فان كثيرا من الائمة انكروا وقد يقال لا مانع من جعلها هنا
بمعنى باقي والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها
الخ لا ينافي ذلك فتأمل **قوله** بالوقوف قال الله تعالى الزرقاني
الباد اخلة على المقصور انتهى اي علي ما هو الكثير الشائع في
الاستعمال وهو مجاز مشهور او لتضمن الاختصاص معنى الانفراد
واصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه
وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها **قوله** غداة قال
الزرقاني يحتمل ان يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل
نصبه على حكاية ما وقع في البيت **قوله** ولهم دخلت في
لوشا جعلناه خطأ الخ في البرهان في اعجاز القرآن لابن ابي
الاصبع فان قيل لم اكد الفعل باللام في الزرع ولم يركد في الماء
قلت لان الزرع ونباته وجفا فه بعد النضارة حتى يعود

خطا مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى
 انتم تزرعون ام نحن الزارعون او انه من سقي الماء وحفاظه
 من عدم السقي وحرارة الشمس او حرورا لا عصا رفا حبر
 سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله
 خطا في حال نموه لو شأ واتزال المآمن السما مما لا يتوهم
 ان لاحد قدرة عليه غير الله تعالى انتهى لمخضا وهو كلام
 حسن **فصل قوله** الايات انما قال ذلك لان ما استشهد
 به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تم الشر بما فيه التفصيل **قوله**
 والثاني منه هو الذي الخ جعل الآية من الثاني مع قول المص
 وقسمه في المعنى الى لا يخلو عن نظم وانما كان يظهر جعل الآية
 من الثاني لوقال المص وقسمه في المعنى وانما غيرهم فيكونون
 به ويكون معناه اي بهم لكن اقام مقامه ما يدل عليه وهو
 والرا يحون الخ وقد علم من قول الشر وقد يزل الخ حكمة قول
 المص ومنه لا التفصيل في ذلك غير ظاهر **قوله** بالمراد
 به ما لا يفهم المخاطب معناه لا لا المعنى له لعدم صحته هنا
 كما يفهم من كلام الشر **قوله** واما المعنى الثاني الخ قال الدونشري
 اخره عن الاول والثالث انه ليس مشهورا الا عن الركن شري
 فانه المستخرج له **قوله** وهي نائية عن اداة شرط وجملته
 قال الدونشري ربما يخالف بحسب الظاهر **قوله** اولها حرف
 شرط والمنقول في كافي ابن الحاجب انها شرطية وان شرطها
 فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يضري ذلك كونها مفسرة بهما

يكن

يكن من شيء قال بعض المحققين واعلم ان اما حرف معز على الامع
 وفيها معنى الشرط بدليل لزوم العالما لذلك قد رها **س** بهما
 فان قال اذ اقلت اما زيد فنطلق فكذلك قلت متهما يكن من شيء
 فزيد منطلق فلولا يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو
 في معناه ولا يقال يلزم من تفسيرها بهما ان تكون اسما لانا
 بحسب منع اللزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف
 اسما لانا نقول معنى ان التوكيد وليت التمني ولا يلزم ان يكونا
 اسمين انتهى وبه يبطل ما نقله الشرع عن المرادي معتقده وليست
 اما بمعنى متهما وشرطها الخ اما اول فلان س كما قال هذا المحقق
 انما فسر اما بهما فقط وبغرض انه فسرهما بهما يكن من شيء فهو
 جملة حظته شرطها المحذوف بعدها واما ثانيا فلا نه لا يلزم من
 التفسير الترادف من كل وجه **قوله** المذكور من النياية انما
 احتاج للتاويل بذلك لان المشار اليه موثق وهو النياية
 ومثاني في ذلك **قوله** عام يراد به الخ قال الدونشري يخالف
 لقول غير انه باق على محوصه ويكون تعليل الاطلاق معلقا
 على محقق فيكون ايضا محققا **قوله** وكان تامة فاعلمها اما من شيء
 علي ان من زاوية علي القول بزيادتها في نحو ذلك وما ضير ستر
 مراجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكك الداميني
 بانه لم يجز على جنس بعينه واجيب بان المقصود من
 البيان هنا التعميم ودفع اراحة نوع بعينه **قوله** مصدر
 قال الدونشري بمعنى صدور **قوله** يجوز من الجواب قال الدونشري

فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط وبالنسبة الى الطرف اي ومثله
 الحار والمجروح فان الظاهر ان جملة الشرط المنصوب بها بين
 اما والغالبيت جزا من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف
 المدلول عليه بما بعد الفاعلة جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب
 واما الطرف المذكور فقد قال في المغني والسادس طرف
 محمول لا ما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه وللفاعل
 المحذوف الى آخر ما قال فهو موضح بان الطرف ليس جزا من
 الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت
 • وبعد اما فافضل بواحد • من ستة ولا تغف بزايد •
 • مبتدا والشرط ثم الخبر • محمول فعل بعد فاء يذكّر •
 • كذا محمول لفعل فسر • ما بعد فاء بعد ها موخره •
 • والطرف والمجروح كذلك • قد قالها كل امام ثبت •
 وأشار بقوله واحداي انه لا يفصل منه لان الضرورة داعية الى
 الفصل بين اما والغالبا استكراه دخول اداة الشرط على فاجوابه
 وهذه الصلوة تنفذ بالواحد فلا يزداد عليه قاله الشامي
 بمعناه انتهى ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفرد
 بما بعد الفاعل الا ان يقال لما كان مفسر جزا من الجواب
 كان هو كالحز منه وكلام ابن الناف في جملة الشرط يقتضي
 انها جز من الجواب **فصل قوله** وقيل مرفوع بلولا
 اصالة قال الزرقاني هو قول الفراء قال الدماميني وتقل
 عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك

ليس

ليس مقتضيا لخصوص الرفع ايضا فان الحرف المختص بالاسم اما
 يعمل الحرف فقط كحروف الجر واما يعمل النصب والرفع كانه واخواتها
 وما المجازية اما عمله الرفع فقط فلا نظير له **قوله** وقيل
 مرفوع بها نيا به قال الزرقاني اي عن الفعل المحذوف قال
 الدماميني وهذا القول ليراه الى الآن والذي رايت في الجني
 الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا نيا بهما مناب لولم يوجد
 حكاية الفراء عن بعضهم ورد بانك تقول لولا زيد لا عمر لا شيخ
 ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور
 انتهى اي لانها على هذا نافية عن الحرف والفعل انتهى واقول
 رايت بخط المص في الحواشي ما نصه في كتاب وصف المياني
 في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد النور الملقب
 وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف
 ثابت عنه لولا فلولا زيد لا كرمك اصله لولا انعدم زيد
 محذوف انعدم وثابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا
 زالت جازا الفعل والتقف الطائفتان على ان لولا مركبة
 من لولا الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على ما كانت
 في المعنى الموصوغة له قبل التركيب هذا مع ان خبر المبتدا
 الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما وما يدل على
 ان الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح ان بعدها ولا تقع في
 موضع المبتدأ الا ان المكسورة فاء علمه قال عبد الله بن
 هشام هذه عشرة لا تقال انتهى واستفيد منه ان هذا

القول قول الكوفيين وان لا ثابته عن فعل فقط لا عن فعل
وحرف ووجه قول المص ان قوله ولا تقع في موضع المبتدأ الخ عشرة
لا يقال ان المفسرة لا تقع في موضع المبتدأ بل يجب فتح ان الواقعة
في موضعه وانما تكسر ان في الا بتد اعني اول الكلام **قوله**
ويجوز ان يكون كونا معيدا اقال الدوشري ويظهر هل ياتي الخلاف
بعدلوما هل يكون كونا مطلقا فقط او يجوز ان يكون كونا مطلقا
او معيدا **قوله** فتقديمه فهلا كان هو اي الشان قال في المفتي
وقيل التقدير فهلا شفت لبلي لان الاضمار من جنس المذكور
اقيس وشفعها علي هذا خبر لمحدوف اي هي شفعها **هذا**
باب الاخبار بالذي وفروعه قوله وكثيرا ما
يصار اليه قال الزرقاني كذا قال المص وفيه نظر لانه اذا قصد
شي من المعاني الثلاثة اعني قصد الاختصاص وتقوي الحكم
وتشويق السامع يوتي بتركيب دال عليه كهذا التركيب
من غير تغيير له عن اصله واما التغيير علي هذا الوجه فالغرض
منه اما التدريب او الامتحان **قوله** لقصد الاختصاص
الخ الاخبار ان نحو بان والثلاثة قبله بانية والاول كقولك الذي
قام زيد رد اعلي من قال قام عمرو خالد والثاني ظاهر لان في
هذا الاخبار استاذين فهو اقوي بما فيه اسناد واحد
والثالث كقول اي العلا المعري مشيرا للمعاد الجسماني
والذي حارت البرية فيه • حيوان مستخدم من جماد •
ويجمع ما قول بعضهم قصد اختصاص او تقوي الحكم او • تشويقا

اوسبرا

اوسبرا ابد الباب عنوانا **قوله** شريعتي من ذلك الاسم ضمير
مكانه اي غالبا لما سياتي من انه قد تقدم لقصد الاتصال
قوله وان عن بمعني الباق قال الزرقاني اي واليا بمعنى على شري
اي لان تمام التوجيه المله كورا مما يحصل بذلك ولذا ادعي
الشهاب القاسمي ذلك ساقط من كلام الشري يعني ان كلام الشري
يقتضي ان ذلك من تمام وجه وجه القلب وفي كلام ابن
جماعة ما يقتضي انه وجه مستقل كما بيناه في خواشي
الافية **الفصل الثاني قوله** من التائيت الخ قال
الدوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو علي حذف مضاف اي
من موصول التائيت الخ **قوله** سبعة شروط ثبت الشاطبي
علي انه لا حاجة الي الشرطين الاولين للاستغناء عنهما بقول
الاستغناء بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر
في التسهيل الشرط الثاني استغناء عنه بالرباع **قوله**
عن القول بان له صدر الكلام وهو خلاف الاصح بدليل
انهم قالوا في قوله اذا مت كان الناس صنفان اي اسم كان
ضمير الشان وفي قوله تقالي ان الحمد لله رب العالمين اسم
ان ضمير الشان ولو كان له صدر الكلام لم تتقدم العوامل
عليه **قوله** فلان ضمير الشان الخ قال الدوشري قديقال
ان ضمير الشان الذي جعل مكان المخبر عنه جزا الصلة
لان تقدم على الصلة **قوله** قال شرحه ابو حيان الخ
لا يخفي ان الموضح لا يرتضي ما قاله الشراح فلا يعترض

اي ص

عليه بعلامهم لان قول التسهيل مبوبا عنه بصيغير مثل قوله
في التظيم او بصيغير اي او الغنا عنه بمضمر وسياتي انه يحصل للاختلاف
عن المجرور بحيثي ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاحتراز
عن الحال لم يكن لا شتراطه في الالفية قبول التعريف فالفية
وهذا مبني علي ان هذه الشروط هل يحتاج لجمعها او بعضها
مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا علي الالفية
قوله اذا هبة جارية صا جها انتمد عليه بعضهم بان
الجارية مضافة والاصافة تكون باء في ملاسنة فلا تدل
اضافة الجارية علي امرها ملكة بل قد تكون جارية جاره
فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صا جها فاذا دا منها ملكه
وقد قد ما ذلك في باب ان واحواتها **قوله** فلا يخبر عن
المجرور بحيثي او بمذ او منذ قال الزرقاني لوزاد ونحوه
كان اوي ليده خل ما يشبه ذلك كواو القسم وتاؤه والكاف
ولا يخبر بالرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضي لان شرطه
لفظ الزمان اي واذا اخبر عنه يتتني ذلك لوقوع الضمير
ح بعدهما **قوله** اياه زيد قال الدونشري صوابه سره
زيد الخ لانه اذا كان امكن الاتصال لا يجوز الانفصال
قوله هو قال الدونشري كان الا نسب وصل هذا الضمير
لافضله **قوله** وان يكون فعلها متصرفا قال الزرقاني اي
سواء كان ماضيا او مضارع **قوله** ليصاغ منه قال الزرقاني
اي من الفعل وذلك لان الصوغ انما هو منه اذا الفاعل

موجود

موجود مع الوصف كما انه موجود في الجملة وح في قول التكميم
لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال بخوله لان الصوغ ليس
من الجملة بل من الفعل كما علمت **قوله** وفي بعض النسخ مثبتا ان
كان المراد زيادة علي قوله مقدم ما لزم ان يكون الشرط واحد
عشر وان كان بدل قوله مقدم ما فلا يناسب ترك شرط التقدم
الذي نص عليه الناظر **قوله** والخبر في هذا الباب نفس
المبتدأ كان المراد نفسه بحسب الماصدق فلا وجه للتقييد
بقوله في هذا الباب لان المبتدأ والخبر مطلقا لبدان يتحدان ماصدقا
ويختلفا مفهوما فهو مجموع ههنا لان مفهوم المبتدأ وهو الموصول
غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سواء كان ظاهرا ومضرا
كما لا يخفى وقد مضى اشكال اللقائي في باب المبتدأ والخبر
في قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج للربط
ومرجوعا به والظاهر انه لا ياتي في نظير الجواب ههنا فتا حله
قوله لان فعله مسند الي الكلام جواب عما يقال التبليغ
غير مذكور في التركيب وح فكان اللابت بالشران يقول
الي ضمير المتكلم لان الكلام غير مذكور في التركيب **قوله**
ولا فرق في ذلك الخ اي في انه اذا رفعت صلة ال ضميرا
مراجعا الي نفس ال استتر في الصلة وان رفعت ضمير الغير
ال وجب ابرازه وانما احتاج التثنية على ذلك لما في
ذلك من الخلاف الا في فيما اذا اخبر بال غير المتنازع فيه
قوله علي رأي الاخفش الخ لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين

اولا مذهب الاحفش وغيره وكانه اكتفي بما تقرر من ذلك
 في باب التثنية **قوله** قدس زيدا كان يحسن ان يقول
 ونصبته لان مجرد تقديمه بوجه بقاءه على رفعه وان كان
 لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعده بالاولا انه اظهر في
 تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على
 نفسه **قوله** الموقانية لما اشتمل على المستكمل التثنية
 وثانيه الموقانية من بينهما بضبط الموقانية لانهما تكون
 له والمخاطبة والمخاطبة والتثنية لا تكون الا للمتكلم فلا
 فلا اختصاص التثنية بالمتكلم يتبادر من اضافتها اليه
هذا باب العدد قال ابن ابي الربيع العدد
 المعدود والعد المصدر قال المص وهو ظاهر في قوله
 سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما بعد لم عددا
قوله فان حاشيته السفلي الخ قال الزرقاني اي لان الحاشية
 السفلي ما وونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد
 وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلي تسعة
 والعليا احد عشر ومجموع ذلك عشرون وقد ساءت
 العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذا مثلا لان ما حاشيتها
 قريبتان ومثال ما حاشيتها بعيدتان ما اذا قلت في
 العشرة حاشيتها السفلي ستة والعليا اربعة عشر ومجموع
 ذلك عشرون وقد ساءت العشرة نصف مجموع حاشيتها
 البعيدتين **قوله** فلا يجمع بينهما اي لا على طريق الاضافة

كما مثل

كما مثل ولا على طريق الوصفية عالم يقصد بالوصف بيان ان المراد
 باسم الجنس المعدود والجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف
 في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا الزهين اثنتين انما
 هو الاله واحد حيث قال لما جمعوا بين العدد والمعدود فيها
 والواحد والاثنتين فقالوا عند ي رجاله ثلاثة وافرسان اربعة
 لان المعدود كما يري عن الدلالة على العدد الخاص واما رجل
 ورجلان وفرس وفرسان فمعدود ان فيهما دلالة على العدد
 فلا حاجة الي ان يقال رجل واحد ورجلان اثنان فان قلت
 فما وجه قوله تعالى الزهين اثنتين قلت الاسم الحامل للمعنى
 الا فراد والتثنية وال على شيئين على الجنسية والعدد
 المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما
 والذي يساق اليه الحديث هو المعدود شفع بما يؤكد قدل
 به على الفصد اليه والعشاية به الا تزي انك لو قلت
 انما هو الاله واحد ولم يؤكد به واحد لم يحسن وخيل
 انك تثبت الالهية لا الوجودانية **قوله** فلا حاجة الخ قال
 الدوشري قد يقال انه يحتاج الي ذلك اذ لا يستغنى من
 واحد الا انه مدكر واما كونه من جنس الرجال فلا يحتاج
 الي الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد
 ح ويقتصر على المعدود المفرد او المشي وهذا معنى كلامهم
قوله ويجوز ان تحذف الثاني المذكور في ذلك الشيخ الامام
 تقي الدين السبكي يكون المعدود لفظا بام كما في الحديث

وقد بينا ذلك في حواشي الناكمي **قوله** والي ذلك استدلنا
بقوله ثلاثة الخ قال الزرقاني ظاهره ان جميع ما تقدم مع ان
الحكم الثاني لا يفيد كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيد
باعتبار المطلق والمفهوم **فصل قوله** وهو ما يفرق بينه
وبين مفردة بالثاني غالباً اي اما يكون الثاني المفرد نحو بنف
ونفقه او يكونها في اسم الجنس نحو كوك وكاة ومن غير الغالب
انه يفرق بينه وبين مفردة بياء النسب نحو روم ورومي
قوله وليس له مفرد من لفظه غالباً من غير الغالب رك
فان له مفرداً من لفظه وهو راك **قوله** ولا يضاف هذا
الجمع الخ قال الدنوشري تسمية ذلك جمعاً فيه نظر **قوله**
مميز اسمي الجنس والجمع قال الدنوشري اضافة مميزة الى ما بعده
بائية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمي الجنس
والجمع قال قائل وما نقلناه او لي **قوله** كان خصيه
الخ قال التمثيل به لما نحن فيه فيه نظر ظاهره ان الكلام في
الثلاثة والعشرة لا فيما هو اعم من ذلك وقال ورايت
في بعض كتب اللغة كان خصيه من التمدل مكان التمدل
وبروي سحق جراب وكان حقه ان يقول حظلتان ه
وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتي يكون في طرفها
ما تترين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الادوية
عيني **قوله** خفض باضافه الخ قال الدنوشري ظاهره انه
لا يجزى من فلا يقال عدي عشرين العبيد وهو ممنوع

قوله لا

قوله لانك تقول غنم كثير بالتذكير تتبع صاحب الصحاح وفي
المصباح انه يجوز في غنم تذكير صمير وتانيته **قوله** وما حصل
ما ذكره من امثلة اسم الجنس الخ هذا يخالف ما اسلفه في باب
الكلام اطلاق ان الافصح في اسم الجنس التذكير كما نبهنا
عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من ان الغنم مذكور بخلاف
ما اقتضاه كلام ابن المصم والصحاح من انه مؤنث فانظر حاشية
الافية ويدل قانيته ردالها في تصغير كما في الحديث ورجل
في شفعة له في غنمية الخ **قوله** فحكمه حكم المذكر الخ قال
الدنوشري فيه نظرات نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث
فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد **قوله** والتذكير والتانيث
يعتبران مع الجمع بحال مفردة الخ قال الدنوشري ينظر هل
ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكير وتانيثه على
اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث
حمامات ذكور ورايت ثلاث حبات ذكور وكتبت لفلان
ثلاث سجلات فتونث على اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت
على ثلاث حمامات فتونث والواحد حمام وتقول له خمس من
الغنم ذكور وثلاث من الابل فحول فتونث العدد اذا كان
يليه الابل والغنم لانها لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا
واحد لشئ منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والاناث
وعليهما جميعاً وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت بين
الثلاثة وبين الابل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من

بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم بحيط الله بالليل
قد دخلت معها قال **الجعد** يصف بقرة قطاقت ثلاثا
بين يوم وليلة يريد ثلاثة ايام وثلاث ليال ولا يغلب الموت
على المذكر الا في الليالي خاصة تقول مررنا عشرين فيعلم ان
مع كل ليلة يوما انتهى وهو اذا تأملته مع ما في الشرح
والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليجرب ذلك **قوله**
خلافا للبعد ادين قال الدوشري الظاهر انهم لا يعينون
مراعاة الجمع بل يجوزون مراعات المفرد ايضا **قوله** بل
ينظر الي ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ منه يؤخذ
انه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكرا التاويله
بالموت فما وجه ذكر ما في ما في بعض روايات حديث
اي هريقة في فضل الجماعة صلاة الرجل في الجماعة تضعف
خمسا وعشرين ضعفا بترك التاويل في خمس من انه لتاويل
الضعف بالدرجة او الصلاة محل نظر لانه اذا كان اللفظ
الموضوع للموت بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص
اذا اريد به الموت الحقيقي لا تترك التاويل من عدده فكيف
المذكر المؤول بالموت المجازي تترك التاويل من عدده
تنبيه يؤخذ من كلامه انه لا يجوز تذكير العدد اذا
كان المعدود مذكرا التاويله بالموت فما وجه ذكر ما في
ما في بعض روايات حديث اي هريقة في فضل الجماعة صلاة
الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التاويل

خمس من

خمس من انه لتاويل الضعف بالدرجة او الصلاة محل نظر لانه
اذا كان اللفظ الموضوع للموت بطريق الاشتراك مع المذكر
اذا اريد به الموت الحقيقي لا تترك التاويل من عدده فكيف
المذكر المؤول بالموت المجازي تترك التاويل من عدده **قوله**
بقيل عشرين هذا لزوم ممنوع فقد اجاب بعضهم بالتاويل
حسنا وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه **فصل قوله**
ليطابق العدد المعدود لفظا قال الدوشري هذا غير ظاهر
اذا العدد ليس جمعا مكسرا حتى يتطابقا ولعل مراده ان العدد
ليس جمعا بالواو والنون ولا بالالف والتاويل بالمعدود كذلك
قوله كل واحد قال الدوشري هو شاملا لثلاثة
معا ولتختلف اثنين منها ولتختلف واحد منها كما هو ظاهر **قوله**
الشري مسيلتين الاولى الخ هذا معلوم مما سبق في قوله
وقد يخفى باضافة العدد اليه وقوله والثانية في لفظ
واحد لو حذف لفظه في صحيح وهذا يستثنى من اسم الجمع
فانه لا شك في ان ما يسمي اسم جمع ويضاف العدد اليه كثيرا
لا قليلا فيقيد بذلك قوله فيما مر ان اضافة العدد الى اسم
الجمع قليلة فليتام **قوله** فان جمع قرء بالفتح على اقر اشاد
فيه ان قوله بناقلة ليس بشاذ وهو اقرء كما سياتي في باب
جمع التفسير ان افعل يطردي في فعل بفتح الف اذا كان صحيح
العين **قوله** كان قيا سا لا يخفى الضمير المستتر في كان
علي انه سمرها عايد علي اقرا لا علي قرؤ اي كان اقرا قيا سا

لا شاذ اوله يقل نعم ان جعل اقرا الخ لانه بصد والكلام علي
استعمال قرء في الآية الذي هو بنا كثير لان معزده وان كان
له بنا قلته الا انه شاذ فكانه قال انما يكون الآية من ذلك
ان كان معزده قرء في الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان
بنا القلة ح قياسي **قوله** فاحذت الخ من العشر الحفص الخ
وجهه ان هذا الخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين
قوله لانه يقتضي الخ قال الدوشري ببيان ان كل واحد
منها ثلاثة كان المجموع تسعا ية والتسعة تقسم من قوله تعالى
وازدادوا تسعا لمن التمييز كما توجه بعضهم فليتأمل **قوله**
فاجري الخ قال الدوشري يريد ان الاسم لا ينصب بعده علي
التمييز حتي يتم بتنوين او نون وجعل ابن كيسان تمامه
بال كذلك قاله **الشر فصول قوله** وقد يخفف قال الدوشري
اي يحذف ياءه الاولي المزبلة واصله يثوق اجتمعت
ايا والواو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وادعت الياء في اليا **قوله** وهو التسعة فماد ومنها قال
الدوشري والظاهر انه لا يثوي بلفظ السيق مع العشر
فلا يقال ثيف عشر ويوتي به مع العشريين وما بعدها
فتقول ثيف وعشريين رجلا عندي **قوله** الا انك قاتي
باحد واحد لا تستعمل احدي الا مركبة او معطوفا
عليها او مصافة نحو انها لاحدي الكبر **قوله** من النيف
والعقد قال الدوشري كلام مردود وانما مراده بالجمع

جميع

جميع اللفاظ التي فقط واما العقد فسياتي في كلام المم انه
ينبغي علي الفتح فلو جعل كلامه هنا شاذلا له لكان فيه تكرير
قوله لتعادل خفته الخ لا يخفى ان البناء علي الفتح يستلزم ان البناء
علي حركة وهذا بتفصيل لكون الحركة فتحة واما علة البناء علي
حركة مع ان اصل البناء السكون فهو ان لهذه الكلمة حالة اعراب
كالمنادي واسم لا **قوله** فلا يترتب مترتبة صد والكلام من
عجز اي وصد الكلمة ليس محلا لاعراب لان محله الاخر وفيه
ان البناء لك لانه لزوم اخر الكلمة حالا واحدا او ما جى به
في الاخر لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب علي ما بين
في محله وتفصيل المقال في المقام يطلب من حواشي الالفية
والفاكي **قوله** وقيل لوقوعها موقع التنوين فيه وفي قوله
الا تي اما بنا وهما مع اثنين واثنين الخ نظر لما حققه ابن الناطم
من ان التنوين انما يكون في الاعراب الموقوف علي الاسناد والتر
الاسناد في في الرتبة الثالثة واحد عشر واثنى عشر من المركبات
المرجبة في الرتبة الثانية والمتقدم لا يقال انه حال
محال المتأخر **قوله** لتضمنه معنى حرف العطف فيه نظرا لان
الاضافة تمنع من ذلك اذ لا يقال في غلام زيداصله غلام
وزيد وتام الكلام في حواشيت المتقدم **قوله** لا يجمع
بين علامتي التثنية جواب عما يقال لم لا اجري الجزان
مع المذكور علي ما كانا عليه من لحاق التاليف **قوله** وبذلك قرأ
يزيد ابن القعقاع حواشي جعفر ولم يقل هذه المرأة عنه في

كيب

الكتب المشهورة وإنما نسب هذه القراءة في المحتسب للاعتماد **قوله**
 أما بنا وهما مع اثنين الخ قال الدونشري سبق منه أنه علله
 بقوله وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معني حرف العطف فلو
 آخر ما قدمه الي هنا وأضافه الي ما علل به كان حسنا وقوله
 وأما بنا وهما مع غيرهما الخ سبق منه أيضا لتقليل ذلك بقوله
 وأما بنا الثانية فلتضمنها حرف العطف الي آخر ما قال فلو
 آخر ما ذكر هناك الي هنا كان حسنا أيضا فليتأمل كلامه
 فإنه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة اليه والظاهر أنه
 حال تاليه لم يكن خالي البال والله أعلم بحقيقة الحال
قوله وأما جمعوا بين تائيتين الخ قضيت أن الف احدي
 للتائيت وهو كذلك فلهذا منعت الصرف فلم تنون وقيل
 للحاق زوال التوين للتركيب فإذا قلت احد وعشرين
 نونت **قوله** وحمله علي غير الغالب لا يحسن تخرج القرآن
 عليه لك أن تقول خرج عليه قراءة الاحوين ثلاثمائة
 سنة وما يابعد من قدم فبين الموضعين قرب لا يخل
 زلة القدم **قوله** وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع نوزع
 في ذلك فان يزيد لم يقل **فصل قوله** الي مستحق المعدود
 قال الدونشري لو عبر بقوله ماله تعلقت بالمعدود وكان احسن
 ليشمل نحو هذه اشارة الي جماعة لم يزيد بقليل وليس بالكا
 لهم ولا مستحق لهم ثلاث عشرة **قوله** فليست غني عن
 التمييز قد يقال ما معني الاستغناء مع ان اضافته الي مستحقة

لا يفيد

لا يفيد جنس المعدود كما يفيد ه التمييز **قوله** فكما ان الخ قال
 الدونشري ينظر ما عرابه الخ وهل قوله كذلك يؤكد ام لا
قوله بقا البنا قال الدونشري قال شيخنا ابن قاسم ولم يؤثر
 الاضافة الا عراب لفظها والامر للغالب **قوله** نزل الاسما الي
 اصلها الخ بدليل ما لا ينصرف والا سماء الستة **قوله** نحوكم رجل
 عندك ونحو من لدن حكيم خير **قوله** وقد يعرف الخ يورد عليه
 ان اي بشر طيبة او استغفامية بناؤها اصلي وردت الي الاعراب
 عند الاضافة نعم قد يفرق بين كمر والعهد ان بناكم للشبه
 والصوري وقد قيل انه لا تقارض كما صرح به الشهاب القاسمي
 في الكلام علي قد الاسمية وان كنا قد بحثنا فيه في حواشي الالفية
 في باب العرب والمبني **قوله** وهو متع قال الدونشري هذا
 محكي بقليل في شرح الشواهد للعيبي وقال قبله جزيدي رارخم
قوله والعنا الخ قال الدونشري قال العيني ومن للتفليل
 والظاهر انه اراد الاولي والظاهر ايضا ان ذلك علي حد ومضاف
 قبل بنت اي حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى في وعطفت الشقوة
 علي العنا عطف تفسير والمعني كلفه الله لاجل عنايه و
 وشقوته بمشاق كما بنت ثانيا عشرة في حجة **فصل قوله** فاعل
 قال الدونشري لو قال بدله مصير كان حسنا فليتأمل **قوله**
 وقولهم مصوغ الي آخره اي فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه
 لا بمعنى بعض اصله فإنه مصوغ من العدد حقيقة **قوله**
 وفي الصحاح الخ قال الدونشري المضاي الذي ذكره في باب ضرب

يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وكذلك في الجميع إلا
 ربت القوم أربعهم وسبعهم اسمهم ومشعهم اسمهم فان
 هذه الثلاثة من باب سال يسال لا جمل حرف الخلق قاله
 المروزي في شرح نصيح ثعلب **قوله** ويجب ح اصافته قال
 الدوسري هلا جان خامس من خمسة اللهم الا ان يقال المراد
 بالوجوب الاضافي والغرض منع النصب فقط الا في عن الاخفش
قوله واثنين مضاف اليهما قال الدوسري لو قال اليه كان
 حسنا ولذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما يأتي **قوله**
 فتقول حادي عشر بتذكيرهما اي بنيا الجزئين على الفتح كما هو
 عليه شرح الشهيل وهو معلوم مما يأتي في الوجه الثاني **قوله**
 وهو الوصف الخ قال الدوسري لو قال وهو الوصف والعشرة كان
 اوضح **قوله** معناه استغن بمحادي عشر الخ يجب ان معناه
 ذلك بل يجوز ان معناه استغن به في الدلالة على المعنى من
 مجموع التركيبين فليتا مل **قوله** بفتحهما انت خير بانه عند حذف
 العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتي
 فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزئين واعراب الاول وبنا
 الثاني وقياس ما مر عن ابن السيد من بنايهما بن الجزئين
 هنا فلم حل الشك الكلام هنا على ما قال السيد حتى احتاج الي
 اتاعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر ان يقر فيه الوجه
 الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للاباس وان اعرابا
 او الاول وفيه نظر لانه يزول الالباس الخ لكن هذا انما

اوقعه

اوقعه فيه طنه ان الالباس هنا كالباس المتقدم الذي ورد به
 كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المصير بالوصف
 الدال على انه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل
 من فهم الالباس وكتب الشهاب السباطي هنا ما يوهم ان بيان
 الالباس بما قلنا غير مذكور في الكتب المشهورة فقال **قوله** هذا اي
 قول الشهاب يزول الالباس باعراب الاول **قوله** هذا انما شمران
 المراد بالالباس الالباس بما ليس اصله تركيبين ولم لا يرد
 به الالباس بالتركيب الذي يعمى بعض اذ يحتمل ان رابع عشر
 ما حوذا من رابع اربعة عشر لاس رابع ثلاثة عشر ورج لا يزول
 الالباس المذكور بالا عراب فليتا مل ثم ان بعض مشايخنا راجع
 في المسئلة كلام ابي حيان فراه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه
 فله الحمد والمسد **هذا باب كنايةات العدد قوله**
 عن عدد فقال الزرقاني المراد بالعدد هنا المعدود ووح يتضح قول
 تعليل الشك الاحتياج الي التمييز بقوله لان كلا منهما عدد مجهول
 فاحتاج الي التمييز قال الرضي كم الاستفهامية والخبرية يدلان
 على معدود وعدد فلا استفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم
 في طنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما
 يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب والاستفهامية
 والخبرية فلذلك احتيج الي التمييز المبين للمعدود **قوله** والحقيقة
 قال الزرقاني تفسير للجيش قال وقوله والكمية تفسير للمقدار
 انتهى ومعني جهل الجنس انه لا يدري انه من الاحاد او غيرها

مبينة

قوله يستحق الوضوح قال الدونشري ظاهره ان التكثير لحر
 يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موصوغة له كما ياتي في كلام
 الترمذي في قوله بجامع التكثير **قوله** اذ في الوضوح على حرفين اي بنا
 على انه لا يشترط كون الثاني حرف لين ومتراول الكتاب
 عن الشاطبي خلافة **قوله** تميز بمجرد منصوب قال الزرقاني
 قال الرضي واذا كان الفصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد
 وجب الاتيان بمن لا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي
 نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكما اهلكنا من قرية وحال كم
 الاستثنائية المحرور وميزها مع الفصل كحال كم الخبرية
 في جميع ما ذكرنا **قوله** جواز مقتضي كونها كالعوض منه انهما
 لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا وبكونه واجبا صريح في المعنى
قوله والاحبار يحتمل الصدق والكذب قال الزرقاني اي وذلك
 لانه اذا قال كم رجل لقيت يصح ان يقال له ما لقيت احدا **قوله**
 تنبيه بروي الخ حاصل هذا التشبيه ان الكلام السابق دل على
 ان كم تكون خبرية نضا واستثنائية نضا والكلام على هذا
 البيت يدل على انها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما
 في التمييز لا ينافي ذلك كما قد يتوهم لاسكان التاويل **قوله**
 نحو انه وخاله على هذا الفتحة في قد عا فتحة خفض وعلى
 رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع فتحة
 بالرفع كما لا يخفى لان قد عا صفة تابعة لموصوفها غاية
 الاسرائد اذا كان محرورا كان جرها بالفتحة لانها لا تنصرف

قوله فقيل

قوله فقيل ان ثمتها الخ قال الزرقاني قال الرضي وبعض العرب ينصب
 مميزكم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز
 بينها وبين الاستثنائية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون
 عمه بالنصب خبرية **قوله** وافرد الضمير الخ اشار بهذا
 المخرج اللطيف الي ان قول المص والتالجماعة سوال عن جواب
 تقديره كيف يصح ان يكون قد حلت خبرا عن كم وهي واقعة على
 متعدد والثاني حلت للوحدة وحاصل ما اشار اليه المص في
 الجواب منع ان التال للوحدة بل هي للجماعة واشار الشوا الي
 جواب اخر حاصله تسليم ان التال للوحدة والافراد نظر الي لفظ
 كم **قوله** والافضل حلتا قال الدونشري فيه نظر اذ قد يقال ما
 المانع من كون قد حلت خبرا عنهما والافراد على تاويله بكل منهما
 كما قيل الاذان والاقامة سنة اي كل منهما **قوله** على المصدرية قال
 الدونشري فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان احسن
قوله واما كان فائدة في كان خمس لغات قال ابن مالك في الحاشية
 الشافية وفي كان قيل كان وكان. وهكذا في وكان فاستثن
 وقال في شرحها اصلها كان وهي اشهرها ومنها قرا السبعة الا ابن كثير
 ويليهما كاي وقراها ابن كثير والاعمش وابن محيي وكان بهمزة
 ساكنة ما الكاف وبعد ها ياء مكسورة خفيفة وبعد ها نون
 ساكنة في وزن كمين ولا عرف احدا قرا باللقين اليقين
قوله من ظاهره قال الدونشري كان وجهه ان كان نونه ثنوين
 في الاصل فمنعت من الاضافة نظر للاصل **قوله** ومنها ان خبرها

مفرد اقال الد نوسري كون خبر كاي لا يكون الا جملة مجتاج الي
 قائل ويمكن ان يكون ذلك لغزا وقد نظرت ذلك بقولي
 بين لنا يا عالما بعد الاما رحله مبتدا وخبره غلة واما جملة
 والسطر الاخير من فخر صاحب العلامة عامر الرزيي ويمكن
 ان يكون ايضا في اسم الشرط اذا وقعت مبتدات قائل انتهى
 واقول قد يجب كون الخبر جملة في غير ما ذكر كما في خبر مثير الشأن
 ومرفق في ذلك في باب المبتدأ والخبر **قوله** واما كذا فيكون
 بها عن العدد قال الزرقاني وقد تكون لغز العدد نحو قال
 فلان كذا **قوله** على ضرب الخ قال الد نوسري ما معناه قال شيخنا
 الامام شجاع الحلي يمكن ان يكون معناه ان كذا محكية لكم
 نوع محكاة فلذلك جزمتموها **قوله** استار الناظم بقوله
 ككم كاي الخ فيه ان كلام الناظم يقتضي انه يجوز في تمييز كذا الخبر
 بمن لانه جعل الوجهين محل من كاي وكذا والموضح اوجب في
 تمييز كذا النسب **هذا باب الحكاية قوله** ويختص
 بالعلم في الاختصاص به نظر وكذا اقول بعد ويختص باي ومن
 في الاختصاص بهما نظري فقد روي انه لما اشد كعب
 قنوا في حرمتهما البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صحابه
 ما حورتهما وفيه الحكاية وحكاية المعرفة غير العلم **قوله**
 نحو قل ان ربي يقدر بالحق في صدق تعريف الحكاية المتقدرا
 على هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الايراد المذكور في التعريف الا
 ان يقال انه ايراد مقدر لانه اذا قال ذلك فقد اورد

على حسب

على حسب ما اورد المتكلم **قوله** ويجوز حكاية ما على المعنى المراد
 بالمعنى ما قابل لفظ المحكي بهيئته فيصدق على تقديم الفاظ
 المحكي وتأخيرها وتغيير اعرابها انه حكاية معنى لا لفظ يقال
 ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ ايضا **قوله** وحكاية
 المفرد اي حكاية حاله **قوله** وكقول ذي الرمة الخ قال
 الد نوسري جعل بيت ذي الرمة من حكاية المفرد فيه نظر
 والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت استشكله
 فكنته ثم رايت بعضهم ذكر كلاما يقتضي ان جملة الناس يتجمعون
 بقول محذوف فانه قال اي سمعت الناس يقولون الناس يتجمعون
 غيثا ثم يقول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس
 الذي هو مفعول سمعت او مفعول ثان له على الخلاف في ذلك
 فعلى هذا جملة الناس يتجمعون غيثا محكية بالقول على القياس
 لكنه محذوف ومراد به لال ابن ابي برزة القاسي وضعة
 غيثا محذوفه اي مريعا فافعا فقلت لنا قتي لما سمعت قولهم
 المذكور لا تتجعي الغيث وان تجعي بلالا فهو اجدي من الغيث
 والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلا وهو قول ابي عبيد مع
 صيدح للعلمية والتأنيث **قوله** ويمكن ان يكون من هذا اي من
 حكاية المفرد في غير الاستفهام **قوله** فالمختار الخ قال الد نوسري
 هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكره فالمختار الخ
 ولا فكان المناسب الواو لا الفا قال شيخنا العلامة شجاع
 الحلي وقول الشعر عندي الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك

المقابل لمختار المحققين وتأييده الأول واضح والثاني فيه نظر
ظاهر لانه يبين في العرض المذكور قليلا من ان قلنا **محكي**
ومن ما اذا محكي قلنا يعتبر محكي من مرفوع وقد يقال يفرق
بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا انه محكي وقد يجاب
بانه محكي اعتبارا **قوله** مذكورة قال الدوشري قد يقال
فيه نظر اذ ملحظ المنع ان المحذوف لا يعلم حتى يحكي ما فيه
فلو كانت معلومة كان قبل هل ضربت رجلا فقال مخاطب ضربت
فتقول مر يد التعيين المحكي ايا فتحكي ما فيها مع حذفها فالظاهر
ان مثل هذا لا يمنع قليلا من **قوله** النظر يبين قال الدوشري
لو قال به له ظريفيين كان اولى انتهى اي لتطابق الصفة
والموصوف في التذكير **قوله** او نسبيا يعلم من قوله او نسبا
المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط
ونسبا **قوله** وقس على ذلك حكاية المرفوع بالغا على
والمجروح في المقرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر
على من راي اذا استثبت بهما عن مخفوض ويكون المجروح متعلقا
بفعل مضمر ويقدر به بعدهما انتهى وظاهره وقل منان ومنين
وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار
قال المصنوع لا بن عصفور ان يجيز تقدير المتعلق
قبلها لانه يرى ان الاستفهام اذا كان استثنائيا كما لم يكن له
الصدر وما ذكره ابن عصفور من انه لا بد من ادخال الجر
متعين على القول بان الحركات اعراب والالزام ضمما بكار

وابتاعه

وابتاعه **قوله** في الحركات قال الدوشري لو قال والحروف كان
احسن ولحم يصح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات
وحروف حكاية لا اعراب **قوله** وهو سابق الخ قد يقال ان الكوفيين
يجوزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك **قوله** موخرا
قال السبائي ويجوز لظها رة مقدما ايضا على كلام الكوفيين
كما صرح به المرادي ومقتضى قول الشالائي والكوفيين يجوزونها
انه يجوز ان يصرح به او يقدر الفعل مقدما وموخرا على ان
ايا فاعل به او مبتدأ والفعل خبرها وقوله تأكيد اقال الدوشري
معمول لقوله يصح فيكون النصريح على سبيل التأكيد وان كان
العامل المصريح به ليس مؤكدا بل هو للتاكيد وهو عامل مؤخر
قوله ومقتضى قواعد البصريين الخ ظاهره انه لم يقف على نص
لهم ونقل المصنف عنهم ان ايا مبتدأ والخبر محذوف اي ايهم فعل **قوله**
فان سالت بهما عن منصوب قال السبائي في هذا قسم قوله
وان وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول بان الحركات اعراب
فقول الشوا والحركة للحكاية يخالف فرض المسئلة وان كان الكلام
صحيحا في نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلى تقدير
ان يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرار مع قوله بنا على
انها للحكاية واي في موضع رفع الخ لانه شامل للاحوال
الثلاث ولا خلاف فيه عندهم انتهى واقول لم يقل المصنوع
في الحواشي خلافا بين الفريقين فيما اذا سئل بهما عن منصوب
او مجرور وعبارته فان نصب اي بفعل مضمر يجوز لظها رة

واذا اظهر لم يجب تاخير مع اي ومن وما لانهن لما كن للاستشبات
خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية ادوات الاستفهام
لا يقال خرجت معي لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا اظهرت
متعلق الجار ان يعقد معه وان يوحزه كما في الناصب انتهى وفيها
نقص على ان حكاية حال المفرد لا تختص بـ اي ومن كما اسلفنا **قوله**
لمحذوف متاخر ايمونو بواسطة حرف الجر فيقال بـ اي لمن قال مرت
برجل ولكن قول الشرفقياس الخ يقتضي انه لا يحكي بها ما في النكر
المجرورة الا بدون الجار اذا لا يتكلم معه مشكل فليتا مل **قوله** وعند
الكوفيين منعهما قال السباطي كذا اراد منع الابتداء او المعولية
للمحذوف والنقص به تأكيد افضال على كلا التقديرين اذ مقتضى
قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو ادلي من الجواز في المرفوع
ويذكر لذلك ان شرح التسهيل ذكر واحالي الضب والمجد على
القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف اصلا انتهى وقال
الدنوثيري ضمير المتني في ضمير المتني عايد الي كونها مبتدأ والي كونها
معمول لمحذوف متاخر **قوله** اتوناري الخ وقبل هذا البيت
• وتار قد حضات بعيد هذه • بدار لا اريد بها مقاسا •
• سوى تحليل راحه وعين • كاليها مخافة ان تناسا •
• فقلت ان الطعام فقال منهم • رعيم يحسه الاش طعاما •
قوله خلا والشر قال الشهاب ابن قاسم هو ممنوع منعوا اضحا
بل هو سهو لان قوله اتوناري لا بعد ذلك اخبارا بالحالة
الواقعة لهم معهم فيما مضى **قوله** نشأت من حركات الاشباع

لوقال

لوقال بدله نشأت من اشباع حركات الحكاية كان احسن **هذا**
باب الثاني قوله وان جئوا السلم فا جئها ذكر
في الكشف في تفسير هذه الآية ما يقتضي ان السلم المذكور لانه
قال والسلم يوثق ثابث فتيقنها وهو الحرب قال
• السلم تاخذ منه ما رصيت به • والحرب يكفيك من انفسها جزع •
انتهى وعده ابن كمال بانثا في رسالة الموت مما يذكر ويوثق
وسبعة الي ذلك ابن الاثير وقال الصفاقسي والسلم تذكر
وتوثق فقبل الثابت لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حلا على التقيض
وهو الحرب **قوله** من الاعضا المزدوجة اشار الي القاعد •
المشهوره وهي ان ما كان من الاعضا مزدوجا فالغالب عليه
الثابت الا للحاجبين والمخبرين والحدين فانها مذكورة والمرجع
السماع وعده المخبرين من المزدوج لا يثا في عدد الانف من
غيره لان الانف اسم للمخبرين معا وكل واحد يسمى مخبرا لانفا
وكلام شيخنا العنبي في شرح الشعراويده يوهم التثافي ومن
المزدوج الكعب فمحي موشة وزعم المبرد انها قد تذكر وانشد
• ولو كفي اليمين يفتك خوقا • لا فردت اليمين عن الشمال •
ولم يقل اليمين وهو وهم لان اليمين موشة بمنزلة اليمين وقال
ابن يسعوق ذكر حلا على العضو ثم رجع الي الثابت
فقال يفتك وما كان من الاعضا غير مزدوج فالغالب عليه
التذكير ومن غير الغالب اللسان والغضا فانها قد يوثقان
قوله وهي ثلاثة اذرع الواو في وهي الحال يقال قوس فرع

اذا جلت من راس القضيبي وليست بعلت ولم يرد بقوله لم يصح
 واصبح حقيقة مقدار الاصبع ولكنه اشار بذلك الى كمال القوس
 كما يقال التوب سيع اذرع وزايد تزيد انها موفاة هذا العدد
 عيني **فصل قوله** وفي الصفات الخ قال الدنوشي ينظر كيف
 ارتباطه من حيث العطف والايصح الا بان يكونا كاف كحايض اسما
 فليتا مل انتهى واقول - تاملنا فوجدنا قوله وفي الصفات
 عطف على قوله في الاسماء وكلا الطرفين متعلق بمحذوف دل
 عليه كلام المعجم والتقدير ومن غير الغالب ان يكون في الاسماء
 الخ وفي الصفات **هـ** او قال في المفصل للبصريين في
 نحو حايض وطامث من هبان فعند الخليل انه علي السب كلامه
 وتامر كما قال ذات حبيض وذات طمث وعند من انه مؤول
 بانسان او شي حايض كقولهم غلام ربيعة علي تاويل النفس
 وانما يكون ذلك في الصفة الشابتة واما الحادثة فلا بد لها
 من علامة الثابت فتقول حايضة وطامثة الآن او غدا
 انتهى وقد اوضح في الكشف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة
 في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما رضعت
 بان المرضع هي التي من شأنها الارضاع والمرضعة هي التي في حالة
 الارضاع ملققة ثديها الصبي وذكر ان سبب اختيار المرضعة
 على المرضع ان المراد تقطيع شأن الرزلة وهي ادخل فيها
 وقال في المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التامر حايض
 لا يستغنا عنها وهذا يوجب اثبات الثاني محل الالتباس

كضامر

كضامر وعاشتقوا يم وثيب وعانس وهذا الاعتراض مسين
 واثا الاعتراض باثبات الثاني في الصفات المختصة باللائحة من
 امرأة مضييه وكلية مجرية علي ما في الصحاح فليس بسديد
 لان ما ذكره يجوز لا موجب لانهم يقولون الاثبات بالثاني في
 صورة الاستغناء على الاصل كحاملة في المرأة قال في الصحاح
 يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلية قال هذا نعت
 لا يكون الا لللائحة ومن قال حامل بناء على حملت واشتد لعمر
 ابن حسان تمحضت المنون له يوم . آتي ولكل حامله تمام .
 فاذا حملت شيئا علي ظهرها او علي راسها فهي حامله لا غير **قوله**
 ومنه وما كانت املك بغيا اشارة للرد علي الامام ابن جني
 حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقليل بقوا كما قيل منهم
 ورد بان نهوا شاد وقال الدنوشي قال البيضاوي وهو فعول
 من البغي قلبت واوه وادعيت ثم كسرت العين اتباعا ولذلك
 لم تلحقه التا او قيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التا لانه للمبالغة
 او للنسب كظالفي انتهى وتوقف بعضهم في قوله لانه للمبالغة فان
 قضيت ان فعلا اذا كان للمبالغة محولا عن فاعل لا تلحقه التا
 وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله او النسب يقتضي ان يصح
 النسب لا يثبت مع الموت فيقال رجل تمار وامرأة تمار وينبغي
 مراجعة النقل في ذلك ايضا قال في كتاب التمام ولو كانت فعولا
 لقليل بقوا كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني
 بانه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما

ساكن قلبت السواويآ وادعيت في اليا والشاذ لا يقاس عليه قوله
ولذلك لم تلحقه التالان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكور
كصورت قوله لانه للمبالغة ويجوز ان يكون تشبيه لفعول كما في
ملحفة جديدة ورد العطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا
لا يستلزم النفي مطلقا وجواب **اب** انه من باب نفي المقيد
وقيدته انتهى كلام سعدي الحلبي بحروفه قال بعضهم النفي خاص
بالموت فلا يقال رجل نفي انما يقال اسراة نفي لكن نفل بعضهم
عن المصباح انه يقال رجل نفي كما يقال اسراة نفي وفي شرح الادريسي
ما يوافق انتهى وتر عن المفصل ما هو صريح في ان صيغ الموت
لا توثق مع الموت وقال الطيبي عن يحيى السنة كل ما كان
معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله
تعالى وما كانت **امك** بغير اسقط الهالانها كانت مصروفة
عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغير رعاية للمواصل
ولك ان تقول لم يقل بغير لانه مصدر او بوزنه كما قال **اب**
القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي
ريم **قوله** والاولا قال الدمشقي كان **الصواب** قرندا لـ
بالفان لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفا
كقوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وعرض الشرحين
ما اشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله ان بغيرا لو
كان فعلا بمعنى فاعل لحقته التالان وما اجاب به ايضا
وما فيه وما اجاب غيره وكان على الشران بيهم بنقل ما استدلل

به ابن

به ابن جني ورده فتدبره **قوله** على عدوه كان الا صواب ان يقول
على عدو قليا مل **قوله** جوازا قال السباني يغيب بظاهرم
ان فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه حقوق التالان وعدمه في كل حال
وليس كذلك بل المفهوم من كلام شرح التسهيل وغيرهم ان حقوق
التالان هو على وجه التدوير في اسما مخصوصة انتهى وقال **اب**
الدمشقي يفهم منه ان التالان ليست لازمة لكن نفي الشيخ زكريا
بلزومها كما لا يخفى **قوله** والزنديق هو الذي لا يستحل الخ فيه
لغة المنهاج لا بن الملحق بعد ان ذكر ان كلام الرافعي اختلف
في حقيقته مانعه وادعي صاحب المستعذب على المذهب
ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويحفي الكفر لكن هذا هو
المنافق فالاقرب انه من لا يستحل دينه انتهى وقتل ابن كمال
باشا في رسالته الذنديق عن العلامة في شرح المفتاح ان تقسيم
بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه في لسان العرب يطلق على
من ينفي البارئ ويؤلف من يثبت الشريك له وعلي من ينكر حكمته
غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا يثبت في كما هو الظاهر
من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم ان الحاق اسم لمن لا ايمان
له فان اظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بقدم الدهر
واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهري وان كان مع اعترافه
بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم واطهاره عقايد الاسلام بمبطن
الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو
في الزنديق الاسلامي والافند يكون من المشركين وقد يكون

من اهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبرا فيه وتقيدها عتراه
 بوجود الصانع المختار يفارق المجد فانه من حال عن المنهج المستقيم
 الي اي جهة من جهات الكفر قال في الكشف تفسير قوله تعالى ان
 الذين يلحدون في اياتنا يقال المجد الحافر والمجد اذا مال عن
 الاستقامة تحرف في شق فاستعيرت للاخفاف في تاويل ايات
 القرآن عن جهة الصحة والاستقامة انتهى ولم يصب في تقييده
 المستعار له بقوله في ايات القرآن فانها في الآية الكريمة مستغارة
 للاخفاف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا للاخفاف عنها في
 ايات الله والالها احتيج الي قوله في اياتنا وهذا بان الفرق بين
 المجد والزنديقا والدهري والمنافق وان الزنديق ليس المجد
 والدهري كما ظن صاحب العرب **فصل قوله** اعبد الخ ليعبد
 قوله **فقص** الطرف انك من نمير **فلا كعبا بلغت ولا كلابا** . .
 وذكر بعضهم ان شعبي اسم بلدة وهو لا يخالف قول النشروطين
قوله بشرط ان يكون اما جمعا الخ لا يشكل عليه نحو كسري علم
 لانه معرب قال الامام المرزوقي وكسري معرب ومنهم من يفتح
 الكاف فاختر كسره وفعلي في الاسم بوجود نحو د فلي وليس
 في الصفات والبصريون يختارون الفتح في اوله بدلالة ان النسبة
 اليه كسروي باتفاق بفتح الكاف وان فعلي اكثر في الكلام من
 فعلي بكسر اوله وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه الاسم
 علي غير قياس انتهى واقول علي كلام البصريين بفتح قول المص
 بشرط ان يكون اما جمعا الخ **قوله** حكاة في الصحاح عبارة

الصحاح

الصحاح الارطى شجر من الرمل وهو فعل من وجه وفعلي من وجه
 لانهم يقولون اديع ما روط اذا دبغ بورقه ويقولون اديع سوطي
 انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشروجه ما اشار اليه في الصحاح
 ان قولهم ما روط يدل علي ان الهمزة اصل والالف زائدة وقولهم
 سوطي يدل علي ان اوطي فعل والالف في اخره منقلبة عن يا
 وسوطي كرمي من رميت وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب
 لان الدليل ليس علي ترتيب المدعي فتأمل **قوله** ولا ثالث لهما
 في المجموع في القاموس انهما اسما جمع قال **الدنوشر** **ج**
وما لنا جمع بوزن فعلي بكسر فاء غير طريحي **وقال** في
 القاموس هذان اسما **ج** جمع وهذا القول عندي اسما **قال**
 بعض الفضلاء والنظار انهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة علي
 المتعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم علي وزن فعلي
 بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا
 علي الجمعية بدليل ثمة واثمة ولا ثمة لهذا الخلاف **قوله**
 اسم مصدر الخ قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صرح قول
 المرادي ولم يحج الا مصدرا وذكر ان خصيصا يجوز قصر وقد
 يقال ان اسم ليس مضافا لمصدر بل مصدر **قوله** والكافور لوعاء
 الخ لا ينافي ما قاله ان الكافور يطفئ ايضا علي غيره وما الطلع
 ايضا فليتأمل **قوله** او مصدر الخ قال **الدنوشر** لو ادخل في
 قوله اسما لان المصدر علي الصحاح اسم جامد غير مشتق كان
 ولي وكذلك لو ادخل في قوله اسما ظر فادخوه مما هو جمع في المعنى

لكان اولى ايضا تامل **قوله** وغايها ذكر بدله في باب جوع التفسير
 راهطا وكران الثلاثة اسما لجوع البريوع وبينها فراجع **قوله**
 فعلا بفتحين كجنا فيه نظر فقد قال ابن يعين الحلي في شرح
 المنصل ومن ذلك اي مما اجتمع فيه زيادتان في محل واحد فعلا
 بضم الفاء والعين قالوا جنفا وقرما ولحريات صفته فالجنفا
 اسم تالمعاوية ابن عامر قال **الشاعر** .
 رحلت اليك من جنفا حقي . آخنت فناء بيتك بالمطال .
 وقرما باللفظ وتخريك العين موضع والجوهري ذكره بالفاء وهو
 تخفيف انما هو باللفظ وقد قالوا في الصفة الشاذاء بمعنى
 الامة يقال ثاذاء وداثاء ومقلوب منه قال ابن السكيت ليس
 في الكلام فعلاء بالتخريك الا حرف واحد وهو الداثاء يعني في
 الصفات انتهى وهو مخالف للكلام المصنوع وجوه كما ترى فتأمل
 وانصف عبد الله ويعلم من كلام ابن يعين كما يعلم من نضج كلامه
 ان فعلاها بضم اوله وضم ثانيه تامل وقال في الصحاح وجني
 على فعلي بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى
 وقال في التاموس في مادة جنف وكجزي واي وبمدان وكجزياء
 لغرام لا موضع وهم الجوهري انتهى وقال الجوهري في مادة داث
 والاثاء الامة وقد يجرى الحرف الحلق وهو نادرا لان فعلا
 بفتح العين يجرى في الصفات وانما جاحر فان في الاسماء
 فقط وهو قرما وحنفا وهما موصفات انتهى وهذا البحث
 يحتاج الي مزيد تحريده فليتأمل **هذا باب المقصور**

والممدود

والممدود **قوله** بخلاف اذا الخ كان عليه ان يذكر مختززا **قوله**
 اسم كما صنع الممدود الكتاب حيث قال وحجج بذكر الاسم
 نحو بخشي وزاد الشهاك خروج الحرف فقال والحرف نحو علي
 وكذا علي قياسي يقال في تعريف الممدود والاقى كان حقه
 ان يقول بخلاف جال **قوله** وبطل بطل ثم به الشئ ليكون نظير
 ما قبله في عدة الامثلة وكونها ثلاثة **قوله** وغارت الخ قال
 المعيني وغارت من غار الغيث الارض يغيرها اي سقاها
 وقيل من غارت عينه تغور عور اذا دخلت في الراس وغارت
 تغار لغة فيه والاول انساب وغراء نصب على الحال بمعنى
 مغارة انتهى ولو قال بمعنى غربه كان اولى لان الوصف غدر
 وينظر معنى قول المصنف وغارت فعلت من غرت مع قوله قبله
 نقل عن اي عبيدة الحامي له عن تقدم غارت بين الشيئين
 الخ فان الاول يقتضي انه بمعنى الموالاة والثاني يقتضي
 انه من غري بالشئ اي اولع به **قوله** ولا يبعد الخ كونه اسم
 مصدر فيه نظر لا يستغايه حروف الفعل بخلاف ما نظره وقول
 الشر وتابعه الخ فيه نظر لان الجوهري مصرح بان الفراء بالفتح
 والممدود مصدر غري كما حكاه الشرح عنه بقوله وفي الصحاح الخ
 بحسب ما رواه ينظر هل العبارة بحسب ما رواه او ما رواه **هذا**
باب كيفية التشبيه قوله والقاضي صدق حد
 المنقوس عليه نظر لان تا التانيث طارئة عليه ينوي بها
 الانفصال فلا ينافي كون اخره تا كما ان فتح الياء قبلها لا جلاها

لا ينافي كون الساكنة أصالة **قوله** متى ما تلقى الخ الخطاب
في تلقى لعمارة بن زياد وفرد بن حال من الفاعل والمفعول
جميعا ويرجوا جواب الشرط **قوله** وشتطارا من استطير
الشيء إذا طير وفيه وجوه الجزر بحذف النون والأصل شتطاران
فالضمير للروانف لأنها تشبیه في المعنى لأن كل اليه لها رائحة
من قبيل فقد صفت قلوبها أو لايتين أو عايد علي الخطاب
والالف بدل من نون التوكيد والأصل شتطاران أو عايد الي
الروانف بمعنى شتطارون هي أو النصب باضماران في تأويل
المصدر راي يكن منك رحف الروانف والاستطارة **قوله**
كمعطى الخ كون الف معطى خامسة فيه نظر وقد يقال انه
بالعين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم مفعول من
عطى من العطاء **قوله** كفتي قال الدنوشري مصدر الغني الغناء
يقال فتي بين الغناء وهو من المصادر التي لا أفعال لها والف
الغني منقلبة عن يا لانت تقول فتيه وفتيان كما ذكر الموضع
فان قيل الفتوة تدل على ان أصل الف الغني واو قلت **قال**
بعضهم الواو في الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الصلة قبلها
على الساكنة قالوا افضوا الرجل بقلب الياء واو لاجل الصلة
قبلها لأنه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضاً لم يكن فيه
دلالة على أصالة الواو ونظرة ذلك نحو غاريت وسميت لما
كانت عارضة فيه لم يستدل بها على أصالتها فليتأمل **قوله**
غير مبدل له **قال** السباطي هو شامل للاصلية وهي التي في

حرف واو

حرف او شبهه والمجهولة الأصل وهي التي في اسم لا يعلم أصله
خود دال هو اذا لا يمكن ان تكون الالف في الاسماء أصلية بل هي
اما منقلبة عما واو او ياء ثم تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة
لا يعلم اذا تقور هذا القول الشارح وهي المجهولة الأصل اقتضاه
علي أحد التعيين ولما علموا الحامل له علي هذا الاسم وليس
في أمثلة الموضع ما يصلح للتمثيل بها بل هو من أمثلة الأصلية
ثم راي ما علمه هو الحامل للشارح رحمه الله علي الاختصار
علي المجهولة الأصل فانه اعترض علي قول الناظم والجامد الخ
بما حاصله ان اطلاق الجامد علي الحرف وشبهه ان كان قبل
التسمية فصحیح في نفسه لكن لا يصح تشبيته بح اذا تشبه
من خصائص الاسماء وان كان بعد صاحبت تشبيته لكن لا يصح
اطلاق الجامد عليه باجماع النجاة ما عداه لا طابقهم علي ان الجامد
اذا سمي به صار منقصر فان كان علي حرفين كتي وقد صار
بعد التسمية بئرلة يدوم ثلاثي الأصل مخدوف الآخر
ولذلك يرد في التصغير والتكسير ونحوهما وان كان في آخره
الف كتي صارت بعد التسمية غير أصلية مبدل من واو
حسبما يعطيه الدليل فالأصل الياء فيما اسل دون ما لم عمل
قوله فلا نالامالة **قال** السباطي الالة يكون في ذوات
الياء والواو فلم لزمت الياء معها فالجواب الياء علي اللامات اغلب
من الواو كما صرح به سن وغير فكثر منها مع الالة في اللامات
دليل علي الياء وانما قلت واو مع عدم الالة وان كانت الياء اغلب

على الامانة لانه ليس من ثبات اليا تلزم الفه عدم الاماله بل
 القاعده ان كل ما اصله اليا فالاماله فيه جائز فالزامهم
 عدم الاماله في هذه الاشياء بل على عدم اعتبار اليا فيها
 ويظهر لك بما ذكرته في كلامي بما عدا ما لم يوافق فيه عدم
 الاماله **قوله** وحيث قال الدنوشري هو بالمد تغير وانكسار
 يعترى الانسان من خوف ما يصاب به ويذم ورمي بما عرف
 بانه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واستتفافه من الحياة
 يقال حيي الرجل نقصت حياته كشي اذا اعتل بساه
 وهو عرق في الفخذ وحشي اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة
 تنقص حياته ونقصه كذا فذكره الدنوشري وعكس الواحد
 ذلك فقال استحيي الرجل فويت حياته لشدة علمه بمواقع
 العيب والذم قال والحياة من قوة النفس انتهى من شرح البراوي
 علي البخاري وقال العيني وحقيقته اي الحياة خلف بيعت
 علي اجتناب العج ومينع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه
 واولي الحيا الحيا من الله وهو ان يراى حيث نهاك انتهى وهذا
 التعريف قد يقال لثبوت الحيا بالان والورع والزهد وتعريفه
 الحيا من الله بقوله وهو ان يراى الخ قد يتوقف فيه بانه
 فرد من افراد مطلق الحيا الذي هو عرفه بما سبق وهو الروية
 ليست من الاختلاف فليتأمل ذلك **هذا باب كيفية جمع**
الاسم جمع المذكر السالم قوله واصلها الخ قال شيخنا العلامة
 الغني عن ربه الله انظر هل ذلك لاجل شرح الحق فقط ويتصور

فيها

فيها ان تكون زائدة اوليت منقلبة عن شيء نحو في الحرفية مسمي
 بها من يعقل كما قيل بذلك في الف المقصور في مقي واذا وجرع
قوله والاصل فيهما القاصيون الخ اقتصر على الال في حالة
 الرفع لا تقصار لمصر على المرفوع وتقول في الضب والجر الاصل
 القاصين الاولي يا المنقوص والثانية يا الاعراب فما قبل يا
 المنقوص مكسور لنا سبة اليا فلا ضم هناك فتقول فيه حذفت
 كسرة اليا للثقل ثم يا المنقوص لالتقاء الساكنين **قوله** في جمع
 موسي علما الخ قال بعضهم وموسي الا يجي غير مشتق وقولك
 انه مشتق من اوسيت الشجر اخذت ما عليه من شجر الورق
 ضعيف ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من
 لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ارجم ان الطير ولد
 المحوت ومع كون موسي عجميا اختلف في وزنه فقال من وزنه
 مفعول وهو قول ابي عمر وقال الكسائي وزنه فعلى واحتمل
 بان زياده الميم اولا اكثر من زياده الالف اخرا ورد الفارسي
 علي الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى كانت الفه للتانيث
 ولا بصرفه نكرة ايضا ومن جوز فصل في الابنية كما صار اليه
 الاخفش يجوز عنده كون الفه للاحق فيصرف في النكرة
 وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين
 عند البحر يمين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول علي طريقة
 الكسائي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل
 اليا **هذا** كله في موسي اسم لواحد من بني آدم واما الموسي

التي يخلقها الشعر فربية ثم قيل انها مشتقة من اسوة الشيء
 اصله والاصل مؤسي بالهمز فا بدلت الهمزة واو وقيل
 من اوسيت خلقت وهذا شهر ولا اصل لواو على هذا
 في الهمز والمشهور تانيها وقيل هو مذكر ووزنها على الباعث
 فعلى فيتمتع الصرف سوا سمي بها اوله بسم الا اذا ثبت فقللا
 فيصرف في السكرة والله اعلم فليتا مل مع كلام **قوله** الي
 قلب الفتحة ضمة وكان عليه ان يقول الي قلب الفتحة ضمة
 قبل الواو وكسرة قبل اليا بل كان عليه ان يحذف لفظ قلب
قال الجوهر في صحاحه عيسى اسم عبراني او سرياني وجمعه
 عيسون بفتح السين تقول جآ العيسون ومررت بالعيسين
 ورايت العيسين وقال ايضا وا جازا الكوفيين ضم السين قبل
 الواو وكسرها قبل اليا ولم يحذفه الجعريون قالوا لان الالف اذا
 سقطت لا اجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة
 كما كانت سوا كانت الالف اصلية ام غيرها والنسبة اليه عيسون
 بقلب الالف واوا وان شئت حذفتم فقلت عيسى وموسى
 انتهى فلم يعبر بالقلب كما ترى **قوله** فالفتح الح عبارة لا توفى
 بالقصود الابدائية وحق العبارة ان يقول ان قلنا ان الف
 لازمة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها اصلية نقين الفتح
 عند الجميع **قوله** من الف اللاحق الموافق لما سبق في عبارة
 الحم وللواقع ان يقول من حرف اللاحق لان الهمزة في عبا بدل
 من يا والاصل عليها لا من الالف **هذا باب كيفية جمع الاسم**

الموت

257
الموت السام قوله الا ما ختم بنا التانيث اي او ما اشبهها كما
 بنت واخت فانها ليست للتانيث فكان القياس اثباتها في الجمع
 وان يقال بنتا واختا لان التانيث كما ملكوت من جهة
 سكن ما قبلها في ابن جني في سر الصناعة وليست التانيث
 بعلامة تانيث لسكون ما قبلها كما نص عليه في باب ما لا
 يتصرف وان وقع له في موضع اخر يجوز في اللفظ فقال انها
 للتانيث ووجه تجوزها انها لما كانت التانيث لا تتبدل من الواو
 فيها الا مع الموت صارتا كما بينهما علامتا تانيث وعلامة
 التانيث في بنت واخت الصيغة اي بنايها على فعل وفعل
 واصلهما فعل وابدال الواو فيها لازم لان هذا عمل اختص به
 الموت ولشبه التانيث بها التانيث حذف في الجمع لكن
 ردت اللام في في اخوات كنسوات دون بنات لتكثرة
 تظهر بالثامل وميائي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث
 على وجه الايضاح والبسط **قوله** ليلا يجمع بين علامتي
 تانيث هذا يدل على ان التانيث في الجمع للتانيث وقد يتوقف
 فيه بانه قد يكون لمذكر كما مات واصطبلات **قوله** لان
 اليا يوث بها فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لان التانيث
 يدل بها على التانيث لكان حسنا **قوله** لا دي الى اجتماع
 الح لو قال لا دي الي تشبه اجتماع ثلاث الفات لكان اولى
قوله وفيه نظر وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر
 لا يناسب قول المتن بعد ذلك بنات وبنات وكان يقال

عليه بنات لا غير **فصل قوله** كان المجموع مراد به بالمجموع
الذي يراد جمعه كما هو ظاهر فليتأمل **قوله** الفتح والاسكان
ينظر هل الأكثر الاسكان او الفتح يختص بالعقل قد يقال ان جمع
السلامة يكون لموت مخوفات وهو غير مختص بالعقل
فكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكور **قوله** علي احدي
اللغات الثلاث عبارة القاموس الجر وبكسر الجيم وضمتها
وله الكلب والسباع والجمع اجر وجراء وجمع الجراء اجريه
والجر والجر والصغير من القتاري الحديث اتي النبي صلى
الله عليه وسلم باجر ارجعت انتهى **هذا باب جمع**
التكسير قوله ان جمع السلامة يختص بالعقل قد يقال
ان جمع السلامة يكون لموت وهو غير مختص بالعقل نحو
فارات وكلامه مشكل الا ان يكون مراده المذكور انتهى واقول
كون مراده المذكور متعين لا شبهة فيه لانه لا يظهر جميع ما ذكر
من الغروخ الا فيه وبه تعرف ما في كلام الدونشري الا في **قوله**
ولا يسلم في المفرد قال الدونشري قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل
خصوصا ان انتهى وفيه نظر لانه متغير بالزيادة **قوله** يعرب بالحروف
قال الدونشري هذا اذا كان جمع مذكرا ما اذا كان جمع السلامة
لموت فانه يعرب بالحركات لا بالحروف علي ان جمع المذكور السالم
يقول بعضهم اعربه بالحركات **قوله** ان الفعل السند الي جمع
السلامة لا يثبت قال الدونشري قد يقال انه يثبت اذا
اسند الي جمع الموت السالم **قوله** وصنوان هو بكسر الصاد

ويجوز ضمها

ويجوز ضمها وبها قري في السبعة في قوله تعالى رزع وبخيل صنوان
وينظر هل المفرد والمثنى يجوز ضمهما كسر الصاد وضمها اولا **قوله**
اذا خرج ثلثان او ثلاث اي مثلا **قوله** كسحة التاني تحمة
سبدلة من الواو واصلمها وخمة والوخامة الثقل ويقال كلاء
وخيم وفي كلامهم البغي مرتعة وخيم وفي القاموس التخموم
بالضم الفصل بين الارضين من المعالي والحدود موشة الجمع
تخوم وايضا وتخم كمنق والواحد تخم بالضم وتخمومة بفتحها
وارضات تخم ارضكم تخادها والتخموم المال الذي يريد
قوله كرجل ورجال في نسخة كرجال ورجل **قوله** لان صنوان
كان الاولي تنوينه ونصبه لان اسم ان وكذا يقال في تخم بعده
قوله موشة للعدد القليل قد يقال انها موشوعة للعدد
لا للعدد دو قد يقال انه علي حذف مضاف وكذا يقال فيما
ياتي هذا وجموع القلة كما ذكر اربعة هي جموع تكسير ذكرها
المص ومنها هنا ايضا جموع السلامة قال الدونشري وقد
جمعها بعضهم في قوله
• بافعل وبافعال وافعلة • وفعله يعرف الادبي من العدد
• وسالم الجمع ايضا داخل بها • فهذه الخمس فاحفظها ولا تنرد
انتهى اقوال ذكر العلامة العلوي ان البيت الاول لبعض
المتقدمين والثاني لابي الحسن الدباح من خاة اشبيلية
واعلم ان ما ذكره الخاة من ان جمع القلة للعشرة فاذ و منها
لايتا في نصيح ائمة الاصول بانها من صيغ العموم لان كلام الخاة

كما قال امام الحرمين مجوز على حالة التجرد عن التبريد وتفصيل
الكلام يطلب من كتب الاصول **قوله** قال السناطبي وحقيقته
الوضع الخ فيه مساحه ظاهره فليتا مل **قوله** كرجال في الغيبة
ابن معط ان رجلا يجمع على رجله بفتح اوله وسكون ثانيه
قال بعض شاربها البنا الثالث فعله بفتح الف وسكون العين
ولم يكسر وا عليه الا اسما واحدا وهو فعل بفتح الف وضم
العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس يجمع تكسير وذكر ابن معط
ان من جموع التكسير فعوله وفعاله فالاول اجمعوا عليه فعلا
بفتح فسكون نحو فعل وبعوله وفعل وفحوله وخال وحوله وحجر
وجاره **قال** بعض شارحي كلامه وهذان البنا ان اعني فعوله
وفعاله هما فعول وفعال زيد عليهما تا التانيث لتأكيد الجمع **قوله**
او اعتلت بالياء اي سوا بعيت كما مثل او حذفت كما في يد لان
يد الفعل والاصل يدي والمنفوص الذي لم يكمل بالها تزد اليه
محدوفة ثم يجمع قياس نظيره **قوله** ولا لاه مماثلة لعينه
هذا الشرط نقله المعري في الحواشي عن المقرب قال لكنه بعد ذلك
قال ان فعلا المضعف يجمع في القلة على الفعل كما صكك وفي
الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت ان ذلك ليس
بشرط **قوله** وجرو الخ **قال** الدوشري ظاهرهم بل صرح به انه
بفتح اوله والذي رايت في فصيح ثعلب ان جرو بكسر اوله
ذكر في باب المكسور اوله **قال** الشايع المزيقي وهو ولد
كل سبع والجمع أجبر وجراء انتهى فليتا مل انتهى **واقول**

هـ

هذا يجب فقد مر قريبا في كلام الشراي جروه بتثنية الجيم وظاهره ان
المجرد من تالتا يثبت كذلك **قوله** وشدا عين مثله في الشدود
قوس واقوس وينظر هل هو من الشا د قياسا فقط ولا وشد
ايضا اييب جمع ناب **قوله** وشد قياسا وسما عا ان ثوبه فان قلت
كيف يكون ان ثوب واسيف شاذا سما عا مع انه سمع من كلام العرب
قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شدة ودة سما عا وانما
المثاني له وجوده في غير الشعر لا سيما مع مخالفة للقاء على المشهوره
وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه
فليتا مل **قوله** اثر الخ الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر **قوله**
كذيب مثل رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
ومثل فقل ركن واركن وحكي ايضا غصن واغصن ومثل حبل
من قال هل الارض الذي مضين راجع وقياسه ان يجمع
على ارضان **قوله** الف اويا قال السناطبي لا يجيء ان الواو
كذلك كعمودا واسمي به اني والتقييد بهذين اخذه النحوي
من تمثيل الممثل المثال لا يخص فلا وجه للتقييد **قوله**
وعصه مثل واعصا وعجز واجاز ورجل جمع على رجال وسبع على
سباع ولم يجمعوا على افعال ومثل غيب واعناب ه ضلع واصلا ع
ومعا وامعا ومثل ثمر واثمار كبد واكباد ومخذ وافخاذ ووعل
واوعال **قوله** نحو رجل مثل جبل واجمال جبل واجبال واسد واساد
وباع وابواع وناب وانياب ورجا وارجا والرجا الناحية **قوله**
وحمل بالحا المملة مثل حمل واحمال بيروا بار وريح وارواح



وجيد واجيد فائدة قال لا خفتش من جوع التكسير ففيل
 جمعا لفعل كعبد وعبيد وفعل بكسر وسكون كضرس وضرس
 وهو اسم جمع عندس كالجامل والباقر ومشي ابن معط على الله جمع تكسير
قوله ثم ففيل كالعبيد فليسوا قالوا الكليب وكذا الضربين
قوله وابل ومثل ابل وابل اطل واطال والاطل الخاص **قوله**
 وفعل مثل ففيل واقتال جند واجناد وخف واخفاف وعود واعود
 وعول واعوال وامدي ملكيال واما ومثل عنق واعناق
 اذن واذان وطب واطاب وسمع طنبه ويطر ما معني طب
قوله خوارطاب شمل قوله خوارطاب ارباع جمع ربيع **قوله**
 وافراخ جمع فرخ مثل سطر واسطار لهما اياه فيه نظر قال
 الصقلي في كتابه مختصر تثقيب اللسان وتلقيح الجنان ان عم
 حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو
 • دع الكارم لا ترحل لبغيتها • واقعد فانك انت الطاعم الكاسي
 يريد انت الاكل اللابس وقال له الامام عي يا خبيث لا شغلنك
 عن امراض الناس فقال وهو محبوس ما ذا تقول الخ وبعد
 • الغيت كاسيم في قعر مظلمة • فاغفر عليك سلام الله يا عبي
 فرقا له عمر رضي الله عنه واخرجه وفيه مكان رغب حرق **قوله**
 لا شجرة مع ان ذي مرج واد كثير الشجر كما قال الشروم
 بيال به لكرم في مقام التلطف بعمره وان كان عمره لما بكثر شجر
قوله وهو الشعران الخ مخالف بحسب الظاهر لقول بعض
 اللغويين الرابع اول ما يتبت من الريش وليست الشعران

الصفر على

الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهر فليتأمل وان قلنا بحسب
 الظاهر لان الشعران الصفر هي اول ما يتبت من الريش الا ان
 قوله علي بن ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الرغب الريش
 الاصفر **قوله** نحو طعام مثل طعام واطعمه قذال واقتله وهو
 موخر الراس وجواب واجوبه وفدان واقدنه وزمان وازمنه
 وبدر غزال واغزله **قوله** نحو حمار الخ مثل حمار واحمر لسان
 والسنه في لغة من ذكره ومن اشبه قال لسان والسن واحترز
 عنه الموضع بقوله مذكر **قوله** نحو غراب الخ مثل غراب واعزبه
 حوار واحورم وسمع يحدوا بحدده ورجا وارحيه وجا
 فعال على فعله قليلا كغلام وعلمه **قوله** والقرم بنا فعله
 الخ وانما الزم الفعل في فعال وفعال المذكر من يلا يبغي
 حرفان من جنس واحد من غير ادغام لوقيل ابت جمع
 على افعال وهو مستثقل واما المعتل اللام قليلا يود **قوله**
 الي ما ليس بموجود في اللغة وهو ان يكون في اخر الاسم واو
 قبلها صفة نحو كسوان لم تغيره وان بدل من الصفة كسهم صار
 منقوصا وبقي على حرفين اذ الغية بعدها ساكن كالنوم
 فلا يجمع على فعل بصفتين لما ذكرناه **قوله** وزيام مثل زيام
 وازمه بخلال واخله وهو عود يجعل في عروني الجواقت
 وعنان واعنه وذباب واذبه **قوله** كقبا مثل قبا واقبيه
 كسا واكسبه وسقا واسقيه ورشا وارشيه قال الشاعر
 • واضطرب القوم اضطراب الارشيه **قوله** مع انها زائدة قال الدويري

مردود في خوان فانه ربا عي فهو كحماره واحمر وهو ما يمد عليه
 الطعام ومثله حوان واصونه انتهى وفيه نظر ففي شرح
 الفسبل ان حوانا يستند يد الواو اسم لربيع الاول فهو راب
 علي اربعة **تنبيه** سمع جار وجيره وقاع وقبيعه وفي
 التثنية كسر اب بفتحة **قوله** ولد قال بعضهم مسئلة ولده
 القول فيه عندى انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل
 للكثرة فلا ينكر ان يقع علي الواحد فيجمع علي فعله كما جمع
 اخ علي اخوه في العدد والتليل وفي الكثير علي فعلا ان قال
 تعالى يوما جعل الولدان شيئا كاخوان في قوله تعالى اخوانا
 علي سرر واما لده فمصدر في الاصل ثم جعل والاعلي للشخص
 وقال الولدان بالواو والنون انتهى **قوله** نحو صبي يدخل فيه
 علي وصف فيجمع علي عليه بكسر اوله وسكون ثانيه يقولون
 فلان من عليه الناس اي من روسايرهم وكبرايهم والعامه تقول
 من عليهم يستند يد التيا وكسر الياء قبلها وزعم بعضهم ان ذلك
 لغة والصواب الاول **قوله** فعل بضم اوله الخ ما كان منه صحيح
 العين او مغلها بالواو سلمت صمته وكما عينه واو قلبت صمته
 كسره نحو بيض وعيس وعين وسيا في كلام الشرا التنبيه عليه
قوله وهو جمع لشئين لم يذكر المصدر ولا الشرا المحفوظ من فعل
 لهما فعلا فيما سبق وقال الميم في الحواشي يحفظ في سقف
 وورد صفة لغرس وغير ذلك مما يثبت في حواشي الالغية
قوله بصمتين اي في الاصل او في الحال فالاول ككتب بسكون

ثانيه

٦١
 ثانيه مخففه كتب بعنه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان
 كان بالواو وجب التخفيف استغناء للصحة علي الواو نحو حوان وخون
 وقد جاء الضم في الشعر قال وفي الاكف الدماعات سور وهو جمع سور
 وان كان بالياء جار التخفيف والتثنية مطلقا لان الياء اخف من الواو
 نحو عيان وعين جديدة تكون في متاع الغدان بضم الفاعلي وزن
 فعال ويجوز بالعين بالاسكان وابداله الكسرة من الصحة الياء تنقلب
 الياء واو **قوله** في اسما حفر بقوله عن الصفة وشده صناع وصنع
 وكناز وكثر من الوصف الموث وبعضهم جعله مقبضا في الصفة ايضا
 وسيا في بعض ذلك في كلام الشرا ومثل صناع وصنع عوان وعون
 قال الشرا عرين ابحار وعون **قوله** للموت من الحير قال في
 الصالح الاثنان الحماره ولا ثقل اثنان وفي القاموس الاثنان
 الحماره والاثنان قليلة انتهى وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحماره
 بين كونها اهلية او وحشية وذكر انه اربع جموع ونظم ذلك الدوني
 في رساله فقال اثني الحير سميت انا . بعيرتا اويتا انا .
 والاكثر الفصيح ترك الاثنان وجمعه اثنان بلا سراء .
 . واثنان واثنان والواحد . بوزنه مفعول وزنه شايح .
 . تصغيرها اثنان بعيرتا . وانثنا اثنية كذا انا .
قوله فعول ومن ذلك عروب اي محبة الي زوجها وعرب بضم اوله
 وثانيه قال تعالى ابحارا عربا **قوله** وكثيب للموت الخ ينظر في
 كون الكثيب موتا هل صحيح او لا **قوله** وذلول الخ مشكل فانه
 صفة وقد ذكرنا اوله انه في اسم ربا عي الخ **قوله** وبفتحها للمطر

وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتل **قوله** نحو خشبه مثل خشبه
 وحشبه ناقة ونوق فان اصلها نوقه فانقلبت واوها الفاء لتحركها
 وانفتاح ما قبلها وقالوا في ناقة ايضا بياق وانبت واصله انوق فقد
 الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصارت ونقا ثم قلبت الواو ياءا لما
 للتخفيف فوريه اعقل **قوله** وزبية وزبا الزبا با لتخفيف جمع زبية
 وهي الحفيرة حفرة لا سد وانما تحذف في الراء ياء وليس يبلغها الا سبل
 عظيم يقال بلغ السيل الزبا يضرب مثل لاسر القطيع الجليل وكذلك
 جاوز الحرام الطيبين انتهى قاله في متعة الارب والطيبان تشبيه
 طيبي على زنة قفل وجدع وهو لذوات الخوافر والسباع كالضرع
 لغيرها وقد يعرف ايضا لذوات الحف والخف والجمع اطبا انتهى ملخصا
 من كتاب الصحاح **قوله** بفتح اوله وسكون ثانيه لو ادخل فيه
 قرينه وبدره كان حسنا ونظويله بلا فائدة وقوله لراقف الخ
 مردود فان من حفظ حجة علي من لم يحفظ **قوله** وهي عشرة
 الاف درهم قال الشاعر
 ما نوال الغمام يوم ربيع • كنوال الامير يوم سخاء •
 فنوال الامير بدرة عين • ونوال الغمام قطرة ماء **قوله**
 وفعل بعن اوله وفتح ثانيه نحو تخم وتختم مثله تامة وتم ولما
 قولهم رطب في رطوبة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكير
 وتانيته **قوله** فانما نقصا اللام صوابه الفا **قوله** نحو طاه
 وحوج قد ذكرنا في باب الجواز ان حاجة تجمع على حوايج فانظم
قوله وقامه مثل قامه وقيم تارة وتير **قوله** وهو شائع

في وصف

في وصف الخ ليريد كونه يحفظ في شيء **قوله** وفي السهيل برره
 جمع بر على غير القياس في مفردات الراغب يقال برأباه فهو يار
 وبر وجمع البرأبرار **قوله** تعالى ان الا برار يعني نعيم
 وقال في صفة الملائكة كرام بررق خص بها الملائكة في القرآن من
 حيث انه ابلغ من ابرار فانه جمع بر وابرار جمع بار وابرار من
 بار كما ان عدلا ابلغ من عادل انتهى ويمكن ان يكون كلامهم كالتام
 متاولا ليرد حوله في قوله وصفه لذكر عاقل صحيح الدام وقوله
 نحو كمال لا يقتضي التخصيص بما وارن فاعلا وقوله **الراغب**
 وخص بها الملائكة لا يتاسه مذهب اهل السنة من تفضيل
 خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم
 فتعطف له **قوله** وهو هو فعيل الخ اقتصر في المسئلة السابعة
 من مسائل قلب الواو ياء على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين
 من البصريين والثاني للبعداءيين وبين وجهه وضعفه فليراجع
 وينظر وجه الثالث المذكور هنا **قوله** وكيس وكيسي لا يقال
 كيس على وزن فيعمل كبيت فهلا كان مما حمل على فعيل لانا
 لانا نقول شرط المحمول ان يدل على آفة وكيس ليس كذلك **قوله**
 نحو قرط مثل قرط جب تقول في جمعه جبية والجب اليبس العميق
قوله ودوبه قال الدوشري ينظر هل هو بك الادغام او لا
 وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام انتهى **قوله** سياق
 في شروط الادغام انه يمتنع في ما وارن فعل ككلل وذكر الش
 ان مثلها ما وارن بها بصدور لا بجملة نحو حبه جمع حب فانه

موازن بصدده ليفعل بكسر اوله وفتح ثانياه فليجمع **قوله** وقل في
 نحو ذكر الخ انظر هلا عظمها علي ما قبلها وعبر بموازنها فقال
 وفي اسم علي فعل او فاعل **قوله** وخرج بقوله صحابي اللام اي
 بقول الناظر وانظر لم ترك المم التصريح بهذا الشرط وذكر
 محترزه **قوله** وسدي بضم الميم وباللهم المهملة مكل كما ياتي
 في كلام الشر **قوله** ونذر في نحو غار والمناسب ان يقول ونذر في
 نحو غار لان المحكوم به وده هو الجمع ولذا قال كما نذر في نحو
 حريدة ثم ما معني التشبيه هلا عطف ما نذر بعضه على بعض
 هذا وتارة يعبر بقوله وقل وتارة بقوله ونذر فهل لذلك حكمة
 غير التقين **قوله** وحكايتته مشهورة حاصليها ان الاصمعي
 قال جعفر الرشيدي ان صداد جمع صاده فخطاه ابن الاعرابي
 وجه ذلك ما قاله المصنف **قوله** ولا يخفى ضعفه لما فيه من مخالفة
 الصماير فقد قد ما في باب الاصناف ان مخالفتها فصيح لا ضعف
 فيه حيث لا الباس وانه وقع في القرآن المجيد فمن بدله بعد
 ما سمعه فانما اثنه علي الذين يبدلونه فما عدا الضمير الثالث
 راجع الي الابعاء وهو الي التبديل او الي الابعاء المبدل **قوله**
 نحو غرد ومثل غرد بفتح اوله ثور تقول فيه ثير يقلب واوه
 يا لاجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الاقط فراقبته
 وبين الثور من الحيوان ومثل فرد حسل وهو ولد الصب
 تقول في جمعه حسل كثرده وقال بعضهم وقد جمع علي
 فعله فعل بضم اوله وثانياه نحو طنب وطنبه قال وهو ناد

قوله نحو

قوله نحو كعب ومثل كعب وكما ب كلب وكلا ب وكبش وكباش وفحل
 وفحال ودل ودلا **قوله** وقصعة مثل قصعة وقصاع جفنه
 وحفان **قوله** يا اي العين احترز بقوله يا اي العين من نحو حوض
 وثوب فانه يقال حياض وثياب وثقلب الواو في الجمع لاجل الكسرة
قوله نحو ضيق الخ سببا في انه يجمع علي ضيقات ايضا والضيف
 مصدر في الاصل يقال صاف صافا وضيافه ويستعمل المذكر
 والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفي التثنية هو لا ضيفي
 فلا تعقبون وانما ترك علي لفظه في جميع الاحوال لكونه مصدرا
 في الاصل وهو افعل من تانيته وتثنيته وجمعه علي اي صيغة
 كانت **قوله** رقبته مثل رقبته ورقب رقبته ورجاب **قوله** وثمر
 وثمار فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمر بفتح فضم لغة في ثمر
 بالفتحة فلا تكثر وانما يجمع جمع مونث فيقال ثمرات وكما كان كذلك
 فانه لا يجمع الا بالالف والتا كصدقه وصدقات واما سمر في
 سمرق لشجرة الغضا فاسم جنس كالثمر وليس يجمع ويجمع بالالف
 والثا **قوله** ورمح مثل رمح ورمح قرط وقرط **قوله** كمدي ي
 بفتح الميم وسكون الال المهملة سببا في قريبا في كلام الشر معناه
 ويوجد في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والال المهملة وفيه
 انه يتكرر مع طيبي والقرض التثنية لفعل مثلث الفا **قوله**
 وعويص قال في المصباح عوص الشيء عوصا من باب ثقب
 واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه
قوله وانتم قيام السلاوة فاذا همد قيام **قوله** وفي فعل

بفتح اوله وكسر ثانيه الخ قال الدنوشري قد يجمع ايضا على فعال بضم
 اوله قال بعضهم والضم فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة
 كما ابدت الفتحة في سكارى وفعال بالضم جمع عريز يسرع
 الارباب جمع ربي علي وزن حيلي وهي الشاة التي وضعت جذيا
 وفراين جمع فرين وهو ولد البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد
 مثل طويل وطوال جمع تؤم وهو موزن وعراق جمع عرق وهو المظم
 الذي اخذ عنه اللحم وعوام جمع عايم اسم لصم كذا في القاموس
 ورخال جمع رخل كثر وهو الاثني من اولاد الطان وطوار جمع
 ظير وهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي
 تحلي مع ولدها لا يمنع منها والشا جمع ثني وهو المحترق من الناس
 والندال جمع نذل وهو الخسيس المحترق والردال جمع رذل
 وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاعلي فعال غير جمع الفاظ
 كثيرة نحو الرقاق والرقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ
 ولا مطيح في حصرها وقد نظم جارسه الدنوشري لجمع التثنية
 على فعال بالضم بقوله ما سمعنا كلما غير ثمان هي جمع وهي في الوزن فعلة
 ثواب وفرار وقوام وعراق وعوام ورخال
 وطوار جمع ظير وبساط جمع بسط هكذا فيما يقال
 وكان به عبدالله الدنوشري زيادة عليه وثنا وندال
 ورذال ورجال بانضمام الراء قالوا انتهى وله رسالة
 لطيفة تغلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر ابيات النرجسي
 انه ذيلها بابيات وهي وثنا وندال ورذال وبراف بري ورجال

وحفال

وحفال وكتاب واناس وقراد وكذا قيل ذبال
 وقماقي قمي اي حقير وسماح ورعي وجمال
 وكذا باب رباغ ترقد قيل اسم جمع بعضها هذا احتمال
 وقال والبراج جمع بري وقرأ السبعة انا براء منكم والحفال الكثير
 ومثله الكتاب بالثا المثلثة ويظهر ما مفردهما والاناس بمعنى
 الناس ويظهر ما مفرده والقراد جمع قراده والذبال جمع ذباله
 السراج والتما ذكر في النظم تفسيره والسماح جمع سمح المطر والرعيا
 جمع راع والجمال جمع حمل ورباع وبابه في الاسماء المعدولة قال
 ذيل السيوطي في المرهر على ابيات النرجسي فقال
 قلت قد زيدتنا وبوا وندال ورذال وحفال
 وكتاب في كتابي ليس مع كتب الغالي هنا يا رجال
 ومراده ان بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في
 امالي الغالي قوله الاثني من ولده الضان والذكر يقال له حمل قوله
 كسبع مثل سبع وسباع رجل ورجال قوله ووعل الوعل والكيش
 الحيلي قوله علي غير قياس فيه تامل وعليه فيستثنى فعل بفتح القا
 وكسر العين من قول الشاعر وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاث
 بافعال يرد قوله وضر من الخ مثل ضرر وضرر وس عرق وعروق
 وجذع وجذوع ولس ولسوص وديك وديوك وفيل وفيل
 ونحي ونحي قوله جند وجنود ويجمع ايضا على فعول بكسر اوله
 وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه ايضا فعل نحو يعمل ويعول
 ويطن ويطون وشر وسور ودلو ودلي وتدي وتدي وجمع دواة

ابيضاً وجاهاً يضاء وادة ودوي كؤاة ونوي وانظاهرة انه ليس بجمع
قوله اذا ما انا خالطها سخينا قال في المصباح في مادة سخا
 سخا يسخا ويسخي يسجي قال عمرو بن كلثوم اذا ما انا خالطها
 سخينا اي جدينا باموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصب
 علي الحال فليس بشيء وقال في مادة سخن سخن وسخين
 قال ابن الاعرابي مثل يوم وبوم **والشمل**
 مشتملة كان الما فيها اذا ما انا خالطها سخينا
 قال واما قول من قال جدينا باموالنا فليس بشيء **قوله** ويرد
 ويرود مثله برج وبروج **قوله** كاسد واسود مثله ساق
 وسوق وعصا وعصي وقفا وفي **قوله** والدال الظاهرانها
 المعجمة وانما لم يذكرها اكتفا بما تقدم له عند الكلام علي
 افعال فانه ذكر هناك انها معجمة **قوله** كحوت وحيثان مثله
 وعود وعيدان وغول وعيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان
 اول **قوله** او علي فعل بفتحين الخ قال الدنوشي لم يشترط
 فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله الا ان اعتلت
 عينها انتهى واقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناطم وغير
 وعبارة ابن الناطم ويرد فعلا ن ايضا في جمع ما عينه واو
 فعل او فعل خوعود وعيدوتاج ونيجان **قوله** كتاب ونيجان
 قال الدنوشي مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان
 وينظر ما معناه وحزب وحزبان وح فافراد المصولة بالذكر فيما
 ياتي ونصه علي انه قليل مع دخوله فيما محل نظر فليت

فانظر

فانظر مع قوله اولاً وقد يقال ان التمثيل يرشد الي اشتراط اعتلال
 العين **قوله** وجمعه صيران بجمع ايضا علي فعلا ن فعل كعبد وعيدان
 وثور وشيران وفعل بضم ففتح كغزو هو العصفور وغران وفي
 الاثنا ابا عمير يا فعل النفي **قوله** ظليم الظليم ايضا اللين قبل
 ان يروى يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظلم وظاهر كلام السمعاني
 انه بهذا المعنى لا يجمع علي ظلمان فليتأمل وذكر بعضهم ان القاموس
 ليس فيه الظلم بمعنى اللين قبل ان يروى فليحذر ذلك **قوله**
 علي فعل بفتح او له الخ هو مثال لمعتل العين او الفا او اللام
 خويبت ويعر وجدي وظاهر ان الجميع يجمع علي فعلا ن فليتأمل
 وقوله او فعل بفتحين لم يشترط فيه ان لا يكون معتل اللام ولا
 ان لا يكون معتل الفا وكذلك لم يشترط في فعل صحة العين
 ولا صحة اللام ولا صحة الفا فليتأمل وليراجع الاشوي وغيره
قوله كذكر وذكران مثل ذكر وذكرا ن حمل وحملان **قوله** علي
 فعل الخ فيه نظر لان فعلا بفتح او له لا يكون جمعا علي الصحيح
قوله ورجاله اي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالنسبة وقوله ورجاله
 اي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تا واما رجله بفتح الراء
 وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما في الشاغبة لان فعله ليست
 من ابيية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تات جمعا
 الا بهذا الاسم قال بعض شراح الشافعية والظاهر انه ليس
 المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجله بمعنى رجال وانما
 ورد رجله بمعنى الرجال وهو خلاف الغرسان وح فرجل بمعنى

الواجل حلا والافارس **قوله** وحوار هو ولد الناقة لم يعظم **قوله** نحو
اسود وسودان يجمع ايضا على فعلا ن بكسر فسكون كذيب وذبيان
ورق ورقاق **قال** ابن معط وجا كالذبيان والرقاق وحل
في قوله او على فاعيل ظليم فانه يجمع على ظلمان بضم الظا وكسرها
كما به عليه الشر سابقا **قوله** ويستثنى من ذلك صغير كان
ينبغي ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلا ولا على فعلاء
وانما يجمع على فعال كما تقدم وكما انه اكتفي بتقدمه **قوله**
فان العقل الخ فيه نظر قد يدعي ان العقل والشعر من الغرائب
وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به مثلا مشكل
فليتأمل **قوله** ورا حطا تقدم في باب المقصور والممدود
تسمية الثالثة بغايب فاعل له اسمين **قوله** كخاتم مثل خاتم
وحوادث دائمة ودوائف فيمن فتح النون وانما قلبت الفه في
الجمع واوا لاجل الف الجمع وكان قلبها الي الواو ولي يظهر الفرق
بين فاعل وفاعل نحو صير في وصيارف او حملا على التصغير **قوله**
وكا هل مثل كاهل وكواهل خالد وحوالد وخاتم وحواتم فيمن
كسر ثانيا وقد يجمع فاعل اسما على فعلا ن نحو حايط وحيطان
واليا فيه منقلبة عن واو لانه من حاط يحوط لسكونها وانكسار
ما قبلها وغايط وغيطان وجان وجنان وحاجر وحجران
وهو ما يمسك الما من شفة الوادي وقد يجمع على فعلاء بضم
الفا نحو دائق وقلبان للمطبخين من الارض **قوله** وهو يجمع
الكنعانيين عرفة غير يعوله هو مفرز العنق من الظهر **قوله**

قد وكس

قد وكس فيه نظر لانه اسلف ان الواو ثانية والواو في قد وكس
ثالثة فكان الصواب التمثيل نحو نرق وهو قصر بالحيرة
قوله بكسر الشين الخ يعني انه يصح ان يضبط في كلام المع
بالكسر والفتح لان كليهما يجمع على فاعيل بدليل الآية وكلام
الحياتي واعلم ان الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع
على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الانسان **قوله**
قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال **قال** اعلم انه سبحانه
افرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله اولم يروا الي ما خلق الله
من شي تتفيا ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية
غير ذلك وقد افرد الكلام على الآية الشريفة السهلة سالة
لطيفة **قوله** اخت الغيلان ضبط لفظ اخت في النسخة
المصححة بخط المخطو بضم الهمزة وبعد الخا تا مشاة ولفظ الغيلان
بكسر الغين فالمراد اخوتها للغيلان في كونهما نوعين من الجن
كما يدل عليه كلام والقرويني في عجائب المخلوقات **قوله**
دقاق القطن بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة
المصححة بخطه **قوله** وصحارا صله صحاري بالتشديد
قال في الصحاح واصل الصحاري صحاري بالتشديد وقد جا
ذلك في الشعر لانه اذا جمعت صحرا ادخلت بين الخا والراء
الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد الف الجمع في كل موضع نحو
مساجد وجعافر فتقلب الالف الواو التي بعد الراء بالكسرة
التي قبلها وتقلب الالف الثانية التي لثا ثيت ايضا يا فتدغم

ثم حذفوا الياء الاولى وابعدوا من الثانية الفاعلا وصحاري يفتح
 الواو الستم الالف من الحذف عند التنوين واما فعلوا ذلك ليؤثروا
 بين الياء المنقلبة من الالف للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف
 التي ليست للتانيث نحو الف مرمي اذا قالوا مرامي ومغاري
 وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول
 الصحاري بكسر الراء وهذه صحاري كما تقول حوار انتهى كلام
 الصحاح **قوله** الا وصف علي فعلا ناي فاطلاق المص مقيد بغير
 ذلك **قوله** وهجوم قال في الصحاح الهجوم مثال الدرهم الطول
قوله وحبط اي بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهي حبط ٢ اذا
 اكثرت من الاكل حتى انتفخ بطنها وفي الحديث ان مما يئب الربيع
 ما يقتل حبطا او يلم ومنه سمي الحريث بن عمرو بن تميم الحبط وولده
 يسمون الحبطات **قوله** والقبطية ثياب بيض الخ اي يكسر القاف
 قال في الصحاح القبط اهل مصر الي ان قال والقبطية ثياب بيض
 رفاق من كنان تتخذ بمصر وقد تغم لا هم يغيرون في النسب **قوله**
 والثامثاة صوابه المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس
 وكذا رايته بخط المص **قوله** والثاني الخاسي قال بعضهم واما
 الخاسي فلا يكسر الا على استلزامه لانه مستثقل لكثرة حروفه فلو
 جمع بجلتها لاذاد ثقل قال س لا يزال الاسم في سهولة حتى
 يبلغ الخمسة فيرتدع قال السيرافي معناه لا يكسر الا اذا سئل عن
 تكسره فاذا كسر حذف منه حرف ليصير باعيا **قوله** فلا تجع علي
 فعلا قال الدوشري اي ولا تجع علي شبه فعال ايضا انتهى
 واقول

واقول كان المناسب للشر لا تقتصر على انه لا يجمع على شبه فعال
 لانه موضوع المسئلة **قوله** من سبعة مفهوم العدد لا يفيد
 حصر فلا ينافي مستدع على مدح والوقوف في موضع ما يدل
 على المعنى ذكر في جميع العدد ويلتدع على الاد ويلتدع وقد
 يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى **قوله** وان لا يورد
 حذف الخ الصواب اسقاط لا كما يعلم مما ياتي في قوله تعين
 حذف في المعنى حذفها لانح يكون الباقى ما لا يغني وهو الفاصل
 فالذي من سباب الفصل ان يودي حذف الحرف الي حذف
 الحرف مثل **قوله** سوا كان معها الخ هذا التفسير وان طابقت
 المقام لا يطابق السياق لان المص جعل الاطلاق في مقابلة
 قوله وكالمهزق والياء الخ وهو يقتضي ان معنى الاطلاق
 سوا صدر او لا **قوله** واختصاصها بالاسم هذا ليس من السبعة
 فليثا من **قوله** على اسم الفاعل لو حذف لفظ اسم كان اولي
قوله سرندي ويقال ناقة سرنداة اي جريرة قال الشاعر
 كل سرنداة نعوب النعب عرائة كالمسجل الاقب
 قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجريرة والنعوت التي
 نهز اسها في سيرها والاقب الضامر **قوله** كتبها طب كذا
 في النسخة المصححة بخطه بالظا المشالة ولم اقف على هذه
 المادة في الصحاح ولا القاموس **قوله** على مفاعل فيه تأمل
 اذ ليس في حرا بن ميم يقابل بلفظها في الميزان وحيات
 بان الوزن مما لا يفرق عروفي **باب التصغير قوله**

أما فوائده فست لا يخفى أنها ترجع للتخفيف والتقليل **قوله**
تشبه صيغة التصغير يتأمل وجه ذلك والظاهر أنه على صيغة
التصغير وهو فعيل لأن مبني على ذلك في هذا الباب
وإن كان على وزن مفعول في التصريف **قوله** وكل وبعض ينظر
ما وجه عدم قبول كل وبعد ها للتصغير وقد يقال كما قال
مولانا الشيخ عبد الرحمن أنه يصح أن لا تدل على العموم ولا
والثقل والكثرة فصارت كجح الكثرة وإن بعضا يدل بنفسه
على التقليل فلا حاجة إلى تصغير المفيد للتقليل وأما المحكي
فلأن تصغير مناف لحكاية المقتضية أنه لا يغير وأما أسما
الشهور والأسبوع فلأنها موضوعات لا رتبة مخصوصة وهي
بحسب ذاتها لا تفضل وأما الأسماء العاملة فلأن تصغيرها
يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لأجله ولكن يشك **هـ**
على ذلك رويد زيدا فإنه صرحوا بأنه اسم عامل مع أنه مصغر
فيكون مستثنى من قولهم الأسماء العاملة عمل الفعل لا تصغر
قوله لأن المدغم فيه الخ فيه نظر ولوقال لأن المشدّد حروفان
أدغم أحدهما الخ لكان أحسن **قوله** وهو كسر ما بعد يا للتصغير
هذا واضح إذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور وأما إذا
كان مكسورا فقد يقال أنه يحتجب كسره غير الكسرة التي كانت
في المكبر على وزان ما تقدم من أن الأول إذا كان مضموما
فإنه يقدر في المصغر والضممة التي كانت في المكبر ولذا
إذا كان الثاني مفتوحا كما مر فليتنا **قوله** مكانا على ما كان

المراد بكان

المراد بكان المجموع على ما ذكر الموضع وأما إذا كان بمعنى
التمكن كما كان من مكن قيمة أصلية لازمة **قوله** والقياس فيهما
كرفع الخ فيه نشر غير مرتب وفي قوله والقياس رهوط وارهاط
نظر لأن أفعالا غير مقفيس في فعل صحيح العين مفتوح القاعدة
الناظر وغيره **قوله** فكان أمكن الخ لوقال أمكن ورسم الألف
كان أحسن وكأنه حاول حكايته وكذا يقال فيما بعده **قوله**
أنيسان فذيقال بل قياس تصغير انسان أنيسان بكسر ما بعد
يا للتصغير وقلب الألف يا **فصل قوله** ما قبل علامة التانيث
شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم
يتصل بها كسر كد حرجه ود حرجه وزاد أو اسم منزل مثلها
وهو عجز المركب المرحي **قوله** أن يبقى ما بعد يا للتصغير
مفتوحا قال السيوطي في النكت بعد أن ذكر أن مثل ما فيه
تأ التانيث ما نزل منزل لها كما ذكرنا أن الواجب في الصور
المستثناة بقاؤها على ما كانت عليه من فتح أو سكون ولا
يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمي في الحواشي
واقره شعر ذكر أنه يعيد أنك تقول معيدي كرب يسكون
إيا انتهى يعني يا للتصغير وفيه أن يا للتصغير ساكنة دائما
والكلام فيها بعد ها وهو لا يكون ساكنا بحال ليلدنيوا لي ساكنان
بل أما مكسورا ومفتوحا وفي معيدي كرب مكسورا والظاهر
أن عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر أو فتح فتدبر **قوله**
أي باقيا على ما كان عليه لم يغير هذا التصغير زيادة على الغرض

لان قوله فيه ان يتي معيد لذلك **قوله** فليقلها على حالها اذ لو
 كسر ما قبلها لزم انقلها بها يا فتذهب صورة العلامة وفي
 قوله الغي الثاني تجوز لانه سمي المدة التي قبل الغي الثاني
 المدة ودة باسمها للمجاورة والمصر راعي الحقيقة فجعلها مسئلة
 مسئلة فتعطف له **قوله** فلمحافظة على الجمع لم يقل فليقلها
 على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف في افعال دلالة
 لها على معنى وانما التي بها لتحصيل بيته للجمع فالمستور اليه
 انما هو الجمع بخلاف الغي الثاني **فصل قوله** وحملان هو
 السهم **قوله** فلو حذف لالتبس الخ اي لان الذهن لا يتبادر
 اليه تصغير المجرى ولا يستوي عنده الاثران **فصل قوله**
 فنقول لغيره اي بفك ادغام العين وادخال ياء التصغير
 بين العينين لكن قد يقال ما المقتضي لحذف الياء التي قبل
 الراي وقياس ما سلف بها وها وان يكون البناء على فاعيل
 لا على فعل **قوله** يريد كذا في النسخ والصواب اسقاط
 الالف الثانية اذ باستقامتها يتوصل الي بنية فاعيل كما لا يخفى
قوله وقريشا قال في الصحاح الكسائي نخل قريشا وسرقريشا
 ممدود بغير تنوين لضرب من التمر هو اطيب التمر بسرا وقال ابو
 الجراح تمر قريشا غير ممدود انتهى وعلى هذا الاخير جرى المص
قوله من السبب ينظر هل هو بفتح النون وسكون الياء او لا **قوله**
 متعبد هو مجذ في تا الافعال الثانية في متعد مشدد
قوله او هم ان مكبر موعده الخ اي فهو الباس بدليل ما بعده
 وفيه نظر

وفيه نظر لانه اجمال لعدم تبادر احد المذكورات **قوله** وسما
 ابدل لعلته الخ يرد عليه متعدد فان اصله موعده وابدلت
 النون ويا واد غمت في التا وقد اعتمد فيما سلف قول من انه يقال
 في تصغيره مستبعدا موبعدا فلم يرد به الي اصله مع ان العلة
 زالت بالتصغير والضابط انما يستقيم على مذهب الزجاج
 والفارسي **قوله** فزقا بينه وبين جمع عود قال الدونشوي
 فاعادة قال عود القتا يجمع على اعواد وعود الخشب يجمع على
 عيدان والعيد يجمع على اعياد انتهى اقول في المصباح هـ
 وعود اللهو وعود الخشب جمعه اعواد وعيدان والاصل
 عودان لكن قلبت الواو يا المجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب
 معروف والعيد الموسم جمعه اعياد على غلط الواحد فزقا
 بينه وبين اعواد الخشب انتهى والفايدة التي قالها بعضهم
 تحتاج لتغسل عن ايمة اللفظة **قوله** وشبه ما خوذ من الوشي
قوله وحجته الخ قال الدونشوي هذا حسب الظاهر لا يدل
 الاول ويمكن ان يقال ان معنى كلامه ان الياء اذا كانت لا
 فالاكثر اشياء منها وتغسل حذفها فالحاقه بالاكثر او ليس الحاقه
 بالاقل انتهى وفيه بحث لان هذا لا يثبت ما ادعاه الاول
 من التعيين **فصل قوله** فلا يكون الخ مراده انه لا تحذف
 روايدها لاجل تصغير الترخيم وان كانت تحذف لا محالة **قوله**
 ولم يلتفت للباس الخ فيه نظر لان هذا اجمال لا الباس كما مر
فصل قوله فقط تأكيد لانه يعلم من الاستثنا قبله **قوله**

وقرطوس هي الداهية **قوله** وانما حذف الخ هذا علي قوله
المبرد فان الظاهر انه يقول باصالة الميم واللام وانما حذف
تشبيها بالظاهر وان لم يكن كما مسين كما هو الظاهر
فصل قوله ليل يجتمع فرعتان قال الدونشري قد يقال
عليه الفرعتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفي نحو ضرب
مصغر ضارب فتأمل **قوله** فحذفت احدي الياءين وفي
نسخة من نسخ المراهي احدي الياءات بالجمع وكل صحيح
كما هو ظاهر الاول اولي **قوله** والي ذلك اشار الناظم
بقوله واحتمت بتا الثاني الخ لو تم البيت بقوله نحو سن
لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المص بخلاف نحو خراخ
قوله والي ذلك الخ لو قدمه علي قول المص وبخلاف نحو
الخ لكان اولي كما هو ظاهر **قوله** وجمع المتأخرين من ذلك
عشرين لفظا اقتصر المص في الحواشي علي عشرين ذكرها وقال
جمعت في بيت ذو ذوق وقوس وحرب درهما فرس باب
كذا نصف عرس صخي عرب انتهى وصنبت عرس بضم العين
انتهى وفي بعض شروح الشافية **انتهى** وصنبت عرس بضم
والعرس بالكسر سارة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس
يدكر ويونث وانما لم تلحق الثانية لان العرب في الاصل
مصدر سمي به والنظر في عرس الي المصدر الذي هو
الاعراس وهو مذكر انتهى واعترض بان عريسا اذا كان
نصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان تصغير

عرس

عرس بالضم فلا يكون شاذ لما ذكر من انه يدكر ويونث وقال المص
في حواشي الفية ابن معط في الصحاح ان في القوس التذكير والتانيث
وان كما عليهما قوبس وقوبس فلي هذا لا يشذوذ **قوله** كشم
الخ قال الدونشري فيه نظر اذ تقدم ان الحاق التاء لشم وخمس
ليس انتهى واقول هذا مبني علي ان الاشارة في قول الشاعر ذلك
راجعة الي ما ليس معه ولا داعي له لك بل هناك **قوله** ولخ لخاله
وانما الاشارة للتلافي الذي لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان اللاحق
مليسا او لا فتأمل **قوله** فعدم اللاحق ليس شاذا فليس ذلك
كحرب وفعل الخ فليتأمل **فصل قوله** وعرس بكسر العين وعرس
بضمها قد عرفت معناها وقوله وذود الذود والابل من الثلاث
الي التسع وقوله وصخي هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصور
واهل الكوفة يصعدونها بغير تاء ليل يلتنس بضمزة مصغرا انتهى
وظاهر ان اهل البصرة يصعدونها بالتاء فليجرب وقوله وطست
هو الانا المعروف والطمس لغة فيه قال في الصحاح الطست
وقوله وسور هو بنية الماء المشروب وضبطه في بعض النسخ
سول بالسين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف
قال في الصحاح النصف بالتحريك المراكيب الحديثة والمسنة
وقوله وحرف هي الناقة المهرولة الصلية وضرب هو العسل
الابيض وقوله ونخل هي معروفة **قوله** وسمع في بعضها التانيث
من ذلك قدير وقدير **قوله** افعل قال الدونشري ظاهرا ان
افعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك انتهى وهو عيب فقد

في كلام الشئ في الكلام على شرطه وشذما احببته عند البصريين
قوله او عدد على حذف مضاف اي اسم عدد **قوله** فقال
 الخليل الخ قال الدوسري هذا تعليل لتصغير الفعل في الحقيقة
 التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير في الفعل ظاهرا
 كما هو ظاهر وقوله بالملح لوقال بدله الملاحاة لان احسن الهم
 الا ان يكون مصدرا سماعيا وقوله ملبح بضم اوله على التصغير
 انتهى وضبط لفظ ملبح في نسخة صحيحة بخط الشربكسر
 الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لامصدر وقد ذكر في
 القاموس يجمع عليه وعلى لجه وغير ذلك فانظر ولم يذكر
 ملح بكسر الميم وسكون اللام في مصاد ملح قال اول المادة
 الملح بالكسر معروف وقد يذكر والرضاع الي ان قال وهم اسم
 جنس للملاحاة ويمكن ان يكون هو الواقع في كلام الخليل **قوله**
 منه حال من خمس مقدمة لان صفة التكرار اذا تقدمت عليها
 اعربت حالا وكذا يقال فيما بعده **قوله** وذان وتان فيه نظر
 اذ هما معربان والكلام في المبني غير المتكسر وقد يجاب بان ذلك
 غير مذاهب من نغم بنا وهما وكذا يقال فيما بعد **قوله** في جمعها
 وفي قوله جمعها مسامحة ظاهرة **قوله** وجمع الذي الخ فيه
 مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع لاجمع **قوله** زيادة
 الف في الاخر عوضا من ضم الاول فيه نظر لان الالف في
 اولها بالمد قبل الاحز ولا تزداد في جميع ما ذكر كما ياتي
 وكون الالف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير

اولا

اولا واما هو فاوله مضموم فكيف النغوين وقد يقال الفه عوض
 عن الضمة التي كان ينبغي ان يكون فيه حال التصغير ولم يكن بل اقيت
 الضمة الاصلية **قوله** فيما فر منه هو الثقل **قوله** وقلنا الالف
 الخ لوقال بعدها واد غيت يا التصغير فيها لان احسن **قوله**
 عطا اي تصغير عطا فهو على حذف مضاف **قوله** فاذا جات
 الالف الخ فيه فظهر ظاهرا ما اول فلان الالف التي تزداد للتصغير
 انما تكون في المصغر لا في المكبر خلا لما هو صريح عبارته واما
 ثانيا فلانه بعد حذف الالف اذ وقع التصغير على ما بقي يلفظ
 به هكذا اوليا همزة بعد اليا المشددة فلا يلتبس بتصغير
 على لغة القطر اذ لا همزة فليتامل وقد يقال اللبس حاصل
 خطأ لاسيما اذا المرشكك الهمزة **قوله** وقال الزجاج الخ قال
 ابن اياز وكلا القولين اي قول **قوله** وس قول الزجاج مخالف
 للقياس اما الاول فلما فيه من زيادة الالف حشوا واخا
 الثاني فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الالف وكثرة
 التغيير وفي كلام بعضهم التصريح بان الالف عوض وقد يقال
 انها ليست عوضا عن ضم الاول لوجود ضمها وانما خالف القياس
 لان اخواته اعني ذواتا زيدات الالف في اخرها لا قبله **قوله**
 ليل يلين الخ فيه نظر لان النون مفتوحة في الجمع وتسورق
 في التثنية اللهم الا ان يقال قد يعقل عن حركة النون **قوله**
 ثم رجعت الخ وحذفت الالف التي في الفرد لانها الساكنة
قوله كما في دراهم الخ دراهم بالفاء بعد الراء جمعها اي فلا

يوضح المصغر على لفظه كالا توقعه على لفظ اللاي واللاي
بل اذا اردنا تصغير صغرا مفردة الذي هو درهم وجمعها
بالالف والتاء كما اذا اردنا تصغير اللاتي واللاي فاننا نصغر مفردها
الذي هو اللاتي وجمعها بالالف والتاء وفي بعض النسخ كما في
درهم بالافراد وليس ظاهرا في التنظير فليتا مل **قوله**
مع الالهاس هنا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب
اللبس وقد يفرق بينهما بان ذيا ظاهرا في انه تصغير الاوي
فلا لبس **باب النسب قوله** قال ابن ابي النسيبة بضم
النون وكسر هاء يعني الاضافة وهي اضافة معكوسة كالا صانعة
الغارسية فانهم يقدمون المضاف اليه لا تزي انك اذا قلت
علام زيد فعلام هو المضاف الي زيد واذا قلت تخميس فخميس
هو المنسوب اليه واليا المشددة قايمة مقام الرجل المنسوب
قوله وفايدتها فايدة الصفة اي فيما ياتي من رفعه المصغر
والظاهر في انه جعل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف
حمل هو هو فيقال زيد مصري كما يقال زيد صاري وفي انه
يخص ويوضح **قوله** لتدل الخ هذا التقليل لا يثبت المدعي
الا على بعد فليتا مل وعلى ابن ابي ابيان فتشديد ها بقوله لمصري
بوجه الاعراب كقولك بصري وبصريا وبصريا ولو كانت معقدة
لا شئت عليها الطمة والكسرة **قوله** قال في الصحاح الواحد
حتى الخ قال في الصحاح والبحث من الابل معرب ايضا وبعضهم
يقول هو عربي ويشد لهن البحث في قصاع الخليج الواحد

يقال

بختي

بختي والاني بختية وجمعه بختاني غير مصروف لانه بزنة جمع
المجمع وذلك ان تحذف الياء فتقول البختاني والاقاني والمهادي
فاما مساجدي ومدايي فمصرفان لان الياء فيهما غير ثابتة
في الواحد كما تصرف المهالبة والمسابعة اذا ادخلت عليها هاء
النسب انتهى كلام الصحاح بحروفه **قوله** بتكرير جمع قد يقال
الموجود في عبارات القوم بزنة جمع الجمع تامل **قوله** فوزنه
قبل النسب الخ قال الدومشري فيه نظر وجهه ان البيان اخبر
بما يدان كما يصرح به كلامهما قبل واصل بنا الكلمة بخت فالتا
والتا عين والتا لام فاذا وزنه جمعا وعلمنا مفقولا منه فعالي
لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالي ايضا هذا هو الوزن التصريفي
ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في بحث صيغة منتهى الجموع
كلاما ينبغي مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل
كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن
العروضي لا التصريفي وقوله وبعد مفاعي كناية عن عدم وجودها
فليتا مل ذلك حتى اننا مل هذا الخ فان كلام الشم منطوق فيه **قوله**
كما في منزلي فانه عند النسب يفتح ثانيا كاسيا في قريبا **قوله**
وقول المتكلمين في ذات الخ قال الدومشري وينبغي ان يكون
قولهم خلوتي في المنسوب الي الخلوة كخا ايضا وقد قلت في ذلك
• واد خالتا الخلوتي من الخطا • قيا سا على بصري فالتا تحذف
قوله تحذف التا من هاء اي وحذف التا من خليفة ايضا لما سياتي
قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ بهذا يدفع ما حاب

الفارسي في شرح ايساغوجي من انه لا يلزم انتساب الشوا الى نفسه على تقدير ان التسمية لغوية لان للذات اطلاقا اخرها حقيقة الشيء والثاني ما صدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى المصدق كما يمكن نسبة جري الحقيقة الى ما صدقها **قوله** وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبه اي وشارية وموصولة **قوله** تشيها باللف ملهي فيه نظر فان قوله يجوز فيها الغلب شامل لالف نحو ملهي فكيف ياتي التشبيه **قوله** لان شبرها باللف الثاني هكذا في بعض النسخ والصواب بتا الثاني **قوله** خبر الارجح فيه نظر وانما هو معطوف على المحذوف كما ان قوله في التي للحاق عطفت على قوله في التي للتأنيث وهو عطفت على معولي عامل واحد وهو جابر والعذر له ان المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم اذا قلبت الالف واوا في نحو ملهي وجلي وعلقي جاز الا تيان بالالف قبلها فتقول جلادي وعقاوي وملهاوي **قوله** اسم الموضع حاينه هو بتخفيف الياء قال السيرافي ذكر اصحابنا ان الموضع الذي يباع فيه الخمر يقال له حاينه كناحيه والمعروف حانه ولعل الذي قال الحانوي جعل البقعة حاينه لانها تعطف على الشراب بالعطف واللذة وفي شرح الشواهد قال س الوجه الحا في لانه منسوب الى الحانة وهويت الخار وانما جاز ان يقال حانوي لانه بني واحده على فاعله من حنا حملوا اذا عطف يريد انه نسبة الى مقدار كما اشار اليه السيرافي والذي في المعاجم والقاموس ان الحانية

الثاني

اي

اي بالتشديد يد الخمر منسوب الى الحانة وهو موضع بيعها **قوله** فان قلت الخ قد يقال ان المصحح لعله لا يوجد في الصحيح فلا حاجة الى قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح فليتأمل **قوله** بكسرتين بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر **قوله** امل عليها في شرح الشواهد وامل من املال الكتاب **قوله** والعبارة الساطع الغبار بالرفع عطفت على الذي من قوله الذي يمد فوق الخ وكذا قوله بعد والعبارة فالخاصل ان السرا دق مشترك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف العطف **قوله** المدخلة فيها لو حذف التا من المدخلة كان اولي **قوله** وبخلاف نحو مريم الخ قال الدونوشي تجوز فيه ان يكون تصغير مريم واضح واما تجوز ان يكون تصغير مريم اسم فاعل ففيه نظر لان ابن الحاجب صرح في شرحه بتأنيثه ونحو انا اذا اصغرنا لفظ مريم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيم الحب لان مريوما اذا اريد تصغيره حذف منه احدي الواوين فنصار بعد تصغير مريوما ثم قلبت الواو ياء الوقوع اليها ساكنة قبلها فنصار مريوما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم ايضا والنسبة الى مريم المصغر مريمي مثلا يات قبل الميم اخرها عوض من الواو والمحدوفة قالوا انما جات عند النسب لاقبله فاندفع تجويز الشرا ان يكون مريمي تصغير مريم وينظر هل تصغير مريم مريمي كتصغير مريم اولوا اذا نسب الى مريم اسم فاعل قيل مريمي محذوف الياء الثانية كطبي في طيب فليتأمل وقال ايضا قوله

تصغير مرسوم الخ قد يقال اذ اريدت يا التصغير ثالثة تجتمع الت
والواو وهما ساكنان فتحرك اليا بالكسر وتقلب الواو الاولى يا
وتدغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية يا ايضا فيصير كما ترى
مهميم انتهى واقول الذي قاله ابن الحاجب وشارحوا كلامه ان
مهموما اذا صغر حذف منه الواو الاولى فصار مهموما ثم قلبت
الواو يا لوقوع اليا الساكنة قبلها ثم ادغمت فقل مهميم كلفظ
اسم الفاعل من هميم وانه اذا نسب الي المصغر زيد فيه يا ليا
يلتبس بالنسبة الي غير المصغر وحض بالزيادة لانه حذف منه
احدي العينين وعلى هذا قالوا انما جاءت عند النسب لاقبله
ومثله كما قال العزري يصغر مهميم اسم فاعلهم والظاهر ان كلا
الصنيعين غير متعين لانه يجوز في المصغر تعويض اليا قبل
الاخر اذا حذف شي من الاسم فتجوز التثنية لاي حيان
وتليده السمين مبني على ان التعويض حصل في التصغير
وابن الحاجب مبني على عدم حصوله فسقط كلام الدوشري
قوله واجتلاب فتحة الخ هذا احسن من قول المتن ثم تقلب
الصمة فتحة وقد يقال ان الصمة تقلب فتحة كقلب الواو واليا
الف في نحو قال وباع فليت مل **قوله** فيثقل اللفظ به سراده
باللفظ التلظ به اي فيثقل التلظ به حال الفك فليت مل **فصل**
قوله لان الالف الخ قاله الدوشري ينظر ما وجه اتيانه بالالف
ها هنا اذ المهمم ثونا قلبت ثونا فيما نحن فيه فكان الاولى ان يفت
عليها **نظم** نظرت في ذلك فظهر لي ان معني كلامه حاصر جوابه

في باب

في باب منع الصرف من ان الالف والنون في نحو سكران يبينها في الغي
للتاثير ووجه الشبه المذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز
ابداك المهمم ثونا فليت مل انتهى وهو كلام غير واف بالمراد اشكالا
وجوابا والحاصل ان القاعده هنا قلب حرف التاثير واو او قد
قلبت فيما ذكر ثونا ووجه الشبه بذلك بالمشابهة المذكورة مع انها
بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان المهمم لما كانت منقلبة
عن الالف والالف مشابهة للنون في الجملة كانت المهمم ايضا مشابهة
لننون فتدبر **قوله** وانما خيرا الخ قال الدوشري كان صواب
العبار ان يقال بين حذفها وقلبها واو او قال ايضا قوله جاز فيها
التصحيح والقلب كان كان الصواب ان يقال بدل التصحيح الحذف
لما مر في المتن انتهى ويمكن ان يقال مراد الش من يقايمها على حالها
عدم قلبها واو ومعلوم انها تحذف مما مر في الكلام على يا المنقوص
وكذا المراد بتصحيحها فتدبر **قوله** واستثنى الخ ينظر هل هو صحيح
اولا وهل قوله بعد ذلك والمحمول الخ يفهم عدم جواز النسبة الي
المضاف فيما ذكر هناك **اولا قوله** لانه المقصود بمدلوله قال
الدوشري ينظر ما معناه انتهى ووجه التنظير واضح لان المدلول
مدلول لكل من المضاف والمضاف اليه لصيرورة الجميع علما بالوضع
او الغلبة لامرية لاحد الجزئين على الاخر وكل منهما حرف من
حرف المباني **قوله** من جزئي المضاف تبع فيه غيره ولو قال من
المضاف والمضاف اليه كان اولى وينظر هل يجوز فيما ذكر النسب
الي الصدر او لا **فصل قوله** لام انفتاحها لم يبين وجهه

ولا رايته في كلام احد وهو كلام مشكل والذي في شرح الجمل لابن جني
 فاما شاه فوزيه فعليه سائلة العين وكلت بعض الشيوخ من اصحابنا
 بمدينة السلام في العين منها هل هي ساكنة او متحركة فادعانا انها متحركة
 فسالت عن الدلالة على ذلك فقال (انقلبها الفا لانها لو كانت ساكنة
 لوجب اثباتها كما ثبتت في حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على ان
 سكن العين هو الاصل وان الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلبها
 الفا غير دليل على ان اصلها الحركة لان الحركة دخلتها لمجاورتها
 لنا الثاني التي لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فوقف ههنا
 فاصل شاه شوهه فلما حذفت الهاء بقيت شوهه ففتحو الواو
 لنا الثالث فاقبلت الفا فان قيل يلزم ان اللام اذا رجعت
 وزالت الفا ان تعود الى سكنها فتبطل هذا لا يلزم لان الفتحمة تنزل
 بحالها عند تنبيل لانه لم يحتاج على تحريك عين يد عنه في قوله
 جري الدميان بالخبر السقي لانه قد جاء مثله فيما هو ساكن العين
 (تقا قايديان بيضا وان عند محكم قد يمتعانك ان تضام ونضمر
 انتهى يلخصا ولم يبين وجه حذف الهاء ولعله اعتباطا لمجرد التحقيق
 وبه يعرف ما في كلام الشروانه مشكلا من وجهين الاول انه مجاورة الهاء
 ليس من اسباب تحريك الواو الثاني ان الباء موجودة في شوهه
 باعتبارها فكيف يقول انها عوض عن الهاء المتفتحة لعدم وجودها
 مع الهاء الا ان يقال ان معناه انه قصد بها عوضا وبه در الثاني
 حيث قال عند قوله المص اصليها شوهه اي حذف الهاء للتحقيق
 وفتحت الواو لاجلنا الثالث بعد ما قبلت الفا **قوله**

كقوله
 صح

وعلى القولين

وعلى القولين قلبت الخ فيه تأمل وعبارة بعضهم واعلالها يعني ذو على
 مذهب الخليل ان يقال ان الضمة على الواو مستقلة لا اجتماعها
 مع الواو بن فتحدف ثرا الواو التي هي اللام لا لتسا الساكنين ثم
 تضر الدال لنا سبب الواو على مذهب سى يقال تحركت الياء
 وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقى ساكنان فتحدف الالف لاجله
 ثم لما بقيت الكلمة على حرفين اشبهت المبني وتنوين التكميلين
 لا يدخله فتحدف التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب
 فتعم الدال لنا سببها **قوله** غير منقلبة عن واو قال الدونشري
 فيه نظر ظاهر وقوله وانما صحت يحتاج الى تأمل انتهى وقوله
 فيه نظر ظاهر مستأوه المصحف لان الذي في النسخ الصحيحة
 عين منقلبة عن واو يعني ان الالف عين الكلمة وهي منقلبة عن
 واو ومعنى قوله ثانيا وانما صحت اي لم تقلب الفا كما قلبت في
 ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها
 فلا اشكال **قوله** وتقدم ان ماوجب الخ قال الدونشري فيه نظر
 بالنسبة الى بنات فان لم نرد لامها في الجمع بخلاف اخوات ويرد
 هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت اعيدت في بنات الا انها
 حذفوا لا لتسا الساكنين بعد قلبها الفا وعبارة ذلك البعض وان كان
 فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بنا الواحد لانها بنت بكسر
 الباء وسكون النون واخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك في الجمع
 وجوابه ان هذا ليس بتغيير للمعنى بل رجوع الى الاصل وكان الاصل
 ان يقولوا بنات لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها الفا

فالتفت مع الفالجمع فخذوها لالتقاء الساكنين ولم يفعلوا ذلك في
أخوات لان بنات أكثر استعلا فحذفوه لذلك انتهى **واقول**
قد بين اللغوي أن الموضع استار لي رد الواء في بنات لانهم لما قالوا
بنات بفتح الباء وتحريك الون مع الباء في المفرد مكسور ونونه
ساكنة دل على أنهم ردوها في الجمع إلى صيغة المذكور وذلك يستلزم
عود اللام المحذوفة فيقدر ردوها في الجمع لطيران حذفها منه بعد
ذلك **وقال** بعض الفضلاء إنما أعيدت اللام في أخوات لانها
واو مفرد أخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فتناسب
رجوع اللام في جمع ما أوله مفتوح بالبت ولا يخفى أن تلكم الحاجة
من زهر الادب الذي لا يحتل الفرق **قوله** حذف التاء معناه انما
حذف في النسب تاء أخت وبت وزدتها إلى صيغة المذكور كما نفعل
ذلك إذا أردنا جمعها فاما حذف تاءها وتحتل تاء الجمع وزدتها
إلى صيغة المذكور **قوله** فعل الصحيح عندس لان قولهم في جمع
د ما يدل على انه فعل يسكون العين لانه لو ودد لا وطي وطياء
واما قوله يعطر الدما وقولهم الدميان فتشاد لا اعتداد به وقال
ابن جني في شرح الجمل ذهب المبرد إلى تحريك العين من دم لانه
مصدر د ميت دما مثل هويت هوا قال ابن السراج وليس ينبغي
لان د ما جوهر والمصدر حدث فلهذا غير ذلك فقولهم دمي
دما إنما هو فعل ومصدر اشتق من الدم كما اشتق ترب من
التراب فاما قوله فاذا هي بضم الميم ودما فعل حذف مضاف
إلى ودي دما وكذا قوله يعطر الدما وليس في قوله جري

الدميان

الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحريك العين من دم لانها لما جري
عليها الاعراب في قولهم دمود ما شردت اللام في التثنية بقي
الحركة في العين على ما كانت عليه كما قال يديان بيضا وكن واجمعوا
على يسكون العين من يد انتهى ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف
كلام المبرد **قوله** في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه يتأمل ذلك
فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال تبقى الحركة العارضة
بخلاف شاة **قوله** اي الفا والعين قال الدونشري هما تفسيران
للضمير المنصوب في قوله ردتها وصرحوا في نحو ذلك بان ما بعد
اي عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان
لا يكون متبوعه ضمير فليتأمل انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض
لانهم قالوا ان ما بعد اي عطف بيان او بدل او حيث تعذر
كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا اشكالا اقوي مما قاله وهو ان
الصواب في الضمير الرجوع للمطوف بالواو تنوينية وجوب
المطابقة واوهنا تنوينية وكان الواجب ان يقول ردتها
وعلى تسليم انه يفردها كالتالي للإيهام وكان الواجب ردها
ونظير ما هنا قوله تعالى واذا راوا تجارة اولهوا انفضوا إليها
وقد استشكل ما في الآية واجب بان الضمير في إليها عائد
إلى الروية المفهومة من راوا المستلطة على الأمرين كما سيأتي
في حواشي الفكري وغيرها **قوله** وأصلها وشية الخ قد يقال
لوقال وأصلها وشية بل ان كان أحسن كما سيأتي في عذرة
فينظر ما الفرق بينهما **قوله** لما تقرر ان الهمزة الخ كان توجيه

هذا الكلام ان التضعيف بمنزلة الاصل حتي يقال ان الهمزة بدل
 من اصل **فصل قوله** كما بابيل قال انه نوشري صرح البيهقي
 بما يدل علي ان له واحدا من لفظه فانه قال عقب بابيل اي
 جماعات اباله وهي الحزمة الكبيرة شملت بها الجماعات من الطير
 في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشما طيط استهم واقول
 ما صرح به البيهقي سبعة اليه النوشري فقال بابيل حمل علي
 الواحد اباله وفي امثالهم منعت علي اباله وهي الحزمة الكبيرة
 شملت الحزمة من الطير في تضامها لا باله وقيل بابيل مثل
 عباديد وشما طيط لا واحد لها استهم هذا وقد سقط من خط
 النوشري بين جماعات واباله لفظ جمع وعبارة البيهقي جماعات
 جمع اباله **قوله** المذكور من اسم الجنس الخ اشار الي توجيه اسم
 الاشارة مع تعدد المشار اليه ومرا انه لا يحتاج الي تاويل وان
 ما اول فيه غير واضح في باب الاضافة **قوله** كالعلم فيه نظر فان
 الاصول علم علي العلم المخصوص وقوله قبله لا خنثاه بطلاقة
 باعيانهم يقتضي ان الانصار علم فيكون ككلام وانما قلنا **قوله**
 الي فرائض فيه نظر فقد ذكر بعض الاقائل ان الفرائض من قبيل
 العلم فهو مثل اثمار وكلاب السائقين فليتأمل **قوله** في نحو
 ثمرات وثمار كل من ثمرات وثمار جمع ثمرة بالثامثة فوق والميم
 الساكنة ولكنها تفتح في الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع
 فقط **فصل قوله** فيعطى به قال العيني بالنسب لانه
 جواب النفي **قوله** ان النفي منصب منصوب علي المبالغة اي كما هو
 الغالب

الغالب والا فقد ينصب الي اصل الفعل كقوله علي لا حب لا يهتدي
 لمنازه **باب الوقف قوله** لا الاختباري بالوحدة
 هو ما اشار اليه الشاطبي في سورة الضل في الكلام علي الكسائي
 الا يا اسجدوا بالتخفيف وقف مبتلي الا ويا ويسجدوا ومعناه
 انه اذا قيل لك وقف علي كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف
 علي الا لا منها كلمة استفتاح ثم علي يالامنا حرف ندا ثم علي اسجد
 لانه فعل امر وفاعل وحسن ذلك بالاختبار لانها كلمات لا يوقف
 عليها في الاختيار لا يقال كان ينبغي ان يقول ولا الاضطراب
 لانا نقول هذا خاص بالقرآن لان الكلام اما ان يتم او لا فان لم يكن
 اختياري والا كان اضطرابيا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه
 الا لضرورة منقطع النفس وقوله ولا الانكار هو الوقف
 بزيادة مدة الانكار تابعة لحركة ما قبلها ان يكن منونا وان
 كان منونا كسر التنوين وتعينت الياء خوارزمية يمينه بضم الدال
 وكسر الثون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكيري هو
 عبارة عن الوقف بمدة تلحق اخر الكلمة التي ليس ما بعده
 مجانسة لحركة الحرف الاخير من الكلمة خوفا لا ويقولوا ومن
 العامي وقوله ولا الترمي هو الوقف بالتنوين نحو واقتابا
 كما مر في بحث التنوين **قوله** حذف التنوين مطلقا والوقف
 بالسكون مطلقا لو حذف مطلقا من الاول كان اخيرا واظهر
 لان اثباتها ولا يوهمان كلا لغة فلان اندفع الوهم بقوله
 بعدها وهو لغة ربيعة **قوله** واذا وقف علي المنقوص

وا

٣



لمزيد كركم الوقف الوقف على ما اخره بآ المتكلم فاشياءها اكثر من حذفها
سوا حركت وصلا وسكت فيقال جأ غلامي ورايت غلامي وضميني
ويجوز جأ غلام ورايت غلام وصرين وفي الفصل والمفتاح ما يدل
علي ان من حركت بآ المتكلم وصلا لا يحد فيها وفقا لان المقصود من حذفها
الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بحركتها فلا حاجة الي
حذفها والحق جواز حذفها فقد جاز في التبريل فما اتاني الله
معتزحا وصلا محذوفا وقف في قرلة الي عمرو وقالون وحفص
قوله فيجب اثبات الياء فيها خالف في المنصوب في الفصل
قوله فلا يحتاج الي ذلك ينظر ما عني ذلك وما اشار اليه **قوله**
فقتول منه ومنه وانظر رسم الصلة في هذه المواضع مع ما ياتي
فربما ان صلة الصمير المرفوع والمجروح لا صورة لهما في الخط **قوله**
قوله الذي ليس لها التانيث ينبع في هذا التغيير الساخم ولو عني
بقوله الذي ليس تانيثا التانيث كان اجود لان الهاء انما تثبت وقفا
ولو كان السطر الي الوقف لغلب الف الصرف الي التنوين لا تقلا
التنوين فيه وقد تظن لذلك بعد فقال وسعين ذلك في
الوقف على تانيث **قوله** حظ بين يدي الحروف قال ابو
حيان انما كان خطأ لان الروم اكثر من الاشمام والخط اكثر
من النقط وكان بين يدي الحروف لا يلبس بالعتة **قوله**
وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا هذا هو الشرط الذي
زاده علي المصنف قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف
عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو لها هر قول المصنف في

الوقف

الوقف على المتحرك فلا يصح جعله سطرًا للمسئلة **قوله** في اسم
او فعل ينظر هل التقييد بهما لاخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه
بما ذكر اولاً فليتأمل الظاهر والله اعلم ان التقييد لا يخرج وذلك
لان الحروف لا ينفرد فيها وفي هذه الامور نوع تصرف وحررها
يعني حروفها من قول الناطق حرف وشبهه من الصرف يري تأمل **قوله**
لقد خشيت الخ تمام البيت مثل الحريف وافق القصب قال العيني
والشواهد في جد يا حيث شدد الباء والقياس جدا وهو تقييد
الخصب واما قوله القصب فالقياس فيه القصب لكنه اضطر
فحرك في الوصل كما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في
الوقف تشبيها للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتأمل
قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل
وصل اليه بالالف بعدها وكذا في قوله للوصل **قوله** وهي ان
يكون ما قبل الاخر ساكنا اي حال النقل اليه والا فقد يكون متحركا
ثم تسلب حركته **قوله** وان يكون المنقول محيما هذا هو الشرط
السادس الذي زاده اخر هذا وقدم ما زاده سابقا يقيينا
ولنا خريما هنا خصص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله في
كلامه **فصل قوله** لانه قد انتقل الخ يؤخذ منه انه قبل التحقير
يوقف عليه بالها لاجل النقل الي الاسمية وظاهر كلامه انه
لا يوقف عليه بها ويخط ما الحكم اذا سمي به ثم وريث ولعلك
ولات فليتأمل وقد يقال انه قبل التحقير على ضربه لا يوقف عليه
بالها لان جاب العملية والحرفية ج فيه قوي فتبقي على سكون

الفاء وقفا فليتا صل **قوله** كما منها الخ مع قوله لا لحاق كما لمتنا فبين فان
 الاول دال على انها للتا نيث والثاني على انها لغيم **قوله** وقيل ههنا
 الخ وجهه انه قلت الباء التي بعد الهمزة الثانية الفاء لمتحركها وانفتاح
 ما قبلها وكنت قد يرد هذا القول بان الهمزة الاخيرة كان ينبغي ان يكت
 هالا تافليتا صل **قوله** وقوله من الباءات الخ يوهو انه ليس
 حديث وكلام الثواب في الابهام وفي تمييز الطيب من الخبيث
 حديث من الباءات من المكربات رطاه الطبراني في الكبير والاولى
 وغيرهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي
 بابتة رقية قال الحمد لله وذكركم وهو عريب الا ان يقال رقي
 المصروا والشخص من الوقف بالها **فصل قوله** المسنون
 المراد بالمسنون المصوب **قوله** وهي لغة الخ قال الدفوشري
 الظاهر كما يوحى مما ياتي ان اخر الفعل ح ساكن اذ لا يوقف
 على متحرك انتهى وانظر ما المانع من الوقف بالروم **قوله** ليل
 يلزم الابتداء بالساكن الخ ينظر ما معني قوله لانه يلزم الابتداء
 بالساكن لو لم يرد هذا السكت فليتا صل وقد يقال معني كلامه
 انه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك
 ان لم يسكن **قوله** واما قول حسان علي ما قام الخ هو
 حسان بن ثابت الصحابي رضي الله عنه وهذا البيت من قصيدة
 يهاجوا بها بني عابد بن عبد الله بن عمن بن مخزوم اولها
 ان يصلح فانك عابدي وصلح العبادي الى فساد
 والذي راميه في ديوانه فغيم يقول وقال الدفوشري كون ما استغها
 في قول

العادي ٢

في قول

في قول حسان علي ما قام الخ محل نظر فليتا صل انتهى هذا وانما لم يصح
 الشرح هنا بان حسان هو الصحابي لان حسان حيث اطلق انصرف
 اليه اذ لا يعرف شاعر عن ي غير يسمى حسانا ولانه لما كان في مقام
 الهاجوا كان من الادب عدم التصريح بكونه الصحابي وانما احتاج الشرح
 فيما ياتي بقوله الصحابي لقول المص الشاع فامث السمن الاقتصار
 علي وصفه بالشعر الذي يستوي فيه الفاضل والمفصول وترك
 الوصف بالصحة التي بها بلوغ المأمول **قوله** وقال حسان
 الشاعر قال بعضهم رعر حسان بن ثابت ان القول لقيته في بعض
 السكت فالتفت علي ظهره وجلست علي صدره وقالت لي
 لم تقل شعرا علي قافية واحدة لا قللتك فقال

• اذ ما ترعى فينا الغلام • فيما ان يقال له من هو • • •
 • فقال تن فقال • ولي صاحب من بني الشيبان • فطورا قول وطورا هو •
 • فقال ثلث فقال • اذ لم يسد قبل شد الارار • فذلك فينا الذي لا هو •
قوله كيا المتكلم قال اللغائي ان قلت في التمثيل بها تظهر اذ كثيرا ما
 يكون سالكة قلت هي مبنية على الحركة دايما باعتبار الاصل والسكون
 لها وتارة علي الفتحة **قوله** لا اظلمه اصل فله اظلم فيه
 فخذ في و وصل الفعل اليه بنفسه وهو بضم اوله وفتح ثانيه
 وشد بد ثالثة وضم رابعة وهما ساكنة اخر وقوله ار من مجهول
 من مضت قد مد اذا احترقت من شدة الرضا واصل من تحت
 من تحني بالاضافة اليها المتكلم واصل من مجهول من ضحيت بالكسر
 الشمس ضحا اذا برزت قال الغارسي الهمزة فيه مشكلة لانها لو كانت

مقدم وموخر

صهراً لوجب الجريان الظرف لا ينبغي في الاضافة ولو كانت للسكت
لا يجوز لانها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الاعراب واجيب
بانها بدل من الواو والاصل علو فافهم **قوله** المنشور قيد به
لان مطلق الكلام لا يقابل بالشعر لانه كلام **قوله** بابقا تا ثلاثة
الاظهر بابدال تا ثلاثة ها وتقل همزة اربعة اليها لان في كلامه
تسميا في موضعين الاول قوله بابقا تا ثلاثة وليرتفع على حالها
بل قلبت ها الثاني قوله وتقل همزة اربعة والمنقول انما هو
حركتها **قوله** القضا الثابت في اكثر الشفع بالصا والمهملة
وفي بعضها بالصا والمهملة وكل صحيح من حيث المعنى **باب**
الامالة قوله من صوب يتطرح صوب بالبا التحتية او انما القوة
قوله وعندي ان هذا الجواب الخ قال الدوشري قال مولانا شيخ الاسلام
شما ذه للحلي طالا لله بقاه قول الشم وعندي ان هذا الجواب
لا يرفع الاشكال الخ ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناصب
سببا للامالة فيما ذكر من تلاو محوه غير محتاج اليه لوجود
سبب غير فيه وهذا ممنوع بان ابن مالك لم يذكر التناصب
فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه وانما ذكره لانه سبب متفق
عليه بين القراء والحويين وليس في كلامه ما ينبغي ان يكون
غير التناصب سببا اخر وفي جواب المرادي ما يشير الى ذلك
وقوله فليرتفع على اصطلاح واحد ممنوع لان كلا من الفريقين
قابل بالتناصب كما تقدم انتهى بجر وفه ويمكن ان يوجه اقتضار
ابن مالك على ما ذكر لكونه متمسكا باقوى السببين لكونه متفقا

حركة
ص

عليه

عليه وان كان غير باعتبار امر في ذات الكلمة وهو كونه الالف
تنقلب يا في بعض التراكيب فليتا مل يتحرر اي في المراد ان التناصب
اضعف الاسباب التي لا يحق في قول الحلي وليس ما في
كلامه ما ينبغي ان يكون غير التناصب الخ لان قوله بلا داع سواء خرج
في انه لا سبب غير التناصب وكون كلا الفريقين قابلا بالتناصب
لا يصحح ملقاها الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر
قوله لما رجعتا اليها الخ حقا العبارة لما رجعتا الواو والراية
لان انقلابها يا انما هو لا انقلاب الثانية فلا يقال قلبت يا لما رجعتا
اليها الخ **قوله** فبالتحويل ينظر هل يقال نظير ما تقدم ان لا تحويل
ولكن لما حدثت العين ضمت **قوله** جادت يدها قال
اللقائي لقائل ان يقول الف يدها تخلفها اليها في غير الرفع
ويمكن الجواب بان المراد تخلف اليها في بعض النصارى
اي الكلمات المبينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك
اذا الكلمة متحدة **قوله** وهو الثاني فيه نظر اذ لو كانت اليها
اولي نحو يسميات كان الحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة اخرى
وهي اليها فليتا مل **قوله** واو لها غير مضموم ينظر ما وجه منع
الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتنعت
الامالة لان فيها الرجوع الى الشيء بعد الاعراض عنه وتغيير
الاصوات غير متناسبة لما فيها من التفسيل بعد التصعد
فليتا مل **قوله** الساكن قال يترك ينظر ما حكم ما لو كان الاول
متحركا والثاني ساكنا وبعد الهاء هل يزال اولها مثاله **قوله**

او وقعت في كلمة اشار الي ان قوله في كلمة معطوف علي بعد لا علي
 في كلمتها وح فيكون قوله او في كلمة قارنتها اعم من كون الالف المماله
 للتناسب بعد الكلمة التي في الالف المماله لغيره او قبلها ويظهر التمثيل
 بامالة الغمحي وقد افصح عن هذه اللقائ فقال او في كلمة
 معطوف علي في كلمتها اي وقعت الالف بعد الالف في كلمة قارنتها
 اي قارنت الكلمة التي فيها الالف المماله للتناسب وح فتكون الالف
 المماله للتناسب مسبوقه بالالف المماله لسبب كما تدل عليه
 البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بان يقدر او في كلمة
 معطوف علي بعد الضمير في قارنتها عايد علي الالف ذات السبب
 اي وقعت الالف المماله للتناسب في كلمة قارنت الالف ذات
 السبب وفيه قبح لا يخفي انتهى وكان وجه القبح اختلاف الضمير
 ومرجه لان الالف التي عاد اليها الضمير هي المماله للتناسب
 لا ذات السبب وليس الاستخدام بمقبول في كل مقام **قوله**
 او المقدرتين او رد عليه ان شرط الامالة التي يكفرها المانع ان
 لا يكون سببها معذرا من كسره او يابا ويحيا بان ذلك في السبب
 الموجود في نفس الالف لا في الموجود بعد ها كما يأتي في كلام
 الشر في حاد فتدبر **قوله** من صاعد الخ المراد من صاعد
 وها بظ لفظها **قوله** وبعضهم الخ ظاهرا طلاقه انه لا فرق
 علي هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة ويظهر هل هناك
 قول بان حروف الاستعلاء تكون ما نفا ولا **قوله** وبعضهم
 يجعل الخ ويظهر هل الرا المتقدمة المفصولة بحرف تكون

مانعة

مانعة من الامالة علي هذا القول ايضا كما لو تأخرت مفصولة او يفرق
 بينهما وذلك بخلاف **قوله** لان الفصل بحرف واحد كلا فصل
 ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما مفصولا
 بحرف بخلاف الالف انه لا بد من اتصالها متقدمة او متأخرة الا
 عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل الخ انه لا يضر الفصل
 بالحرف الواحد في كون المانع مانعا سواء كان را او غير ها فليست
 وقد يقال ان بعضهم ذهب الي ان الالف لا تمنع الامالة مطلقا
 بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالالف المتصلة لذلك وان
 كان بعضهم قال انها اقوي لما فيها من التكرير **قوله** من الفصل
 قال له يوشري فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول
 من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كما لذي بعده
 ثم رايت بعضهم قال في قوله من المتصل نظر لان كلامه
 الامثلة مفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا فلا بد
 بعده من حرف فاصل يفتح لاجل الالف فتأمل انتهى واقول
 قد اشار اللقائي لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا
 استثنى من الاستعلاء المفصل بحرف دون المتصل المكسور
 قبل المتصل متعذر لان متلو الالف لا يكون الامتوحي
قوله او منفصلا الخ ينظر ما الفرق بينهما وبين الرا في ذلك
 حيث اختلفا حكما وقد يقال ان في كلام الشر إشارة الى الفرق
قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ قال الدوشري قد
 يقال عليه نفس وجه في شرح الكافية بانه يقال اي قاسم

بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على صورتين
 المزبورتين وان كان الظاهر انه مانع من ذلك وانما قلنا
 ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه
 بالخطا في البعض الاخر الذي يمكن تصحيحه وما نحن فيه
 كذلك نقبلا للخطا ما امكن وخطاؤه في البعض خير من
 خطائه في الكل فليتأمل على ان المشاحة في المثال ليست من
 داب المحصلين وقد يقال انتصارا لان مالك ان اتي قاسم انما
 يقرأ بهمزة ممدودة وتامكسورة وباساكنة ولا يقرأ بهمزة وفامفتوحة
 والفتحة بعدها حتى يكون اليا المقدرة فيه انتهى واقول
 قال الشهاب القاسمي معترضا على المص في اعتراضه الثاني
 بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي ان
 كلام الخويين بخلاف ما قال وعلي قوله ولولا ما في شرح الكافية
 الخ بان ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم
 على ما ذكره جوار ان يكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية
 انتهى وقد اشار الي ان ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين
 بعد ذلك ان الغير القوي ولكن ذلك لا يقتضي ان نصيب
 الخويين كذلك **قوله** القوي يسكون الفا واتي بسبه الي
 لغوه قبيلة من البربر كما في **الب** زيادة على اصله **قوله**
 جون الرباب ضبط في النسخة المصححة بنصب جون
 على الحال وكان وجه عدم جره ترفيعة بالاضافة لما فيه ال
 فلا يكون لغيا للترك وفيه لا يتعين النعت على تقرر في الجواز

كونه بدلا

كونه بدلا لا يترتب على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكونه
 والمنعوت وهو مشتمل به فليحذر **فصل قوله** فلو سميت الخ
 قد يقال ان الا اذا سمي به فيه سبب اخر وهو الكسرة التي في اوله والي
 اذا سمي به فيه سبب للامالة وقد مر ان الكسرة قبل الالف سبب
 للامالة ولما يفصلوا هنالك بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها
 نحو سرداج وشملال فمنع امالة الي بعد التسمية فيه نظريا
 عن ذلك بان شرط تأثير الكسرة للامالة ان لا تكون الالف منقلبة
 عن واو وصرح المراد بي بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر
 في المنقلبة عن واو تأمل **قوله** والذي سهل امالتها الخ طاهر ان
 ذلك جار في الجميع والذي في المراد وغيره ان ذلك انما هو في ياء وفي لا
 وفي ياءها التي ثابت عن الجمل دون الي ومشي **قوله** ولو كانت
 الفتحة بعد الراء المكسورة امتنعت الامالة فلا تأمل فتحة الميم ريم
 وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة **قوله**
 ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف الخ ينظر ما وجه منع
 حرف الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه اذا كان
 متقدما عليها وقد يقال وجهه ان حرف الاستعلاء اذا كان متأخرا
 استد في المنع لما في الامالة ح من التصعد بعد الاستعلاء وهو
 استد من عكسه كما مر في كلام الشافعي تأمل **قوله** مردود مردود
 بان المص اعني ابن مالك نص على امالة الفتحة قبل الراء المكسورة
 المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشيء
 نفيه وايضا هو لم يلزم في الفتحة ان ينص على جميع مسایل

النحو وقول الشر ولعله الخ هو هـ انه من عنده مع انه مسطور في
 شرح المرادي والعجب منه حيث نسب المرادي قبله ما نسب ولعله
 ينسب اليه هذا ولكن هذا دابة رحمه الله **هذا باب**
التصريف قوله وهو تغيير الخ قال اللقائي يدخل في هذا الحد
 الاعراب على انه معنوي انتهى وفيه نظر يعلم من كلام الشرطي ان
 هذا التصريف للصرف الذي هو فعل المصروف واما حده بالمعنى العملي
 فهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم صحة واعلالا واليه انشأ
 المم بقوله وسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريف
 التصريف العملي والعلمي **قوله** خرج الخوف انه لا يتعلق الخ قال
 الدونسي المفهوم من سياق الكلام وسياقه انه الخو تغير ليس في
 بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية
 ومفعولية وغيرها فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية وانما
 خبير بان الخوا اسم للقواعد المخصوصة اولادها اول المملكة
 المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله
 تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان الخو متعلق بالعوارض
 المذكورة ظاهرة فيه تعرف تلك العوارض ويدخل في قوله وغيرها
 الاعراب والبا وما اشبه ذلك ككون المرفوعات سبعة والمنصوبات
 ستة عشر والاضافة على معنى اللام وفي او من ووقوع الخبر مخرجا
 او جملة الي غير ذلك فليتأمل انتهى ويرد على قوله وانما خبير الخ
 ان الصرف وظل علم كذلك فالظاهر الاعتراض بان المعروف الصرف هـ
 بالمعنى العملي وهو نفس التغيير والخو انما هو التغيير لا

التغيير

التغيير اذ لم يجعلوا له اطلاقا **قوله** التصحيح والتصريف فرق
 بعضهم بينهما بان التصحيح ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين
 والتصريف ما كان الشكل هو الفارق **قوله** من حيث يتعلق بالركب
 ينظر ما معني تعلق ما ذكر بالركب ان اذ بتغيير نحو وليس متعلق
 بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تفسير
 نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على ان النحو قد يتعلق بالمفرد
 كالاسماء قبل التركيب فانها مسببة فليتأمل **قوله** ولهذين التغييرين
 احكام **قال** اللقائي في هذا الكلام نظرا لان الصحة والاعلال هما
 نفس التغيير الثاني لا حكم له وللاول لان الاعلال افعال وهو
 تغيير ايضا والحق ان التغيير الثاني هو حكم التغيير الاول
 لانك اذا اردت بناق من القول يقول قول وهذا هو التغيير
 الاول ثم ينشأ حكم لهذا الحسبي وهو اعلاله بقلب عينه الفاء
 وهذا هو التغيير الثاني فان قيل قد يوجد الثاني بدون الاول
 كما في المصدر ربح فلا يكون حكما له والاول لا يقال ذلك ممنوع لان
 اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على ان ما ذكره شامل لما جعل حكما
 اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران في بنية الكلمة
 لغرض لغوي فاما ان يكون الحد غير جامع او يحصل بعض التباين
 بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم
 التصريف باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان
 المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما
 من الوجوب او المنع او الجواز يعني ان التصريف نفس التغييرين

من

ثلثان وجوب التغيير في محل واستناعه في محل آخر وجواره في محل
 ثالث هو علم التصريف فذل لول التصريف هو التغيير في بنية
 الكلمة الواقع فيها بالفعل ومد لول علم التصريف الاحكام المتعلقة
 به ايقاعا وسلبا وبهذا يتضح ما ذكره من الحد والاحكام وبه
 يتضح ايضا جعل الصحة من احكام التغيير وتوضيحه ان قول
 مثلا كوزها يجب قلب عينها الفا لحصول سببه هو من علم التصريف
 التغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس
 التصريف ووجوب الصحة في لواذ الحصول سببه من عدم اعلال
 فعله وهو لا وذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم
 التغيير ليس تقريبا اذا التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن
 التصريف الذي هو تغيير سلبا واجبا ثانيا انتهى باختصار قليل محل
 في الصحة **قوله** ونسبي معرفة تلك الاحكام الخ قاله نوثرى
 صرح ان مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر
 تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتامل
 انتهى **واقول** قد عرفت ان المص اراد الاشارة معني التصريف العلمي
 والعلمي ومسمى كل منهما غير الاخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم
 التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العام الى الخاص ثم ان
 علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد
 والمص هنا يسمى على الاطلاق الاخير فتقدير المص لفظ معرفة
 مع كون فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعني
قوله وموضوعه الاسماء الخ هو اخص من موضوع الخوف لذل

ادرج فيه ومن افراده نظرا الى احتلا فهما بالعموم والخصوص لا يميز
 بذلك وتمايز العلم بتمايز الموضوعات **قوله** كما برهيم واسمعي
 ينظر ما معني عدم دخول التصريف في ذلك مع انها يثنيان ويجمعان
 وتقدم ان تغيير المعرود الي التثنية والجمع نصريف فليتامل **قوله**
 موضوعه وضع الاصوات ينظر ما معني قوله موضوعه وضع
 الاصوات وينظر هل قوله لبعده معرفة الخ يثا فيه قوله مجعولة
 الاصل لا قضا البعد انه يمكن معرفة اصله **قوله** ينقسم الاسم
 اي المتصرف فلا يرد ان المبني قد يكون على حرف او حرفين وقول
 الشوا انه يحتاج الخ باعتبار الوضع الا صلي وما حق الكلمة ان تكون
 عليه **قوله** وذكرها المتبادر انه مصدر مبتدأ وقول المص لا يليق
 خبره وفيه تغيير لكلام المص لان يليق في كلامه خبر عن قوله
 وامثلته فهو مبتدأ وباللتا المثناة فوق ويلزم على كلام الشوا ان يقبل
 بالياء المثناة تحت ويحتمل ان يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضي
 المسند الي ضمير الزبيدي **قوله** قصري في الصحاح القصيري
 الضلع التي تلي الشا كلمة وهي الواهية في اشغل الاصلاص والقصري
 ايضا افعي انتهى واقتصر في الصحاح على الثاني فقال القصيري
 مصغر مقصور ضرب من الافاعي **قوله** خبر لي في النسخة الصحيحة
 على التمه مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولما قف عليه ولم يذكر
 في القاموس في مادة احزال **قوله** اجفلا في القاموس
 ودعاهم الجفلي محركة والاجفلي اي بجما عثم وعامتهم والا
 والاجفلي الجماعة من كل شيء **قوله** عنفوان في القاموس عنفوان

الشيء وعنفوة مشددة اوله وبهجة **فصل قوله** طبع من طبع
 يطبع طبعاً فهو طبع وطبع **قوله** بكسر ففتح قاله النوسري
 فاشددة فعل بكسر ففتح كثير في الاسماء قليل في الصفات ومنه
 ما روي اي كثير وقوم عدي ودين قيم ولحم زيم اي متفرق
 وكان سوي قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر على الشافعي ونظر
 هل رجع بالزاي او بالراء انتهى واقول هو بالزاي **قوله** دليل
 كان بعده في النسخة المصححة ريم وضرب عليه بالقلم ولا يري
 وجهه والمناسب لصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقة
 ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضي استقامة لان ذلك بل
 عدم النقل في زيم اظهر كما ياتي في كلامه **قوله** لانهم كرهوا
 الانتقال الى احسن منه كما قال بعضهم ان يقال في تغليل ذلك
 لنقل الخروج من كسر لزم الى ضم لازم **قوله** ووجهه الجار يري
 قال النوسري ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجار يري وكلام ابن جني
 وينبغي ان ينظر ما رده ابن مالك انتهى واقول عدم الفرق بين
 كلام الجار يري وابن جني من الذهول والفعله عن كون الجار يري
 اعتبر محله العاري بعد تلفظه بالحالة المكسورة وابن جني اعتبر
 ميله الى القراءة المشهورة ولما رده ابن مالك فهو قوله وهذا
 الترجيح لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم
 الضبط وردة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد عليه ما يسمع
 منه لا مكان عرو من ذلك له **قوله** اسم له وسية قال بعضهم
 شبيهة بابن عرس فيما حكاه الاخفش وعن الليث ان الوعل

لغة

لغة في الوعل ونقل عن الخليل كما قال الشافعي **قوله** ان فعل بضم اوله الى
 ينظر ما وجه ترك تنوين فعل **قوله** والرابعي بالجر عطف على
 الثلاثي اي وابنية الثلاثي وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا
 جراً الرابعي باللام كما فعل فيما ياتي في قوله والخامسي المجرى اربعة
قوله كفتحل ومثل فحل فمطر اسم لوعا الكتب **قوله** كاجذب
 اي قائم اسم المجرى الاخضر الطويل الرجلين وجذب ايضا ابن
 العنبر بن عمرو بن تميم **قوله** وزاد الاخفش الى قال بعضهم واما
 نحو جذب فس لم يثبت ورواه بالضم وروي الفاروق
 وطالب فالاجود فيها ضم القاف واللام فيكونان كبريتن واما
 جود قائم اعجمي واما جذب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال
 على انه لو ثبت فتحها امكن ان يكون مخففاً من حجاب كما قالوا
 ان عليّاً مخفف من علا بط والظاهر ما ذهب اليه الاخفش
 والكوفون لان الفرائقة في روايته فلا وجه لردّها ويقويه
 اظهر والتضعيف في نحو سود وعندد لارادة اللاحق بجذب
 ولو لم يكونا له لقليل سود وعندد فلو كان هذا البناء معدوماً
 لاستغنى وجود ما هو ملحق به **قوله** لاخضر الذي يعلوا الماء
 اي الشيء الاخضر وغيره من الشا فعية بقوله البنت الاخضر عبارة
 القاسوس الطحلب حفرة تعلوا الماء انتهى ووصفها بانها تعلوا يقتضي
 انه اراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لو كان قائماً بالماء ولا يقال انه
 يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاسوس وان
 الذي يثبت في جواب محل الماء يسمى خرزاً بالحاء والزاي ولم يذكر

ذلك في القاموس وانما فيه جزر كصر ذكر الارانب **قوله** للتوويل
 اي ولا يحتقن بالرجل كجرش **قوله** يضم النان المشناة فوق تقدم له
 مثله في باب جوع التكسير وتقدم انا قلنا ان الصواب يضم النان
 المشناة **قوله** وشمردل باللال المهملة واعجا مها لغة كما في
 القاموس **قوله** الشيء التافه الحقير ذكر بعضهم انه اسم للسحاب
 وبعضهم انه اسم دابة **قوله** قد عمل قال بعضهم والقعد عمل لا يستعمل
 الا بعد النفي ما بها او غيرها فيظهر ذلك صحيح ام لا وزاد ابن
 السراج بنا خامسا وهو هدد لع لبقله والاظهر انه رباعي والنون
 زائدة **فصل قوله** وافعل اي بتحقيق اللام الاولي وتثنية الثانية
 ومن امثله اكفر الرجل تخبرم وفي الحديث اذا لقيت الكاف قاله
 بوجه مكفراي غير مبسط **قوله** وهو افعل اي بتضعيف
 اللام الاولي وتثنية الثانية **قوله** نحو اجر من يقال اجر من الرجل
 انقبض من الشيء وضم جراميزه اي ما انتشر من لبا سه **قوله**
 لا يكون الا مفتوحا من لازم ذلك انه لا يكون الا مستمرا كما فعله
 فهم الابتداء بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتححة اخق
 علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلي قياسه كان ينبغي ان
 يقول بعد قوله واللام مفتوح دايما لان الماضي بني على حركة
 لشابهته العرب ليكون علة لحركة اللام المطلق وقوله للتحفة
 لخصوص كونها فتحة **قوله** واما ما جاء في جواب عن سوال
 وارد على قوله ان النان لا يكون الا مفتوحا مع انها مكسورة فيما
 ذكر وكان ينبغي ان يقول والاصل فيهما فتح النان وكسر العين **قوله**

ونفس

ونفس المرأة في الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال ايضا نفست
 المرأة غلا ما على ما لم يسم فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس
 الرمي يقال في فعله نفست المرأة يضم النون وفتحها وكسر النون الفا
 فيها والضم افصح انتهى **قوله** بالنقص هو يختلف الحكم عز الدليل
قوله لا يلبس الخ هذا اجمال لا التباس **قوله** وياتي في وجع
 بالضم الخلاف السابق اي لان الدليل دل على ان المبني للمفعول
 من حيث هو اصل فلا يقال من قال باصالة المبني للمفعول هناك
 استدل بافعال ثلاثية لارسة لبنا للمفعول فقد يقال لا ياتي
 ما قاله هنا **فصل** في كيفية الوزن قدس على ما بعد
 عكس النظم لان من فوايد الوزن معرفة الزايد من الاصل ووجهه
 ما في النظم ان بالفرق بين الزايد والاصل يتوصل الى طريق وزن الكلمة
قوله على الترتيب المستفاد من الفا اي العاطفة في قوله فالعين
 فاللام **قوله** وهو مبني الاظهر وهما مبنيان لان البنا انما هو
 على المذهبين الاخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر الخ عايد للكل
 بل قوله ولا يد **قوله** قاله التتاراني في بيا وخواصه اي قال
 ان هذا في الواو منها لوقوعها بين با مفتوحة وكسرة في الاصل
 والمراد با حركات بطايدع ويذكر **فصل** في تعريف الاصل
 غير جامع الخ فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف الاصل غير جامع لانه
 يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزايد غير جامع لانه يخرج منه بعض
 افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير جامع كما يظهر
 بالتأمل لان ما ورد على طرف واحد ما ورد على عكس الاخر

وبالعكس **قوله** ومر مرث للثغر في السجدة المصححة ضبط مر مرث
بالتا المثناة وضبط الثغر بالتا المثناة وقضية صبيح القاموس
ان مر مرث بالتا المثناة وقسم بالدهية فهو مرادف لمر مرث
ولم يذكر ثغر بالتا المثناة وإنما ذكر ثغر بالمثناة وقال انه ليس
في موخر السرج وانه بالثغر يك وقد يسكن **قوله** حيث قالوا صمغ
اي بيا الصغير بين اليمين شرعا بعد الميم الثانية وفي بعض
النسخ صمغ بحاين بعد بيا الصغير وهو تحريف ناش عن الغفلة
عن موضوع الكلام **قوله** قلنا وهما السكت كذلك انما قيد بالسكت
مع ان الهمزة تزداد فيه وفي غير لانه اظهر في غرضه من انتفاضة
الشين التي لا تزداد الا فيه لظهور الجامع بين الشين والهمزة
وانظر هلا قال انه ينبغي ان يعد والسين فيمن قال ما ذكر
ولما ذكر في الشافية ما تزداد فيه السين قال وعدسين الكسكسة
غلط لا ستلزامه شين الكشكشة **قوله** فانها بدل من اصل
هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصباح **قوله** كعصر فوط
هو ذكر العشاء وهو دويبة الكبر من الوزعة **قوله** كجرد حل
فسم الشتر في قول الموضع وللخماسي المجرد اربعة ابنية بعد
قوله قرطع بسطر واحد فقال وصيغة نحو جرد حل للجمال
الصخم وفي القاموس المجرد حل بكسر الجيم البعير الضخم وفي
شرح الجمل لابن جني انه الجمل الغليظ **قوله** فالهمزة في الاول
الاظهر ان يقول قال لاف **قوله** كعدس هو الشد يد من الابل
وغيرها **قوله** عيثران ضبط في السجدة المصححة بالتا المثناة

والصواب

والصواب انه بالمثناة **قوله** وتراذ الثاني الثاني الخ قال
الدونوري رعايهم من اقتصاره علي ما ذكر ومن اقتصار الشان ان
تا ترجمان اصلية وهو احد القولين قال في القاموس الترجمان كمنفوط
ورعمران ورهمقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل على
امالة التا الشين فوزنه فطلان وهو عرب وقيل عزبي وزعم بعضهم
انه يجوز ان يكون ما خوذ من الرجيم بالحاج لان المفسر يرمي
بالخطاب كما يرمي بالحجارة فح تكون تارة زائدة وتكون وزنه فطلان
وصح هذا البعض بان ضم تايه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم
ان يكون ما خوذ من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث
موجراي مقول بالظن واقول لمعني لا يشهد لذلك والقائل
لذلك الزوزني والسيرافي فليتا مل **قوله** وقامت فيه نظير
لان الثاني قامت في بنية الانفصال ولم تترك متولة الجرح لخلان
الثاني قائمة ولذا جعل الاعراب عليها **قوله** وتراذ السين في
الاستفلال ذكر ابن مالك في ايجاز التعريف انه لم يزد السين
وحدها يعني مجردة عن التا الا في اسطاع ويسطيع قال
المع ولمدع ان يدعي زيادتها في ضعيف وس هو الصغير من القثا
ويستدل بقول العرب صبغت المرأة اذا اشبهت الضعفاء بس
فا سقطوا السين في الاشتقاق واظهر من ذلك زيادتها في قدوس
بمعنى قد يم اسري **قوله** با ما تكا الشاهد في قوله حيث لم يكن فيه
ها فدل على انها زائدة وصدور **قوله** اذا امرها فبمن الوجود
وامها تكمن من قوله ثنائي واسد اخرجكم من بطون امها تكمن قد قري

عن حمزة بكسر اوله وكسر الهمزة المشددة وقرا الكسائي بكسر الالف وفتح
 الهمزة وقرا الباؤون بضم الالف وفتح الهمزة **قوله** وابنه في شرحه
 قال الدوسقي قال شجادة الحلي نسبة اهل السين الى ولد الناطم
 سقا قتل لان كلامه في موضعين كالصريح في زيادة السين **قوله**
 وفتح الموحدة مشكلا فانه مخالف لقوله تعالى قد روه في
 سنبله فانه بضم الباء اللهم الا ان يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها
 الشئ **قوله** واسطاع وقع في نسخة اللقائي استطاع بالتاء بعد السين
 فقال ان قلت قدم ان السين تراد في الاستعمال وفروعه وهذا
 منها قلت المراد بالاستعمال وفروعه ما كان السين فيه للطلب
 كالا استخراج واستخراج وهذا ليس كذلك انتهى ووجه السؤال
 ان الكلام مغروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستعمال
 لم يحل منها فتأمل **قوله** هذا مذهب س وجمهور المصريين اعترضه
 المبرد بان العوض من الشئ انما هو اذا كان معدوما والعوض
 ههنا موجوده نقلت من العين الى الفافلا معني للتقويض بل
 فيه جمع بين العوض والمعووض واجب بانه انما وقع التقويض
 من ذهاب الحركة من العين الى الفافا الساكنة وقلبوا العين الفافا حق الكلمة
 وهن وتغيير وصار معوضا للمحذوف اذا سكن ما بعده نحو اطع في الامر
 ففوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا
 لم يعوضوا فيما كان مثله نحو اقام **قوله** واباع ابتاعا لضم النون
 صوابه لضم الصاد **قوله** قيل الخ لعل وجه تضعيفه كما يشعر
 به الاثنيان بقيل انه لا يلزم من كونه منقولاً من الفعل ان لا يستدل

على زيادة

على زيادة تايه بدليل اخر وان كان كونه منقولاً من الفعل كافا
 في الدلالة على زيادتها اذ هي فيه لا تكون الا زيادة **فصل قوله**
 والعاشر الافضل لا يعني انه مكره مع الثامن فكان ينبغي لاقتصار
 على العاشر ويثقل له بالاحكام ثم يقول ففقدت الحذف باخرهم
 والحذف به الاقنعاس وان اجتماعهما ولذلك لم يدغم فيه المثالان
 مع قوله قالوا وفي عشرة اسما انما نسبة اليهم توطئة لما يذكر
 من انه ينبغي **قوله** عفتس لم يذكر في الصحاح وانما فيه من
 مادة عفتس بالفتحة القاف والفتحة السين العسر الاخلاف وكذا
 في القاموس زيادة ما ياتي **قوله** واصله سمو اي فحذف حذف
 عجزه ونسكين اوله ولما سكن اوله اجعلت همزة الوصل وزيادتها
 لاثباتي التخفيف بحذف اللام لسقوط الهمزة في المخرج وذلك كاف
 في التخفيف **قوله** واست الهمزة في است بدل من لام الكلمة وهي
 الهمزة والدليل على ان اصلها سته تصغيرها على سته وجمعها
 على استاه فمن حذف الهمزة منها سكن اولها كما في اسم نزار
 بالالف ليتوصل بها الى النطق بالسكان وحذف الهمزة ليس بافضل
 لانه حرف صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن حذف التاء
 وهي العين لم يجلب الف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل على الهمزة
 في الحذف لتقاربهما في المخرج في قوله حرا لا تزيلاهم يقولون
 احراج **قوله** الا انه لما كان الخ معناه كما قال بعض الافاضل
 من مثا يخنا ان لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة
 همزة الي ما قبلها وهو الر فيقال المر والمر والمرية بالبدال

الرمز الساكنة الي ما قبلها فجاز اعلال لفظ امرء باسكان ميمه
 واجتلاب همزة الوصل توصلا الي النطق بالسكان لان الاعلال يانس
 بالاعلال والضمير المنصوب في اعلوه عايد الي امرء والاشارة
 في قوله لافك الي تخفيف همزة الخ وقوله وكثير الاستعمال عليه
 ثابته لعل لفظ امرء ومعني ذلك انه لما كثر دور ذلك على
 اللسان كثير صيغه فيصير المتكلم في فصيحة ان ثابته نطق
 بالمرء وان ثابته نطق بالمرء وان ثابته نطق بمخففات المرء فليتامل
قوله وهو او لي من اجتلاب همزة لوقال الف كان اظهر واوقف
 لما سلف عن اي عمرو **هذا باب الابدال قوله**
 فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه فهو اعم مطلقا من الابدال قوله
 فانه يختص بحروف العلة فهو اخص مطلقا من الابدال والعوض
قوله وما يبدل ابدا لانا درا اي لغير ادغام لكن ما عدا هذه
 الستة والتسعة هل تبدل من تبدل من غير شياء ونذكر **قوله**
 بجمعها في قولك الخ ضبط في نسخة صحيحة من التسهيل بكسر
 اللام والجمع من جد وناصرف للمجهول ونكس بفتح الشين
 وسكون الكاف وطي بالنصب وثوب بالجر وكذا عثرته ورج قالام
 في جد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والتشكس الخلفه
 وامن اسم فاعل امن وطي مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف
 اليه وعثرته مضاف اليه والمعني صرف تشكس موصوف بانه امن
 طي ثوب عثرته وهو كناية عن تغير حاله لاجل الجد اي الاجتهاد
 لان مقتضى الاجتهاد عدم امن ما ذكر وصيغ هذا الترتيب

في النسخة

في النسخة المصححة بتفصيل الشر على وجه يودي الي اجمال معناه
قوله تسعة يجمعها الخ لا يجزي ان هذه الحروف التسعة بعض
 الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم ان يكون ابدالها ضروريا وغير
 ضروري وذلك تناقض فما احسن قول التسهيل بجمع حروف
 البدل السايح لجد الخ والضروري في التصريف مما طوت داما
قوله كانه بضمير اضلان اي بضممة الهمزة وسكون الصاد وجمع
 اصيل كعير وقران كما ياتي عن الصحاح ويدل على انه جمع قوله
 وهو عكس قياس الخ **قوله** كفولهم في في اياك هياك وقالوا ايضا
 هن فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل اليها من
 الواو كما في قول امرء القيس **قوله** وقد رايتي قولها يا هنا ه
 ويحك الخفت شرا بشرفها فقل من هنوك واصلها هنا ه
 فابدلت اليها من الواو هذا هو الصحيح فيها **فصل قوله** في
 ابدال الهمزة اي من غير ما وليس المراد انها هي المبدلة بعينها
قوله ونحو ما الخ قياس ما قبله ان يكون بنا بكسر اليا وظبا بطم
 الظا بمعنى السعوف وفنا بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط في
 النسخة المصححة بخطه الاخيران بكسر اولهما فالظبي جمع ظبي
 وهو الغزال وفنا المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط
قوله هذا قول الاكثرين ينظر هل قال الاكثرون بذلك في
 مسألة كسا وسما الخ **قوله** وقال المبرد الخ قال المبردي بظلام
 عن المبرد ادخلت الف فاعل قبل الف المتعقلة في قال وباع
 واشبا ههما الخ وهو احسن من نقل الشر فليتامل **قوله** ولا

تنقط الخ الظاهر انها لا تنقط في المسائل الاثنية ايضا فليست ثم
رايت في كلام المرادي ما يدل على انها لا تنقط الا اذا كان ابدال
الهمزة اليها قياسا نحو بيرقليتاس **قوله** عين بكسر الباء قال في
الصحيح وعنت الرجل اصبته بعيني فانما عين وهو معين على
النقص ومعين على التمام **قال** الشاعر في التمام . . .
قد كان قوماك يحسبونك سيدا . . . واذا كان انك سيد معيون .
قوله خوف الالباس نعمان قال في الصحيح ومر بما قالوا علينا
فلان بعين عيانه اي صار لهم عينا فعان في كلام الشرح بهذا المعنى
قوله احداهما ان اسم الفاعل الخ قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل
الهم الا ان يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره
وقوله وجائزة مؤنثة فيه نظير بل هي مؤنثة لا مؤنثة فاعل
وعبارة المرادي تنبيهات **الاول** هذا الابدال جار فيما كان
علي فاعل او فاعله ولم يكن اسم فاعل كقولهم جابر وهو البستان
قال صعد هابسة في جابر ايها الريح تيلها تيل وقولهم
جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف انتهى فان قلت
لاي معنى لم يقل في افراد المسئلة الثالثة من نحو عجز
وصحيفة ان الواو والياء قلبتا النائم قلبتا النائم قلبتا هههه
كما قيل بذلك في نحو كسا وقامل قلت لا نهما لاحظ لهما في الحركة
فلو يوجد شرط قلبهما النائم كما يعلم من قول الشعر وقال الخليل الخ
قوله قرع عن المصدر هذا الاشتباه اذ فرعيته عنه انما هي بحسب
الاشتقاق واما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به علما

الحرف

الصرف واشار اليه (شربا بقا حملا على الفعل **قوله** بعد الف مفاعل
المراد ان تقع احدهما في موضع العين من مفاعل **قوله** وكل
العينين الخ قال الامام العيني في شرح الشواهد وصدح غرا ان
تقارب اباعدني والشراشد صدر وحي عظامي الخ فينظر
اي الروايتين / صح وقول الشعر وهو الرمد الشديد زاد عليه
العيني قوله وقيل هو كالقذي والباء في قوله بالعواد ينظر
هل هي بمعنى في او لا فليتأمل والظاهر انها بالالف بمعنى ان الرمد
او ما هو كالقذي كحل به عينيه ومارك كحل لها قال بعضهم ه
والقذي يكتب بالياء وهو ما يستقط في العين مما تاتى به
يقال قدت وقديت عينه قد يا اذا صار فيها القذي وقديتها
اخرجت منها القذا انتهى **واقول** انشد المص صدر البيت
كما انشدوه الشعر وعبارته في شرح الالفية كقول جندب بن
المثنى يصف الدهر احني عظامي واره قاييري وكل الخ انتهى
ومن خطه نقلت ومعنى قاييري قاتلي وفي نسخ الشرح من
ابداله بفاعري تحريف **قوله** عياييل عبارة العيني والشاهد
في عياييل حيث ابدلت الهمزة من الياء وقال الصفا في واحد العيال
عيال والجمع عيايل مثل جيد وجيايد وقد جاء عيايل ثم انشد
المضاه وهو مضاف الي اسود اضافة الصفة الي موصوفها
وادعي ابن الاعراب ان العيوب عاييل بالعين المعجمة جمع غيل
على غير القياس وهو الاجمة قوله ونمر بضم نين جمع نمر **قوله**
ولان ذلك نظير الخ الاشارة في كلامه الي ابدال احوال الواو

همزة وان كانت المبدلة في مسالت الثانية وفيما ذكرهم المبدلة
 الاولى نحو او اصل كل شيء قتل وقوله لانه اذا التفت اليه ان
 الخ تكوي لما قبله فلا حاجة اليه وما قاله جميعه عبارة المدي
قوله في سيقه السيقه هو ما استافه العدو من الدواب
قوله متصلة الواو قال اللطاني نعمت للسكينة فقط او
 المتحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصله
 وواقية الواو الثانية بدل عن الف فاعله انتهى وقد اشار الي
 ذلك الشن فيما ياتي بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ حيث
 خص الساكنة بالوصف بكونها متصلة الواو قتل قتل **فصل**
قوله لان هذه الهمزة الخ مراده انما اصلية في الجمع لا مكانتها
 في المفرد وقوله وسبب الابدال عروضا فيها اي وهو مفقود في
 الجمع لا مكانتها في الجمع للاصالة **قوله** لان المرأة مفصلة اصلها
 مرءية فقلبت اليها الفاء لحركتها وانفتاح ما قبلها **قوله** مثل
 المرايا ولعاب الخ قال الدونشري ينظر ما معني هذا السطر
قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام فيه نظر بالنسبة الي الهمزة
 فانها ليست حرف علة اللهم الا ان يكون في عبارته تغليب او علي
 مذهب من يقول انما حرف علة وهو ما افهمه قول المصم الا في
 فيما لانه صحيحة نحو مداري وقول الشن فيما لانه غير صحيحة
قوله وتكون لام الجمع الخ فيه نظر لان الهمزة ليست حرف علة **قوله**
 فيما لانه صحيحة يعنى من ظاهره ومن صريح قول الشن فيما لانه غير
 صحيحة ان الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح انها حرف

صحيح

مستشورات

صحيح **قوله** مستشورات معناه مرتفعات وروي بكسر الزاي فتحها
 قاله الصبي **قوله** المفتوحة قال الدونشري لو حذفه لكان صوابا
 كما يعلم بالتأمل انتهى ووجهه ان التا حرف اعراب فلا تلزم حركة
 معبئة **قوله** لان الياء اخف منها لوضع اليه قوله ورجوعها الي
 اصلها كما ياتي في قضايا كان حسنا **قوله** وخامسها قلب الالف ثانيا
 لوقال قلبت الهمزة يا كان او لي وكذا يقال في قوله فيما ياتي عن
 الخليل ثم قلبت الالف يا **قوله** وجمعها مطايا مثل القطايا
 والمطايا العنا يا واما الغدايا فهو على الازد واج لانه جمع غداة
 وما جاء على الازد واج قوله في الحديث غير خوايا ولان داما فان
 القياس ولان ناد مبن جمع نادم من الندم فان نداء مبي جمع ندمان
 من المناديه **قوله** والخامس الخ لو ابدل قوله الالف بالهمزة
 كان اولي وقوله ولم ترجع الي اصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر
 فليتأمل **قوله** اصلها هراو وقال الدونشري مراده به الاصل
 الثاني اذا اصلها الاول هراي بهمز قبل الواو انتهى وقد يقال
 بمراده الاصل الثالث فقد صرح المكي بان اصل هراو هراو بالعين
 قبل الواو الاولى الف الجمع المشاكل متاعل والثانية الف المفرد
 وهو هراوه لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التي هي مدة رابعة
 في المفرد بعد الف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة
 الواقعة بعد الف الجمع همزة لم يتعرض المصم لاحصل هراوي
 بل قال وذلك انا قلبت نعلم ان الاصل ما قاله المكي والثاني
 ما قاله الدونشري والثالث ما قاله الشن وبان به ان في هراوي

سبعة اعمال **قوله** ثم فتحها لوقال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان احسن
 كما مر نظير مرارا **قوله** علي الاصل مراده به الاصل الثاني لان
 الهمزة اصلها الباء **قوله** والثاني الخ قد يقال انه مكرر مع قوله
 اول واعترض بانهم الخ وبجواب بانه ذكر هنا انه مثا **قوله** ابدال
 الواو والياء ليرجم اليهما الالف مع نزع الميم بانها تبدل من
 الهمزة فليظربا وجهه وقد يقال وجهه انه قال ولا فصل
 في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك
 في بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثاني هنا وان كانت
 الالف تشارك فيه الواو والياء فضم الالف اليهما زيادة على الباب
 تكميلا للفايدة واشارة الي ان هذا الحكم لا يختص بهما **قوله**
 نحو انت يكتب بهمزة في اوله سمدة ودة ولا يكتب الالف بعدها
 وسياتي ان ان ترر مكتوب بهمزة والالف بعدها فان كان ذلك
 صحيحا فيطلب الفرق بينهما وبين نحو انت فليتأمل **قوله**
 واجاز البعد اديون الخ قال الدون شرعي ربما يعترض منه الاعتراض
 على المطرزي وقد يقال انه لا يلزم من جواز ما ذكر انه في الحديث
 كذلك لان المحفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم التشديد
 فليتأمل ذلك انتهى واقول تأملناه فرائناه محال القول
 ان رواه مالك الخ ولما رواه البخاري من حديث جابر في
 باب اذا كان الثوب ضيقا فاكثر به وصنبت قوله فان ترر
 بادغام الهمزة المقلوبة تأ في تا الافتعال وتخرج ذلك
 على طريق البعد اديين احسن من قول الكرماني ان قوله

البصريين

البصريين ان ترر خطأ هو الخطا فان تخطئة الصرفيين من اكبر الخطا
 ويتعذر عدم ثبوت كلام البعد اديين يكون ما في الحديث شاذا
 وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب
 ايضا ان العيني نقل كلام الكرماني ثم اشار الي الجواب عنه بانه
 في مثل ذلك يجوز قلب الهمزة يا تحتانية وتافوقانية
 وهو مخالف لقولهم انه يجب قلب الثانية في مثل هذا من
 جنس حركة ما قبلها فتدبر **قوله** كاتكل اي من الاكل كما ياتي
 قتال **قوله** واذا جاز في الماضي جاز في المضارع قد يقال
 ان بحيث في الماضي المقصور على السماعي لا يقتضي جواز
 في المضارع فليتأمل **قوله** ان يتدبر احقر زيه عن الدوح فانه
 تد هب فيه عرق الوصل فتعود الهمزة الثانية الي حالها الروال
 موجب قلبها واوا **قوله** لاني اتمن هذا رد علي المم حيث
 ذكر ان ابن الاثير يرد اجازة الكسائي ان يتدبر اتمن بهمزة بين
 وانما رد عليه ابن الاثير في الت لا في اتمن **قوله** لان الطرف
 محل التغيير الخ هذا عكس اي الحسن لما ساله ابو عثمان
 في الفرق بينهما ان العيين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف
 اللامين بدليل درهم وقد دوان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز
 في الطرف بدليل هو وي يواوين واشناع ذلك في جمع وائنه
قوله لانها في موضع اللام هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية
 بالابدال لان كلامه الثلاث في موضع اللام فالوجه ان علة
 تخصيصها ان ابدال ما عداها يودي الي توالي همزةين من غير

يا

ابدان وهما اما الاولى والثانية ان ابدت الثالثة او الثالثة ان
 ابدت الاولى **قوله** لان الواو الاخيرة الخ هذا في ابدال المتطرفة
 واما المكسورة فابدت يا من جنس حركتها **قوله** وان لم تكن طرفا
 ان لم تكن الثانية طرفا بالطريق الاول وبذلك يندفع ما قيل
 كان الاول ان يقول وان لم يكونا في الطرف **قوله** وصححت لوقال
 بدله وصححتا كان اولي فليتأمل **قوله** او ادم جمع ادم **فائدة**
الكتاب يكتبون مثل آية وادم وآمن بالف واحدة وهو
 مذهب التخفيف والتخوين يكتبون ذلك بالعين وهو مذهب
 التحقيق **قوله** سبي على انه الخ وجه الباء ظاهر فانه كان
 فاعل كما زر فتقلب الف واوا كما تقلب الف صاربه في صواب
 فلم يجمع ههنا ان بخلاف ما اذا قلنا اصله افعل **قوله** جاز
 في الهمزة الخ اي وجاز لا بدل على القاعدة السابقة **قوله** وذلك
 مطرد ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين **قوله** كرضي
 وقوي قال بعضهم انما قلبت الواو يا لانه لا انكسر ما قبلها
 وكانت بتطرفها معوضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه
 السكون من وجوب ابدالها يا تو صلا للحنة وكتب ايضا مانعه
 قوله كرضي وقوي قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو في قوي
 يا وفي قوي الفاء لم يدغموا الواو الاولى في الثانية فيها
 كما ادغموا في قوة ومقتضى الادغام فيها متحقق كما ان
 مقتضى الاعلال فيها في وجه ترجيح جانب الاعلال
 فيها على جانب الادغام مع انه معيد للتخفيف كما ان الاعلال

معيدله

معيدله ويمكن ان يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال ازدي من
 التحقيق الحاصل من الادغام لان التلطف بالحرف المقلوب اسهل
 من التلطف بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة
 فالصبر الي ترجيح جانب الادغام انتهى وهو حسن **قوله**
 والفارسي قد يقال عليه ان قلب الواو يا في ذلك لوقوعها رابعة
 ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشارة اليها بقوله فيما ياتي
 الرابعة ان تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هناك
 بان بعض صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو يا باخل على
 البعض الذي وجد فيه كسر ما قبل الواو **قوله** بعد كسرة اخر
 بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغور وشذ قولهم قنيه وهو ابن
 عيسى دينا اذ لا موجب لقلب الواو فيها يا اذ لا كسر لان القنية
 من قنونة الشيء كسبته ولا ف دينا من الدنو وقيل لاشدود
 في قولك قنيته وقنونه ويقال هو ابن عم دني ودنيا بالف
 اللاحق او التانيث **قوله** او تقع الواو هو نقد يرجح
 المعنى والصناعة لا تقتضيه لان قبل معطوف على طرف الذي
 هو خبر هي والحق ببقوله بعد كسرة وهي اما طرف او قبل
 تا التانيث من نحو علا وههرا وهه فان الواو وان وقعت
 قبل تا التانيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علايه بقلب الواو
 يا كما شذ في شكايه قلب الواو يا والدليل على انه واوي
 شكوت والشكوي قال السيرافي انما قلبت واوه لان اكثر
 المصادر الالية على فعاله من الفعل ثابته نحو الولاية

والرعاية والكالية فحلت الشكاية عليه لقلة ذلك في الواو والعلاوة
ما يعلق على البعير بعد جملة نحو السقا والسفرة والسعود
وهي الحديدة التي يشوي عليها اللحم والهرادة **العصا قوله**
لوقوعها طرفا هو بحسب الظاهر بقاء لقوله طرفا لانه
جعل قسيما لقوله او قيل **الح قوله** جذف في الزوايد اي
الميم واي **قوله** الا انه زيد فيه الح ظاهر ان السين ليست
زايدة على كونه جمع سوا وليس كذلك بل هي زايدة في سوا سية
ايضا **قوله** وقالوا سوا سية على الاصل مراده بالاصل
في ذلك اصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو بالوجود
المفتحي وليريتوا في مقانوة انه جاء على الاصل في
الاعلال ايضا وعبرة القاموس صريحة في انه جاء كذلك
والمفتنون والمقانوة والمقانيب الخدام فكان ينبغي للشر
ان يبينه على ذلك **قوله** ووقع للجوهري الح قال الدوشري
ينظر على كلام الجوهري ما معني سوا وما معني سية فان
لكل كلمة معني وقد ذكرناهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد
الرحمن الديلمي وقد يقال ان كلام الجوهري غلط فلا يطلب
توجيهه كما اشار الى ذلك السمعوني ووقع الح ويمكن ان يقال معني
كلام الجوهري انهما كلمتان في الاصل لكلاهما معني ووزن يحضه
م ر ك با وصا كلمة واحدة بمعنى مستويين انتهى وقال بعض الفضلاء
الذي يظهر من سوا سوه انه بدل من مدة سوا السين واللام الثانية
لام سوا وزيدنا التانيث ووزنه فعاسله فزيل الزايد بلفظه

لانه

لانه بدل من المدة لا تصحيف للفا كما ان وزن رسايل فعايل لان الهمزة
بدل من المدة في رساله مفتولت بلفظ الهمزة ومثله سوا سوة في ان
ابدت من مدة سوا سين مماثلة للفا فيما عشيته تصغير عشيته
حيث ابدل من مدة عشيته فيما شين مماثلة للعين ووزنه عشيته
فانظر مع هذا كلام الشروكلام ابن بري **قوله** ووزنها فوافله
اي سوا قلنا سوا سوه او سوا سية **قوله** سوا سية سود
الوجوه الح طواي فيه مشبه به ما بعده فهو من اضافة المشبه
به الى المشبه على حد الجبين الماء وفي القاموس والظربان دوية
كالهرة مستتة كالظربا والجمع طرايين وطرايب وطربا بكسرهما
اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان اي تقاطعوا لانهما اذا فس في
ثوب لا تذهب راحته حتي يبلي ويقال نفسوا في حجر الضب
فيسد من خيفته راحته فتاكله انتهى وفي ذلك بقوله
بجرودة النحل لانها ح افطع واشبع فيكون ابلغ من الهجو المراد
له **قوله** جمع مفتوا الح انظر هذا مع ما في الصحاح يقال للمخاد
مفتوي بفتح الميم وتشديد الياء كانه منسوب الى المفتي وهو
مصدر انتهى فيكون مقانوة جمع هذا لاجع مفتوا سم فاعل
لانه من اقتوى واقتوى من القوة لاسن الفتو وقال في الصحاح
ايضا وقد تخفف يا النسب واشتد البيت وهو مبني الح وقال
الدوشري هذا بحسب ظاهر مخالف لكلام القاموس فانه
ذكر ان مفرد المقانوة غير ما ذكر وعبارته والفتو والفتا
مثل حسن خدمة الملوك كالمفتي وبها التيممة والمفتنون

والمثاقبة والمقايبة للخدام الواحد مقتوي ومقتي أو مقتوين
وبفتح الواو غير مصروفين وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء الميم
فيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان افعال
لزم البتة انتهى كلام القاموس ويقلف به امور الاول ان فيه
مخالفة لقول الشئ من القتل وهو الخدمة فان صاحب القاموس
فسر القتل بحسن خدمة الملوك الثاني ان المعنى في قوله
كالمقتي بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتا بعدها الف مصدر ميمي
كالمعزي الثالث ان قوله والمقتون وجد مرسوما بواو بين
وفيه نظر فانه لا جاز ان يكون مفردة مقتوي بفتح الميم وسكون
القاف وفتح التا وبالواو والياء المستددة اخره والاقبل مقتويون
كالاشعريون ولا جاز ان يكون مفردة مقتي مخفف مقتوي
والاقبل مقتون كالأعلون ولا جاز ان يكون مفردة مقتوين
كما لا يجزي وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوي ومقتي ومقتوين
وتعين ان يكون مفردة مقتوا اسم فاعل واصله مقتو واعل
كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصرفين راجع لقوله مقتوين
بكسر الواو وفتحها وينظر هل هو بفتح الميم او بضمها وقد
يتوقف في منعها من الصرف بانه ليس فيهما الاعلة واحدة
وهي الوصفية اللهم الا ان يقال هو مبني على مذهب اي على
الفارسي القائل ان مطلق الزيادة في آخر الاسم اذا انضمت
الي علة اخرى منعنا الصرف قال الجعدي في شرح الشاطبية
وعلمون فعلمون من الغلبة فحدون من الحمد منعه الصرف هنا

عجراي

علي راي اي علي الفارسي في اعتبار مطلق الزايد بن وصرقه في قوله
وقال ابن غلبون علي المختار اخذ بالمدح صين اشترى وكلامه
بعيد من ذلك حيث جزم بانهما غير مصروفين الخامس انه جعل
مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو بنا في
قوله بعد ذلك وهي الواحد الخ فانه صريح في اشتراكه بين ما ذكر
السادس ان قوله لان افعال لازم البتة ان اراد به مطلق افعال
فهو مردود بنحو اختيار واختير واصطفي وان اراد به ان
افعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونظفه
به منه قد ياتي ذلك **قوله** ممي بما لا هلك مقتونيا في الصحاح
بدل اهلك امك وصدر البيت ثم دنا فاعدنا ويدا
فظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتوا اسم فاعل وهو مخالف لقول
الصحاح ويجوز تخفيف يا النسبة قال عمرو بن كلثوم ممي كنا
لا هلك مقتونيا فانه صريح في انه جمع مقتوي بميم مفتوحة
قفا ساكنة فتا مفتوحة فواو فيا مستددة للنسب وهو منسوب
الي مقتي كقري كما في الصحاح لكنه لما جمع خفف جذا فيا
النسب ويجوز ان يكون ايضا مقتويا في قول الشاعر ليس جمعا
له مفرد وانما هو مقتوين الذي يشترك فيه الواحد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل ان الشئ لم يجرر هذا المحل حق
التخدير وقال ابن فلاح في بحث جمع المذكر السالم ومقتون
اسم فاعل من القتل وهو الخدمة وقياسه مقتوين بضم الميم
لان فعله اقتوي يقتوي وان اقتوي افعال واصله قتلوا

ح

وليس هو فاعل من قوي انتهى وقوله وقياسه الى هذا ممنوع
بالتأمل فيما سبقت فليتأمل ذلك **قوله** وقال اي امرء اخ في
الصحيح مكان حزيمة فزاره وكان الحفد للحبيا والحفد الحزمة
فحركة الفاضلة كقول روية مشبهة الاعلام طماع الحفد اراد
الحفد هكذا قال بعضهم وعبرة الصحيح القتل والحزمة وقد
قتلوا قتلوا وقتلوا اي خدمت مثال عزوت اعزوا
عزوا وعزوا قال الشاعر ابي اسير من بني فزاره لا احسن
قتل الملوك والحبيا ويقال للمحادم مقتوي بفتح الميم وتشديد
البا كانه الي المقتي وهو مصدر كما قالوا صيغة عجزية التي لا
تفي غلتها جراحها ويجوز تخفيف يا النسبة قال عمرو بن كلثوم
مضى كنا لملك مقتونيا قال ابو عبيدة قال رجل من بني الحارث
هذا رجل مقتوين ورجلان مقتويين ورجال مقتويين كله سواء وكذلك
الموت وهما الذين يعملون للناس بطعام بطونهم وقال سى سالوا
للخليل عن مقتوي ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعري انتهى
كلام الصحيح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعري واضح في مقتوي
لا في مقتوين فليتأمل **قوله** لصحة عين الفعل فيه نظرا هو
لاعتلال عن الفعلين المذكورين وكانه اراد بصحة عين الفعل
عدم تغيرها فليتأمل وقوله عود الاحتراز به عن عياده فان
الواو قلبت فيه بالاستيفاء الشرط **قوله** لو اذا قلنا بعضهم
انما استع اعلال المصدر الذي هو لو اواد وخوه ليلادني والي
اعلالا وذلك انها لو قلبت في المصدر القال لا اجتماع القان

وقلبت

وقلبت الالف الاخيرة حمزة على القاعدة في اجتماع الفين فيكون لهما
بالكلمة **قوله** وبجلاف خولاح رواحا في بعض النسخ راج رواجا
بالجيم وكل صحيح **قوله** لعدم الالف هذه طريقة وابن الحاجب في
الشافعية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود الف بعدها
وعبارتهم مع عبارة شارح الشيخ زكريا وقلب الواو والمكسور
ما قبلها في المصدر لا في نحو عوض وحوان يا نحو قام قياما وعاد
عيا داودينا قهما لاعلال افعالها بقلب الواو فيها الف والخال
حولا اي تقين كالعود في شدوده والقياس حيل وقرار انتهى
وخرج بقوله لاعلال افعالها نحو لو اواد لان لان فعله لا ووهو
لم يعمل فتأمل **قوله** تعالي فيما مصدر جئ به للمبالغة كما يعلم
من مراجعة التقائيس **قوله** ويخلطن هكذا وجد بالواو في
اوله فان ثبت فتكون زيادتها جزما وهو من الرجز **قوله** ديار
فان قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف حرفان وكوره
وعوده كذلك فلم صحت هذه واعلت تلك قلت الالف اشدها
للواد من الفتحة فتوي جانب الاعلال في ديار وخوه وحنفي
في كوره وخوه **قوله** وديمة وديم الديمة اصلها دومة
من دام يدوم وعلي كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحيح
انها يائية والمصماش على الاول **قوله** وقامة وقيم القامة
قامة الانسان وبكفي البير باد انها **قوله** وقيم يعلم من
كلامه ان لفظ قيمة مشترك **قوله** فتسلطت الكسرة
عليها كان ينبغي ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت يا **قوله** واستغنى

الح قد يقال انما استغنىنا ذلك من ضم حوقية وقيم الي دارود يار
لا من تكثير الامثلة ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة
لا تنافي استفادتنا اياه من الهم **قوله** واما شبيهة بالعملة ووجه
شبه حرفي العملة الساكن بحرفي العملة المعلن ضعه بالسكون
قوله بعد ذلك مستغني عنه ثراذه تأكيد الدفع توهم ان
لشتمولة في غير معناها **قوله** والمخصص الخ سراده المخصص
كثيرا يكونه جمع الثور بمعنى الحيوان لا بغير الاقط **قوله** جمعه
الخ لو حذف كان احسن **قوله** طوال هو جمع طويل كما ذكر
ويجوز ان يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما
يجمع على فعال قاله المرزوقي **قوله** واستعماله نظرا لان هذا الشاغر
استعمله ويجاب بان هذا نادر والاكثر الكثير بخلافه **قوله** وفي
شرح الكافية الخ كون طيلا من باب جواد لا يجدي نفعا لان
الواو في المفرد ليست معلقة ولا شبيهة بالعملة ولو اقتصر على
قوله كانه جمع طایل الخ لا يجدي لان الواو فيه قلبت همزة فقلت
في الجمع لان لا بدال يانس بالابدال وقد يؤخذ من ذلك ان
الشرط اعلال العين في المفرد اعم من ان يكون ذلك بقلبها
الفاو بقلبها همزة شررايت ابن الحاجب في الشافية وشراحه
ذكر وان الشرط اعلالها في المفرد ومثلوا لذلك بجيد وحياد
وقالوا جيد اصله جيود اجمعت فيه الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلت الواو يا وحصل الادغام **قوله**
ومنه الصافات اي من ابدال الواو ياء محركاتها في المفرد شذوذا

وهذا اولى

وهذا اولى من قول الشرابي من شذوذ الخ **قوله** ليس بشاذ وجه
عدم شذوذه اعلال الواو في جيد بقلبها يا لوجود مقتضيه
قوله او اعلت لاسم الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من
العلق على قوله تحركت في الواحد وانت خير بان اللام اعلت
في الجمع واما المفرد فهي معتلة فيه لامعة ولو قال او اعلت
لامه لكان حسنا والتم اختلط عليه الامر حيث قال اي الواحد
بالياء او بالواو وما دري ان ما قاله انما يناسب لوجه المسم
بقوله او اعلت لاسم وهو لم يعبر به فتأمل **قوله** وصحت
فيه العين لو حذفه لكان اولى كما هو ظاهر **قوله** ان تقح
رابعة فصاعد اقال اللقاني ينبغي ان يستثنى من هذا لام مفعول
الذي ماضيه على فعل بفتح العين كمغزو ومد عوافاته
يجب فيها التصحيح على ما سياتي في المسئلة التاسعة وكان المراد
بهذه الواو المذكورة في المسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض
او اسم مفعول له مضارع او اسم فاعل قلبت فيه والافا لمسئلة
الثامنة داخله في المسئلة الرابعة فتأمل **قوله** اجلوا اذا
الاجلوا خاص بسير الابل **قوله** واجلياذ شاذ الخ ينظر هل
شذوذه من جهة قلب واويه ياءن فيكون بخود يوان ليس شاذ
لانه ليس فيه الا قلب واو واحدة يافان اصله دوان لكن
قول المص واومردة ياباه ويقضي بشذوذ ذلك قال الامام
المرزوقي ان قيل لم ترك ادغامه اي ديوان والياء والواو
اذا اجمعا فايهما سبق الاخر بالسكون تغلب الواو **قوله**

ويذكرهم الاول في الثاني فالجواب ان الكلمة اصلها دوان بدلالة
قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استغالا
الي ان ابدلوا من الياء الاولى ياء فلو تكلفوا ما سمته من قلب الواو
يا وادغام الاول فيه لعاد مثل ما هربوا منه وهو التضعيف
بحصول ياءين الاتري ان الكلمة بعد الادغام تصير علي ديان
وهو من دونت الكلمة وغيرها اذا اضبطها وقيدتها وانما احتمل
الواو ان في دواوين لدخول الالف بين الواوين وكذلك في
التصغير نحو دويونين لدخول الياء بينهما ومثله الدياج
اصله الدياج فابدلت من احدي الياءين ياء ومثله ديار
بدلالة قولهم دناير ودناير انتهى لمخصا **قوله** الدنيا هي
بضم الدال وحكي ابن قتيبة كسرهما وتبعه غيرهم وانما قيل لها
ذلك لانها سابقة علي الدار الاخرة ما حوذا من الدنيا وجمعها
دني نحو كبري وكبر ويقال في النسب اليها دنيوي ودنيوي ودنيوي
والفها مقصورة للتأنيث غير مصروفة وحكي ابن جني تنوينها
ومرفها في لغة نادرة واورد ابن مالك انها في الاصل موش
ادني وادني فعمل تفضيل وافعل التفضيل اذا نكر لزم الافراد
والتذكير وامتنع تأنيثه ففي استعمالهم لهم دنيا موشامع كونه
متكرا اشكال واجاب **ب** ياءتها خلعت عنها الوضعية غالبا
واجريت بحري ما لم يكن قط وصفا كرجي وتطيره **قوله**
وان دعوت الي جلي ومكرمة . بوماسرة كرام الناس فادعينا
فان جلي وان كان تأنيث اجل لكنه خلع عن الوضعية وجعل

اسما

اسما للمحادثة العظيمة انتهى من شرح البرماوي والزمخشري علي
البحاري بالمعني **قوله** ويجب ح الخ اقتصر علي ذلك ولم يقل ويكر
ما قبلها ان كان مضموما لان ما قبلها قد بقي علي صفة كما سياتي
في قول الشرفصاري فان الظاهر ان اوله ينبغي علي صفة وقال
ابن الحاجب وجالي في جمع الوي بالضم والكسر فالضم علي اصل
ان جمع افعل غير اسم تفضيل فعمل كجمع جمع احمر والكسر للتحقيق
قوله المنقلبة عن الواو وهذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون
ما تقدمت فيه الياء فالوجه ترك هذا القيد وان المدغم هو
الاول الساكن مطلقا **قوله** ولو كان الخ فيه نظر لان البعد
يقولون انه ثقل من فيعمل بالفتح الي فيعمل بالكسر فهم لا يقولون
ذلك الا بالكسر فبطل ما قاله الشر **قوله** جواز فيه نظر
بالنسبة لسور فان قلب الالف واوا واجب لا جائز واما
يبيع فذلك لان الله ربما يلتمس بالمبني للمفعول من يبيع
فانه يقال فيه ايضا يبيع وقد يقال ان مراده بالجواز عدم
اللزوم اذ يجوز بناؤه للفاعل فيعود ما كان لما كان فليتام
وبعضهم قال وليس اي السابق منهما بدلا من الف كسور اول
واوكديوان فان اصله دوان وهو احسن من صنع الشر **قوله**
فجمع ذلك لا بدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول
كان مراده بجميع ذلك من اقسام مسئلة عارض الذات
لما كان من كلمتين او كان السابق منهما متحركا لان التعليل
لا يجري فيهما بل هو كما من علي المسئلة الاخيرة باقسامها

ديين

قوله للرويا وضم بعضهم الي الرويا في شد وذه من حيث الاعمال
مع استحقاقه للتصحيح نحو صميم وقيم جمع صايم وقايم لقلبهم
الواو فيهما يا بلا مقتضى واصلهما صوم وقوم قاله ابن الحاجب
قال بعضهم وظاهران السند وفي هذا بالنظر الي القاعدة
المدكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر الي قاعدة ان الواو
اذا كانت عينا للفعل جمع صحيح اللام تقلب يا وان كان الاكثر
فيها التصحيح قاله الشيخ زكريا في شرح الشافعية واشد من هذا قول
الشاعر الامراقتا منية ابنة منذر • فادرك النيام الاسلامها •
والقياس النوام ووجه سند وذه ما مر فيما قبله ووجه كونه
اشد بعده من الطرف الذي هو محل التخفيف وعدم موافقته
لقاعدة انتهى منه ايضا **قوله** نحو ضيئون وينظر هل واوه بكسوة
او مفتوحة ثرايت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ
زكريا في شرح الشافعية والفا في ضيئون زايدة والواو اصلية
لوجود فيعمل كصيقل وعدم فيعمل فتأمل **قوله** وانما لم يدغم
الح قد يقال عليه كان الاولي وانما لم يقلب ويدغم وينظر ما
معني قول الجوهرى وليس على وجه الفعل وقد يقال انه
ليس جاريا على طريقة بل هو اسم جامد ليس بصدر بخلاف
عولي وسيله وميت **قوله** ابن حيوة اليا في حيوة اصلية
واليا منقلبة من اليا الاصلية قاله الشيخ زكريا في شرح
الشافعية وينظر ما وجه قلب اليا فيه واوا فظاهر قوله مع
استيفائها وتمثيله بحياة انه لا يشترط ان تكون الواو

متصلة

متصلة الذات اذا كانت متاخمة عن اليا فليتا مل **قوله** بضم النون
فيه نظر لمخالفة لقول الشافعية وبعض شروحيها ونحوها عن المنكر
ببالة تاه فانه ظاهر في انه بفتح النون كضروب ببالة صارت
فليتا مل **قوله** بكسر العين قال العنوشري انما قيد بقوله بكسر
العين حتى يأتي حمل الاسم على الفعل في ذلك انتهى وهو ما حوذا
من كلام اللغائي فانه قال انما قيد بكون ما ضربه على فعل بكسر
العين لان ما ضربه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو يا ويحمل عليه اسم
المفعول انتهى واثار الشراييه بقوله لامهما يا حملا للاسم على
الفعل **قوله** فانما ذاك واجب له الظاهر ان ضميره عايد على
اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل او لا وعلى الاول فكان
الظاهر ان يقول قبله **قوله** فان كان عين الفعل اة قال اللغائي
ان قلت فهل قلبي الشئ على النار كاللحم من هذا القبيل فيكون
اسم المفعول منه مقلوا كقروا ومقلي كرمي قلت في الصحاح
انك تقول قلبت اللحم والسويق فهو مقلي وقلوته فهو مقلو
لغة **قوله** وقفا وفي فيه احد جموع السند التي جمعها ابن
مالك في قوله جمع القفا اقفا وقفا واقفيه • مع القفا فعين
واختمن بقفي • وينظر ضبط كل جمع منها والقفا والاعنف
كالقافية ويذكر وقد يمد **قوله** قالوا ابو وانشت القفاي
يمدح الكساي • اي الذم اخلاق الكساي وانتمت • به المجد اخلاق الابرار
السوابق **قوله** نحو عني الشيخ عتيا قال اللغائي اصله عسي الشيخ
عسيافي شرح الشافعية للحاربردي وعسي الشيخ يعسوا عسي



اذا كبر وولي اتهم ولا يخفى ما فيه اذ ما ذكر في شرح الشافية
 لا ينافي ان غني بالتا المشاة كذلك وفي التزويل وقد بلغت
 من الكبر عتيا **قوله** وهو المصدر قال النفا في الهواي اي بالبا
 الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدوشري في قول
 الشر وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس ان ذلك
 لم يستعمل مصدرا وان كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارة
 القاموس واليه هو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع
 للثور والجمع ابرها وبره وبهي والواسع من الارض ومن كل شيء
 وجوف الصدر وفرجة ما بين الشدين والنحر ومقيل الولد
 بين الوركين من الحامل والجمع ابرها وابه وبهي والبا هي من البيوت
 الخالي المغطى وابهاه فبره كعلم والسير في يروي عن عروة وابها
 الحسن والفعل بهوكس ورضي ودعي وسي وبيعى رعو
 اللبن وياهيته فهو ته بالحسن وابهي الانا فرغه والخيال عطاها
 من الغز والرجل حسن وجهه وبهي البيت تهية وسعة
 وعمله وبير باهية واسعة الغم وثا هو انفا حروا وبهية
 كسمية تابعة انتهى عبارة القاموس **قوله** ساكنه مفردة
 في غير جمع لا بد ان يضم الي ذلك بعد ضمة **قوله** لان حيف كان
 صوابه لان حيفا بالالف **قوله** ويجمع على عيط وعوط بشكل
 على قوله ويحب في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة **قوله** وبقي
 الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة اطلاق الاعلال على ذلك مجاز
 وحقيقته الاعلال كما في الشافية وغيره تغيير حرف العلة

للتخفيف

للتخفيف بالقلب او الحذف في غزيان كظربان لوقوعها بعد
 كسرة كما تقدم في المتن والالف والنون لا يضعفان عن التا
 فان التا كما تقدم يجب معها قلب اليا واوا كما اذا بينت من الرمي
 مثل معذرة فانك تقول مرموه بقلب اليا واوا ايضا فان الالف
 والنون حرفان موجودان حسا فيعود من الطرفين فالواو
 المضموم ما قبلها في الحشو لا في الطرف وقد يقال ان الالف والنون
 لا يكونان اضعف حالا من التا اللازمة في التخصيص من الطرفين
 كما قال المرادي وكما منعت التا من الطرفين تمنح الالف والنون
 منه واما اعطا ما قبل الالف والنون في غزيان حكم ما وقع
 اخر اخصا فليس فيه دليل لان قلب الواو يا بعد الكسرة
 لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام واما رمو كعضو فهي
 اخر حقيقي فتأمل **قوله** نحو تقوي ومثل تقوي يقوي من
 ابقينه عليه اي رحمة وقد يقال بغيرهم اوله وبقيها بغيرها
 وبالياء قلبت ياوه واوا في المفتوح وانما لم يراع الضم في تقوي
 لقلته فيه وكثرة في طعنا وقال الدوشري تقوي اصله وفي
 قلبت واوه تأ كما في تراث تحريا وه واوا فصار تقوي وهو غير
 منصرف لان الالف للتأنيث وفي الكشف عن عيسى بن عمر انه
 قرأ علي تقوي من الله بالنون من جعل الالف لللاحاق بحرف
 كثرى واقول يلزم في تقوي اجتماع تعليلين قلب الواو وتأ
 اوله وقلب لامه واوا وهم ينجيرون من اجتماع اعلالين في
 الكلمة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات **قوله** كما ه ابن

جني الخ اي كونه يقال شروه بمعنى مثله واما كون شرواه بمعنى مثله
فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني
بعد ان قال الشرواه هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه
وهذا غريب **قوله** ويرى قد يقال لا شذوذ في ريان قلب
يايها واذا يستلزم قلبها يا عملا بقامه وعدة اخرى وهي نه اذا
اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالسينكون قلبت
الواو يا الخ ت قلبها واوا يودي الي قلب الواو يا عملا بما ذكر
فعدم قلب الياء واوا لما منع وهو ما ذكر فلا يرد ريان نقضا علي
هذا وهذا كله في ريان اسم اللوحية واما ريان من الري صند
صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسميا باعجام
اوله واهماله اسم لبي وقيل باعجام اوله اسم لموضع وقال
الدونشري ينظر هل ريان وطني يكتب بيا في اخره كما هو القاعدة
في الالف المجاورة للثلاثة او يكتب بالالف لاجل الياء التي قبلها
فاذا كتبت يا يجتمع ثانياً أن فليحذف ذلك والظاهر الثاني
كالدين والعليا ونظير ذلك ما قال بعضهم ايضا ان الحيا بالعصر
وهو المطر والمخصب يكتب بالالف وان كان اصلها ياكراهة اجتماع
ياين وولولا ذلك يكتب بالياء وتثنية حيان وجمعه احيا
والحاصل كما قال ابن الحاجب في شافيه وغيره ان الالف المتجاوزة
لثلاثة احرف تكتب يا الا اذا كان ما قبلها يافانها تكتب الفا
كالدين الا في نحو يحيى وربي علمين فانه يكتب بالياء ولو كان
ما قبلها ياقا مل **قوله** واما الثاني الخ قال الناصر اللقاني

لقاني ان

لقاني ان يقول اصلها روياء فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من
القاعدة في اجتماع الواو والياء سبق احدهما وقام صله ذاتا
وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عمل بالقاعدة
الاولى للزم الدور اذ يجتمع حينئذ ايضا الياء والواو مع السبق
والثاني المذكورين **قوله** ثم قال في الحواشي الخ فيه نظر ما اولا
فلان سعيها ورياء وطعيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث
الاستعمال واما ثانيا فلان الحاشية المفروضة المذكورة فيها نظر
لان قوله فيها لا تتفا السبب ممنوع بما سبق في قوله فراقا بين
الاسم والصفة فليتل مل **قوله** في عدم جريانها الخ ينظر مع قوله
والذي الخ **قوله** كطوي وكوسي فيه نظر لان كوسي صفة لكنها
كالاسم وطوي قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق **فصل**
قوله محي حيل وتوم قياس من اعتد بالعارض ان يعمل في نحو
حيال الا ان ابن جني قال في المحاسب سالت ابا علي فقلت
له من اجري غير اللازم مجري اللازم فقال في الاحمر لخمرا يجوز
له ان يقول في حيال وحيال فقال لا واومي الي ان القلب اقوي
من حكم الاعتماد بالحركة في لخم فلا يبلغ في الجواز ذلك **قوله**
وتقال لهما توامان فيرد لقول الخليل التوام ولدان معا ولا
يقال لهما توامان ولكن هذا توام وقد اعترض الزركشي علي
قول المنهاج في كتاب العدد ولا يصح نقا احد توامين وقال
انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورد الحلال السيوطي
في التاج وذرهم بانه خلاف قول اي حاتم والفراء ابن قتيبة

وغيرهم يقال هي توامان والتوأم احدهما ولا يقال هما توام وقال
في تثقيب اللسان ويقولون للولدين في بطن واحد توام والصواب
توأمان الواحد توام انتهى وحي فقول الزركشي ان قول الخليل
هو المشهور غير صحيح واعلم ان مشتامع ان يقال توامان
ان التوأم الولدان معا فلا يصح ان يقال توامان ويراد اثنان
لان ذلك مدلول مفردة وهذا مرد وجبان التوأم المولود مع غيره
من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنيين كما يأتي عن القاموس فاذا
اريد التخصيص علي انهما اثنان قيل توامان ووقع في شرح المنهاج
لابن حجر عند قوله في ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حيث
يأتي توأمين كلام غير محرز لا بأس بذكره وبيان ما فيه ونص
كلامه وقوله توأمين يقتضي ان التوأم اسم لكل من المجتمعين
وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان التثنية انما
هي لتوأم وتوأمه وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع
غيره في بطن من الاثنين فصاعدا ذكرنا وانتهى وجمعه توام
وتوأم كرجال واعلم ان التوأم بلا همز اسم لمجموع الولدين
فاكثر في بطن واحد وبهمز كرجل توأم وامرأة توأم مفردة وتثنيته
توأمان فاعترضه بانه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين
التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هي للمهموز لا غير
انتهى وفيه امر الاول قوله ان عبارة المنهاج صريحة
في ان التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هي صريحة في خلافه وانه
اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره **الثاني** قوله ان

عبارة القاموس

عبارة القاموس صريحة في ان التثنية لتوأم وتوأمه عجيب فان القاموس
لم يتعرض للتثنية في العبارة التي نقلها والقياس ان توأم حيث
جاءت تثنيته فهي اعم من ان تكون لتوأم وتوأم اول توأم وتوأمه
وليت شعري كيف يصح ان يكون تثنية لتوأم وتوأمه دون توأم
وتوأمه وكونه تثنية لذلك اظهر **الثالث** ما ذكره
من الفرق بين المهموز وغير مما ترده القواعد النحوية في باب
التثنية فانه ليس المدار علي ما قاله في تثنية الاسم **الرابع**
اقتضى كلامه ان غير المهموز اصل كالمهموز وليس كذلك كما بين
في باب الابدال من الصرف **الخامس** اودع كلامه ان غير
المهموز يسكون الواو وليس كذلك بل هو مفتوح الواو لان المهموز
خفف بنقل حركة المهملة الي الواو وحذف الهمزة **السادس**
وقع له في نقل كلام القاموس خلل باستقاط بعضه وعبارة القاموس
بعد ما نقله ويقال توأم للذكر وتوأمه للأنثى واذا جمعا فهما
توأمان وتوأم انتهى وقوله واذا جمعا اي اجتماعا وليس المراد
اذا جمعا اصطلاحا لان توأمين مشتق لاجمع وقوله وتوأم
ان كان علي وزن رجال فمشتق لانه جمع اصطلاحا وقد قدمه
وان كان علي وزن شذم فهو مبني علي انه يطلق علي الاثنين
خلاف ما مر عن ابي حاتم والفرار ومن تبعهما **قوله** متصلة
اي في كلمتهما لواقترع علي التفسير لكان احسن **قوله** ولذلك
صحنا في ضرب واحد وضرب باس لو مثل بغير هذين المثالين
لكان احسن لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء

مانع من قلبها ايضا فلم يتحقق المنع لما ذكر **قوله** ان كانتا عيني
 الظاهرا منها اذا كانا فإين يكون الحكم كذلك كوتواي وتيا من
 تامل فلا تغلب ايضا وما قلناه يكا دان يطق به قول ابن
 مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل **الف**
 والعين **قوله** لسكون ما بعد ما لو قال ما بعد هاوها عيان
 كانا اوي والصنبر عايد الي العين **قوله** لسكون الالف لو ابدله
 بقوله لوجود الالف كان اوي **قوله** وعلوي وفتوي اقتصر
 عليهما لان الظاهر ان اليا المشددة لا يكون قبلها الا الواو واليا
قوله وبكي هو بيا موحدة وكافي بعدها وفي بعض النسخ
 ولي وهو غير مناسب لقوله النثر من اليا **قوله** اذ اوليت
 غير الالف واليا كان صوابه ان يقول اذ اوليتها غير الالف واليا
 الخ **قوله** واصلها الخ فيه نظر والذي في بعض كتب الصريين
 ان قلب اليا والواو الغين للسبب المذكور قبل اسناد الفعل
 الي واو الجماعة ولما اسند الفعل الي واو الجماعة حذف الف
 لا لتقا بها ساكنة مع الواو **قوله** ولم يثبت لغة قال شيخ
 الاسلام بل هو من محاه يحويه محوا محيا اذ ذهب اثره قاله
 في الفاموس **قوله** وعور فهو عور قد يعمل فعله **قال**
نسائل يا ابن احر من نراه **هـ** امارت عينه ام لم تعارا **هـ**
 وقوله ام لم تعارا اما علي النصب بلم او الاصل تعارا بنون
 التوكيد الخفيفة كأنهم شبهوا المجزوم بالموقوف للاسروفي
 قوله تعالي صبغة زائدة علي التوكيد وهو انه لما حرك الداء

بالفتحة

بالفتحة لا رادة النفيين رجع بالالف المحذوفة لا لتقا الساكنين
 وشبه العارض باللام كقوله لها متنان خطاتا وهو بوجه خطا
 مثل رمتا واجاز ابو علي ان يكون تعارا للفتحة كما قال وعين
 لها حذرة بدرة شقق ما قهما من اخر فرديها ضمير الاثنين
 وان كان ما تقدم مراد لان ذكر احداها كذا كرا لا خري لدالها
 عليها **قال** الفرزدق فلورضيت يد اي بها كان علي المقدور الحيار
 فهذا عكس قوله ما قهما **وقال** وكان في العينين حب فرقتل
 او سبل كحلت به فانها **واعترض** علي نفسه بان العور انما
 يكون في احدي العينين اما اذا عمت الافة العينين فذلك **عمر**
واجاب بانه يكون علي حد مستقذر محاور سيفا وقولهم الثور
قال وقد ذهب ناس في لا تتخذوني وامر الهين الي انه من هذا لانه
 لم يدع للام الا لوهيته واجاز ان يكون تعار من العور هو الفسا دلا
 الذي يحدث في العينين فقوله عارت علي حد حافت لا علي حد
 عورت بدليل قولهم عرتها فهذا علي حد شترت عينه وشترتها
 وغاص الماء وغصته وفي ان لم يفتح العين في عارت كما محمت في
 عور دليل علي انه ليس علي حد هوانه بنا اخر **وحكي** عن اعور
 الله عينه ولم يكن القياس ان يتقل عور بالهمزة لانه بمنزلة
 اعوار فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون علي الشدة **وقوله**
 من نحو خاف **قال** لدنو شري ربما يشكل بنحو حيي بيا اين
 اولها مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب اول اليا اي
 الف لوجود علة القلب **قال** ابن قاسم احمد العبادي فان قلت

كان القياس قلب اليا الاولي من نحو حيي وعيي الفاعل محركها وانفتح
 ما قبلها فلم تركوا ذلك **قلت** تركوه حملا على المفتوح نحو هوي
 الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع اعلالان لان لامه اعلت ووجه
 الحمل ان المفتوح اصل لانه اخف واكثر وحائيه اكثر والمكسور
 فرع فالحق بالاصل في عدم الاعلال انتهى وقوله معانيه
 اكثر ينظر ما معناه **قوله** وجب اعلاله مطلقا ليس هذا
 الاطلاق في مقابلة تفصيل سابق اولا **حق** **قوله** وهي سمرق
 الشفتين الظاهر ان الحوة هي السواد مطلقا ومنه قوله تعالى
 فجعله غشا احوي واما اللعس والما فهو سواد الشفتين فليسا
قوله لان محل التغير الطرف لوقال بدله لان الطرف محل التغير
 كان اولى **قوله** نحو ايه قال المرادي ومثل ايه عايه واصلا
 غيبه فاعلت اليا الاولي وصحت الثانية وثايله وهي حجارة
 صغار يصعها الراعي عند متاعه يشوي عندها وطايله وهي
 السطح والدكان ايضا والايه هي الطائفة المخصوصة من
 القران وتطلق الاية ايضا على الشخص تقول رايت اية فلان
 اي تخصصه وتطلق الاية على المعجزة **قوله** كونه الخ قال
 الدوشري مراده به ان هذا الوجه ليس فيه مما ينكر ويخالف
 القواعد الا الاحتراز المذكور بخلاف غيره من الالواح المذكورة
قلت ولا يلزم علي بقية الاقوال ايضا الامر واحد مخالف
 للقواعد فساوي هذا الوجه غير فكيف قال ابن مالك انه
 اسهل الوجوه وعلله بما ذكره وكون غير مخالف للقواعد من
 وجه واحد

من وجه واحد فقط ظاهرا من كلام الش وغير **قوله** ورد بان
 كان يلزم الخ انما خص ما ذكره باي مع تايته في ابيه كضاربه لانه
 عمل بقاعدة اخري وهي الحذف في تحقيقا **قوله** ورد بان
 انما كان يجب قلب الضمة كسرة فيه نظر فليتأمل ولا نسلم انه كان
 يجب قلب الضمة كسرة **قوله** والقول الاول انما الخ مراده القول
 الاول بالنسبة للثلاثة بعده والافليس اولا في كلام الموضع
قوله الساكن اولهما فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك
 بالكسرة لساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغي تشكيته لاجل
 الادغام وهو بعيد فليتأمل **قوله** لغیر موجب رماينا في
 قول الش سابقا حذف العين استقالا لتوالي يامين اولهما
 مكسور فليتأمل **قوله** وجه الدلالة من ذلك الخ عبارة اللغوي
 اي اصلها كما مر امه بهمزة متحركة فساكنة فدار الامر بين
 ابدال الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها وهو الاعلال وبين
 ادغام الميم الاولي في الثانية بعد نقل كسرتها الي الهمزة
 الثانية قبلها المستلزم لقلبها يا فقدم الادغام المودي الى
 ما ذكره على الاعلال فان قيل يتأتى مع الاعلال بالقلب الفا
 الادغام فيقال امه **قلت** المراد الادغام مع بقا حركة الهمزة
 وذلك لا يتأتى مع حركة الاعلال انتهت وهو اظهر من تقرير
 الش لجعل اللغوي التقدیم بين الاعلال والادغام غام لنفسه
 لا بين الاعلال وما هو من تعلقات الادغام وفي قول اللغوي
 الزايد علي كلام الش يتأتى الاعلال بالقلب الفا محل نظر لان

المهمزة الثانية متحركة بالكسر والمهمزة المكسورة تثقل بعد المهمزة
المتحركة يا مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل
والتحقيق وقال المصنف في شرح الالفية انما لم يجب اعلان ائمة
لعروض الحركة لان الاول امة افعله كما حرم فنقلت حركة
الميم الاول للمهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود
الياء متحركة مفتوحا ما قبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم
هذه هي العلة وقال بعضهم اظنه ابن خالويه انما لم يجعل
ذلك لانهم لو اعلوه فقالوا امة اشتبه بامة الراس والجواب
ما قدمته لك انتهى ومن خطه نقلت **قوله** وفصل بعضهم الخ
في هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال في
ائمة ليس في العين ولا الدال بل في الفاء وانما ذكره الشارح لئلا
على الاقوال في المسئلة وقال الدونشري هذا القول ارتضاه
بعض المشايخ وهو لا يخالف ما ذكره الموضع بخلاف ما قبله **قوله**
العاشر ان لا يكون عينا الخ ظاهره انه اذا كان لا مالمما اخوه زيادة
الخ يقلب الفاء وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافعية وشروها
وقد اختلفا اي الواو والياء في ان الواو تقدمت عينا على اليا
لاما نحو طوبى بخلاف العكس وهو تقدم اليا عينا على الواو
لاما فانه غير واقع ولهذا قالوا او حيوان عن يالعدم النظير
واصله حيوان وقياسه حايان لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها
لكن بقوة متحرك كالتطابق مدلوله في التحريك كالجولان
وفي المرلعان حملوا التفتيح على النقيض ولذلك لم يعمدوا

في الحيوان

في الحيوان ولا ينهم لواء نحو افيه لا تنس بعشيرة حي لكن لما
كرهوا اجتماع المثليين قلبوا الثانية واو اولم يعلبوا الاولي لان
التغيير بالواو اخراولي انتهى من شرح الشيخ ذكر جامع المتن وفيه
مخالفة لما مضى من جهة ان كلام الموضع مبني على مذهب قول
سن والمجازي وكلام شرح القافية مبني على مذهب المبرد كما يعلم
من كلام الشماخي وبعد فالمسئلة محتاجة الى كشف القناع عن
وجهها وان شأنا ان يتيقن ذلك وفيه نظرا ايضا من حيث انه يقتضي
ان قلب يا حيوان ياقيا س وكلام الموضع يخالفه **فصل**
قوله ومنافاة الصفعة ينظر ثمر ينظر ذلك فرائيا ان صفة الواو
والياء الجهر والاستفال وصفة التا التمس والرخاوة **قوله** بانه
يجوز ههنا للفرق الخ فيه نظر ظاهر بانه واجب على هذا ايضا
فليتأمل **قوله** تضايقت عنها قول الشاعر تضايقت عنها ان توجها
الا بر قد يقال ان فيه قلبا بان يجعل ان توجها الا بر فاعل تضايقت
وضمير عنها راجعا للواو وبما ان الواو هي التي تتضايقت
عن ان تدخلها الا بر ولا تتضايقت عن دخولها القوافي وينظر هل
يجوز ان يكون تضايقت فعلا مضارعا حذف منه احدي التاين
وقال عليه ضمير عايد الي الواو وان توجها الا بر سقط منه حرف
الخفض وهو عن ويكون بدل عنها متعلقا بتضايقت او لا يجوز
ذلك والا بر يكسر المهمزة كقر به وقرب وهل يجوز ان يكون ان
توجها الا بر يدل من ضمير عنها وانته وان كان معسرا بذكر
بعده اعتبارا بالحالة او لا يجوز **قوله** وقول الجوهري الخ فيه

نظر فان الاقدام علي تعليط الجوهر ليس باليمين فيجوز ان يكون
ذلك مذهباً له كما ذهب البعداديون الى ذلك في التزويج والتميز
والتميز والتحمل كما حكاه السرخس عنهم لا يقال الجوهر ليس من ارباب
المذاهب لاننا لا نسلم ذلك مع ان الظاهر مبني عليه فما قاله
الجوهر في وجه والوجه الثاني ما قاله الموضح وهو ظاهر والوجه
الثالث ما ذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضح
فصل قوله لا تطابق اللسان الخ قال الدونوشي هو مشكل
بالنسبة للصناد والصناد فان الصناد المعجمة مما يلي الاضراس من
الجانب الايمن والصناد المهملة مما يلي الاضراس من الجانب الايسر
فلا يخصص الصوت فيهما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى
فلينما مل تتر اجمعت بعض الفصلا فذكر لي ان الصناد من حافة
اللسان الايمن او الايسر واما الصناد المهملة فهي من الثنايا
وطرف اللسان **قوله** لا يدغم الا في صغيري مثله ربما اشكل
بما قاله المرادي من قوله والادغام الخ فانه ادغم في غير مثله
الهم الا ان يقال ان صغيره باق مع قلب الثاني **قوله** علي
الاصل مراده به انه اصل بالنسبة للادغام بوجهيه والا
فهو مرفوع بالنسبة الى الثاني **قوله** والبنام الاصاب الخ فيه
نظر من حيث ان البنام اطراف الاصاب كما قال السرخس ومن حيث
اقتضاه علي قوله حيث لم يتقدمها بامو حدة وكان ينبغي ان
يقول حيث لم يتأخر عنها بامو حدة ويضم اليه قوله ولم
تكن ساكنة والاصابع جمع اصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن

مالك

مالك في قوله **قوله** بتثليث با اصبع مع شكل حزمة **قوله** بغير قيد مع الاصبع **قوله** وقد مراد بالاصابع بعضها وهي الامل مجازاً من اطلاق اسم الكل على
الجزء كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم فالمراد بها
بعضها وهي الامل فيكون مجازاً والقريبة فيه عقلية لان الذي
يجعل في الاذن هو روستها لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث
اشعر بانهم يدخلون اصابعهم في اذانهم فوق المعتاد فواراً من
شدة الصوت والمراد انما مل السبابات لانها المتعارفة في
ذلك وانما لم تذكر استنبطنا عما ذكرها لانها من السب فكان
اجتنابها في التعبير اولى كذا في الكشاف وعند صاحب الانصاف
انها لا تتعين لانهم في حيرة ودعشة فقصدهم سد الاذن
غير معرجين علي ترتيب معتاد وربما قصد سد الاذن
بامثلة الوسطي لانها املا للاذن واجب للصوت واليه ميل
القاضي في تفسيره حيث اطلق الامل **قوله** ذلك
المنطق قال العيني يجوز فيه الرفع حملاً على اللفظ والنصب
حملاً على المحل انتهى وانما كان يظهر الاول وان كان الترخيم
هنا علي لغة من ينظر والا فلا ربح في حال لفظاً فيكون لغة
تأمله علي لفظه **قوله** ولكم المختضب قال الدونوشي
ينظر ما عراب كحك وهل يصح نصبه باللفظ علي السنادي
اولاً يصح ذلك لامتناع نحويا غلامك وان كان يمكن الفرق
بان السنادي يا غلامك حقيقي فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف

ف

كفتك فان الندافيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين
 انتهى واقول ضبط في النسخة الصحيحة كفتك بالحرف فهو موقوف
 على المنطق اي وذات كفتك والمعنى يوشد اليه وقوله كفتك
 بالخطاب علي حد قولهم في التوكيد يا تميم **كلهم هذا باب**
نقل حركة المعتل الي الساكن الصحيح قوله ويجب بعد
 النقل في المسائل الاربع الخ قال اللقاني سيجي ان صيغة مفعول
 من ذوات اليا تثبت اليها فيما بعد النقل لئلا يلتبس بذوات
 الواو ويجب ابدال صمته قبلها كسرق فينتقض بذلك قوله
 ويجب بعد النقل في المسائل الاربع الخ ان يقال انه بعد النقل
 صار ما فيه حرف العلة مجازا للحركة وفيه نظر **قوله** موجب
 قلبها الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلها قد يقال تحركهما عارضا
 لا يعمل لاجلها كما قالوا في لتبلون **قوله** لانهم حملوه الخ قد
 يقال الموازن لاسم التفصيل انما هو ما افعل واما افعل به
 فليس موازنا له كما هو ظاهر **وجاب** بان افعل به حمل على
 ما افعله وان لم يكن موازنا لاسم التفصيل وكان ينبغي
 للموضع ان يستثنى اسم التفصيل ايضا مع ما استشهد **قوله**
 او كان معتل اللام الخ هو واضح لشموله لخواحيها واهويا
 بخلاف ظاهر تحليل الشافعي انه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم
 يجتمع اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم النقل
 في ذلك بطريق الحمل على احيى واهوي **قوله** فالاول
 الخ قال الدونشري الظاهر ان نحو جدر مستثناه للمضارع

في وزنه

في وزنه دون زيادته فهو كقام فينظر ما وجه اعلاله **قوله**
 فانما اشبهها اكرم صوابه اعلم لان اكرم اذا قرئ بصيغة المضارع
 كما هو فرض المسئلة كانت همزة منصومة فلا يكون موازنا
 لا يمين واسود **قوله** واما تشبهه به معني الخ قال الدونشري
 فيه نظر ظاهر وكان ينبغي له ان يقول فلان كلا منهما اللفظ
 وهو الحياطة انتهى وهو نظر قليل وما قاله الشارح موافق
 لما ياتي عن سن والخليل **قوله** مرادها انه مقصور خبر ان علي
 حذف العايد مجرورا بالبا والتقدير مرادها به **قوله** وحصول
 الاستشغال الخ فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين الالفين حتي
 يحصل الاستشغال بالثانية وانما يحصل ذلك بها لو اجتمعا
 وكان ذلك وجه استقاط الموضع لذلك فليتأمل **قوله**
 انما نفوض الخ هو كعدة وزنه **قوله** اراء فيه نظر ظاهر
 فان اراء اصله اراء على وزن افعال بهمزة بعد الراء الساكنة
 والفاء ينة وهمزة في آخره بدل من لام الكلمة التي هي الواو
 لو توقعها اثر الف زائدة فنقلت فتحة الهمزة الاولى الي
 الراء فالتقت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهمزة التي
 سكنت وبقيت الالف الزائدة والهمزة التي هي بدل من الالف التي
 هي لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل الهمزة الا ان يكون
 مبنيا على ان الهمزة حرف معتل ويعلم بذلك ان قول الموضح
 في صدر المسئلة ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل مراده
 بالفعل ليس حصول الفعل الاصطلاحي فيشمل الاسم اما

بالتقلب **واما** بغيره فليتامل **قوله** لان العين كثيرا يعرض لها
 الحذف الخ قال الدونشري ينظر ما امثلة هذا الكثير وقد
 استحضرت منه نحو اسمي اصله استحيي حذف عينه
 اولاه فليست وخوازي تحذف العين **قوله** ولان قلب
 الصمة الي الكسر لو قال كسر لكان احسن واما قلب الكسرة
 فتحة نحو يا حسرتا فيفهم منه انه ليس خلا في القياس ونحو
 قيل قلبت صمته كسرة فهو من الاول **قوله** مفتوح العين
 فيه نظر فان نحو يرت تحذف واوه وليس مفتوح العين
 بل مكسورها فليتامل **قوله** ويدع ويذر مبنيين للمفعول
 في لغة هي غير فصحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم
 الموجب لحد فيها **قوله** كون ما صبه مكسور العين فيه نظر
 فان نحو ورت يرت اعل بما ذكر **قوله** انه مصدر ياتي ما قال
 انه اسم مصدر **قوله** والمصدر الجاري عليه التوجه كان
 ينبغي ان يقول والاتجاه وقوله زوايده فيه نظر اذ المحذوف
 واحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء **قوله** وينبغي العكس
 الخ قال الدونشري ينظر هل المراد به الاعتراض على اي الفتح
 اولي انتهى والمتبادر ان مراده الاعتراض **قوله** فيهممت
 قال في الصحاح هممت بالشئ اي بالفتح اهم بضم الهاء اذ اردته
قوله وان كان الفعل المضارع المكسور العين الخ قال الدونشري
 المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط
 فيهما الجريان الوجهين كسر عينهما كما صرح به الشر حيث

قال

قال المكسور العين اذ ليس اللام في الشاذ كحسب يحسب واما
 امتنع الوجه الثالث اعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من
 التقاء الساكنين على غير حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه
 اجحاف واما بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين وهذا
 مستغني عنه بالنقل الذي هو اقل مودة وقول الشر بفتح
 اللام وكسرها متعلقة بالكلمة من حيث ذاتها واما صحة
 التمثيل بها فموقوف على الفتح ويقاس عليه بصل واما قاله
 ابن مالك في المضارع المضموم جاز في الماضي المضموم وينظر
 ما مثاله **قوله** جاز الوجهان الاولان قال اللقائي اي وامتنع
 الثالث فيهما وهو حذف العين وحركتها اذ فاعل من الامر
 والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور الي
 التقاء الساكنين على غير حده **قوله** ولان المشهور قال
 اللقائي علة ثانياه يعني ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع
 ماضي الاستقرار قليل في التخفيف بالحذف مع الشغل ايضا قليل
قوله من قارب يقار معناه اجتمع يجمع ومنه القارة وهي الامم
 لا جنما عما قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي
 او يائي والوقار هو الثبات ذكر المذکور والحذف في ذلك فصيح
 لكثرة استعماله بخلاف مست وامت **هذا باب**
الادغام **قوله** ففعل اللسان ووضعت اياه قال الدونشري
 الظاهر ان المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف السعوية
 والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهره

شمر
صم

اعتبار كل من الرفع والحذف المراد من الوضع في كل ادغام
وهو مستفيض بادغام في حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط
او الوضع فقط الا ان يقال الواو في كلامه بمعنى او فالمدار
على احد الامرين ولا يصديق التعريف على الادغام في
دينانه لا مدخل للسان في النطق بالياء **قوله** الملا عصام
الدين وقوله بعد ادخال احد هما في الاخر لا يظهر له فائدة
على انه مضر وذلك ان بعضهم جعله تقييداً لادغام فالادغام
غير متاخر عنه ويمكن ان يكون على ارادة الارادة بعد بعد المعنى
بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتغييره في هذا المقام
بالادخال مجازاً اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما
خفي الساكن عند المتحرك خفاً لا دخل في المدحول فيه عبر عنه
بالادخال على ادخال حرف في حرف اطلاق لغوي كما في القاموس
وفهمه عنه الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال
قال التسمية بالادخال ليست اصطلاحاً بل هي لغة الا انه لما
كان ادخال الحرف في الحرف لا يصح على حقيقته فسموا **ارباب**
الاصطلاح بقولهم ان تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد
من غير فصل كشفاً لمراد اهل اللغة وامثاله الى ارتكابهم المجاز
المجاز فقل ببعض تصرف من خط الملا عصام **قوله** لان الوقف
الحق ايضا انه ان الالامذكورة التي بها الوقف وعلى فرض وصلها
بما بعدها الوقف عليها منوي الثبوت وهو في اصل فلا يتأتى
الادغام كما قال **قوله** فلو كانت الهمة الخ قال = الدوشري

ينظر ما وجه

ينظر ما وجه منع الادغام وردائه في نحو لم يقرأ احد وما وجه
وجوبه وعدم ردائه في نحو ساك **قوله** ليلا يذهب المد بالادغام
يعلم منه ان حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا ان
يراد المد اللغوي وهو يذهب بالادغام بلا شك **قوله** واعتبر
اول المد في هذه القوة الادغام قد يقال فيه نظر لانه
لا يظهر كون قوة الادغام علته لا اعتقار زوال المد في هذا
فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشرح الشيخ زكريا والا فلو
قالوا وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره الف
سنة فان اول المشلين فيه ممدود وفي اخر كلمة فانه يمتنع
فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام
الثاني من كلمة اخري اليه بخلاف او وضموا لا لتقامداً الاول
فوجب الادغام وبخلاف نحو مرقو ومرمي ونومرو وبري
واصلها مرقو ومرموي ومرقوء وبري لان الاول ليس في اخر
كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع ان الادغام ازال المد لان الغرض
من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقص الغرض ولان ذلك في كلمة
واحدة والكلمة موضوع على الادغام انتهى ويمكن ان يكون معنى
قول الشرح واعتبر والمد المد الخ ان الادغام مطلوب في الكلمة الواحدة
طلباً شديداً وفيه نظم **قوله** وربما الرمي برأسكورة ومرة ساكنة
وبيا المنظر الحسن **قوله** في وقف حرق اشارة اليه ان حرق قرأ بالادغام
وقفاً في قوله تعالى هم احسن اثاثاً ورثا اعتداده بالعارض او
لانه من رويت الوانهم وجودهم اي استلالت وحسنت **قوله**

نحو اوب هو مثال ابل من الاوب اصله اوب فقلت ثانياً الهمزة
 واولا لسكونها بعد ضمة ثم اذ غم وجوبا للزوم الابدال **قوله**
 فان الادغام في الهمزتين ردي مقيد بما اذا كانا في كلمتين فلا
 يشمل سأل **قوله** غير لين احتزبه عن الذين نحو سير رمضان
 فانه يدغم **قوله** ان لا يتصدر اولهما قال ابن مالك الا ان
 يكون اولهما ثانياً المضارع فقد يدغم بعد مدة او حركة نحو لا يقيموا
 وتكاد تميز وقال المرادي ويجوز الادغام ايضا في الفعل الماضي
 اذا اجتمع فيه تان والثانية اصلية نحو تتابع ويوتى بهمزة
 الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط في الكافية والابتداء
 بالسكن الخ قد يقال كان يمكن الادغام وتجنب همزة الوصل
 كما في اضرب **قوله** ففي هذه الانواع السبعة الخ قال اللغوي سأل
 ان اولى التان الزائدين في اول المضارع يجوز فيها الفتح
 والادغام فينبغي استثنائها من قوله هنا ففي هذه الانواع
 السبعة **قوله** حبيبه بالخاء المكسورة والياء الموحدة جمع تحت
 وهو الا ن الذي يوضع فيه الما وفي بعض النسخ بالجيم وفي بعضها
 بالخاء المعجمة فليست **قوله** زددان ينظر ما معناه **قوله** في
 ثلاث مسائل اخر قال اللغوي احداها علي ما سيجي لامر وهو
 احد الثلاث المذكورة قبل نحو اخصص اي واكفف الش
 قلت ذكر هنا لبيان ان الحركة العارضة لا توجب ادغاماً وهالك
 لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها الا ان الحق
 ان الحركة لم توجب حتماً لانها اوجبت جواز الوجهين فتأمل

لم يخلق

٣

لم يخلق الله الخ قال الدنوشي فيه نظر لان ابن مالك وابنه من
 اجل علما الاسلام وقد ذكر الله يجوز الادغام في الابتداء وتحتل
 همزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكوت ولا يخلوا حالهما من امرين
 اما ان يكونا مستنداً فيه الي فهم ذلك من لغة العرب واستنباط
 ذلك منها لعدم ما ينافيه وبينما قضه وعلي كل لا يحسن الرد
 عليهما بمجرد عدم العلم بان الله لم يخلق همزة وصل في اول الفعل
 المضارع لانها مثبتتان والمراد عليهما ناف والمثبت مقدم على
 الثاني ومن حفظ حجة علي من لم يحفظ ولا تظن بهما انهما
 قد ما على ما ذهب اليه بمجرد القشوي من غير استناد الي شيء
 يعتمد ان عليه ويستند ان اليه لان سوال الظن بالامية غير لائق
 كيف وقد نقل الثقات ان ابن مالك قال طالعت الصحاح فلم
 استغنى عنه الا ثلاث مسائل ولا يضرها عدم ذكرها المستند
 في ذلك صريحاً وان ذكره تلويحاً قال ابن المم ومنهم من يدغم
 ويسكن اوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول الختلي انتهى لانها
 ثقتان موثقتان وقد ذكر صاحب القاموس في فضل الجيم من باب
 النون لما تكلم علي حيان ومنها اما ما العريضة ابن مالك وابو
 حيان فليتا مل ذلك فانه مبحث شريف ومسلك لطيف **نظم**
 رايت شيخنا شيخ الاسلام قال ومن خطه نقلت ولقايل ان
 يقوله ان اردت لم يخلق الله في اول المضارع اصالة فسلم
 ولا يرد لان الكلام فيما هو على سبيل العروض او لم يخلقها مطلقاً
 فممنوع التثني ولقايل ان يقوله التردد المذكور غير واضح

كيف والمقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقها مطلقا لان الغرض انما
 عارضة في نحو تجلي لتقدير الابتداء بالسكان بل الكلام ليس الا في
 ذلك فليتأمل انتهى ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم
 على هذا ان لا يحكم بسوء احد من العلماء ولا خطابه والاشيان
 محل النسيان وقد ذكر النسيان ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة
 على الصواب في بعض كتبه فتدبر بالانصاف **قوله** احد من العلماء
 قال الدوشرقي قصد به تبين مراد الموضح ولو ابقى كلامه على حاله
 من غير زيادة لان صحيحا لان الله كما يخلق الاجسام يخلق الاعراض
 التي من جملتها هرق الوصل المذكورة انتهى واقول عدم خلق الله
 الهرق في احوال المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده
 الشئ اخلال بذلك كما لا يخفى على العارف بالاساليب الكلام **قوله**
 وتكاد تميز قال الدوشرقي ينظر هل هو بادغام الدال في التاء بعد
 حذف احد التائين قال الدال قبلت تاء او هو باقيا الدال مضمومة ويطلق
 بعدها بتا ساكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله
 بعد مدة او حركة **قوله** بعض القراء صرح بما ذكرناه ورايت
 شيخنا العلامة احمد ابن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم
 والتاء بالشد يد فيما ذكر **قوله** وكنت ممنون بقرآنهم مضمومة
 بعدها تاء ساكنة مدغمة في مثلها **قوله** وحجتم الخ فيه نظر
 لانها تقارض بالمثل فيقال التاء الاولى لها معنى كما ذكر الشئ بقوله
 لدلالاتها على المضارع ويرجح مذهب سس والبصر بين بان الثانية
 بها حصل الثقل وبانها قرينة من من الطرفين وقد تكون الثانية

لا معنى

لا معنى لها اصلا كما في مضارع تؤسس بمعنى رمس فليتأمل **قوله**
 ويحياب عن اولها الخ فيه نظرا لانه لا يخرج القراءات عن
 اللغات الشاذة فان الظاهر ان نسيان يا الماضي لغة شاذة
 لا سيما مع تفسير غيرها فلا يشكل ذلك بقراءة الاعمش والحسن
 وقوله قيل ذلك مع انه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يعني
 ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل
 بينهم **قوله** فاناب غير المفعول مع وجوده فيه نظر كما
 يعلم من مراجعة كلامهم في الكلام على هذه الآية **قوله** واذا
 انصل بالمدغم فيه واو جمع الخ ينبغي الحاق الالف بما ذكر
 لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه اشارة الى التبري
 عن التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا
 شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من ردوا ووردوا
 وردا صيغة مخصوصة مستقلة براسها فلا عروض للحركة
 فيها **قوله** بالمدغم لو زاد فيه فيه كما سبق لكان حسنا **قوله**
 والترم الخ قال الدوشرقي هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم
 على لغة بني تميم انتهى وكانه لم يقف على كلام اللغوي فانه قال
 ان قلت هلم فعل امر عند تميم تلحقها علامات التانيث
 والتثنية والجمع فالترام الادغام فيها على اصلهم في فعل الامر
 وعند الحجاز بين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمثنى
 والمذكر فالترام الادغام فيها عند الحجاز بين ناقص لاصل
 اذ الكلام في المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما في اي

شيء استثبت قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه
لما هو بمعناه من افعال الامر في الادغام والتزام حركة الفتح
فتأمل **قوله** واذا اتصل بها غائب مثله اذا اتصل بها ساكن
خو هلم الرجل فانه يجب الفتح ايضا قال المرادي واذا اتصل
بها نون الاناث فالقياس هلمن وزعم الفراء ان الصواب
هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم
بمدغم النون الساكنة في نون ايضا **وحكي** عن ابي عمرو انه
سمع من العرب هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة ويا ساكنة
بعدها قبل نون الاناث **وحكي** عن بعضهم هلمن هلمن
قال المرادي الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل
ها غايته خوردها ولم يرد لها والترمواضمة قبلها غايته
خولم يرده قالوا لان الهاء خفية فلم يعتد باوجودها فكان
الدال قد ولي الالف والواو خوردا وردوا انتهى وأشار
بقوله قالوا الى التبري عن التعليل بما ذكر لعدم ايضاحه كليا
في خولم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان
يمكن جملة على المتبع وكان الشرح لحظ ذلك فقصر العلة على
ما الفايته والالف في قوله فقد وليت الالف مرفوعة فاعلا
مع حذف المقوالت والالف والواو في قول المرادي قد ولي
الالف والواو مرفوعان كذلك **قوله** وذهب الخ ينبغي ان
يلزم عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضماير البارزة فيقال
هو هذا **قوله** والفرق الخ فيه نظر لا مكان ان يعارض بمثل
فيقال

فيقال ايضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض
ايضا بوزن **قوله** بوزن الضمير المذكور **قوله** نحو لحت عينه
قال في الجمع بين العباب والمحلم الملح في العين ضلالت
بصيها والتصاق وقيل هو التوافقها من وجع وقيل هو
لزوج اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص
وقد لحت عينه تلح لحا باظهار التضعيف وهو احد الاحرف
التي اخرجت على الاصل من هذا الضرب منه على اصلها
ودليلا على اولية حالها ومنه مشتقت الدابة واللساقا واللساقا
اسنانها وصمكت الدابة والادغام لغة في لحت عينه ولحت
عينه كثرت دموعها وغلظت اجفانها انتهى **قوله** اي لصقت
ينظر ضبطه وينظر هل يجوز ان يقال لصقت يدي بالكتاب
متعد يا ولا يجوز وهل يجوز الادغام في الللساقا ولحت عينه
وما معهما الادغام اولا يجوز **قال** في الصحاح لسق به ولصق
به والتسق به والتصف به بهو والتسقة به غيرهم والمصقة به غيرهم
انتهى ففهم منه ان لصق كسمع في انه لازم **قوله** وهو وسخ
الخ لو قال بدله وهو وسخ في الموقف فان كان الوسخ الذي في
الموقف سايلا فهو محص لكان احسن كما لا يخفى **قوله** قاله
في الصحاح الذي في الصحاح والرمص وسخ يجتمع في الموقف
فانه سال فهو محص وان جمد فهو رمص وقد رمصت عينه
بالكسر والرجل ارمص **قوله** او في سرور مطوف على
قوله شدو ذال انه على نيته تنوع الحافض والتقدير في شدة

قال بعضهم من خواص سورة الليل وهو انه اذا قرأها بنية خالصة فانه
يسهل الله له سبعين الف ذهاب اذا كان اهلا لذلك ولا ابد لها الله
سبعين الف عثماني وهي حجة صحيحة وهو انه يقرأ في كل ليلة
بعد صلاة العشاء اربعين مرة متواليه فاذا وصل الى آية وما لاحد
عنده الا ان سورة يكررها ثلاث مرات في كل مرة ثم يبتدئ من
اولها حتى ينتهي اليها اربعين مرة ثم بعد ذلك يقول اللهم يا عظيم
الحلال يا بديع الكمال وحسن الفعل وحيد الخصال ويا دبر بلا
رفاه ويا رازق العباد على كل حال يا رزاق يا فتاح يا غني يا غني
ويا وهاب ويا هادي الحمد لله على كل حال الله اكبر يا خفي الاطاف
فنا ما نخاف بد رحمتك يا رح الرحيم و صلى الله على سيدنا محمد النبي
الامي وعلى اله وصحبه اجمعين ثم يسجد ويقول في سجوده
عتر مدرة الحقلة وسبحانك يا الله لا اله الا انت يا رب كل شيء وواثقه
سبحانك يا كلنت من الظالمين فاستجبنا له ونجينا من الغم وكذلك
تتخير المؤمنين ثم يصل الوتر وينام ولا ينكح بعد بينة دنبري
وادرا في منامه شيئا فلا يجد ثمة في المنام